المحتال
علاء الهندي رئيس
ديوان الوقف الشيعي

المحتال
علاء الهندي رئيس
ديوان الوقف الشيعي

سالم جواد الساعدي



٢٠٢٠م

العراق - بغداد - المتنبي

المحــتــال

علاء الهندي

رئيس ديوان الوقف الشيعي

٢٠١٤ - ٢٠٢٠

سالم جواد الساعدي

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً* الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعاً﴾

﴿الكهف: ١٠٣-١٠٤﴾

«إنما أهلكَ الذين قبلكم إنّهم كانوا اذا سرقَ فيهم الشريفُ تركوه، واذا سرقَ فيهم الضعيفُ أقاموا عليه الحدَ، وأيمُ الله، لو أن فاطمةَ بنتِ محمد سَرقتْ لقطعتُ يدَها»

النبي الاكرم

محمد بن عبد الله ﷺ

اللئيم

إذا أنــتَ أكرمــتَ الكــريمَ ملكتَــهُ

وإنْ أنــتَ أكرمــتَ اللئــيمَ تمــردا

ووضعُ النّدى في موضعِ السيفِ بـالعلى

مضّرٌ كوضعِ السيفِ في موضـعِ النـدى

ومــنْ يجعــلِ الـضّرغامَ للـصيدِ بـازَهُ

تــصيّدهُ الــضّرغامُ فــيما تَــصيّدا

ومــا الــدهرُ إلا مــنْ رُواةِ قــصائدي

إذا قلـتُ شـعراً أصـبحَ الـدهرُ مُنـشِدا

ودعْ كـلَ صـوتٍ غـيرَ صـوتي فـإنني

أنـا الطـائرُ المحكـيُّ والآخـرُ الـصدى

المتنبي

الإهداء

الى الذين ظُلموا على يدِ مسؤولٍ جاهل طارئ كانــت فــترةً مظلمــةً نــشرَ فيهــا الكراهيــةَ والتخَلفَ، وسرقَ الأموالَ وكثّرَ الفسادَ وأشاعَ الصراعَ والنزاعات.

بصبركم ورفضكم لـه، انتهـت مرحلـة عـلاء الهندي.

سيبقى التاريخ يذكرها كـسنوات سـود مـرت على ديوان الوقف الشيعي.

لم يكن الظلم من صناعة علاء الهندي وحـده، بل شاركه فيه كل مـن سـكت عليـه أو دعمـه وغطـى عليـه بـالرغم مـن صـوت الـشكاوى المتعالية ضده.

الى كل الذين عانوا من فـترة الهنـدي في رئاسـة ديوان الوقف الشيعي، نقدم كتـاب (المحتـال) وهو كتاب وثائقي ليبقى شاهد ادانة على جهله وفساده، وطغيانه، وسوء إدارته.

سـالم

المقدمة

ورد عن الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في عهده لمالك الأشتر حينما ولاه مصر:

(ولا تكونن عليهم سبعاً ضارياً تغتنم أكلهم، فإنهم صنفان: إما أخٌ لك في الدين، وإما نظير لك في الخلق).

شهدت دوائر الوقف في الحقبة الصدامية السابقة حالة من التخلف والضبابية والتعتيم جعلت منها موقعاً رسمياً ينأى بعيداً عن تطلعات المجتمع العراقي وهمومه، بل أصبح مصطلح الأوقاف يقترب إلى حدٍ كبير من مصطلح دوائر (المخابرات)، فالصلاحيات غير القانونية التي مارستها دوائر الوقف جعلت منها شبحاً مخيفاً يلاحق مشاريع الخيرين والمحسنين ويحاصر تطلعاتهم نحو مؤسسات البرّ والعطاء.

ان الفجوة التي حدثت بين حركة الوقف (الحكومية) الرسمية في العهد الصدامي، وبين حركة بناء مشاريع الخير والبر في العراق كانت تتسع يوماً بعد يوم اضطراداً مع

ممارسات دوائر الوقف بمصادرتها الوعي الشرعي للوقف أولاً ومصادرة افاق ومجالات تنمية وتطور الوقف ثانياً، الامر الذي أدى إلى تعقيد العلاقة بين الانسان العراقي ذي النزعة الخيرية لمشاريع التنمية والعطاء، وبين دوائر الوقف الرسمي للسلطة الغاشمة.

فلا نبالغ إذا قلنا ان الخطوط البيانية لنمو حركة الوقف والواقفين هبطت بشكل مرعب في النصف الثاني من القرن الميلادي المنصرم، اذ ان التطور الذي حدث في مجالات الوقف مقارنة بالسنين التي سبقت هذه الحقبة يؤشر إلى مستويات منخفضة جداً لا دلالة لها سوى ان طابع الخوف والتردد والحذر هو الذي يحكم الجدلية الاجتماعية بين الوقف الرسمي في عهد صدام، والانسان العراقي المتطلع بطبيعته لمشاريع الخير والبر والإحسان، ومؤسسات النفع العام.

التجربة الجديدة

لذلك كانت أولى ممارسات المهتمين بالوقف بعد عملية التحوّل والتغيير الذي حدث عام ٢٠٠٣م، وسقوط النظام الصدامي، هو دراسة الواقع السابق الموروث، والاستفادة من تجربته الصعبة، ومقارنته مع واقع الوقف في الدول الاسلامية المجاورة لتجديد مسارات مشتركة يمكن من خلالها ولو بعد حين ان يلتحق كيان الوقف في العراق الجديد بمضمار مثيلاته في الدول الاسلامية ولو الفقيرة منها.

ولكن دراسات أولية كشفت بوضوح أن اتجاه حركة الوقف السابقة في العراق، كانت تسير بطريقة معاكسة تماماً للأطر الشرعية للوقف والمواصفات الاجتماعية والقانونية فالتجاوز والغصب ومصادرة الوقف والتعامل الطائفي، إضافة إلى اهمال شروط الواقفين والعبور عليها بصورة تكاد تكون شاملة في مجمل محافظات العراق ومدنه هي السمات الاساسية لسياسة الوقف الرسمية وادارة شؤونه في ظل نظام حزب البعث المقبور.

ومن هنـا تلقـى المـسؤولون والمهتمـون عـن ادارة الوقـف الجديد مهامهم مكبلـين بتجـاوزات المـاضي الطـائفي المعقـد، ومشكلات الحاضر في ظـل الدكتوتاريـة الـصدامية، وعقبـات المستقبل التي تهـدد مـسيرة البنـاء الجديـد بـضعف التخطـيط وضبابية الرؤية، وقلّة الإمكانيات.

قانون ديوان الوقف الشيعي

إلا أن المتصدين والمهتمين وأعنـي بهـم المؤسـسين -بحمـد الله- بدأوا ببناء لبنات رصـينة انطلاقـاً مـن الأسـس الـشرعية والخـصوصيات الوطنيـة في فهـم حركـة الوقـف واهـداف الواقفين، ودور مشاريع الأوقاف في التنمية والتطوير، لـيس في العراق فحسب، بل في مسار الحضارة الإسلامية وتنميتها عـبر تأريخها.

فعكفـوا عـلى صـياغة نظـم وقـوانين جديـدة تتناسـب وتطلعات الانسان العراقي في التنمية والبناء والتطـوير لحياتـه الاجتماعية والثقافية والسياسية والإنسانية.

وفي أجواء تشكيلات العهد الجديد، وبناء الحكومة التي يتطلع إليها الشعب العراقي فقد أنحلت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ثم تشكلت ثلاثة دواوين تدير شؤون الاوقاف للمسلمين وغيرهم كلٌّ بحسب دينه وفقهه وأحكامه التي تنسجم مع عقائده وتراثه وتأريخه.

دواوين الأوقاف

وتم تسمية رؤساء الدواوين من قبل مجلس الحكم العراقي، وذلك نهاية عام ٢٠٠٣م، واللافت في الأمر أنّ ديوان الوقف السني، وديوان الأقليات الأخرى قد تم تعيين رئيس لكل ديوان منهما من دون أن يكون نائب له، أما ديوان الوقف الشيعي فقد تم تسمية رئيسٍ له، إلا أنّه قد أضيف له نائبٌ بضغط من رئيس المجلس الأعلى، وهذا النائب هو الشيخ جلال الدين الصغير، وهو القيادي البارز في المجلس الأعلى آنذاك.

وقد انطلق ديوان الوقف الشيعي لبناء ذاته وتنظيم الهيكل الإداري الخاص به، وتأسيس وحداته الإدارية في بغداد

والمحافظات، وكانت تلك الجهود نقطة البداية، ونواة قانون ديوان الوقف الشيعي الذي تم تشريعه بصيغته النهائية بعد تسع سنوات من الجدل والمناقشات!!.

مرحلة التأسيس

لقد امتازت مرحلة التأسيس في عهد أول رئيس لديوان الوقف الشيعي بكثرة المشاريع الخيرية، والانجازات الإدارية، بالرغم من الفتنة الطائفية الصعبة، وكثرة الإغتيالات، وهشاشة الوضع العام للدولة، وتحكم سلطة الإحتلال في البلاد، فضلا عن الصعوبات التي واجهها ديوان الوقف الشيعي في لجان ومناقشات العزل والتفكيك لمخلفات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بين الديوانين الشيعي والسني، بإعتبارهما الوريثين لتلك الوزارة المنحلة. (ينظر كتاب التأسيس في الملاحق).

وعلى الرغم من قصر فترة رئاسة السيد الشامي التي لا تتجاوز السنتين، ابتداء من ٢٢/ ١٠/ ٢٠٠٣ الى ٣/ ٧/ ٢٠٠٥، ولكن الموظفين القدامى ما زالوا يتذكرون

طريقته في الإدارة، وطبيعة المشاريع الكبيرة، وحيوية الحركة، وكثرة الإنجازات في مختلف مجالات الأوقاف وآفاقها الثقافية والإجتماعية والإقتصادية والإنسانية، بحيث أصبح ديوان الوقف الشيعي مؤسسة واعدة تبعث الأمل، وتفتح آفاقاً جديدة في المجالات المختلفة.

ويذكر الموظفون أيضا كيف انطلقت بادرة مشروع الزواج الجماعي، وإيفادهم إلى الحج على حساب الوقف، والشروع ببناء وحدات سكنية لهم. ولعل المشروع الأهم هو مذكرة التفاهم بين ديوان الوقف الشيعي ووزارة التربية حول إنشاء أكثر من ستين مدرسة دينية لمختلف الاعمار بإسم الديوان.

وكان هذا المشروع التعليمي والتربوي موضع اعتزاز الجميع لأنّه يحقق الأهداف المرجوة للمرجعية الرشيدة في تدريس فكر وتراث وسيرة مدرسة أهل البيت عليهم السلام للأجيال الناشئة في العراق، وهذا المشروع يعد الأول من نوعه منذ تشكيل الدولة العراقية الحديثة.

السيد صالح الحيدري رئيساً للديوان

وبعد السيد الشامي تولى رئاسة الديوان السيد صالح محمد الحيدري لفترة طويلة حوالي عشر سنوات: ٢٠٠٥ - ٢٠١٤، وذلك بعد أن فشلت تجربة وجود نائب لرئيس الديوان حاول المجلس الأعلى الهيمنة على ديوان الوقف الشيعي من موقع الرئيس فتم ذلك من خلال التنسيق مع بعض إدارات العتبات المقدسة، والسعي إلى عرقلة مشاريع ونشاطات ديوان الوقف الشيعي، ومن هنا بدأت مطامع المجلس الأعلى في ديوان الوقف الشيعي، وسيطرتهم على كل مقدرات هذه المؤسسة المهمة، وذلك كون السيد صالح الحيدري الشقيق الأكبر للسيد محمد الحيدري القيادي في المجلس الأعلى، وإمام جامع الخلاني، فقد استغل المجلس الأعلى ضعف رئاسة الديوان، للسيطرة عليه وتحقيق مآربه وأهدافه.

ويذكر موظفو الديوان أن جامع الخلاني قد حظي هو الآخر برعاية خاصة من لدن رئيس الديوان.

والسيد الحيدري وإن لم يكن قد أنجز مشاريع كبيرة في فترته الطويلة، إلا أنّه أدار ديوان الوقف الشيعي بهدوء ومن دون مشكلات معلنة، وربما أنّه قد أجاد تنفيذ بعض أهداف الديوان كالتقريب بين المذاهب الإسلامية وغيرها، إلا أنّ الملاحظ إن ديوان الوقف السني قد تمدد في مشاريعه ونشاطاته على حساب ضعف إدارة ديوان الوقف الشيعي في تلك الفترة القلقة من تاريخ العراق الجديد.

ولا يخفى أنّ السيد الحيدري واجه بعض التحديات الكبيرة منها تفجير مقر ديوان الوقف الشيعي في منطقة باب المعظم، حيث استشهاد ثلة من موظفيه، إضافة إلى الحدث الأهم وهو تفجير قبّة الإمامين العسكرين في سامراء، من قبل فلول القاعدة والإرهاب، وغير ذلك من الأحداث المؤسفة التي تعرض لها العراق عموما والديوان على وجه الخصوص.

السيد علاء الهندي رئيسا للديوان

وبعد رئاسة السيد الحيدري جاء السيد علاء الموسوي الهندي رئيساً للديوان عام ٢٠١٤ في زمن حكومة الدكتور حيدر العبادي، إذ بدأ الهندي حملة شعواء ضدّ كل من يخالفه في الرأي والموقف، وكأنّه يريد أن ينتقم من خصومه الفكريين والسياسيين وينفّس عن أحقاده القديمة معهم، مستغلا بذلك موقعه، وسكوت رئيس الوزراء وانشغاله عنه، بالمعركة ضد داعش في محافظة نينوى وما حولها، كما أنّه استغل اسم المرجعية الذي كان يستعمله كلما احتاج إلى ذلك في علاقاته ونشاطاته الشخصية والإجتماعية والتعامل مع مؤسسات الدولة.

فلم يبقِ أي موظف مخلص إلا وحاربه بالإقصاء أو النقل أو سحب الصلاحيات، والتضييق، حتى وصل الأمر أنه يأمر بمنع دخول موظف بدرجة مدير عام إلى مكان عمله في الديوان، وهذا الأمر لم يحدث حتى في عهد النظام المقبور.

ولعلّ هذا الكتاب (المحتال) يعكس صورة واضحة عن شخصية علاء الهندي، وطريقة تفكيره وإدارته التعسفية للديوان.

كتاب المحتال

إنّ هذا الكتاب الذي يحمل أسم (المحتال) وهو أسم يبدو غريبا للوهلة الأولى ولكنّه يشير إلى مدى زيف وتعقيد هذه الشخصية التي استطاعت أن تخدع المرجعية ورئيس الوزراء في آنٍ واحد، كما أنّها قد خدعت بزيفها بعض طبقات المجتمع. وهو يتألف من **مقدمة وستة فصول وخاتمة وملاحق.**

والكتاب يروي قصّة علاء الهندي ونشأته، ودراسته، وطريقة تفكيره، كما أنّه يسلط الضوء على ملامح شخصيته، وكيفية وصوله لرئاسة ديوان الوقف الشيعي، وإنّ الكتاب يحصي بعض المخالفات القانونية والإدارية الكبيرة، ويشخص المفارقات وملفات الفساد المالي الكثيرة، ويرسم صورة واقعية عن شخصيته المعقدة وعهده الأسود، الذي أشاع فيه الأزمات

والنزاعات، وأساء إلى الشيعة ومقام المرجعية والدولة بكافة مؤسساتها.

إن القارئ الكريم حين يتوغل في مطالعة هذا الكتاب فإنّه سيكتشف بوضوح مدى انطباق العنوان (المحتال) على السيد علاء الهندي بشكل دقيق، ومن دون مبالغة أو تهويل، بل سيبقى هذا العنوان ملازماً للهندي مهما تظاهر بالزهد، أو أحاط نفسه بهالة مزيفة من الورع والتقوى.

وقد يتساءل القارئ الكريم عن قيمة هذا الكتاب ومصادره ووثائقه، فإنّه يستطيع أن يتأكد من خلال كمية الوثائق المصورة، والتقارير السرية الخاصة، المنشورة في طيّات هذا الكتاب من أنّ مصادره كثيرة ومتنوعة وبعضها سري للغاية، وأنّ بعض الوثائق كانت من داخل مكتب رئيس الديوان نفسه، وكذلك مكتب رئيس الوزراء، ومكتب تحقيقات هيأة النزاهة، وبعض أعضاء مجلس النواب، وما عايشناه نحن عن قرب من خلال وسائل الإعلام والتصريحات الرسمية، لا سيما أنّ كل هذه الوثائق كانت تشير

إلى أحداث ما زالـت حيّـة وقريبـة مـن أذهاننـا، وطريـة عـلى أسماعنا، ولا شكّ أنّ ذاكرة الشعوب والأجيال هي مـن أوثـق المصادر في التأريخ.

وإننا إذ نضع هـذا الكتـاب (المحتـال) بـما فيـه مـن حقـائق دامغة، ووثـائق لا تقبـل الجـدل والنقـاش أمـام كـل المعنيـين بمحاربة الفساد وفرض حكم القانون والقضاء، فإننا نأمـل أن يسعى المعنيون المخلصون بإصلاح ديوان الوقف الشيعي، وما أفسده علاء الهندي في مرافقه ودوائره.

فإنّ السيد علاء الهندي وإن كان قد تخلّص مـن اسـتجواب مجلس النواب له لإكثر من مرة سابقاً، ويتخلص اليـوم بحكـم تركه للمنصب بالإحالة على التقاعد، إلا أنّ حكم الله والقضاء العراقي العادل سيظل يلاحقه، ولا يتركه لأنّ جـرائم الفـساد المالي والإداري لا تسقط بالتقادم، كونها تتعلق بحقوق الشعب عموماً، وحقوق الآخـرين المظلـومين عـلى وجـه الخـصوص، راجين أن تكون تجربة السيد علاء الهندي والنهاية المؤسفة التي

وصل إليها درساً بليغاً لكل مسؤولٍ يأتي بعده رئيساً لديوان الوقف الشيعي في العراق.

لقد انتهى عهد علاء الهندي بتأريخ كتابة هذه السطور وانطوت صفحاته الحاقدة البغيضة، إلا أنّ هذا الكتاب سيظل شاهداً على مخالفاته وفساده وأحقاده، ونوازعه الشريرة، ووثيقة إدانة تأريخية صادقة لا تسقط أبدا مهما تقادم الزمن وتوالت الليالي والإيام.

والله غالب على أمره، وهو للظالمين بالمرصاد.

سالم جواد الساعدي

١١ حزيران ٢٠٢٠

الفصل الأول

علاء الهندي .. محطات للتساؤل والتأمل

- ❖ الأسرة والنشأة
- ❖ المستوى العلمي والتحصيل الدراسي
- ❖ التجربة الإجتماعية والدينية
- ❖ علاء الهندي رئيسا للديوان .. خطأٌ كبير

علاء الهندي .. محطات للتساؤل والتأمل

الأسرة والنشأة

يعود السيد علاء عبد الصاحب حسين باقر محمد إلى أسرة آل الهندي، وهي من الأسر التي دخلت العراق في القرن الماضي واستقرت في النجف الأشرف، وقد برز في هذه الأسرة بعض العلماء والشعراء، فيما تعاون بعض أفراد هذه الأسرة مع الانجليز الذين احتلوا العراق بعد الحرب العالمية الأولى.

وقد أسر بعض الهنود مع الجنود الانجليز من قبل المجاهدين في ثورة العشرين، حيث أودعوا في (خان الشيلان) الذي ما زالت آثاره ومشيداته باقية في مدينة النجف الأشرف.

ويمثل هذا الخان معلماً تأريخيا من معالم النجف الأشرف لتلك الفترة، وما زالت رسائل وخواطر وكلمات الجنود الأسرى من الانجليز والهنود منقوشة على جدران هذا الخان تحكي معاناة الأسرى في تلك الفترة.

وكان الأمل أن يتحول هذا الموقع إلى متحف أثري يؤرخ مقاومة المجاهدين العراقيين في النجف الأشرف للإحتلال الإنكليزي، وخصوصا لأحداث حصار النجف وثورة العشرين الخالدة.

ومن الطريف أنّ بعض المؤرخين يذكر أنّ الدارسين من الهنود في النجف الأشرف بمجرد أن يرجعوا إلى أهلهم في البلاد الهندية يلقبون أنفسهم بإسم النجفي، أو ما شابه ذلك اعتزازاً منهم بالفترة التي قضوها في النجف الأشرف، رغم أنّهم كانوا في الأسر والمحنة، إلا أنّ عائلة آل الهندي التي استقرت في العراق، وخصوصا في مدينة النجف الأشرف، والمدن المقدسة الأخرى، وارتبطت هذه الأسرة مع الأسر الأخرى كأسرة آل بحر العلوم، وآل شبر، وغيرهما من الأسر العريقة في النجف، فإنّها ما زالت تعتز بهويتها الهندية، ولم تغير لقبها الهندي إلى (النجفي) مثلاً حتى الآن.

غير أنّ السيد علاء الهندي في الفترة الأخيرة بدأ يتضايق من هذا اللقب، ويحاول أن يبعده عن اسمه، بل يعتقد أنّ

مخاطبته بالهندي تعني نوع من الإهانة أو الإستخفاف به، وهو أمر غريب لا نعرف له تفسيراً موضوعياً لأنّ كلمة الهندي مجرد لقب للأسرة، ولا علاقة للألقاب بالإهانة والإستخفاف، إلا أننا نعتقد أنّ هناك عقدة نفسية مستعصية في شخصية سيد علاء تحتاج إلى تفسير لمعرفة الخلفية التي تكمن وراء هذا الضيق وعدم احترام الإسم أو اللقب.

ولعلّ سبب هذه العقدة يعود إلى التهمة التأريخية التي التصقت ببعض الهنود وهي تعاونهم مع الانجليز في دخولهم العراق، والإساءة والتعدي على الأسرى من مجاهدي ثورة العشرين، الذين قضوا فترة ليست قصيرة في معسكرات الإنجليز ومنها جزيرة هنجام في المحيط الهندي.

وحتى بعد تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١م، وانتهاء الانتداب الإنكليزي، ظل الناس ينظرون إلى الهنود نظرة الشكّ والريبة في ولائهم للعراق، وفي ارتباطاتهم المشبوهة بالمنظمات البريطانية المعادية للإسلام كالماسونية وغيرها من المنظمات السرية.

ولا شكّ أنّ بعض أفراد اسرة آل الهندي الموجودة في العراق والهند كانت وما زالت لها علاقات مشبوهة مع الإنكليز، والماسونية، ولعل بعضهم له علاقات حتى مع رجالات الهندوس، كالسيد محمد الموسوي الهندي الشقيق الأكبر لعلاء الهندي، كما سيتضح فيما يأتي.

محمد الموسوي الهندي .. المحتال الدولي:

ولعل من أبرز الشخصيات التي سكنت الهند فترة طويلة من الزمن، تعمل في التبليغ والعلاقات الدينية والاجتماعية، وإقامة المؤتمرات هو السيد محمد الموسوي الهندي، الشقيق الأكبر للسيد علاء الهندي، حيث نصّب نفسه أميناً عاماً لرابطة أهل البيت عليهم السلام الإسلامية الشيعية العالمية.

ويرى بعض الباحثين والمثقفين المعاصرين، أنّ السيد محمد الموسوي الهندي يمثل اسطورة تحتاج إلى تفكيك لمعرفة أسرارها الخفية، لأنّ ما يختفي في أعماق شخصيته أكثر بكثير مما يطفو عليها، فالمجهولات فيها أكثر من المعلومات، وقد أطلق عليه بعضهم بأنّه (المحتال الدولي). لكثرة ما يتصف به من

زيف وخداع ودهاء في مختلف المجالات الثقافية والاجتماعيـة، وكثرة مشاكله مع الآخرين.

فقد ذكر بعض الشباب الذين كانوا يعملون معه في الهنـد في الثمانينيات، أنّ السيد محمد الموسوي طلب من تجّـار الـشيعة في الهند وبعض المحسنين أن يقدّموا حقوقهم الشرعية وتبرعـاتهم المالية إلى حزب المؤتمر الهندي الذي يرأسه راجيف غاندي وهو حــزب هنــدوسي، مــبرراً ذلــك بــأنّ فــوز هــذا الحــزب في الإنتخابات فيه مصلحة للشيعة في الهند، بـل أكـد بعـضهم أن السيد محمد الموسوي نفسه تـبرع بمبلـغ مليـوني دولار لـدعم حزب المؤتمر التابع لراجيـف غانـدي مقابـل الحـزب المنـافس لحزب المؤتمر الهندوسيوهو حزب R.S.S

وهو أمر غريب وعجيـب لانّـه يتنـافى مـع بـديهيات الفقـه الإسلامي والفكر الشيعي في العلاقات بشكل عام، وفي توزيع الحقوق الشرعية خاصة.

المشروع الفاشل في بومبي

ومن جملة مشاريعه المزيفة، وخدعه التي قد تصل إلى أعلى المقامات، هو مشروعه التأريخي الفاشل بإنشاء جامعة ومجمع على قمّة جبال مدينة بومبي الهندية بمساحة أكثر من ٢٢ دونم في منطقة (مومرا أوبونا) وبالضبط في منطقة (تالوجا)، بشكل يضاهي في فخامته وجماله (تاج محل) وهو أحد العجائب في العالم، فقد نقل أحدهم عن سماحة المجتهد الراحل السيد رضا الصدر رحمه الله، - الشقيق الأكبر للإمام السيد موسى الصدر رضي الله عنه - استغرابه حول كيفية إقتناع سماحة المرجع الديني الإمام أبو القاسم الخوئي رضي الله عنه في هذا المشروع، لأنّ السيد الخوئي رحمه الله ليس من السهولة أن يقتنع بمثل هذه المشاريع المهلهلة وإن كانت ذات بريق خاص، لأنّه لا يتصرف إلا وفق الموازين الشرعية الدقيقة، بحيث يقدم على تمويل هذا المشروع بعشرات الملايين من الدولارات من دون دراسة مستوفية لأبعاده وجدواه والفائدة المتوخاة منه على مستوى المجتمع الشيعي في الهند، علماً أنّ هذا المجتمع يعاني من الفقر والفاقة بمكان، بحيث يحتاج حتى إلى الماء الصالح للشرب.

وعندما تعمّق السيد رضا الصدر رحمه الله في مسألة مشروع بومبي، قيل له أنّ الذي زوّر الحقائق وألح على الإمام الخوئي وأدخله في مخه، وأقنعه بالمشروع هو المحتال المعروف محمد الموسوي الهندي.

وللعلم ما زال هذا المشروع هيكلاً عظمياً منذ أربعين سنة حيث رفض مجلس بلدية بومبي أعطاءه الإجازة، وإكمال المشروع، لأنّه يضر المجتمع والبيئة في حال افتتاحه، ويؤثر على أجواء وجغرافية المنطقة كما يدعون. والمشروع معروض منذ زمن طويل للبيع ولا نظن أن هناك شخصاً أو جهةً تتمتع بحصافة الرأي ورجاحة العقل تقدم على شراء مشروع فاشل منذ تأسيسه.

وهذا يكشف أنّ السيد محمد الموسوي الهندي بمقدار ما كان يتمتع به من دهاء وقدرة على الإحتيال، إلا أنّه كان جاهلاً بحيث شرع بالبناء من دون إكمال الرخص المطلوبة والأوراق الأصولية من البلدية والحكومة المحلية. ظناً منه أنّ علاقاته الواسعة بالمسؤولين في الهند تسمح له أن يقدم على هذا

المشروع من دون موافقات مسبقة مع الجهات المختصة في تلك البلاد، خصوصاً وأنّه يمتلك علاقات متميزة مع قيادات حزب المؤتمر الهندوسي، ولكنّ النتيجة أنّه أخفق في ذلك، حيث لم يمنح الإجازة الرسمية، بل اسقطوا إقامته، فخرج من البلاد مسفّراً فجاء إلى لندن لاجئاً من الهند.

الإحتيال على شركة التأمين

ومن القضايا التي أُثيرت حول محمد الموسوي في لندن هي محاولته الإحتيال على شركة التأمين التي يتعامل معها، حيث قام بالتأمين على حياة زوجته السابقة (أم أحمد) (التي كانت متوفاة أصلا في سوريا) وقام بتوقيع العقد مع الشركة، وتقديم أوراق مزورة تثبت حياة زوجته أثناء توقيع العقد مع شركة التأمين، وبعد أكثر من سنة من توقيع العقد أبلغ شركة التأمين بأنّ زوجته قد توفيت الآن في سوريا، وقدّم لهم أوراقا مزوّرة تشير إلى وفاتها حديثا وطالبهم بملبغ التأمين، وهو مبلغ عالي جداً يصل إلى مليون جنيه استرليني، ولم يخطر بباله أبداً أنّ شركات التأمين في المبالغ العالية لا تكتفي بالأوراق والبينات

كيفما أتفق، بل تجري تحقيقا سرياً لمعرفة حقيقـة تلـك الأوراق، ومدى استحقاق الأشخاص لمبالغ التأمين المدعاة من قبلهم.

وبالفعـل فقـد أرسـلت شركـة التـأمين منـدوباً مختـصا إلى سوريا، إذ قام بتـصوير (القـبر) ومحـل دفـن الزوجـة المتوفـاة، حيث اكتشف مندوب الـشركة، مـن خـلال اللوحـة المرمريـة المكتوب عليها أسم وتاريخ الوفاة بأن المرأة كانت قـد توفيـت منذ زمن قبل توقيع عقـد التـأمين، وعليـه فـلا يـستحق المبلـغ المطلوب، لأنّه خدع الشركة واحتال عليهـا، فـضلاً عـن حـقّ الشركة بمقاضاته في المحاكم، باعتباره سارقاً ومحتـالا ومـزوراً للحقائق، ومخالفا للقانون.

وعندها سافر محمد الموسوي الهندي هارباً إلى سوريا، وأخذ من هناك يراسل ويتوسط عبر أصدقائه الانجليز للتفـاهم مـع الشركة وغلق القضية.

ولم تنتهِ هذه القضية إلا بعد أن توسّط محمد الموسـوي لـدى الشركة وتنازله عن جميع ما يدّعيه مـن مبـالغ تـأمين الأقـساط التي قدمها لهم. مقابل عدم مقاضاته من قبـل الـشركة. وهـذا

الأمر لم يحصل بسهولة ما لم تتدخل جهات متنفذة لها علاقـات مع محمد الموسوي من جهـة، ومؤسـسات بريطانيـة مـن جهـة أخرى.

ومن الجدير بالـذكر أنّ شركـة التـأمين عنـدما أرسـلت إلى المحكمة تقريراً تثبت فيه أنّ محمد الموسوي متـزوج مـن إمـرأة أخرى وهي طليقة السياسي العراقي المعروف عزت الـشابندر، وهي امرأة فاضلة، والقانون البريطاني يمنع تعـدد الزوجـات، فأنكر محمد الموسوي زواجه منها، وأدعى أنهـا خليلـة لـه، مما سبب لها ضرراً نفسيا، واحراجـاً اجتماعيـا، ولكـنّ المحكمـة لم تقتنع بهذا التبرير الكاذب، إذ أنّهـا حاججتـه بإنّـه رجـل ديـن مسلم، والإسلام لا يسمح بوجـود الخليلـة، وحكمـت عليـه بتعويض مالي بلغ ٤٠٠ الف جنيه استرليني يقدم للمرأة.

والغريب أنّ محمد الموسوي دفع هذا المبلغ الكبير، مـن دون أن يشعر بضائقة مالية، ووجود هكذا أرقام ومبالغ عاليـة أمـر غير مألوف لدى العلماء ووكلاء المراجع والمبلغين العاديين.

قضيتان!!

إذا كانت قضية الإحتيال على التأمين يمكن أن تبرر تحت أي عنوان وإن كان ضعيفا، على أعتبار أنّه يحتال على شركة أجنبية غير إسلامية، ولكن ما لا يبرر أصلاً هو احتياله على مؤسسة الإمام الخوئي رحمه الله التي هو عضو في مجلس أمنائها، وكذلك احتياله على جمعية اتحاد الخوجة العالمي للشيعة الإمامية الإثني عشرية، فلا نعرف تبريرا لهذه الإحتيالات، لا سيما وإنها تخصّ مرجعيات ومؤسسات تعتبر محمد الموسوي موضع ثقة عندها، فهذا الشخص تجاوز مرحلة الإحتيال، ودخل في عنوان السرقة والتزوير وخيانة الأمانة وأكل السحت. كما سيأتي:

القضية الأولى:

ذكر أحد العاملين المطلعين الثقاة في مؤسسة الإمام الخوئي الخيرية في مجلس شبه عام في لندن، بعد وفاة الإمام الخوئي (قدس) عام ١٩٩٢م بإن السيد محمد الموسوي الهندي، حينما كان عضوا في مجلس أمناء المؤسسة، ومسؤولا عن لجنة

الإستثمار فيها، عرض على مجلس الأمناء بإنه حصل على قطعة أرض جيدة في مدينة مونتريال في كندا، لتكون فرعا للمؤسسة هناك، ولكن مجلس الأمناء رفض العرض لأن المؤسسة لا تملك المال الكافي لشراء مثل هذه الأرض ولها أولويات أخرى، خصوصا بعد رحيل الإمام الخوئي رحمه الله.

ولكنّه أجابهم بأن صاحب الأرض من الشيعة، ويرغب بتقديمها للمؤسسة، ومستعد أن يصبر على المبلغ إلى مدة طويلة، وعلى هذا الأساس استطاع الهندي إقناع مجلس الأمناء بالموافقة على شراء هذه الأرض.

وما إن تمّ التوقيع على العقد، ونقلت الملكية من البائع إلى المؤسسة، حتى فوجئ اعضاء مجلس الأمناء بأن الهندي كان يخفي أمرا وراء هذه الصفقة، وهو أن مالك الأرض هو أبوه السيد عبد الصاحب الهندي، وليس شخصا شيعيا آخر، وهو الآن يطالب المؤسسة بدفع كامل المبلغ من دون تأخير وهو (مليون دولار)، وإلا سوف يلجأ إلى المحاكم والقضاء لإسترداد حقه من المؤسسة، مما جعل المؤسسة في موقف حرج،

إذ ليس لها خيار آخر إلا دفع المبلغ حالا، وإلا فإنها تخسر حتى مبلغ المقدمة المدفوعة إلى المحامي أيضاً وهو ١٠٪.

فما كان من المؤسسة بعد أن شعرت بالمأزق الذي خلقه لها محمد الموسوي الهندي، إلا أن تتجه إلى أحد رجال الأعمال الشيعة السيد (حمدي نجيب رحمة) لغرض الأقتراض منه المبلغ المذكور، وحل المشكلة التي خلقها محمد الهندي للمؤسسة.

وهذه القضية واضحة مشهورة ومعروفة من قبل أعضاء مجلس الأمناء، وكل العاملين والمعنيين في مؤسسة الإمام الخوئي في لندن. وليست هذه القضية هي الأخيرة، إنما هناك عدة قضايا كبيرة مشابهة لهذه القضية قام بها السيد محمد الهندي في لندن، خصوصا بعد وفاة الإمام السيد الخوئي رحمه الله عام ١٩٩٢م.

القضية الثانية:

يذكر السيد غلام حبيب والجي - وهو رجل أعمال في لندن- أنّ هناك ارضاً واسعة في منطقة السيدة زينب في بلاد

الشام، تعود لأحد رجال الخوجة المقيم في الإمارات (شوكت علي) وقد سجلها صوريا بإسم محمد الموسوي الهندي، لانّ القانون السوري لا يسمح بتسجيل العقارات بإسم الأجانب غير العرب، وعندما أراد السيد شوكت علي تحويل تسجيل الأرض من السيد الموسوي إلى أحد اصدقائه السوريين وهو الدكتور (فائز صندوق) تهرب السيد الموسوي من إكمال عملية التحويل، وظل يسوف في الأمر ويلمح بإن له حقاً في الأرض كونها مسجلة بإسمه، وما زالت هذه القضية قائمة، والسيد شوكت علي يلاحق السيد محمد الموسوي ويناشد العلماء، وأبناء المراجع للتدخل في حسم هذه القضية، ولكن السيد الموسوي ما زال يتهرب من ذلك من دون وجه حق.

وإذا أردنا أن نستعرض ملفات وقضايا السيد محمد الموسوي الهندي الأخرى فإننا نحتاج إلى كتاب كبير مستقل يستوعب قصص وروايات غريبة لهذه الشخصية المخترعة، التي تعد بحق، مدرسة في الزيف والمكر والاحتيال.

هذه نماذج من القضايا التي يظهر فيها محمد الموسوي الهندي حقيقة شخصيته المزيفة والمحتالة، وهناك قضايا أخرى، تتعلق بوضعه العائلي وعلاقاته الاسرية الخاصة بالسيد محمد الموسوي، وأخيه علاء الهندي، نعرض عنها حفاظا على سمعة العائلة، وعدم الخوض في مسائل الشرف والأعراض، خصوصا وأنّها تخصّ أناسا مظلومين من قبل محمد الموسوي الهندي وأخيه المحتال علاء الهندي.

نشأة علاء الهندي:

ولد السيد علاء الهندي في منتصف شهر حزيران ١٩٦٠م في مدينة النجف الأشرف، في عائلة لا تخلو من تعقيدات اجتماعية، وتقاليد غير منسجمة مع عادات وتقاليد أهل العراق والنجف وطيبتهم المعروفة، وهاجر مع أبيه إلى الكويت عام ١٩٦٦م ودرس الابتدائية والمتوسطة هناك.

وبعد انتصار الثورة الإسلامية بقيادة الإمام الخميني عام ١٩٧٩م، انتقل السيد علاء إلى إيران حيث استقر في مدينة قم المقدسة، ليواصل دراساته الدينية في الحوزة العلمية، وكان

عمره أقل من عشرين عاماً، والغريب أنّ السيد علاء الهندي لا يصرّح عن حياته ومسيرته العلمية والاجتماعية، سواء أكانت في الكويت أم في إيران إلا قليلاً، وكان يميل نحو الإخفاء والكتمان والصمت والغموض، فلا نجده يصرّح بأسماء أساتذته، وأهم الدروس والعلوم التي درسها، غير أنّ المعروف عنه أنّه أكمل بعض المقدمات الدراسية في الحوزة العلمية في قم المقدسة، وعلى يد بعض الشيوخ المدرسين في تلك الفترة.

وبهذا يكون غير متقدم في دراساته الحوزوية ولم تكن له شخصية ملتمعة في الأجواء العلمية وإن كان يحاول الإقتراب من أبناء الأسر النجفية القاطنة في قم، ويظهر بمظهر الزاهد المتورع، فلا يتكلم في المحافل والجلسات الشخصية، ويحيط نفسه بهالة مزيّفة أمام السذج من الناس، وبعض التجّار الذين يتأثرون بهذه المظاهر الشكلية التي يجيد تمثيلها علاء الهندي على أحسن وجه.

المستوى العلمي والتحصيل الدراسي

المعروف في الدراسات الحوزوية انها تمر بعدّة مراحل ومستويات، تبدأ من تلقي الدروس من الأساتذة، والإهتمام بالتحضير والتفاعل، مع الأستاذ والإستفادة من الكتب المنهجية المخصصة في الحوزة، وهي كتب اللغة العربية، ومبادئ الفقه، والمنطق، والبلاغة والأصول، والسيرة والتفسير وعلوم القرآن، وغيرها من كتب المقدمات والسطوح التي يدرس فيها عادة كتابي (الكفاية والمكاسب)، حتى حضور (البحث الخارج) عند المجتهدين المتصدين للبحث والتدريس في الحوزات العلمية.

ثم تبدأ المرحلة الثانية وهي مرحلة التدريس وإلقاء المحاضرات على الطلبة في مختلف هذه العلوم، ولا بدّ للأستاذ من أن يكون جاداً في بحثه معروفاً بدقّته، وأسلوبه التعليمي الناجح في التدريس، وإلا فلا يحضر عنده الطلبة إلا ما ندر.

وهذه المرحلة تحتاج إلى فترة زمنية حتى يلتمع فيها الأستاذ ويكون أستاذاً معروفاً في أوساط الحوزة، وهناك مرحلة ثالثة

في حياة الطلبة والعلماء وهي مرحلة التأليف والتحقيق والكتابة في مختلف العلوم والمعارف الدينية في الفقه والتفسير والتأريخ والعقائد والعربية وآدابها وغير ذلك من مجالات البحث والتأليف في الحوزة العلمية.

وإذا أردنا تطبيق هذا القانون وهذه السيرة على علمية سيد علاء الهندي، وثقافته الدينية فإننا لا نجده قد أكمل المرحلة الأولى فضلاً عن الثانية والثالثة. وأقصى ما ينسب إليه من تأليفات هو كراس صغير بحجم كف اليد، بعنوان **(الأحراز وأهميتها في التربية)** وهذا الموضوع بعيد كل البعد عن مجالات البحث العلمي، والدراسات الحوزوية، والثقافية والفكرية، أن لم يكن ينسب إلى مناهج أصحاب الخرافات وهذه التأليفات والبدع، ولا تصنع من مؤلفها شخصية علمية تهتم بالبحث والتحقيق، بحيث يشار إليه ضمن طبقة العلماء ورجال الحوزة المحققين.

أحاديثه ضدّ السلم الأهلي

نعم .. في الفترة الأخيرة أخذ السيد علاء الهندي يجهد نفسه في إلقاء بعض المحاضرات، والأحاديث المتلفزة هنا وهناك، وطبيعة هذه الأحديث أنها سطحية وذات أسلوب بسيط، إضافة إلى أنها سببت بعض الإثارات التي هددت السلم الأهلي بالتوتر والصراع، وأثارت بعض المشاكل الإجتماعية والسياسية، والثقافية في الوسط العراقي.

وأهم تلك المشاكل التي سببتها أحاديث ومحاضرات السيد علاء الموسوي الهندي هي إنّه أفتى بأنّ المسيحيين في العراق عليهم إما أن يعلنوا إسلامهم أو أن يعطوا الجزية أو يكون حكمهم القتل، وكأنّه لم يعرف أن المسيحيين جزء أصيل من نسيج المجتمع العراقي، وقد تعايشوا مع المسلمين سنة وشيعة وأكراداً منذ القدم، وكانوا يحضون باحترام المسلمين، حيث كانوا وما زالوا يمارسون شعائرهم واعيادهم بكل حرية وأمان في العراق.

كما أنّ السيد علاء الهندي قد ظهر على الشاشة في يوم ما وهو ينتقد بشدة مظاهر أعياد الميلاد عند المسيحيين، وهي مناسبات اجتماعية ودينية عندهم، لها طقوسها وتقاليدها الخاصة بهم.

ومما يؤسف له أنّ هذه التصريحات من قبل علاء الهندي قد جاءت متزامنة مع هجوم داعش على جبل (سنجار) وقتلهم للإيزيديين والمسيحيين في تلك الديار، والإستيلاء على أموالهم، وإباحة اعراضهم، ومصادرة بيوتهم، ووضع حرف (ن) على أبواب بيوتهم إشارة إلى أنّ ساكني هذه البيوت (نصارى) ليست لهم حرمة عند داعش.

وفي الوقت الذي كان العراقيون يطلقون وصم (#كلنا مسيحيون) أحرج علاء الهندي نفسه والمجتمع الشيعي والمرجعية الدينية ورئيس الوزراء والدولة العراقية بهذه التصريحات الجاهلة غير المسؤولة، والتي تصل عقوبتها في القانون العراقي إلى السجن بتهمة (إزدراء الأديان) وإثارة الفتنة.

وقد حاولت منظمات وجهات مسيحية إقامة شكاوى ضد علاء الهندي في الداخل والخارج، وكان الأمل أن رئيس الوزراء والمرجعية الدينية أن لا تدع هذه القضية تمر مرور الكرام، بل تتوقف عندها من خلال محاسبة علاء الهندي، لا سيما وأنّ تصريحاته هذه قد جعلت المجتمع الدولي ينظر إلى الشيعة بنظرة لا تختلف كثيراً عن نظرته إلى داعش.

هذا إضافة إلى دعواته المتكررة، وأحاديثه الساذجة في تشويه الشعائر الحسينية من خلال التشجيع على عادة (التطبير) وشج الرؤوس بالسيوف التي منعها، بل حرّمها أكثر الفقهاء المعتمدين لدى الشيعة الإمامية، وهي عادة شعبية طارئة لا تمت إلى الشعائر الحسينية الحقيقية التي دعا إليها أئمة أهل البيت عليهم السلام بصلة، من أجل أن تبقى ثورة الإمام الحسين عليه السلام خالدة ومؤثرة في الوجدان الشعبي على مدى الزمن[1].

هذا ما يتعلق بالمستوى العلمي لعلاء الهندي في الحوزة العلمية، وأما ما يخص تحصيله الدراسي، فلا يعرف عنه سوى

(1) ينظر في الملاحق: (نصوص البيانات والدعاوى في هذه القضية).

إكماله الدراسة الإبتدائية والمتوسطة في الكويت، وإنّ ما يـدعي به علاء الهندي من أنّه حاصـل عـلى شـهادة البكـالوريوس في العلوم الإسلامية من جامعة المصطفى في قم، فإنّ هذه الشهادة محل نظر وشك لأسباب كثيرة سوف نشير إليها في الـصفحات القادمة، فضلاً عـن عـدم وجـود مـا يثبـت أنّـه حاصـل عـلى الشهادة الإعدادية، كما كان يـدعي قبـل وأثنـاء توليـه منـصب رئيس ديوان الوقف الشيعي.

التجربة الإجتماعية والدينية

تعد التجربة الاجتماعية والشخصية الرصيد الاهم في بناء الانسان واتساع دائرة معارفه في مختلف مجالات الحياة، وخصوصا في الجوانب الدينية التي تفتح للإنسان بطبيعتها افاقاً واسعة لمختلف التجارب والعلاقات مع جميع الطبقات الاجتماعية، والانسان الذي لم يتوفر على شيء من هذه التجارب يبقى انسانًا إمّا منطويًا على ذاته، او فاشلا في اعماله ونشاطاته، حيث يتخبط في المشاريع المتناقضة هنا وهناك، مهما حصل على دراسات عالية او شهادات اكاديمية متميزة، لأن هذه الشهادات لا تؤشر إلا على الجوانب النظرية والشكلية في الحياة فقط.

أمّا الجوانب العملية والميدانية فلا تصقل أو تتبلور إلا من خلال التجربة الحيّة والممارسة العملية، مع الحياة والانسان والتأريخ و مشاريع البناء والاصلاح والعمل الاجتماعي والسياسي، ومن هنا فقد تكون التجربة منبعًا للتكامل ورصيدا فخمًا في العلوم والمعارف والمشاريع، وصدقَ أمير المؤمنين عليه السلام

حيث يقول: (**التجربة علمٌ مستأنَف**) والغريب أن بعضهم يكتب في ادبيات الحزب الشيوعي الماركسي: (أن التجربة هي الكلمة المهذبة لأخطائنا) وفرقٌ كبير بين أن تكون التجربة تعبرُ عن الاخطاء المهذبة في نظرهم، وبين أن تكون التجربة علماً مستأنفًا ومعرفةً متراكمة، على حدّ تعبير الإمام علي عليه السلام.

وصاحبنا السيد علاء الهندي لا يمتلك مع الاسف التجربةَ بمعناها النظري، حيث ان شهادته الاكاديمية وتحصيله الدراسي متواضع جدا، وفي المجال العملي لمْ يعرف عنه أنّه صاحب تجربة ومؤسسات ومشاريع، او ممارسات ميدانية في الساحات الاجتماعية والسياسية والثقافية، إلا أنّه درس في الحوزة العلمية سنوات معدودة، ثم خرجَ للتبليغ في عدة بلدان منها اليمن وعُمان والإمارات وفي كل بلد يحل فيه تبرز مشكلةٌ بين العاملين انفسهم وبين المؤمنين، ومؤسسات الدولة، بحيث اصبح في نظر المتابعين لمسائل التبليغ والارشاد الاسلامي في مختلف دول العالم، أنّ علاء الهندي وحركته تمثّل نذر شؤم وعلامة من علامات التراجع والتخلف إذ تُعرّض المؤمنين دائماً للمضايقات الامنية والسياسية في البلدان التي

حلّ فيها. ولا شكّ ان مكاتب المرجعية في قم المقدسة والنجف الاشرف لديها ملفٌ واسعٌ في المشكلات التـي خلفهـا في تلـك البلدان ومظاهر الصراع والنزاع التي سببها السيد علاء الهندي في أكثر من ساحة وبلد إسلامي.

علاء الهندي شخصية غير واضحة

إن علماء الدين عادةً هم الشخصيات الواضحة الناصـعة في حياة الناس والتـأريخ، فلـم يكـن عـالم الـدين يومًـا شخـصية غامضة أو غير معروفة لدى الناس في فكرها وحركتها وأثارها ومشاريعها وخط سيرها العام، امـا الـسيد عـلاء الهنـدي فـلا يُعرف عنه إلا هذه المحطات السريعة في حياته وهي عبارة عـن محطة الدراسة في قم، ثم في الـيمن لغـرض التبليـغ، وفي عـمان والامارات لعقد الصفقات، وفي كل هذه البلدان تركَ مشاريعه من دون تخطيط، وخرج بخفي حنين من دون وعي للإسـتفادة من هذه التجارب والمحطات. غير إننا لا نعرف بالـضبط مـاذا كـان يعمـل ومـع مَـنْ يتـصل ويتفـاهم في اعمالـه وحركتـه ومشاريعه، وحتى بعد عودته إلى العراق فهو شخـصية ترغـب

في العمل في الغرف المعتمـة والعلاقـات الـصامتة، والاجـواء البعيدة عن الاضواء، وهـذه عنـاصر سـلبية في شخـصية عـالم الدين الذي يجب ان يكون كتابا مفتوحا وصفحة مكشوفة امام محبيه ومريديه والمؤمنين الذين يستمعون إلى كلامـه، ويتـأثرون بسلوكه وآثاره.

إن الـسيد عـلاء الهنـدي وإن لم يكـن قـد حقـقَ الاهـداف المتوخاة من مشاريعه المعلنة، إلا انه على الصعيد الشخـصي قـد حقق كثيرا من أحلامه في جمع المال، وتكـوين شـبكة علاقـات دولية واسعة تجعله بحيث اذا تعرض لأدنى درجات المـضايقة في بلد ما، تحدث ضجة لمـساندته والـدفاع عنـه والـضغط مـن أجل حمايته والمحافظة على كيانـه الشخـصي، وهـذا مـا حـدث بالضبط في مدينة قـم المقدسـة عنـدما داهمـت قـوات الحـرس الثوري بيته في بداية التسعينات ليجدوا في غرفته الخاصة المزيد من الاموال بمختلـف العمـلات الاجنبيـة، وجـوازات سـفر متنوعة، واختام واوراق مخالفة للقانون، وقـد صـودرت هـذه الاموال والوثائق، وتم اعتقاله لساعات معيّنة ولكنّـه سرعـان ما خرج من المعتقـل بعـد أن كثـرت الـضغوط عـلى الحكومـة

الايرانية من اجل اطلاق سراحه، وغلق القضية نهائيا، وإلى هذه اللحظة لم يعرف السر الكامن وراء الاصوات التي تعالت في الدفاع عنه في حينها.

مشروعه في النجف

وإذا اردنا ان نقيّم مشاريع السيد علاء الهندي خلال مسيرة حياته الفكرية والعملية فإننا لم نجد له مشروعا شاخصا يستحق الذكر إلا قطعة ارض كبيرة، حصل عليها من ديوان الوقف الشيعي بعنوان مؤسسة (العقيلة) وهي عبارة عن مزرعة واسعة تحوي على مجموعة من الحيوانات والطيور، فهي إذن منتجع شخصي له ولاصدقائه، ويدعي أنها بستان لترفيه الايتام الذين ترعاهم مؤسسته، وهي اشبه بالنكتة المضحكة التي قد تنطلي على بعض السذج من الناس او المتغافلين منهم عن فساده وطريقة عمله وتفكيره النفعي.

ولم نعرف للسيد علاء الهندي أي مشروع يستحق الذكر إلا هذا المنتجع في صحراء النجف الاشرف، الذي يحصل بإسمه من تجار الخليج وغيرهم ومن ميزانية الدولة العراقية

المخصصة لديوان الوقف الشيعي، اموالا طائلة لا نعـرف أيـن يحتفظ بهـا وكيـف يـديرها، وهـي أمـوال تقـدر بـالملايين مـن الدولارات، لان الملاحظ عـلى شخـصية عـلاء الهنـدي أنّـه لا يشكو مـن قلـة الـسيولة في كـل مراحـل حياتـه، وعـلى طـول مسيرته وخطواته حيث كان يعد من مصادر التمويل والعطـاء لكثير من حواشي المراجع وابنـائهم مـن اصـدقائه واصـحابه، سواء أكان ذلك في أيام الهجرة ام ما بعدها في العراق الجديد.

علاء الهندي رئيسا للديوان .. خطأ كبير

من الناحية القانونية والسياقات الإدارية المتبعة في الدولة العراقية وقوانينها النافذة، يلاحظ على اصل تكليف السيد علاء الهندي لرئاسة ديوان الوقف الشيعي كان خطأ كبيرا إذ يخالف نصوص الدستور والقانون وطبيعة السياقات الادارية وذلك للأسباب الآتية:

١- تنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة في قانون ديوان الوقف الشيعي على ما يلي: (**يكون رئيس الديوان بدرجة وزير، ويعين باقتراح من مجلس الوزراء بعد موافقة المرجع الديني الاعلى – وهو الفقيه الذي يرجع اليه في التقليد اكثر الشيعة في العراق من فقهاء النجف الاشرف**).

ولكنّ الواقع كان غير ذلك، اذ تم اختيار علاء الهندي رئيسا لديوان الوقف الشيعي من خلال اشارة موجزة من مكتب المرجعية في النجف إلى رئيس الوزراء، وفي ضوء ذلك قد أصدر الدكتور حيدر العبادي امرا ديوانيا بتكليفه، دون ان

يمر ذلك على التصويت في مجلس الوزراء، ولا رفعه الى مجلس النواب لغرض المصادقة عليه، ولعل ما دفع رئيس الوزراء بعدم طرح ذلك امام مجلس الوزراء ومجلس النواب، هو لمعرفته بان السيد علاء الهندي لا تنطبق عليه الشروط القانونية الشكلية منها والموضوعية.

٢-إن السيد علاء الهندي لا يمتلك الشهادة الجامعية الاولية التي هي من اهم الشروط الواجب توفرها في من يتولى منصب وزير او بدرجته، وذلك حسب نص المادة ٧٧ / ثانيا من الدستور العراقي (**يشترط في الوزير ما يشترط في عضو مجلس النواب، وأن يكون حائزاً الشهادة الجامعية أو ما يعدلها**).

والغريب ان السيد علاء الهندي عندما يُسأل عن هذا الشرط، لا ينفي كونه لا يمتلك شهادةً اكاديمية، وإنما يحاول أن يفلسف ذلك بأن منصب رئيس الديوان هو منصب ديني لا يحتاج إلى شهادة اكاديمية، متجاهلا أنه يدير مؤسسة من أهم مؤسسات الدولة العراقية، وعليه ان يلتزم بكل ما ينص

عليه قانونها، لا ان يبرر ذلك بطريقة غـير معقولـة، والاغـرب من ذلك ان مدير عام الدائرة القانونية في ديوان الوقف الشيعي الدكتور علي عيسى اليعقوبي في حينها اصدر بيانا عجيبـا يقـول فيه ان قانون الوقف الشيعي ينص على ان يكون تعيـين رئيـسه من قبل مجلس الوزراء وموافقة المرجعية، ولـو اراد القـانون أن يكون هذا الرئيس يمتلك الـشهادة، لـنص عـل ذلـك، وهـذه مفارقة مضحكة، اذ ان القانون لا يـنص عـلى الامـور البديهيـة المـذكورة في الدسـتور والمتـسالم عليهـا في الدولـة تـشكيلاتها الادارية، وعلى هذا ظـل عـلاء الهنـدي يحكـم ديـوان الوقـف الشيعي لمدة ٦ سنوات مـن دون شـهادة اكاديميـة تؤهلـه لهـذا المنصب.

٣-بعد ان شعر السيد علاء الهندي والجهة التي جـاءت بـه بالاحراج الشديد بـسبب المخالفـة القانونيـة المخلّـة في موضوع الشهادة الاكاديمية، حاول وبحركـة مكوكيـة مع جامعة المـصطفى في مدينـة قـم الايرانيـة، مـستغلا بذلك موارد ديوان الوقف الشيعي مـن اجـل ان يفـتح علاقة مع الجامعة ويوقع عدة اتفاقيات معهم، من اجل

ان يحصل على شهادة اكاديمية منها، وللأسف بعد ثلاث سنوات جاء بشهادة بكالوريوس من جامعة المصطفى، وقد تمت معادلتها في وزارة التعليم العالي بطريقة مخالفة للقانون ايضا، اذ ان معادلة شهادة البكالوروس تتطلب وجود الشهادة الثانونية المعترف بها وان تسبق الشهادة الجامعية في تأريخها (تأريخ تعيينه رئيسا للديوان).

٤- بالرغم من معادلة الشهادة المتأخرة عن تعيينه رئيسا للديوان، اذ عُين في عام ٢٠١٤ وعادل شهادته في عام ٢٠١٧، والمعروف ان القانون العراقي لا يعترف بالشهادة الاكاديمية إلا من حين تأريخ معادلتها، وعلى فرض ان شهادته سليمة من كل النواحي، فيكون السيد علاء الهندي قد شغل منصب رئيس الديوان لمدة ثلاث سنوات من دون أساس قانوني، ومن دون استحقاق للرواتب التي تسلمها، وعليه يجب ان يُعفى من منصبه اولا، ثم يُطالب باعادة كل الرواتب والامتيازات التي حصل عليها اثناء توليه منصب

رئيس الديوان قبل عام ٢٠١٧ حسب القانون، لأنّ (ما بُني على باطلٍ فهو باطل) فضلا عن مسائلته قضائيا عن استغلاله المنصب وموارد الديوان من اجل الحصول على هذه الشهادة المُدعاة.

ولو تجاوزنا موضوع شرط الشهادة الاكاديمية، فإن السيد علاء الهندي لم يكن الرجل المناسب لهذا المنصب الاداري الكبير والموقع الحساس لأنّه لم يحقق الاهداف المرجوة المنصوص عليها في قانون ديوان الوقف الشيعي، وهو المؤسسة الدينية والثقافية والاجتماعية والانسانية الواعدة التي تفوق في اعمالها ونشاطاتها واهدافها كثيرا من الوزارات في العراق.

أهداف القانون

فمن اهدافه التي تنص عليها المادة الثانية من قانونه الخاص رقم (٥٧) لسنة ٢٠١٢ هي:

أولاً: ادارة الأوقاف التي ليس لها متولٍ خاص، والعناية بتنفيذ شروط الواقفين في الاوقاف التي لها متولٍ خاص.

ثانياً: استثمار الاموال التي ليس لها متولٍ خاص بـما يـضمن الحفاظ عليها وتنميتها .

ثالثـاً:العنايـة بـشؤون الجوامـع والحـسينيات والمؤسـسات الدينية والخيرية وتطويرها .

رابعـاً: تعزيـز وتنميـة الثقافـة الاسـلامية واحيـاء الـتراث الاسلامي والاثار الإسلامية والمحافظة عليها .

خامساً: توثيق الروابط الدينية مع العالم الاسلامي والتقريب بين المذاهب الاسلامية

سادساً: رعاية شؤون العتبات المقدسة ومراقد الأئمـةعليهم السلام ومقامات الصحابة والأولياء والمساجد والحسينيات .

خصائص شخصية الرئيس

إن هذه الاهـداف الكبـيرة والمتنوعـة ذات النظـرة العميقـة والافاق الرحيبة تحتاج في تمثيلها في الواقع العملي إلى شخـصية تتـسم بـصفات وخـصائص كبـيرة منهـا: الثقافـة الواسـعة،

والــشهادة الاكاديميــة، والتجربــة الكبــيرة، والتــوازن في الشخصية، والقدرة الادارية، والنظرة الموضوعية البعيـدة عـن المحاباة والتعصب والمجاملات، كما انـه يجـب ان يكـون نقـيَ العقيدة والفهم، لا يؤمن بالخرافـات والخـزعبلات، والأمـور التي من شأنها اثارة الفتنة والصراعات المذهبية والطائفيـة بـين المسلمين انفسهم، والمسلمين وغيرهم، لاسيما أن الـسيد عـلاء الهندي جاء في مرحلة حرجة، وفي فترة عصيبة حـساسة وهـي اجتياح تنظيم داعش الارهابي التكفيري اكثـر مـن ثلـث ارض العراق، مما يـستدعي أن تواجـه هـذه الهجمـة بـروح اسـلامية عامة، تجمـع المـسلمين ولا تفـرقهم وترسـخ وحـدة الـشعب العراقي بكل اطيافه وشرائحه وفئاته.

إن أهداف ديوان الوقف الـشيعي تحتـاج الى نظـرة وتحليـل سوف نتكلم عن مخالفة علاء الهندي لها، ولفلسفة تـشريعها في الصفحات القادمة، وسنكتفي الآن بالتعليق السريع على نقطـة واحدة وهي النقطة الخامسة التي تـنص عـلى (**توثيـق الـروابط الدينية مع العالم الاسلامي والتقريب بين المـذاهب الاسـلامية**) في حين ان شخصية علاء الهندي وطريقة تفكيره وادارته، ومـا

يحمله من عقد نفسية داخلية والتي ظهرت في بعض خطبه واحاديثه، قد خالفت هذا الهدف السامي المنصوص عليه في القانون، إذ اثارت النعرات الطائفية، والعنصرية، واشاعت الفرقة بين المسلمين والمسيحيين، ونقلت صورة مشوهة عن الاسلام وعن فكر أهل البيت عليهم السلام وطبيعة مدرستهم التي تجمع ولا تفرق في الحياة الإسلامية والإنسانية حتى ورد عن أمير المؤمنين علي عليه السلام في عهده لمالك الأشتر: (**إنّهم صنفان: إما أخٌ لك في الدين، وإما نظيرٌ لك في الخلق**).

الفصل الثاني

المخالفات الإدارية والمالية لعلاء الهندي

- ❖ أولاً: المخالفات الإدارية
- ❖ ثانيا: المخالفات المالية

مقدمة

لقد عاصرت رئاسة السيد علاء الهندي لديوان الوقف الشيعي حكومتين هما: حكومة الدكتور حيدر العبادي وحكومة السيد عادل عبد المهدي، واذا كانت حكومة الدكتور العبادي تتحمل مسؤولية الموافقة على اختيار السيد علاء الهندي مع علمه بأنه فاقد للشروط القانونية الشكلية والموضوعية، وعدم محاسبته بطريقة حاسمة، وعدم الاقتراب من دائرة فساده التي ازكمت الانوف واصبحت واضحة لكل ذي عينين، لكنّ الذي يشفع للدكتور العبادي في عدم اتخاذ القرار الحاسم بحق علاء الهندي هو انشغاله بتحرير الاراضي العراقية ومواجهة فلول داعش وخوض المعارك لتصفية وتحرير المدن العراقية، إضافة إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والضغوط السياسية ومواجهته للطموحات الكردية غير المشروعة في شمال العراق (كردستان)، كل هذه الاسباب يُضاف إليها شعور العبادي -وهو شعور خاطئ- بأن ديوان الوقف الشيعي ليس من مسؤوليته المباشرة، بل هو يختص برؤية المرجعية الدينية العليا وموقفها من رئيس

الديوان، قد تكون هذه الأمور مبررا كافيّا لموقفه المتراخي من محاسبة رئيس ديوان الوقف الشيعي وتقديمه للنزاهة والقضاء، او الطلب من المرجعية باستبداله بشخص مناسب آخر.

ولكن الغريب ان المرجعية تلقي باللوم على عدم محاسبة علاء الهندي وطلب استبداله، على رئاسة الوزراء باعتبارها الجهة التي يرتبط بها ديوان الوقف الشيعي إدارياً بحسب المادة الاولى من قانونه، وبقي الحال يدور في حلقة مفرغة بين رئاسة الوزراء من ناحية ومكتب المرجعية الدينية في هذه القضية من ناحية أخرى، وهو حوار عقيم أشبه بقضية البيضة والدجاجة في الجدل المنطقي عند أهل السفسطة.

أمّا في عهد عادل عبد المهدي الذي افقد العراق سيادته وهيبته وجعله ساحةً للفوضى والرماد والصراعات بين الدول، واشاع الفساد في مؤسساته واراقة دماء شبابه البريئة في بغداد والمحافظات، فقد طغى علاء الهندي طغيانا واسعا،

واصبحت له حظوة وسطوة على رئاسة الـوزراء كـما سـيأتي في الصفحات القادمة.

إن مخالفات السيد علاء الهندي في فترة رئاسته في ظـل عهـد حكومة الدكتور العبادي تنقسم الى قسمين: الاول: المخالفات الادارية، الثاني: المخالفات المالية.

المخالفات الإدارية والمالية لعلاء الهندي

المخالفات الإدارية

المخالفة رقم (١)

تنسيب موظفين من الخطوط الجوية العراقية بموجب عدة كتب ومخاطبات رسمية منها الكتاب ذي العدد ٢٢٠٥٦ في ٢٢/ ٧/ ٢٠١٥. وهم:

١-السيد ماجد عبد الأمير عبد / ملاحظ.
٢-السيد نجم عبد رسن/ م. مدير فني.
٣-السيد غسان علي محروس / مهندس أقدم.

والامر بصرف مبلغ (مليون دينار) مخصصات لكل واحد منهم، وذلك لقيامهم بتقديم خدمة تطوير الاستثمار في الديوان حسب الكتاب المرقم ٤٦٩٠ في ٣/ ١١/ ٢٠١٥.

وجه المخالفة:

- يلاحظ ان هناك تناقضا في الكتب والاوامر الإدارية في هذا الموضوع، فبعضها يشير الى ان الموما اليهم ينسبون لغرض تطوير هيأة استثمار الوقف الشيعي. وبعضها ينص على تنسيبهم إلى مكتب رئيس الديوان، وبعض الكتب تذكر انهم ينسبون للعمل في ديوان الوقف الشيعي، وبعضها لغرض انشاء اكاديمية الطيران، ومطار مدني للوقف الشيعي في البصرة.
- كما يلاحظ ان المنسبين يتقاضون رواتبهم من وزارة النقل خلال فترة التنسيب، وإن وزارة النقل غير ممولة ذاتيا بل ان تمويلها من الميزانية المركزية في الدولة، فكيف يستلم هؤلاء المنسبون مكافئات مالية شهرية من ديوان الوقف وهم لا يزالون موظفين في وزارة النقل.
- يلاحظ أيضا عدم وجود أي دور للمفتش العام، إزاء هذه المخالفة المالية والإدارية الصريحة.

التساؤلات:

- يلاحظ ان درجات المنسبين هي درجات فنية هندسية بسيطة لا تمتلك الخبرة والتجربة والتخصص في عمل ديوان الوقف الشيعي، فضلا عن تطوير وخدمة هيأة الاستثمار في الديوان وهي هيأة تحتاج إلى عقل اقتصادي قانوني شرعي. فما هي الخلفية التي تكمن وراء هذا الاتفاق المتعجل بين رئيس ديوان الوقف الشيعي، ووزارة النقل في هذا المشروع.؟
- يشير بعض موظفي الديوان الكبار إلى ان هؤلاء المنسبين جاءوا لغرض تأسيس اكاديمة للطيران، ومطار مدني لديوان الوقف الشيعي في البصرة ووضعت لهذا المشروع المخططات والتصاميم، ولكن هذا المشروع اخفق وتلاشى بسرعة دون معرفة الأسباب. وهنا نتساءل ما هي علاقة ديوان الوقف الشيعي بمشاريع وزارة النقل وتأسيس اكاديمية للطيران، او انشاء المطارات من أموال هيأة الاستثمار المخصصة لإعانة الفقراء والمتعففين والمحتاجين، في

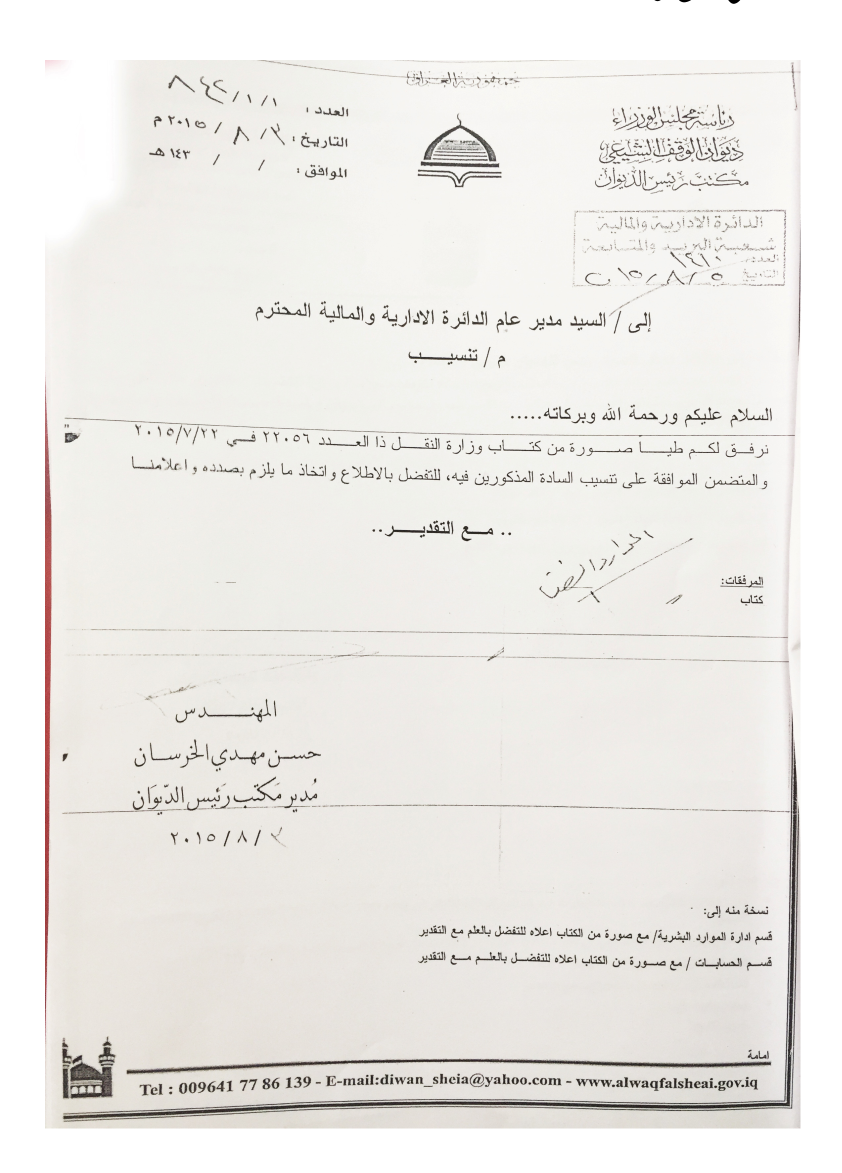
الوقت الذي لا يمتلـك الـديوان مبنـى إدارياً مركزيـا خاصا به يدير فيه شؤونه كبقية الـوزارات والهيئـات في العراق.؟

- يلاحظ أن هؤلاء المنـسبين يـستلمون مخصـصات عـلى شكل اعانات من هيأة استثمار الوقف الشيعي بأمر مـن رئيس الديوان، والمعلوم أن أموال هذه الهيأة لا تـصرف إلا عـلى مـساعدة الفقـراء والمتعففـين، ومـشاريع الـبر والخير والإحـسان، ولا يجـوز صرفهـا في موضـوعات أخـرى تخـالف شروط الـواقفين، فـإين معرفـة رئـيس الديوان بالفقـه والاحكـام الـشرعية والتزامـه بقـانون الوقف الشيعي النافذ.؟
- وأخيرا نسأل أيـن موقـع هـؤلاء المنـسبين الثلاثـة مـن وزارة النقل؟ وأين حل بهم المقام الآن؟ حيث يلاحـظ أنهم قد اختفوا من مسرح الوقف، ولم يعـد لهـم وجـودٌ في دوائر الديوان.
- يلاحظ ان السيد رئيس الديوان قد واجه اعتراضا قويـا مـن بعـض مـوظفي الـديوان حـول تنـسيب هـؤلاء

الموظفين الثلاثة، إذ رفضوا اجراء اللازم الـذي فرضـه عليهم رئيس الديوان، ولذلك فقد أكد عليهم أمره على نحو الجزم والحسم بهامش آخر يفرض وجوب التنفيـذ دون مناقـشة او اعـتراض كـما هـو واضـح في مـستند القضية والوثيقة المرفقة.

وفي ضوء هذه المخالفة الصريحة والتـساؤلات الموضـوعية، يحق لنا التوصية بتحريك الشكوى الجزائية على رئيس الـديوان والمفتش العـام وفقـا لأحكـام المـواد ٣٤٠/ ٣٤١/ ٣١٥ مـن قانون العقوبات بالاسـتناد إلى مـواد الاشـتراك، مـن أجـل ان يأخذ القانون مجراه في بناء الدولة واصلاح مؤسساتها.

الوثائق والمستندات:



جمهورية العراق

رئاسة مجلس الوزراء
ديوان الوقف الشيعي
مكتب رئيس الديوان

العدد : ٨٤٤/١/١
التاريخ : ٢/٨/٢٠١٥ م
الموافق : / / ١٤٣ هـ

الدائرة الادارية والمالية
شعبة البريد والمتابعة
العدد ١٢١٠
التاريخ ٥/٨/٢٠١٥

إلى / السيد مدير عام الدائرة الادارية والمالية المحترم

م / تنسيب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.....

نرفق لكم طياً صورة من كتاب وزارة النقل ذا العدد ٢٢٠٥٦ في ٢٢/٧/٢٠١٥ والمتضمن الموافقة على تنسيب السادة المذكورين فيه، للتفضل بالاطلاع واتخاذ ما يلزم بصدده واعلامنا

.. مع التقدير..

المرفقات:
كتاب

المهندس
حسن مهدي الخرسان
مدير مكتب رئيس الديوان
٢/٨/٢٠١٥

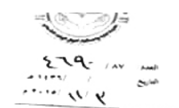
نسخة منه إلى:
قسم ادارة الموارد البشرية/ مع صورة من الكتاب اعلاه للتفضل بالعلم مع التقدير
قسم الحسابات / مع صورة من الكتاب اعلاه للتفضل بالعلم مع التقدير

امامة

Tel : 009641 77 86 139 - E-mail:diwan_sheia@yahoo.com - www.alwaqfalsheai.gov.iq

ديوان الوقف الشيعي
هيئة إدارة واستثمار أموال الوقف الشيعي





العدد: ٨٧ / ٤٦٩٠
التاريخ: / / ١٤٣٦هـ
٢ / ١١ / ٢٠١٥م

م / امر صرف

استناداً الى موافقة معالي السيد رئيس الديوان بهامشه الموقر بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٠ والمؤكد عليه بهامشه الموقع بتاريخ ٢٠١٥/٨/٣١ .

تقرر صرف مبلغ قدره (١,٠٠٠,٠٠٠) مليون دينار شهرياً لكل من السادة المدرجة اسمائهم ادناه وعناوينهم الوظيفية والمنسبين من وزارة النقل والمواصلات الى ديواننا بموجب الامر الاداري المرقم ٩٠٣٥ في ٢٠١٥/٨/١٩ ، وذلك لقيامهم بتقديم خدمة تطوير الاستثمار في الديوان وابتداء من تاريخ ٢٠١٥/٩/٢١

مع التقدير .

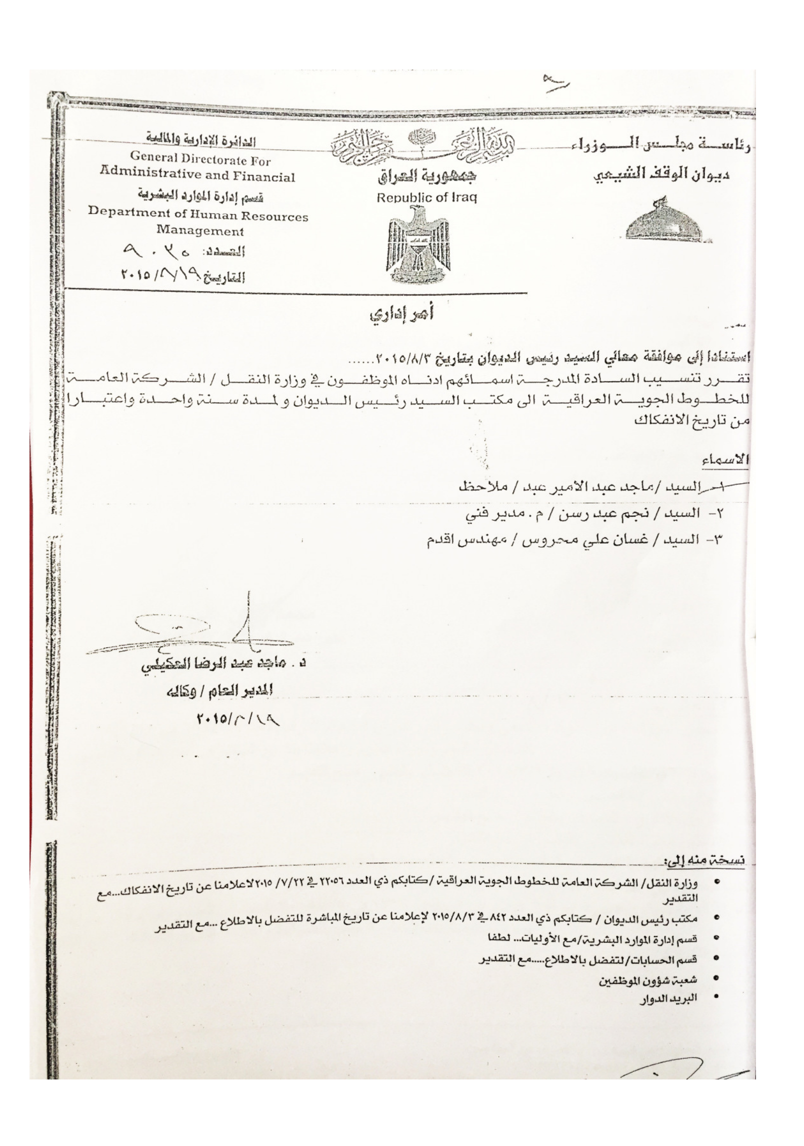
الاسماء :-

١- السيد ماجد عبد الامير عبد / ملاحظ .
٢- السيد نجم عبد رسن / م. مدير فني .
٣- السيد غسان علي محروس / مهندس اقدم .

علاء عبد الحسين جواد القسام
مدير عام هيئة إدارة واستثمار اموال الوقف الش
٢٠١٥/١٠/٢٦

نسخة منه الى :-

- مكتب السيد معالي رئيس الديوان المحترم / للتفضل بالاطلاع . مع التقدير .
- الدائرة الادارية والمالية / للعلم لطفاً .
- السادة المذكورين اعلاه / للعلم .
- حسابات الهيئة / مع الأوليات.
- البريد الدوار .
- البريد الألكتروني .



رئاسة مجلس الوزراء
ديوان الوقف الشيعي

بسم الله الرحمن الرحيم
جمهورية العراق
Republic of Iraq

الدائرة الإدارية والمالية
General Directorate For Administrative and Financial
قسم إدارة الموارد البشرية
Department of Human Resources Management
العدد: ٩٠٧٥
التاريخ ٢٠١٥/٨/١٩

أمر إداري

استنادا إلى موافقة معالي السيد رئيس الديوان بتاريخ ٢٠١٥/٨/٣......
تقرر تنسيب السادة المدرجة اسمائهم ادناه الموظفون في وزارة النقل / الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية الى مكتب السيد رئيس الديوان و لمدة سنة واحدة واعتبارا من تاريخ الانفكاك

الاسماء

١- السيد / ماجد عبد الامير عبد / ملاحظ
٢- السيد / نجم عبد رسن / م . مدير فني
٣- السيد / غسان علي محروس / مهندس اقدم

د . ماجد عبد الرضا العكيلي
المدير العام / وكالة
٢٠١٥/٨/١٩

نسخة منه إلى:
- وزارة النقل/ الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية /كتابكم ذي العدد ٢٢٠٥٦ في ٢٠١٥/٧/٢٢ لاعلامنا عن تاريخ الانفكاك...مع التقدير
- مكتب رئيس الديوان / كتابكم ذي العدد ٨٤٢ في ٢٠١٥/٨/٣ لإعلامنا عن تاريخ المباشرة للتفضل بالاطلاع ...مع التقدير
- قسم إدارة الموارد البشرية/مع الأوليات... لطفا
- قسم الحسابات/لتفضل بالاطلاع.....مع التقدير
- شعبة شؤون الموظفين
- البريد الدوار

Republic of Iraq
Ministry Of Transportation

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
وزارة النقل
الدائرة الإدارية والمالية
قسم إدارة الموارد البشرية

العدد: ٢٢٠٥٦
التاريخ: ٢٢ / ٧ / ٢٠١٥

((العمل التطوعي مسؤولية الجميع لبناء الوطن))

26 JUL 2015
١٤٤٩

امر وزاري / ٢٩٥٠٩٢

استناداً الى موافقة السيد الوزير

ينسب السادة المدرجة اسماؤهم في الادنى من منسوبي الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية للعمل في ديوان الوقف الشيعي لمدة سنة واحدة على أن يتحمل الديوان انفاً صرف المستحقات المالية استناداً الى قرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٩ كونها الجهة المستفيدة ابتداءاً من تاريخ الانفكاك والمباشرة ٠

الاسماء

١- ماجد عبد الامير عبد / ملاحظ / قسم التدقيق
٢- نجم عبد رسن / م. مدير فني / شعبة هندسة الطائرات
٣- غسان علي محروس / مهندس اقدم / شعبة هندسة الطائرات

محمد ... علي
مدير عام الدائرة الإدارية والمالية
/ ٧ / ٢٠١٥

المكتب / للحفظ

٨/٣

صورة عنه الى /-

رئاسة مجلس الوزراء / ديوان الوقف الشيعي / مكتب رئيس الديوان / كتابكم المرقم بالعدد ٦١٧/١/١ في ٢٠١٥/٦/١١ للتفضل بالعلم واجراء اللازم واعلامنا بتاريخ المباشرة .. مع وافر التقدير

مكتب الوزير / موافقة سيادته بتاريخ ٢٠١٥/٧/٩ للتفضل بالعلم .. مع التقدير

مكتب الوكيل الفني / للتفضل بالعلم .. مع التقدير .

مكتب الوكيل الاداري / للتفضل بالعلم .. مع التقدير .

مكتب المفتش العام / للتفضل بالعلم .. مع التقدير .

مكتب مدير عام الدائرة الادارية والمالية / للتفضل بالعلم .. مع التقدير .

مكتب معاون مدير عام الدائرة الادارية والمالية / للتفضل بالعلم .. مع التقدير .

الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية/ كتابكم المرقم بالعدد ٢٧٢٩ في ٢٠١٥/٧/٥ للتفضل بالعلم واجراء اللازم وايقاف صرف مخصصات الخطورة حسب الضوابط واعلامنا بتاريخ الانفكاك .. مع التقدير

الاضبارة الدوارة

اسعد ١٥/٧/ع٦٢

mail : personel@motrans.gov.iq

بغداد/ شارع فلسطين / حي المهندسين / مقابل مسبح المهندسين
رقم الهاتف الأرضي ٧٢٧٠٥١٤/٧٢٧٠٥١٧/

رقم الإصدار: 1.1	تاريخ الإصدار: ٢٠١٤/٥/١١	رمز النموذج: QF-074/05

المخالفة رقم (٢)

استغلال حصة موظفي ديوان الوقف الشيعي من مقاعد الحج، ومنحها إلى أناس آخرين لا علاقة لهم بالديوان. وذلك حسب الكتاب الموجه الى لجنة الأوقاف والشؤون الدينية في مجلس النواب، ذي العدد ٩٧١٤ بتاريخ ٣/ ٩/ ٢٠١٥ .

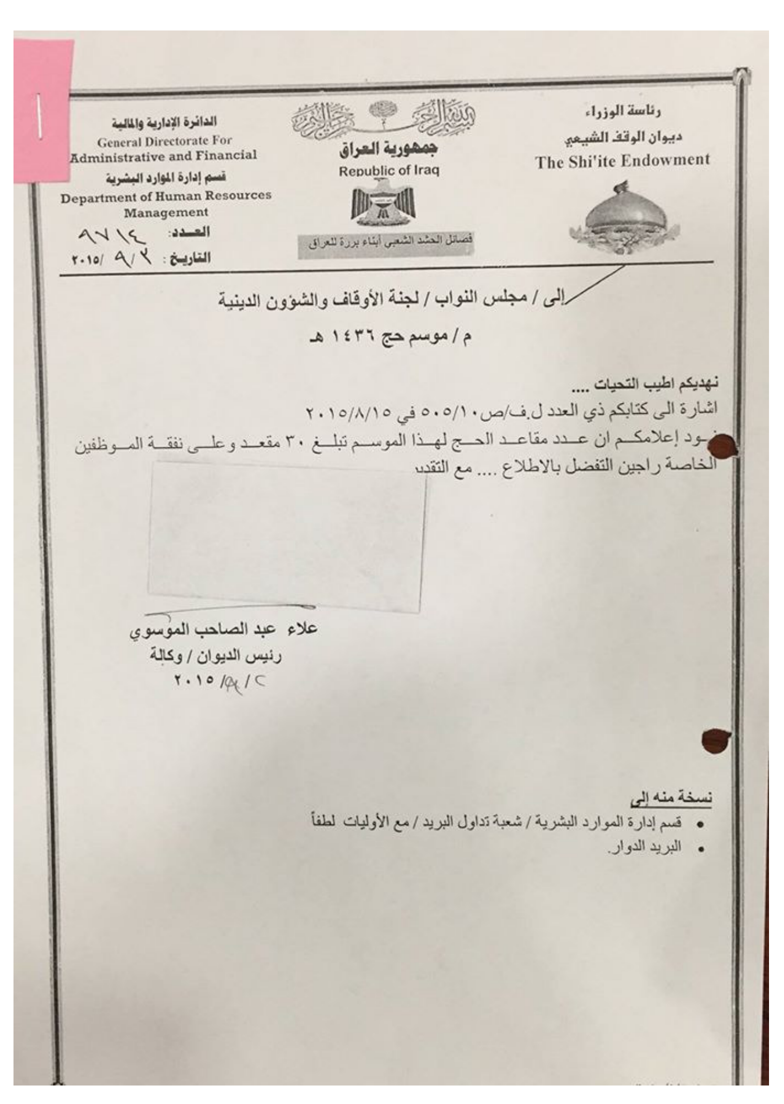
وجه المخالفة:

إن حق الموظفين في ديوان الوقف الشيعي بمقاعد الحج حق معنوي وقانوني، ولا يحق لرئيس الديوان أو غيره ان يمنعهم منه الا بارادتهم واختيارهم.

ولا يحق لرئيس الديوان كذلك ان يرسل بدل موظفي الديوان غيرهم من أصدقائه أو اقربائه مثل: (جاسم شبيب الكوفي) و(الشيخ احمد كاشف الغطاء) وولده وافراد حمايته، بحيث لم يبق من حصة الوقف وهي (٣٠) مقعدا الا (١٧) مقعدا، مما سبب ضررا معنويا وماديا لعدد من الموظفين المحرومين من فرصة الحج.

التساؤلات:

- لم يسبق لموظفي ديوان الوقف الشيعي قبل مجيء علاء الهندي ان يمنعوا من فرصة الحج حسب القانون والتعليمات المتبعة، وذلك لان لهؤلاء الموظفين دورا تاريخيا وحقا عرفيا في تقديم الخدمات العامة لضيوف الرحمن. خصوصا نواب الرئيس والمدراء العامين، ولكن في زمن علاء الهندي منع نائبي الديوان وبعض المدراء العامين. مما احدث تساؤلا وقلقا في أجواء الديوان من دون ان يقدم رئيس الديوان أي مبرر قانوني او اجتماعي لهذا الاجراء غير المنصف. والسؤال الذي يفرض نفسه على رئيس الديوان هو: على أي قاعدة يستند في اتخاذ هذا القرار بحيث يمنع موظفي الديوان من التمتع بحقهم في موسم الحج، وهو الحق الممنوح لهم حسب القانون.؟



رئاسة الوزراء
ديوان الوقف الشيعي
The Shi'ite Endowment

بسم الله الرحمن الرحيم
جمهورية العراق
Republic of Iraq
فصائل الحشد الشعبي أبناء بررة للعراق

الدائرة الإدارية والمالية
General Directorate For Administrative and Financial
قسم إدارة الموارد البشرية
Department of Human Resources Management
العدد: ٩٧١٤
التاريخ: ٩/٢/ ٢٠١٥

إلى / مجلس النواب / لجنة الأوقاف والشؤون الدينية

م / موسم حج ١٤٣٦ هـ

نهديكم اطيب التحيات ....

اشارة الى كتابكم ذي العدد ل.ف/ص/١٠/٥٠٥ في ٢٠١٥/٨/١٥
نود إعلامكم ان عدد مقاعد الحج لهذا الموسم تبلغ ٣٠ مقعد وعلى نفقة الموظفين الخاصة راجين التفضل بالاطلاع .... مع التقدير

علاء عبد الصاحب الموسوي
رئيس الديوان / وكالة
٢/٩/ ٢٠١٥

نسخة منه إلى
- قسم إدارة الموارد البشرية / شعبة تداول البريد / مع الأوليات لطفاً
- البريد الدوار.

المخالفة رقم (٣)

تعيين (رائد داود مشيهد) م. ملاحظ، بموجب الامر الديواني ذي العدد ٤٩٣١ بتاريخ ٣/ ٥/ ٢٠١٥، على سبيل التجربة ولمدة سنة واحدة، ثم تكليفه بمنصب مدير عام لدائرة الشعائر الحسينية بموجب الامر الديواني ذي العدد ٥٢٦ بتاريخ ٢٤/ ٥/ ٢٠١٥.

وجه المخالفة:

- ان تعيين (رائد داود مشيهد) بتاريخ ٣/ ٥/ ٢٠١٥ كان تحت التجربة ولمدة سنة واحدة، ولا يجوز تسليمه أي منصب آخر الا بعد تثبيته في الوظيفة واجتيازه مدة التجربة (سنة واحدة).
- كما ان قانون الوقف الشيعي رقم ٥٧ لسنة ٢٠١٢ الفصل الثامن المادة ١٩/ أولا: تنص على أن من يتولى منصب مدير عام في الوقف يجب ان يكون لديه خدمة لا تقل عن ثمان سنوات، ولديه شهادة جامعية في حقل

الاختصاص، وان الموما اليه ليس لديه خدمة في دوائر الدولة الرسمية (خدمة فعلية).

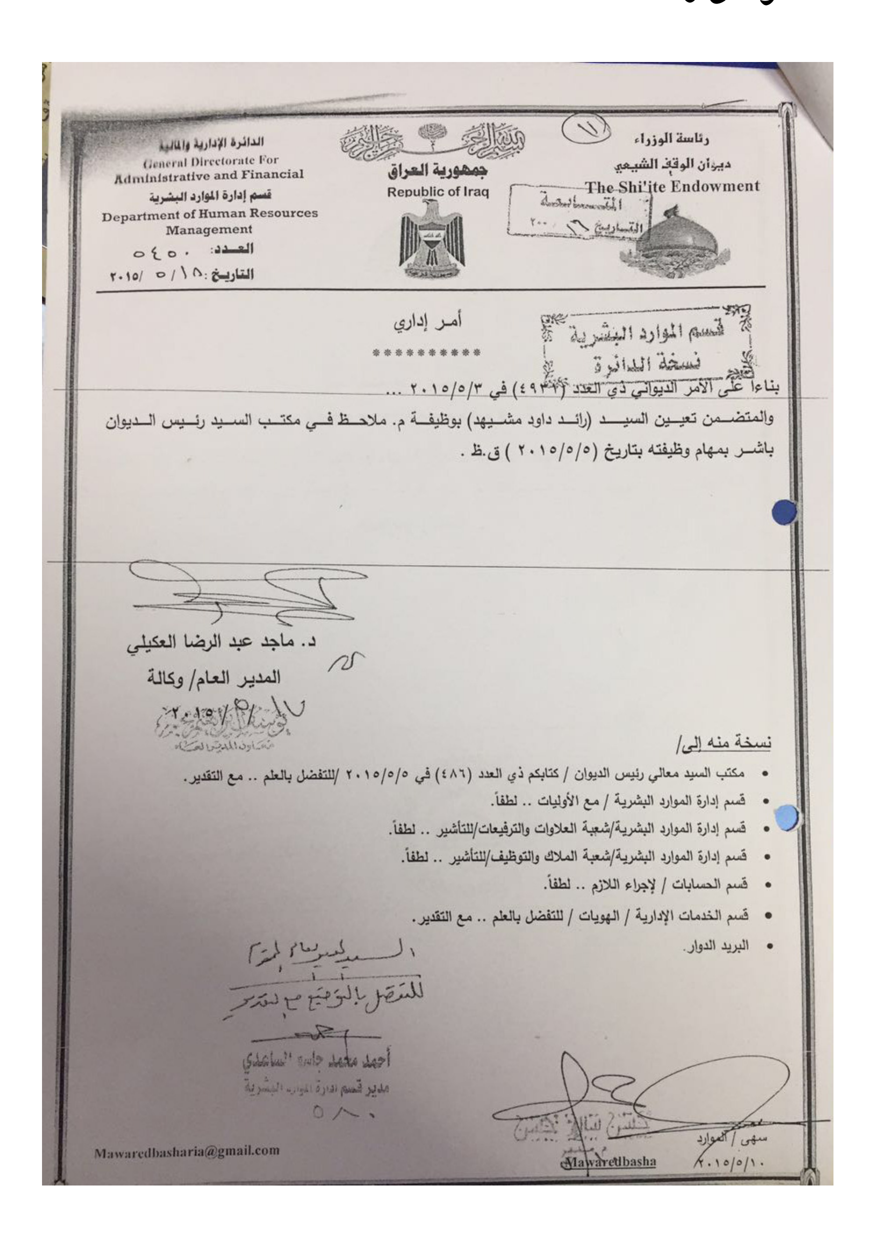
- لقد باشر الموما اليه بوظيفته في ديوان الوقف الشيعي بتاريخ ٥/ ٥/ ٢٠١٥ وتم احتساب راتبه من هذا التأريخ، الا أن تأريخ انفكاكه من العتبة العلوية المقدسة كان في ٢٣/ ٥/ ٢٠١٥ بموجب الامر الإداري ذي العدد ٣٧٩ في ٣٠/ ٥/ ٢٠١٥ الصادر من العتبة العلوية. وعلى هذا فان السيد رائد داود مشيهد يستلم راتبا من الوقف والعتبة العلوية معا لمدة ٢٠ يوما. وهذا خلاف القانون.
- وبناء على ما تقدم فانه يظهر عدم وجود أي دور رقابي أو متابعة قانونية وادارية من قبل المفتش العام في الوقف الشيعي، ولا لمدير الدائرة الإدارية والمالية، ولا مدير عام الدائرة القانونية في الديوان يرصد هذه المخالفات التي تعبر عن مفارقة واضحة وكبيرة في إدارة الديوان.

التساؤلات:

- ما هي المؤهلات والمواصفات العالية التي يمتلكها (رائد داود مشيهد) حتى تستوجب هذا التسرع في تعيينه في دائرة مهمة من دوائر ديوان الوقف الشيعي بحيث اوجب هذه المخالفة القانونية؟
- أين متابعة ومراقبة المفتش العام لهذه القرارات الإدارية الخاطئة التي اربكت دوائر الوقف.
- ما هي الخلفية التي تكمن وراء هذا الاهتمام والتعجل بتعيين الموما اليه في اكثر من دائرة، في حين ان الديوان يشهد ترهلا وتهميشا للكثير من المدراء والموظفين في مختلف دوائر الديوان.
- اذا كان رئيس الديوان لا يستطيع ان يضبط تعيين شخص واحد من الموظفين، بحيث يقع في مثل هذه المخالفات والمفارقات الواضحة، فإين تكمن خبرته وكفاءته في إدارة الديوان في المجالات الاخرى.
- أين دور الدائرة القانونية في الديوان وما هو موقفها تجاه هذه المخالفة.؟

ومن الجدير بالذكر أن المدعو (رائد داود مشيهد) هـو زوج بنت السيد علاء الهندي، ويدير حاليا دائرة تعرف بدائرة احياء الشعائر الحسينية، وهي دائرة لا تقدم أي نشاط يذكر في سـبيل خدمة الشعائر الحسينية، كما انها دائرة شكلية بـالمعنى الحقيقـي لهذا المصطلح، لأن أبناء الشعب العراقي يحيون الشعائر الدينية عامة، والحسينية خاصة، بجهودهم الشخـصية المتوارثـة وهــم غــير مــرتبطين في هــذا الــشأن بــديوان الوقـف الــشيعي ولا ينتظرون توجيهاته.

الوثائق والمستندات:



رئاسة الوزراء
ديوان الوقف الشيعي
The Shi'ite Endowment

جمهورية العراق
Republic of Iraq

الدائرة الإدارية والمالية
General Directorate For Administrative and Financial
قسم إدارة الموارد البشرية
Department of Human Resources Management
العدد: ٥٤٥٠
التاريخ: ١٨/ ٥/ ٢٠١٥

أمر إداري
****

قسم الموارد البشرية
نسخة الدائرة

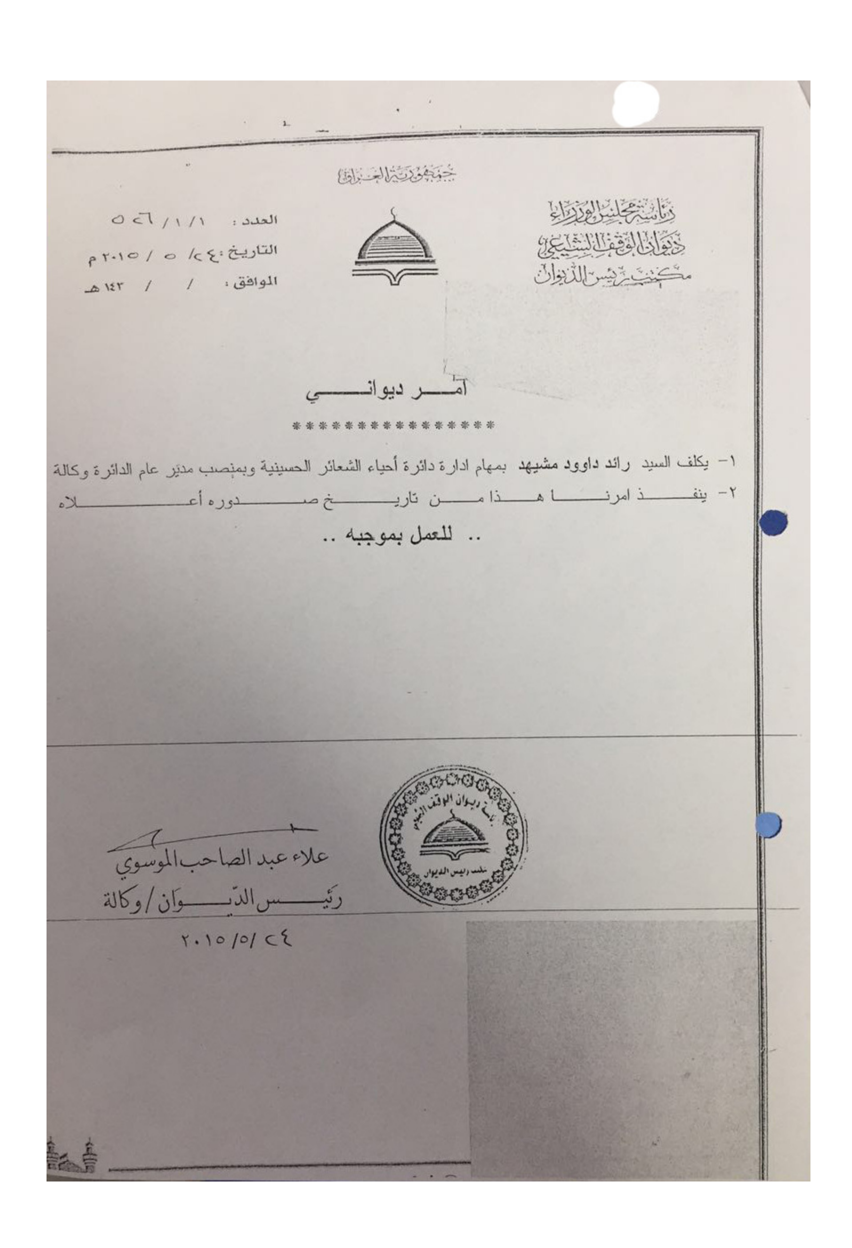
بناءا على الأمر الديواني ذي العدد (٤٩٣٢) في ٣/٥/٢٠١٥ ...
والمتضمن تعيين السيد (رائد داود مشيهد) بوظيفة م. ملاحظ في مكتب السيد رئيس الديوان باشر بمهام وظيفته بتاريخ (٥/٥/٢٠١٥) ق.ظ .

د. ماجد عبد الرضا العكيلي
المدير العام/ وكالة

نسخة منه إلى/
- مكتب السيد معالي رئيس الديوان / كتابكم ذي العدد (٤٨٦) في ٥/٥/٢٠١٥ /للتفضل بالعلم .. مع التقدير.
- قسم إدارة الموارد البشرية / مع الأوليات .. لطفاً.
- قسم إدارة الموارد البشرية/شعبة العلاوات والترفيعات/للتأشير .. لطفاً.
- قسم إدارة الموارد البشرية/شعبة الملاك والتوظيف/للتأشير .. لطفاً.
- قسم الحسابات / لإجراء اللازم .. لطفاً.
- قسم الخدمات الإدارية / الهويات / للتفضل بالعلم .. مع التقدير.
- البريد الدوار.

أحمد محمد جاسم الساعدي
مدير قسم ادارة الموارد البشرية

Mawaredbasharia@gmail.com
سهى / الموارد
١٠/٥/٢٠١٥
Mawaredbasha



جمهورية العراق

رئاسة مجلس الوزراء
ديوان الوقف الشيعي
مكتب رئيس الديوان

العدد : ١/١/٢٦٥
التاريخ : ٢٤/ ٥ / ٢٠١٠ م
الموافق : / / ١٤٣ هـ

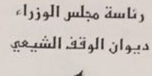
أمـــر ديوانـــي

****

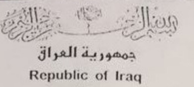
١- يكلف السيد رائد **داوود مشيهد** بمهام ادارة دائرة أحياء الشعائر الحسينية وبمنصب مدير عام الدائرة وكالة
٢- ينفـــذ امرنـــا هــذا مـــن تاريـــخ صـــدوره أعــــلاه

.. للعمل بموجبه ..

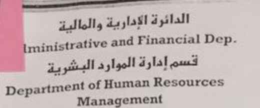
علاء عبد الصاحب الموسوي
رئيس الديـــوان / وكالة
٢٤/٥/٢٠١٠


رئاسة مجلس الوزراء
ديوان الوقف الشيعي




جمهورية العراق
Republic of Iraq




الدائرة الإدارية والمالية
Administrative and Financial Dep.
قسم إدارة الموارد البشرية
Department of Human Resources Management

العـــدد: ٤٩٢١
التاريـخ: ٢٠١٥/٥/٢

أمـر ديواني

****

استنادا إلى المادة الثامنة والتاسعة من قانون الخدمة المدنية المرقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ والى قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨
تقرر تعيين السيد **رائد داود مشيهد** بوظيفة م. ملاحظ في مكتب السيد رئيس الديوان وعلى الدرجة السابعة فئة (١) وبراتب شهري مقداره (٤٢٠٠٠٠) اربعمائة وعشرون إلف دينار مع منحه مخصصات الشهادة والبالغة (٤٥%) من الراتب الاسمي إضافة إلى المخصصات الأخرى التي يستحقها قانونا وعلى سبيل التجربة في خدمة فعلية ولمدة سنة واحدة واعتبارا من تاريخ مباشرته بالوظيفة .

علاء عبد الصاحب الموسوي
رئيس الديوان / وكالة
٢٠١٥/٤/٢٨

نسخة منه إلى/

- ~~مكتب معالي السيد رئيس الديوان / موافقتكم بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٢ / للتفضل بالعلم ..مع التقدير~~
- مكتب السيد رئيس الديوان / واعلامنا عن تاريخ المباشرة .. مع التقدير.
- دائرة التخطيط و المتابعة /للتفضل بالعلم ..مع التقدير.
- قسم ادارة المواد البشرية / مع الأوليات .. لطفاً .
- قسم ادارة الموارد البشرية / شعبة العلاوات والترفيعات / للتأشير .. لطفاً .
- قسم ادارة الموارد البشرية / شعبة الملاك والتعيينات / للتأشير والمتابعة.. لطفاً .
- قسم الحسابات / لأجراء اللازم .. لطفاً .
- [illegible]

المخالفة رقم (٤)

تعيين السيد (علي عيسى رحيم اليعقوبي) على سبيل التجربة ولمدة سنة واحدة، بموجب الامر الديواني ذي العدد ٩٥٨٤ بتاريخ ١/ ٩/ ٢٠١٥.

وبعد يوم واحد فقط تم تكليف المومـا اليـه بمنـصب مـدير عام الدائرة القانونية وكالة بموجب الامـر الـديواني ذي العـدد ١٠٣٥ بتاريخ ٢/ ٩/ ٢٠١٥.

وبعد شهرين ونصف تمـت مخاطبـة الأمانـة العامـة لمجلـس الوزراء من قبل رئيس الـديوان لترشـيحه لمنـصب مـدير عـام الـدائرة القانونيـة اصـالة. حـسب الكتـاب ذي العـدد ١/ ١/ ١٤٠٥ بتاريخ ١٨/ ١١/ ٢٠١٥.

كما تم تعيين السيد علي عيس رحيم اليعقوبي عميـدا لكليـة الامـام الكـاظم عليه السلام التابعـة لـديوان الوقـف الـشيعي إضـافة لوظيفته في الدائرة القانونية.

ثم تخويل السيد علي اليعقوبي بصلاحيات التوقيع نيابة عن رئيس الديوان في سفره، ومنحه صلاحيات رئيس الديوان، إضافة لوظيفته.

وجه المخالفة:

- إن تعيين السيد علي عيسى اليعقوبي في ديوان الوقف الشيعي لمدة سنة واحدة تحت التجربة، ولا يجوز خلال مدة التجربة تسليمه أي منصب الا بعد تثبيته في الوظيفة.
- ان قانون الوقف الشيعي رقم ٥٧ لسنة ٢٠١٢ الفصل الثامن المادة ١٩/ أولاً، تنص على من يتولى منصب مدير عام في الوقف يجب ان تكون لديه خدمة وظيفية لا تقل عن ثمان سنوات، وان الموما إليه ليس لديه أي خدمة في دوائر الدولة الرسمية (خدمة فعلية).
- إن تعيين المدير العام في دوائر الدولة من صلاحيات مجلس الوزراء وليس رئيس الوزراء، كما هو مثبت في الاعمام الذي أشارت اليه الأمانة العامة لمجلس الوزراء

في كتابها ذي العدد ق/ ٢/ ٥/ ٢٧/ ٣٢٠٢١ بتاريخ ١١/ ١٠/ ٢٠١٥. في خطابها الى ديوان الوقف الشيعي/ مكتب رئيس الديوان، استنادا لاحكام المادة (٨) من قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل. فبالرغم من صدور هذا الإعمام الذي يطلب من جميع الوزارات والهيئات المستقلة التريث في تعيين المدراء العامين وكالة، الا ان رئيس ديوان الوقف الشيعي اصر على الخطأ وتوغل في المخالفة، وعين الموما اليه مديرا عاما للدائرة القانونية في الديوان خلافا للقانون.

- ان عمادة كلية الامام الكاظم عليه السلام منصب يحتاج الى درجة علمية خاصة، منها ان يتمتع العميد بتجربة في الامور الإدارية والشؤون الاكاديمية، وان السيد علي اليعقوبي، لم يمتلك المؤهلات التي تخوله لهذا المنصب بسبب صغر سنه، وقلة تجربته، وانشغاله بوظيفة أخرى هي ادارة الدائرة القانونية في الديوان.

- ان تخويل رئيس الديوان للسيد علي اليعقوبي، بالتوقيع نيابة عنه في سفره، واعطائه صلاحيات رئيس الديوان، مخالفة صريحة للقانون، لأن رئيس الديوان له وكيلان فعلا بحسب قانون ديوان الوقف الشيعي النافذ وهما الدكتور الشيخ علي عبد الله الخطيب، والشيخ سامي المسعودي، الا ان رئيس الديوان قد جمد صلاحياتهما من دون أي مبرر قانوني يذكر.

التساؤلات:

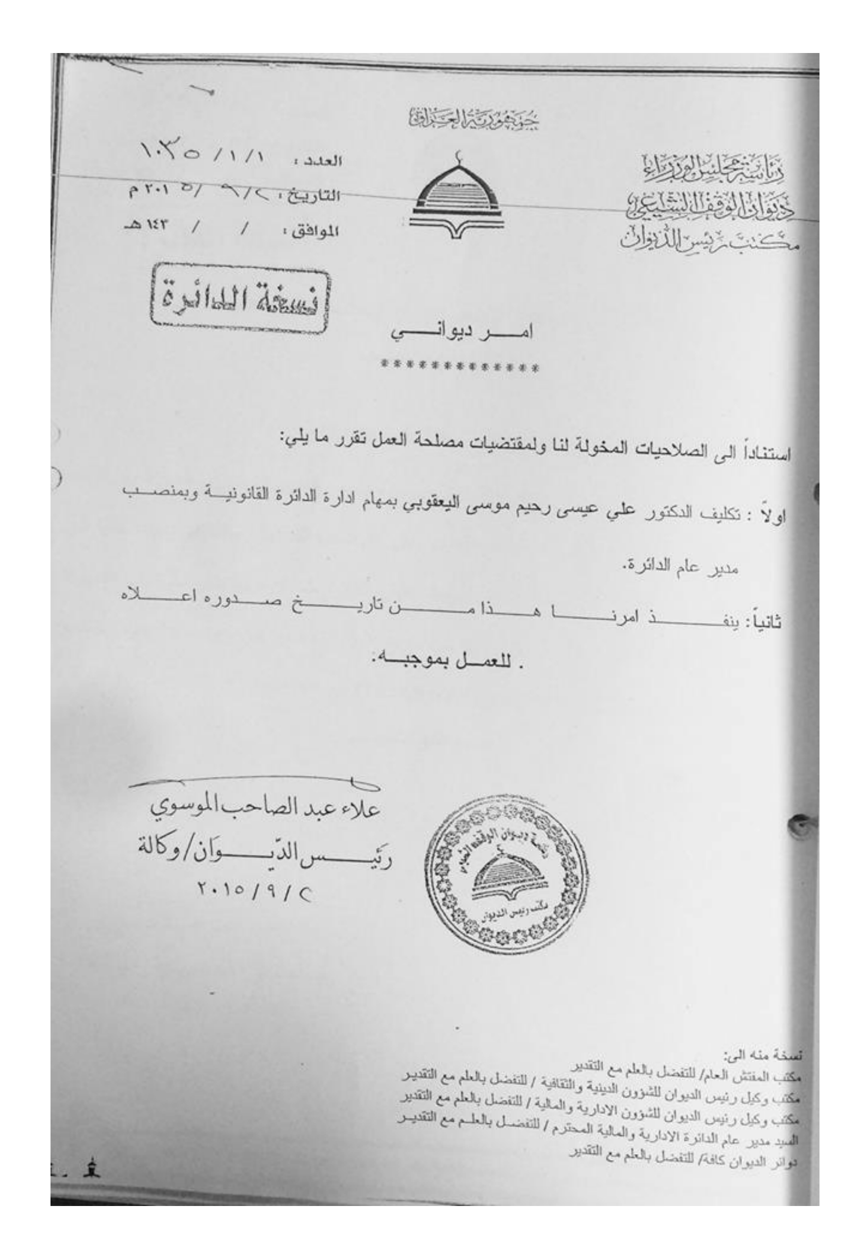
- لماذا لم يراع رئيس الديوان قرار مجلس الوزراء الداعي بالتريث في تعيين المدراء العامين، واصر على المخالفة بتعيين السيد علي عيسى اليعقوبي مديرا عاما للدائرة القانونية؟
- كيف يطلب رئيس الديوان موافقة رئيس الوزراء على تعيين السيد علي اليعقوبي مديرا عاما للدائرة القانونية اصالة، في حين ان امر تعيين المدير العام من صلاحيات مجلس الوزراء حسب القانون وليس رئيس الوزراء،

فهل كان ذلك جهلا منه في القانون والتعليمات؟ أم التفافا منه على القانون؟ وكلاهما يحاسب عليه.

- كيف استطاع رئيس الديوان في هذه الفترة الوجيزة جدا والتي لا تتعدى يوما واحدا ان يتعرف على ملكات وكفاءات ومؤهلات السيد علي عيسى اليعقوبي القادم من فرنسا، بحيث يصدر قرارا بتعيينه مديرا عاما للدائرة القانونية وكالة؟ ثم عميدا لكلية الامام الكاظم عليه السلام؟ في حين ان تعيينه لمدة سنة واحدة كان تحت التجربة.؟
- إن الدائرة القانونية في ديوان الوقف الشيعي دائرة كبيرة ومهمة وواسعة، وتحتاج الى حضور ومتابعة لقضايا الديوان، وحقوق الوقف مع الأشخاص والجهات والقضاء. كما ان عمادة كلية الامام الكاظم عليه السلام وهي كلية كبيرة تضم الالآف من الطلبة في العاصمة بغداد وعدد من المحافظات تحتاج الى حضور اكاديمي واداري مستمر من اجل ضبط الرصانة العلمية، وجودة الأداء، ومتابعة وزارة التعليم العالي

وتنفيـذ تعليماتهـا، ورعايـة شـؤون الطلبـة العلميـة والإدارية والاجتماعية. وهذا يتطلب من العميد التفرغ لهذا المنصب الكبير والمهم. فكيـف يمكـن للـسيد عـلي اليعقوبي ان يوفق بين عمله في الدائرة القانونية، وعملـه في عمادة كلية الامام الكـاظم عليه السلام؟ فـضلا عـن تكليفـه بمهام أخرى كبيرة، فما هـو الـسر الكـامن وراء إصرار السيد رئيس الديوان بالتمسك بالسيد علي اليعقـوبي الى هـذا الحـد عـلى الـرغم مـن صـغر سـنه وقلـة تجربتـه وخبرته؟

الوثائق والمستندات:



جمهورية العراق

رئاسة مجلس الوزراء
ديوان الوقف الشيعي
مكتب رئيس الديوان

العدد: ١٠٣٥/١/١
التاريخ: ٢/ ٩/ ٢٠١٥م
الموافق: / / ١٤٣ هـ

نسخة الدائرة

امـــــر ديوانـــــي

****

استناداً الى الصلاحيات المخولة لنا ولمقتضيات مصلحة العمل تقرر ما يلي:

اولاً : تكليف الدكتور علي عيسى رحيم موسى اليعقوبي بمهام ادارة الدائرة القانونيـة وبمنصـب مدير عام الدائرة.

ثانياً: ينفـــذ امرنـــا هـــذا مـــن تاريـــخ صـدوره اعـــلاه

. للعمـل بموجبـه.

علاء عبد الصاحب الموسوي
رئيس الديـوان/ وكالة
٢٠١٥/٩/٢

نسخة منه الى:
مكتب المفتش العام/ للتفضل بالعلم مع التقدير
مكتب وكيل رئيس الديوان للشؤون الدينية والثقافية / للتفضل بالعلم مع التقدير
مكتب وكيل رئيس الديوان للشؤون الادارية والمالية / للتفضل بالعلم مع التقدير
السيد مدير عام الدائرة الادارية والمالية المحترم / للتفضل بالعلم مع التقدير
دوائر الديوان كافة/ للتفضل بالعلم مع التقدير

جمهورية العراق





العدد : ١ /١ /١٤٠٥
التاريخ : ١١/١٨ /٢٠١٥ م
الموافق : / / ١٤٣ هـ

نسخة الدائرة

الى/ الامانة العامة لمجلس الوزراء / مكتب الامين العام

م/ ترشيـــح لمنصـــب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... يهديكم ديواننا اطيب التحايا

يرجـــى تفضلكـــم باستحصـــال موافقـــة السيـــد رئيـــس مجلـــس الوزراء المحتـــرم علـــى تعيين السيد **د. علي عيسى رحيم اليعقوبي** الذي يشغل منصب مدير عام الدائرة القانونية / وكالة في ديواننا حالياً الى درجة مدير عام الدائرة المذكورة اصالة لتوفر الشروط القانونية لذلك ، علماً ان درجة مدير عام الدائرة القانونية شاغرة في الوقت الحالي، وقد تم تكليفه بالمنصب بتاريخ ٢٠١٥/٩/٢ اي قبل ورود اعمام الامانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية ذا العدد ق/٢/٥/٢٧/٢٩٨١٧ في ٢٠١٥/٩/١٦.

. مـــع فائق التقديـــر .

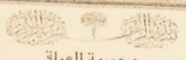
المرفقات:
نسخة من امر التعيين والمباشرة

علاء عبد الصاحب الموسوي
رئيـــس الديـــوان/ وكالة
٢٠١٥/١١/١٨



Tel : 009641 77 86 139 - E-mail:diwan_sheia@yahoo.com - www.alwaqfalsheai.gov.iq

رئاسة مجلس الوزراء
ديوان الوقف الشيعي



جمهورية العراق
Republic of Iraq





الدائرة الإدارية والمالية
Administrative and Financial Dep.
قسم إدارة الموارد البشرية
Department of Human Resources Management

العدد ٩٥٨٤
التاريخ ١ / ٩ / ٢٠١٥

أمـر ديواني
****

استنادا لأحكام المادة الثامنة والتاسعة من قانون الخدمة المدنية المرقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ والى قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨.

تقرر تعيين السيد **علي عيسى رحيم** والحاصل على شهادة الدكتوراه في القانون بموجب الامر الاداري المرقم (ص ب/٢٣/٢٢٥٤٧) والمؤرخ في ٢٠١٥/٨/٣ والصادر من دائرة البعثات والعلاقات الثقافية / تقييم الشهادات بوظيفة مشاور قانوني مساعد في الدائرة القانونية وعلى الدرجة الخامسة الفئة (١) وبراتب اسمي مقداره (٤٢٩٠٠٠) اربعمائة وتسعة وعشرون ألف دينار شهريا مع منحه مخصصات الشهادة بنسبة (١٠٠%) من الراتب الاسمي والمخصصات الجامعية البالغة ٥٠% من الراتب الاسمي استنادا لقرار مجلس الوزراء المرقم (٣٤٤) لسنة ٢٠١١ وعلى سبيل التجربة في خدمة فعلية ولمدة سنة واحدة واعتبارا من تاريخ مباشرته بالوظيفة.

علاء عبد الصاحب الموسوي
رئيس الديوان / وكالة
١ / ٩ / ٢٠١٥

نسخة منه إلى/
- مكتب السيد رئيس الديوان / موافقة معالي السيد رئيس الديوان بتاريخ ٢٠١٥/٨/٤ للتفضل بالعلم .. مع التقدير.
- دائرة التخطيط والمتابعة / للتفضل بالعلم .. مع التقدير.
- الدائرة القانونية / لأعلامنا عن تاريخ المباشرة بالوظيفة.. مع التقدير.
- قسم إدارة الموارد البشرية / مع الأوليات .. مع التقدير.
- قسم إدارة الموارد البشرية / شعبة الترفيعات والعلاوات / للتأشير ... مع التقدير.
- قسم إدارة الموارد البشرية / شعبة الملاك والتعيينات / للتأشير ... مع التقدير.
- قسم الحسابات / لإجراء اللازم .. مع التقدير.
- البريد الدوار.

جمهورية العراق

رئاسة مجلس الوزراء
ديوان الوقف الشيعي
مكتب رئيس الديوان

العدد : ١/١/ ٨٢٥
التاريخ : ١٤/ ٦ /٢٠١٦ م
الموافق : / / ١٤٣ هـ

امـر ديواني

* * * * * * * * * * * *

استنـاداً للصلاحيـات الممنوحـة لنـا بموجـب القانون ...

ولمقتضيـات مصلحـــة العمـــل تقرر مايلي :

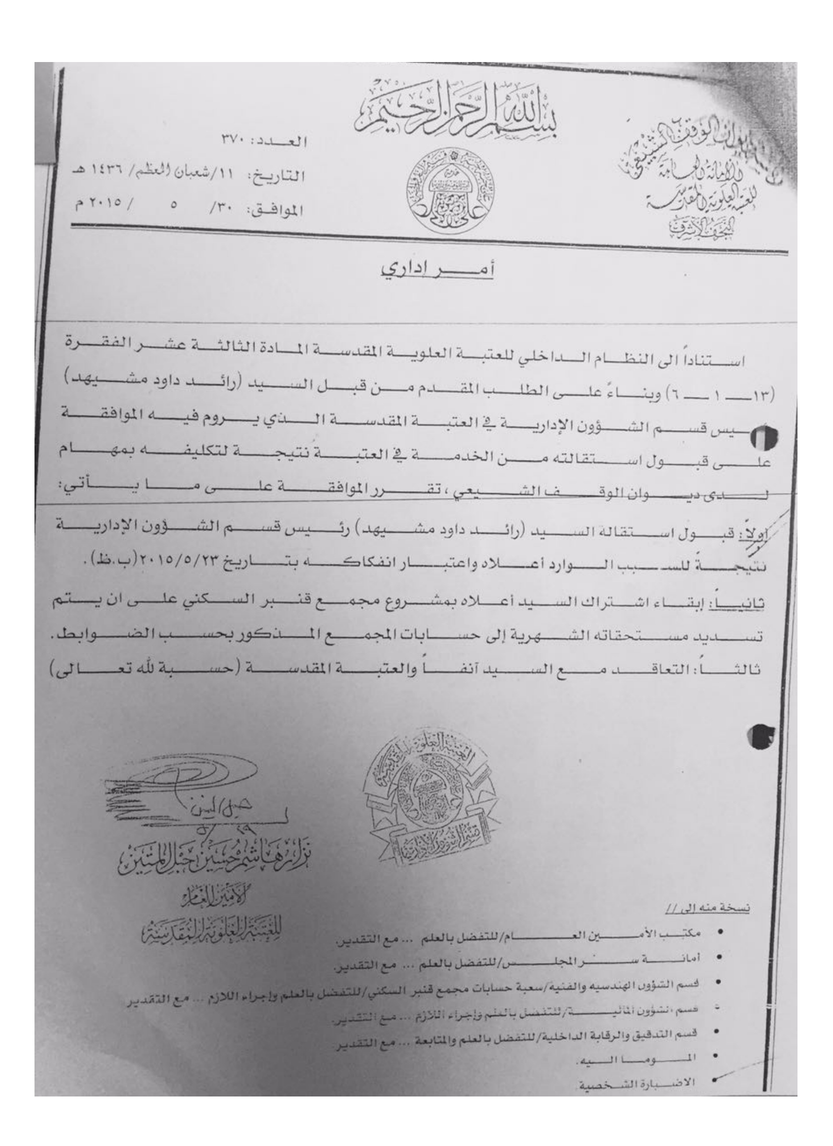
يخول الدكتور علي عيسى اليعقوبي / مدير عام الدائرة القانونية وكالةً بالتوقيع عن السيد رئيس ديوان الوقف الشيعي خلال فترة الزيارة الرسمية التي سيقوم بها السيـد رئيـس الديـوان الى سلطنة عمان ولمدة سبعة ايام واعتباراً من تاريخ ٢٠١٦/٦/١٩ .

للعمل بموجبه .

علاء عبد الصاحب الموسوي
رئيس الديوان / وكالة
٢٠١٦/٦/١٤

صورة منه الى :
- مكتب السيد المفتش العام / للتفضل بالاطلاع مع التقدير
- مكتب السيد وكيل رئيس الديوان للشؤون الدينية والثقافية / للتفضل بالاطلاع مع التقدير
- مكتب السيد وكيل رئيس الديوان للشؤون الادارية والمالية / للتفضل بالاطلاع مع التقدير
- الدائرة الادارية والمالية / للتفضل بالاطلاع مع التقدير
- الصادرة الحفظ.

Tel : 009641 77 86 139 - E-mail:diwan_sheia@yahoo.com



بسم الله الرحمن الرحيم

ديوان الوقف الشيعي
الأمانة العامة
للعتبة العلوية المقدسة
النجف الأشرف

العدد: ٣٧٠
التاريخ: ١١/شعبان المعظم/ ١٤٣٦ هـ
الموافق: ٣٠/ ٥ / ٢٠١٥ م

أمـــر اداري

استناداً الى النظام الداخلي للعتبة العلوية المقدسة المادة الثالثة عشر الفقرة (١٣ ـ ١ ـ ٦) وبناءً على الطلب المقدم من قبل السيد (رائد داود مشيهد) رئيس قسم الشؤون الإدارية في العتبة المقدسة الذي يروم فيه الموافقة على قبول استقالته من الخدمة في العتبة نتيجة لتكليفه بمهام لدى ديوان الوقف الشيعي، تقرر الموافقة على ما يأتي:

اولاً: قبول استقالة السيد (رائد داود مشيهد) رئيس قسم الشؤون الإدارية نتيجةً للسبب الوارد أعلاه واعتبار انفكاكه بتاريخ ٢٠١٥/٥/٢٣ (ب.ظ).

ثانياً: إبقاء اشتراك السيد أعلاه بمشروع مجمع قنبر السكني على ان يتم تسديد مستحقاته الشهرية إلى حسابات المجمع المذكور بحسب الضوابط.

ثالثاً: التعاقد مع السيد آنفاً والعتبة المقدسة (حسبة لله تعالى)

نزار هاشم حسين حبل المتين
الأمين العام
للعتبة العلوية المقدسة

نسخة منه الى //

- مكتب الأمين العام/للتفضل بالعلم ... مع التقدير.
- أمانة سر المجلس/للتفضل بالعلم ... مع التقدير.
- قسم الشؤون الهندسيه والفنيه/شعبة حسابات مجمع قنبر السكني/للتفضل بالعلم وإجراء اللازم ... مع التقدير
- قسم الشؤون المالية/للتفضل بالعلم وإجراء اللازم ... مع التقدير.
- قسم التدقيق والرقابة الداخلية/للتفضل بالعلم والمتابعة ... مع التقدير
- المومأ اليه.
- الاضبارة الشخصية.

المخالفة رقم (٥)

تعيين السيد (فاضل علي عبد الأنباري) بوظيفة معاون قانوني بموجب الامر الديواني ٧٤٧٢ بتاريخ ٧/ ٧/ ٢٠١٥ على سبيل التجربة لمدة سنة واحدة.

يكلف الموما اليه في نفس اليوم بمهام معاون مدير عام دائرة العتبات المقدسة والمزارات الشيعية الشريفة للشؤون الثقافية والدينية بموجب الكتاب المرقم ١/ ١/ ٧٤٤ بتاريخ ٧/ ٧/ ٢٠١٥ .

وجه المخالفة:

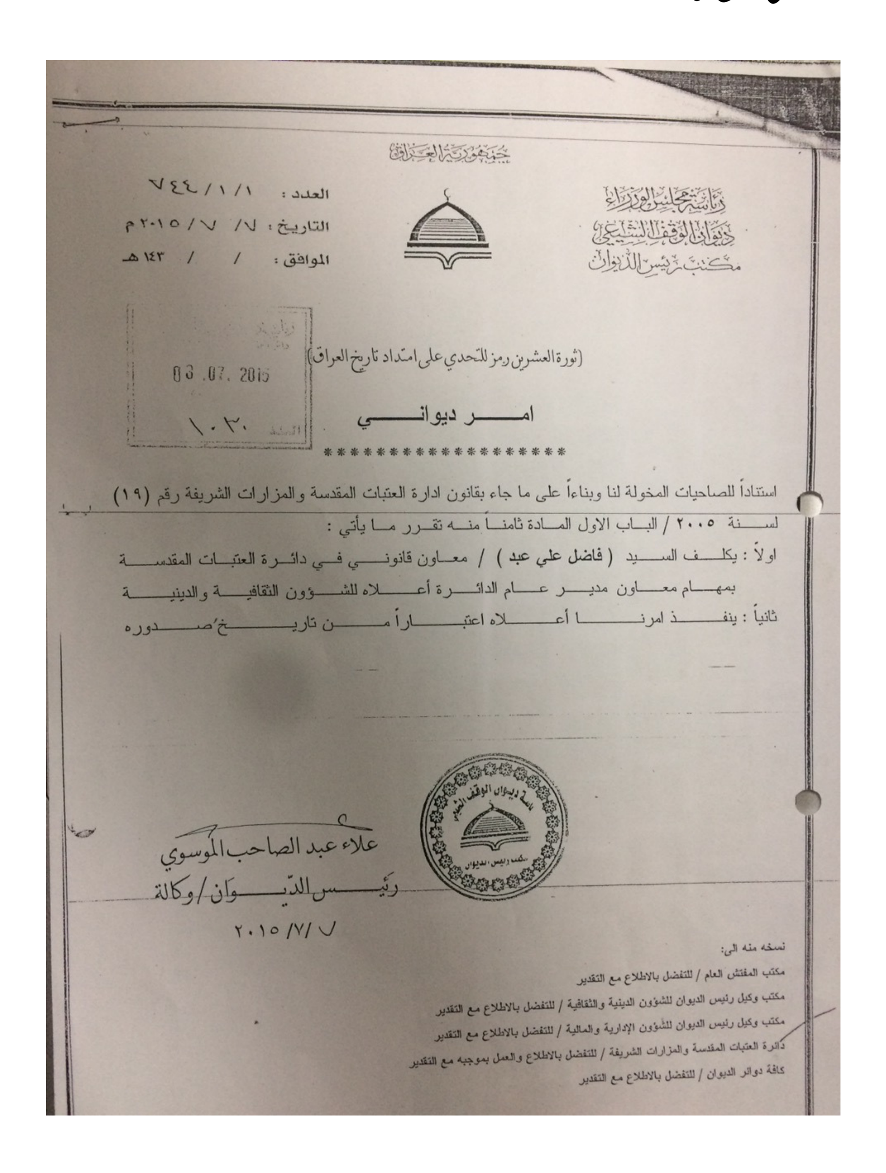
- يلاحظ أن الموما اليه قد تم تعيينه في تأريخ واحد ٧/ ٧/ ٢٠١٥ بوظيفتين هما، معاون قانوني على سبيل التجربة ولمدة سنة واحدة، ومعاون مدير عام العتبات المقدسة والمزارات الشريفة للشؤون الثقافية والدينية. وهي مخالفة تتكرر اكثر من مرة في تعيينات علاء الهندي وادارته لشؤون الديوان. إذ أن القانون لا

يسمح بتعيين موظف في أية دائرة قبل انتهاء فترة تجربته، وتثبيته بشكل رسمي.

التساؤلات:

- اذا كان رئيس الديوان لا يهتم بمراعاة القانون، او انه في غفلة دائمة عنه فلماذا لم ينتبه لذلك مستشاروه وهم كثر، او مدير الإدارية والمالية، او مدير القانونية لبيان وجه المخالفة وتقديم النصيحة لرئيس الديوان، وأين دور ومراقبة المفتش العام في هذا الصدد وما هو رأيه تجاه هذا الخرق القانوني؟
- لماذا لم يلتفت الموما اليه (فاضل علي عبد الانباري) نفسه إلى هذه المفارقة القانونية والواضحة في مخالفتها للضوابط والتعليمات، وكيف سمح لنفسه أن يعين بوظيفتين في تأريخ واحد على الرغم من أنه يحمل شهادة بكالوريوس في القانون؟

الوثائق والمستندات:



جمهورية العراق

رئاسة مجلس الوزراء
ديوان الوقف الشيعي
مكتب رئيس الديوان

العدد: ٧٤٤/١/١
التاريخ: ٧/ ٧/ ٢٠١٥م
الموافق: / / ١٤٣ هـ

03.07.2015
١٠٣٠

(ثورة العشرين رمز للتحدي على امتداد تاريخ العراق)

امـــــر ديوانـــــي

****

استناداً للصاحيات المخولة لنا وبناءاً على ما جاء بقانون ادارة العتبات المقدسة والمزارات الشريفة رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٥ / الباب الاول المادة ثامناً منه تقرر ما يأتي:

اولاً: يكلف السيد (فاضل علي عبد) / معاون قانوني في دائرة العتبات المقدسة بمهام معاون مدير عام الدائرة أعلاه للشؤون الثقافية والدينية

ثانياً: ينفذ امرنا أعلاه اعتباراً من تاريخ صدوره

علاء عبد الصاحب الموسوي
رئيس الديوان / وكالة
٧/ ٧/ ٢٠١٥

نسخه منه الى:

مكتب المفتش العام / للتفضل بالاطلاع مع التقدير

مكتب وكيل رئيس الديوان للشؤون الدينية والثقافية / للتفضل بالاطلاع مع التقدير

مكتب وكيل رئيس الديوان للشؤون الإدارية والمالية / للتفضل بالاطلاع مع التقدير

دائرة العتبات المقدسة والمزارات الشريفة / للتفضل بالاطلاع والعمل بموجبه مع التقدير

كافة دوائر الديوان / للتفضل بالاطلاع مع التقدير

الدائرة الإدارية والمالية
Administrative and Financial Dep.
قسم إدارة الموارد البشرية
Department of Human Resources Management

العدد: ٢٠٤٦٧
التاريخ: ٢٠١٥/٧/٧

جمهورية العراق
Republic of Iraq

رئاسة مجلس الوزراء
ديوان الوقف الشيعي

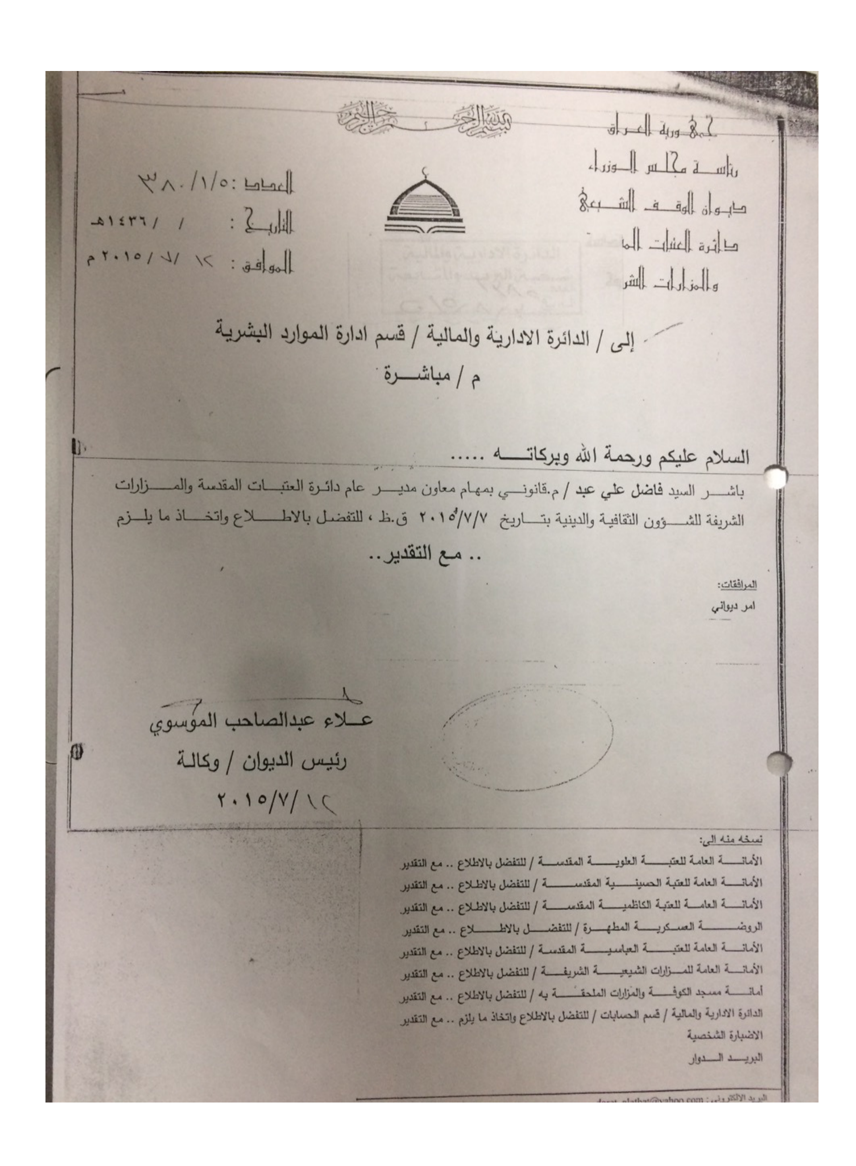
أمر ديواني

****

واستنادا إلى المادة الثامنة والتاسعة من قانون الخدمة المدنية المرقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ والى قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨.
تقرر تعيين السيد **فاضل علي عبد** والحاصل على شهادة بكالوريوس في القانون بموجب الوثيقة المرقمة (٢٢٤٠) والمؤرخة في ٢٠١٥/٦/١٠ الصادرة من جامعة النهرين / كلية الحقوق والمصادق على صحة صدورها بكتاب الجامعة أعلاه المرقم (١٢١٩٣/٥) في ٢٠١٥/٦/٢٩ بوظيفة معاون قانوني في دائرة العتبات والمزارات الشيعية الشريفة وعلى الدرجة السابعة فئة (١) وبراتب اسمي مقداره (٤٢٠٠٠٠) اربعمائة وعشرون ألف دينار شهريا ومخصصات الشهادة بنسبة (٤٥%) شهريا إضافة إلى المخصصات الأخرى التي يستحقها قانونا وعلى سبيل التجربة في خدمة فعلية ولمدة سنة واحدة واعتبارا من تاريخ مباشرته بالوظيفة.

علاء عبد الصاحب الموسوي
رئيس الديوان / وكالة
٢٠١٥/٧/٦

نسخة منه إلى/
- مكتب السيد رئيس الديوان / لأعلامنا عن تاريخ مباشرة الموما اليه اعلاه بالوظيفة.. مع التقدير.
- دائرة التخطيط والمتابعة / للتفضل بالعلم .. مع التقدير.
- قسم إدارة الموارد البشرية / مع الأوليات .. لطفاً.
- قسم إدارة الموارد البشرية / شعبة الترفيعات والعلاوات / للتأشير ...
- قسم إدارة الموارد البشرية / شعبة الملاك والتعيينات / للتأشير ... لط
- قسم الحسابات / لإجراء اللازم .. لطفاً.
- البريد الدوار.



بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
رئاسة مجلس الوزراء
ديوان الوقف الشيعي
دائرة العتبات المقدسة
والمزارات الشريفة

العدد: ٣٨٠/١/٥
التاريخ: / / ١٤٣٦هـ
الموافق: ١٢/ ٧/ ٢٠١٥م

إلى / الدائرة الادارية والمالية / قسم ادارة الموارد البشرية

م / مباشــرة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاتــه .....

باشــر السيد فاضل علي عبد / م.قانونــي بمهام معاون مديــر عام دائرة العتبــات المقدسة والمــزارات الشريفة للشــؤون الثقافية والدينية بتــاريخ ٢٠١٥/٧/٧ ق.ظ ، للتفضل بالاطــلاع واتخــاذ ما يلــزم

.. مع التقدير..

المرافقات:
امر ديواني

عــلاء عبدالصاحب الموسوي
رئيس الديوان / وكالــة
٢٠١٥/٧/١٢

نسخه منه الى:
الأمانــة العامة للعتبــة العلويــة المقدســة / للتفضل بالاطلاع .. مع التقدير
الأمانــة العامة للعتبة الحسينــية المقدســة / للتفضل بالاطـلاع .. مع التقدير
الأمانــة العامــة للعتبة الكاظميــة المقدســة / للتفضل بالاطـلاع .. مع التقدير
الروضــة العســكريــة المطهــرة / للتفضــل بالاطــلاع .. مع التقدير
الأمانــة العامة للعتبــة العباسيــة المقدسـة / للتفضل بالاطلاع .. مع التقدير
الأمانــة العامة للمــزارات الشيعيــة الشريفــة / للتفضل بالاطلاع .. مع التقدير
أمانــة مسجد الكوفــة والمزارات الملحقــة به / للتفضل بالاطلاع .. مع التقدير
الدائرة الادارية والمالية / قسم الحسابات / للتفضل بالاطلاع واتخاذ ما يلزم .. مع التقدير
الاضبارة الشخصية
البريــد الــدوار

المخالفة رقم (٦)

الامر بالتعاقد مع السيد (عبد العزيز علي حسن العبيدي) بصفة خبير في مكتب رئيس الديوان، في المجال المصرفي والمالي، بموجب الأمر الديواني المرقم ١/ ١/ ٥٥٣ بتاريخ ٢٨/ ٥/ ٢٠١٥. وبمبلغ قدره (خمسة ملايين دينار) شهريا.

وجه المخالفة:

- إن تعليمات تنفيذ الموازنة لسنة ٢٠١٥ الفقرة (٦) التعاقد/ ثالثاً: أجاز للوزارة التعاقد مع المتقاعدين، وتصرف لهم منحة شهرية (مليون دينار فقط). كما لا يجوز التعاقد لسنة ٢٠١٥ لأي وزارة باستثناء الفقرة أعلاه وللحاجة الضرورية.
- يلاحظ أن الموما اليه يتقاضى شهريا راتبا قدره (٥٠٠٠،٠٠٠) خمسة ملايين دينار، مع تخصيص سيارة وسائق شخصي له، وهذا خلاف لتعليمات التعاقد في الوزارات والهيئات المشار اليها أعلاه.

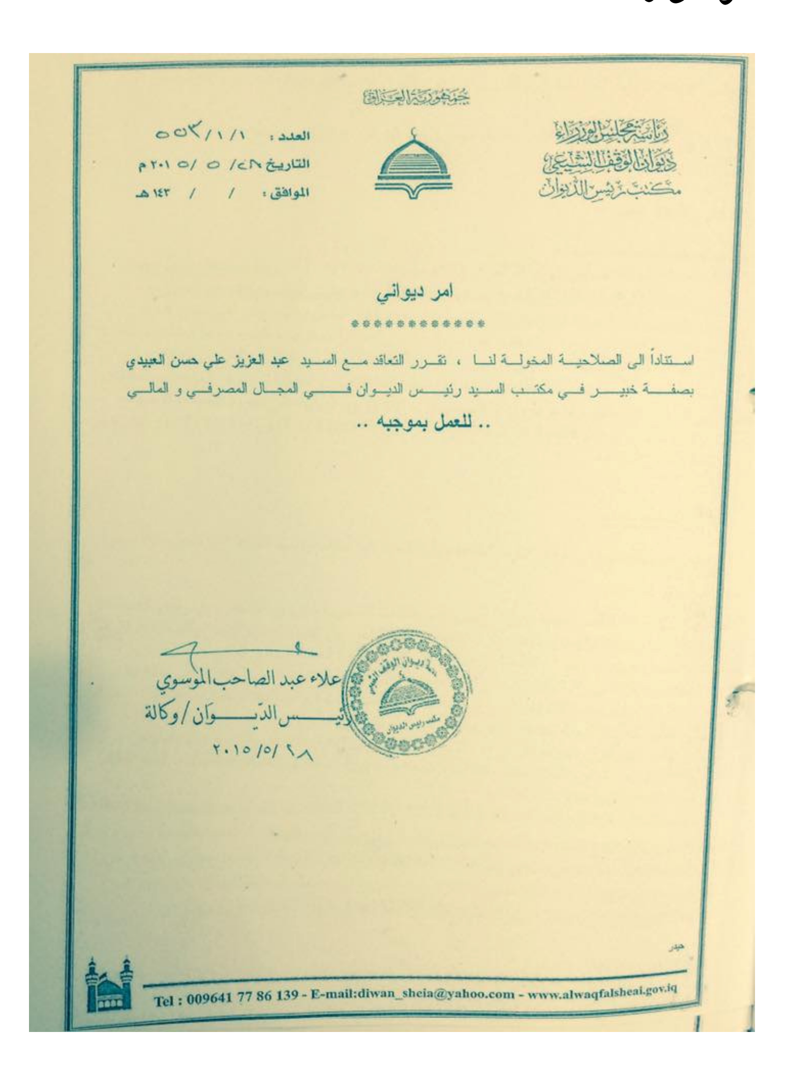
- من الواضح ان هناك فكرة في ذهن السيد علاء الهندي لانشاء (بنك مصرفي اهلي إسلامي) وقد أجرى بعض الاتصالات في هذا الصدد، ومنها استدعاء صديقه المدعو (عبد العزيز علي العبيدي) من الامارات العربية، للتعاقد معه لهذا الغرض، وبما ان المشروع يفتقد الى كثير من المقومات والمقدمات فقد انتهى الى لا شيء دون معرفة الأسباب.
- يلاحظ أن مهمة الموما اليه هي الخبرة وتقديم المشورة في المجال المصرفي والمالي، ولكن الواقع ان الشخص المذكور لم يكن له عمل، ولا مشروع غير تواجده في مكتب رئيس الديوان لقضاء بضعة أيام في الشهر ثم يعود الى محل اقامته في دبي. وهذا يعني ان التعاقد المذكور لم يكن له حاجة واقعية، ولم يكن هناك مشروع مصرفي حقيقي للديوان، وعليه يكون هذا التعاقد أمرا عبثيا وهدرا متعمدا للمال يحاسب عليه القانون.

التساؤلات:

- من الواضح ان انشاء بنك اهلي بهذا الحجم والسعة يحتاج إلى استحصال موافقة البنك المركزي العراقي، ووزارة المالية، لان البنك يحتاج في تأسيسه الى ضمان مالي من قبل الجهة المؤسسة، فهل يا ترى أن السيد علاء الهندي فاتح البنك المركزي رسميا لغرض استحصال الاجازة، وهل هناك مخاطبات بهذا الشأن؟ لان السيد رئيس الديوان كان يرفض الاتصال مع البنك المركزي.
- ماهي الضمانات التي يقدمها رئيس ديوان الوقف الشيعي للبنك المركزي من اجل الحصول على إجازة البنك المزعوم؟ وهل يحق له ان يقدم أموال الأوقاف أو عقاراتها كرهينة عند البنك المركزي من اجل اكمال عملية التأسيس والانشاء لهذا البنك الأهلي، ونحن نعلم ان أموال الوقف لا يجوز التصرف بها لا بالبيع ولا بالرهن او أي معاملة تجعلها عرضة للتلف المحتمل؟

- وأخيرا ما هي الأسباب والمعوقات التي منعت من إقامة هذا المشروع وانشائه، ولماذا لم يفصح رئيس الديوان عن تفاصيل هذا المشروع حتى لكبار الموظفين في الديون. وما هو مصير الخبير المصرفي (عبد العزيز العبيدي) بعد فشل هذا المشروع، وهل انه لا يزال يتقاضى خمسة ملايين دينار شهريا على هذا المشروع الوهمي؟ معلوماتنا تقول انه لا يزال كذلك.

الوثائق والمستندات:



جمهورية العراق

رئاسة مجلس الوزراء
ديوان الوقف الشيعي
مكتب رئيس الديوان

العدد: ١/١/٥٥٣
التاريخ ٢٨/ ٥/ ٢٠١٥م
الموافق: / / ١٤٣ هـ

امر ديواني

****

استناداً الى الصلاحية المخولة لنا ، تقرر التعاقد مع السيد **عبد العزيز علي حسن العبيدي** بصفة خبير في مكتب السيد رئيس الديوان في المجال المصرفي و المالي

.. للعمل بموجبه ..

علاء عبد الصاحب الموسوي
رئيس الديوان / وكالة
٢٠١٥/٥/٢٨

Tel : 009641 77 86 139 - E-mail:diwan_sheia@yahoo.com - www.alwaqfalsheai.gov.iq

تعليمات تنفيذ الموازنة لسنة ٢٠١٥

٦- التعاقـــــــد

اولاً:- يمنع تعيين العاملين في دوائر الدولة كافة باسلوب التعاقد مع امكانية تجديد العقود السابقة في حالة وجود ضرورة لتجديد هذه العقود

ثانياً:- عدم تشغيل الاشخاص بصفة اجراء يوميين على النفقات التشغيلية وللوزير المختص او رئيس الجهة غير مرتبطة بوزارة تجديد تشغيل من انتهت مدة اشتغالهم او سد الشاغر عن انتهاء اعمال الاجراء اليوميين وفق ما جاء بقرار مجلس الوزراء رقم ٢١٩ لسنة ٢٠١٣ مرفق كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم ش/ز/١٠/١/١/اعمام/١٧٥٦٨ في ٢٠١٣/٦/٣ على ان لاتنصرف الموافقة الى تشغيل اجراء جدد الا في حالة سد شاغر للاجراء السابقين باستثناء تخويل وزارة البلديات والاشغال العامة وامانة بغداد صلاحية تشغيل الاجراء اليوميين وحسب الحاجة الفعلية استناداً لقرار مجلس الوزراء المرقم (١٠٧) لسنة ٢٠١٤ المبلغ الينا بكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء رقم (ش ز /١٠/١/٥/٧٩٤٩ في ٢٠١٤/٣/٦ وعلى ان يجري تغطيتهامن موارد المؤسسات البلدية او الموارد الذاتية لمديريات الماء العامة و مديرية المجاري العامة وامانة بغداد الممولة ذاتيا وليس تحمل الخزينة اي اعباء مالية اضافية .

ثالثاً:- يتم التعاقد مع الخبراء واصحاب الكفاءات وفي حالة التعاقد مع المتقاعدين تصرف منحة شهرية مقابل خدماتهم لاتتجاوز المليون دينار اضافة الى الراتب التقاعدي الذي يتقاضونه من هيأة التقاعد الوطنية شرط توفر التخصيصات المالية ضمن موازنة الوزارة المختصة او الجهة غير المرتبطة بوزارة وليس طلب تخصيص اضافي بما فيهم التعاقد مع السادة الوزراء واعضاء الجمعية الوطنية ومجلس النواب وأصحاب الدرجات الخاصة من المتقاعدين السابقين.

المخالفة رقم (٧)

تعيين السيد (جمال سامي عزيز) بعنوان م. قـانوني بموجـب الامر الديواني المرقم (٥٧٤٥) بتاريخ ٢٧/ ٥/ ٢٠١٥.

ثم تكليـف المومـا اليـه بمنـصب معـاون مـدير عـام دائـرة العتبـات المقدسـة للـشؤون الماليـة والإداريـة بموجـب الامـر الديواني المرقم (٧١٤) بتاريخ ١/ ٧/ ٢٠١٥.

ثم اعفاء الموما اليه بعد أسبوع واحد مـن منـصبه بموجـب الامر الديواني المرقم (٧٤٩) بتـاريخ ٨/ ٧/ ٢٠١٥ وجعلـه م. قانوني في دائرة الشعائر الحسينية.

وبعد أسبوع واحد كذلك أصدر رئيس الديوان امرا ديوانيا آخر يقضي بإقالة السيد جمال الدين سامي واحالته على التقاعـد بموجب الكتاب المرقم (٧٧٢) بتاريخ ١٥/ ٧/ ٢٠١٥.

وجه المخالفة:

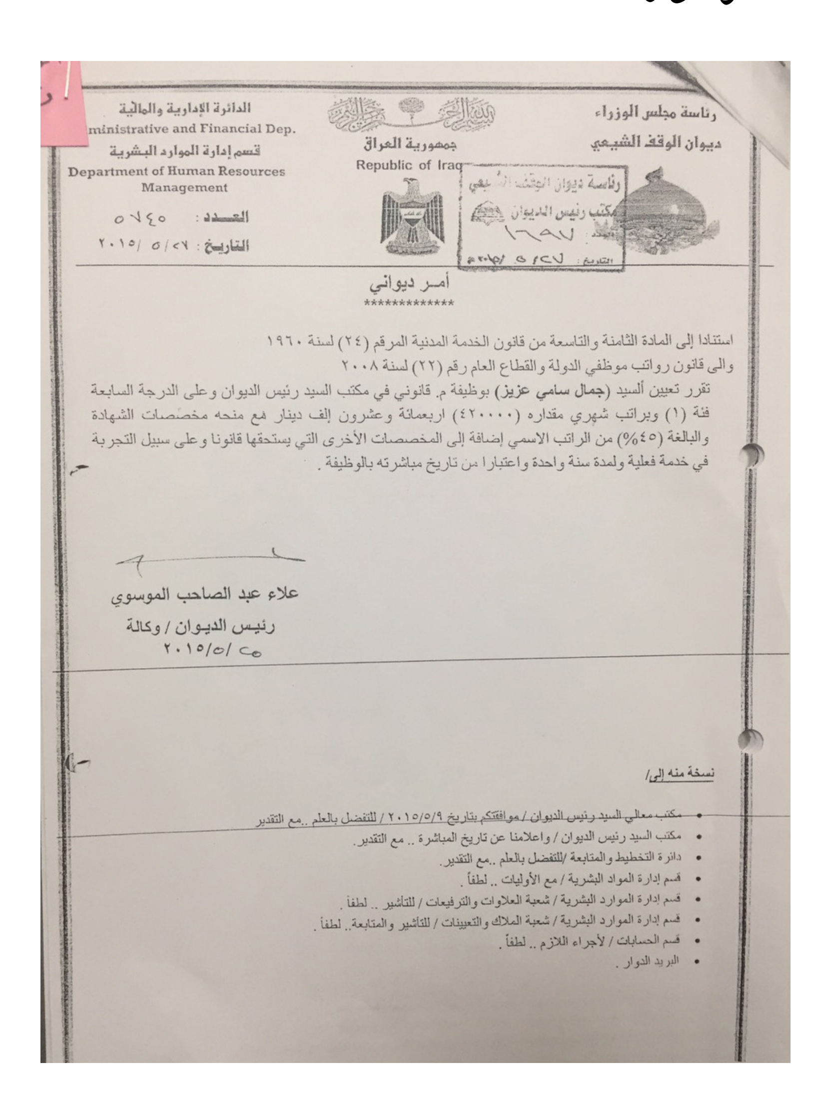
- يفـترض بالـشخص الـذي يقـف عـلى رأس المؤسـسة ويمتلك الصلاحيات القانونيـة والقـدرة عـلى اصـدار الاوامـر الإداريـة والماليـة ان يكـون متـصفا بـصفات الحكمة والتأني والموضوعية، وعدم التـسرع والتعجـل بالقرارات، غير ان السيد علاء الهندي رئـيس الـديوان يلاحظ عليه من خلال هذه الأوامر الديوانيـة الأربعـة المتسارعة أنه كثـير التخـبط وعـدم التـأني والحكمـة في اتخاذ القرارات.
- وهذا يعد مؤشرا من المؤشرات التي تؤكد على تعـسف رئيس الديوان وعدم كفاءته وعدالته لإدارة مثـل هـذه المؤسسة الكبيرة ذات الابعاد المتنوعة.

التساؤلات:

- لماذا تم تعيين السيد جمال سامي، ومنحه عـدة مناصـب بهذه السرعة، ثم إحالته عـلى التقاعـد خـلال مـدة ١٤ يومـا، الا يعـد هـذا تخبطـا في الإدارة، وتجـاوزا عـلى

القـانون، وعبثـا في التعلـيمات وتعـديا عـلى حقـوق الموظفين وكرامتهم؟! وقيل ان الامر مبيت بـين رئـيس الديوان والـسيد جمـال سـامي لغـرض الالتفـاف عـلى القانون من خلال احتساب الخدمة له كمحام ومن ثـم الاستفادة منها لغرض التقاعد وهو خلاف القانون.

الوثائق والمستندات:



رئاسة مجلس الوزراء
ديوان الوقف الشيعي

جمهورية العراق
Republic of Iraq

الدائرة الإدارية والمالية
ministrative and Financial Dep.
قسم إدارة الموارد البشرية
Department of Human Resources Management

العدد: ٥٧٤٥
التاريخ: ٢٧/٥/٢٠١٥

رئاسة ديوان الوقف الشيعي
مكتب رئيس الديوان
العدد: ١٦٩٧
التاريخ: ٢٧/٥/٢٠١٥

أمر ديواني
****

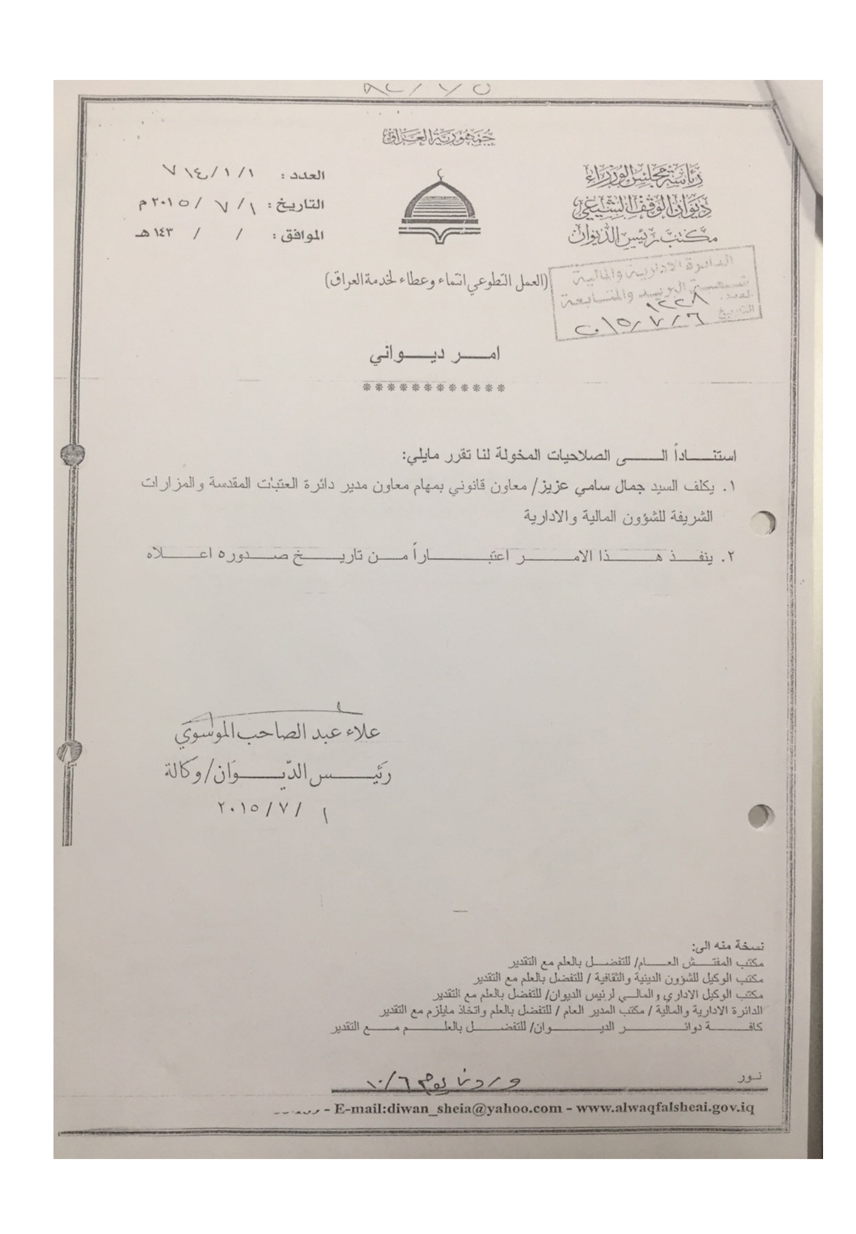
استنادا إلى المادة الثامنة والتاسعة من قانون الخدمة المدنية المرقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ والى قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨

تقرر تعيين ألسيد **(جمال سامي عزيز)** بوظيفة م. قانوني في مكتب السيد رئيس الديوان وعلى الدرجة السابعة فئة (١) وبراتب شهري مقداره (٤٢٠٠٠٠) اربعمائة وعشرون إلف دينار مع منحه مخصصات الشهادة والبالغة (٤٥%) من الراتب الاسمي إضافة إلى المخصصات الأخرى التي يستحقها قانونا وعلى سبيل التجربة في خدمة فعلية ولمدة سنة واحدة واعتبارا من تاريخ مباشرته بالوظيفة .

علاء عبد الصاحب الموسوي
رئيس الديوان / وكالة
٢٠١٥/٥/٢٥

نسخة منه إلى/

- مكتب معالي السيد رئيس الديوان / موافقتكم بتاريخ ٢٠١٥/٥/٩ / للتفضل بالعلم ..مع التقدير
- مكتب السيد رئيس الديوان / واعلامنا عن تاريخ المباشرة .. مع التقدير.
- دائرة التخطيط والمتابعة /للتفضل بالعلم ..مع التقدير.
- قسم إدارة المواد البشرية / مع الأوليات .. لطفاً .
- قسم إدارة الموارد البشرية / شعبة العلاوات والترفيعات / للتأشير .. لطفاً .
- قسم إدارة الموارد البشرية / شعبة الملاك والتعيينات / للتأشير والمتابعة.. لطفاً .
- قسم الحسابات / لأجراء اللازم .. لطفاً .
- البريد الدوار .



جمهورية العراق

رئاسة مجلس الوزراء
ديوان الوقف الشيعي
مكتب رئيس الديوان

العدد : ١/١/١٤/ ٧
التاريخ : ١/ ٧ / ٢٠١٥م
الموافق : / / ١٤٣هـ

(العمل التطوعي انتماء وعطاء لخدمة العراق)

الدائرة الادارية والمالية
شعبة التوثيق والمتابعة
العدد ١٢٢٨
التاريخ ٦/٧/٢٠١٥

امـــر ديـــواني

****

استنـــاداً الــــى الصلاحيات المخولة لنا تقرر مايلي:

١. يكلف السيد **جمال سامي عزيز**/ معاون قانوني بمهام معاون مدير دائرة العتبات المقدسة والمزارات الشريفة للشؤون المالية والادارية

٢. ينفـذ هــذا الامـــر اعتبـــاراً مــن تاريـــخ صـدوره اعـــلاه

علاء عبد الصاحب الموسوي
رئيـــس الديـــوان/ وكالة
١/ ٧/ ٢٠١٥

نسخة منه الى:
مكتب المفتـش العـــام/ للتفضـل بالعلم مع التقدير
مكتب الوكيل للشؤون الدينية والثقافية / للتفضل بالعلم مع التقدير
مكتب الوكيل الاداري والمالـي لرئيس الديوان/ للتفضل بالعلم مع التقدير
الدائرة الادارية والمالية / مكتب المدير العام / للتفضل بالعلم واتخاذ مايلزم مع التقدير
كافـــة دوائـــر الديـــوان/ للتفضـــل بالعلـــم مـــع التقدير

نـور

E-mail:diwan_sheia@yahoo.com - www.alwaqfalsheai.gov.iq

جمهورية العراق

رئاسة مجلس الوزراء
ديوان الوقف الشيعي
مكتب رئيس الديوان



العدد : ١/ ١/ ٧٧٢
التاريخ : ١٥/ ٧ /٢٠١٥ م
الموافق : / / ١٤٣ هـ

(ثورة الرابع عشر من تموز انموذج حي لشعب حر)

الدائرة الادارية والمالية
١٢٤١
٢٢/٧/١٥

الى/ السيد مدير عام الدائرة الادارية والمالية المحترم

م/ احالة على التقاعد

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

بتاريخ ٢٠١٥/٧/١٣ ، حصلت موافقة سماحة السيد رئيس الديوان على طلب اعادة الاحالة على التقاعد الخاص بالسيد **جمال سامي عزيز** وبموجب هامش سماحته المثبت على اصل الطلب والمرفق طياً ، لأتخاذ مايلزم واعلامنا .

مع التقدير .

المرفقات:
طلب

المهندس
حسن مهدي الخرسان
مدير مكتب رئيس الديوان
٢٠١٥/٧/١٥

نسخة منه الى :
دائرة احياء الشعائر الحسينية / للتفضل بالعلم مع التقدير
قسم ادارة الموارد البشرية / للتفضل بالعلم مع التقدير
قسم الحسابات / للتفضل بالعلم مع التقدير

نور ... صلاة الكتابات ...

Tel : 009641 77 86 139 - E-mail:diwan_sheia@yahoo.com - www.alwaqfalsheai.gov.iq

المخالفة رقم (٨)

اصدر رئيس الديوان أمرا باعفاء السيد (عبد السادة محمد جابر) من منصبه كمعاون مدير عام في التعليم الديني والدراسات الاسلامية، وينسب للعمل في قسم الإشراف التربوي بصفة مفتش تربوي وعلى سبيل التجربة. وبموجب الأمر الديواني المرقم (١٤٤٠) بتاريخ ٢٥/ ١١/ ٢٠١٥ .

ويكلف السيد كامل عبد الحسين بمهام معاون مدير عام دائرة التعليم الديني وكالة.

وجه المخالفة:

- مهما بغلت الصلاحيات المخولة لرئيس الديوان فانه لا يحق له تنزيل الموظف من درجة وظيفية الى أخرى بدون لجنة تحقيقية توجب ذلك، وان الموما اليه السيد (عبد السادة محمد جابر) قد اكتسب الدرجة الاولى (معاون مدير عام) بموافقة وزارة المالية، ولديه خدمة

٢٥ سنة في التعليم الديني، وعليه فـان تنزيـل الدرجـة الوظيفية يعد مخالفا للقانون.

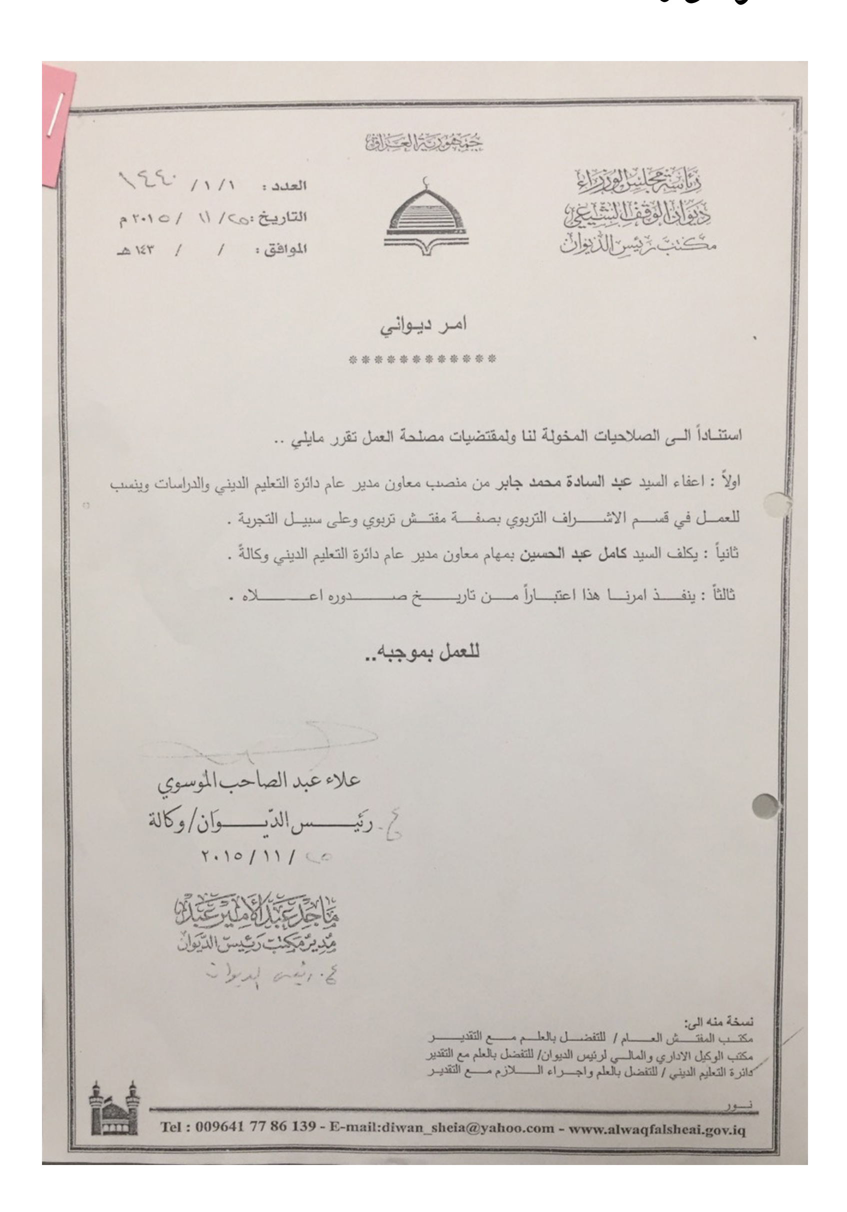
- ومـن الجـدير بالـذكر انـه لا يوجـد في ديـوان الوقـف الشيعي عنوان وظيفي باسم (مفتش تربوي).
- ويلاحظ كذلك في الأمر الديواني اعلاه انـه موقـع مـن قبـل مـدير مكتـب رئـيس الـديوان وهـو لـيس مـن صلاحياته توقيع الاوامر الديوانية وهذه مخالفة أخـرى للقانون.

التساؤلات:

- ما هي الأسباب التي دعت الـسيد رئـيس الـديوان الى اتخاذ مثل هذا القرار المثير للشك والريبة، بحيـث ينـزل موظفا من رتبته الثابتة ويعين آخر محله وكالـة مـن دون توضيح الأسباب الموجبة لذلك من خلال تقريـر لجنـة تحقيقية مثلا، أو ارتكاب مخالفات وظيفية وأخلاقيـة في عمل الموما اليه؟

- الا يوجب هذا التصرف غير المسؤول من قبل رئيس الديوان نوعا من القلق وزرع الأحقاد والخلافات بين الموظفين؟ في الوقت الذي يجب ان يكون فيه رئيس الديوان مركزا للتوجيه والتآلف والتعاون والتسامح والتضامن وجمع شمل الموظفين وليس العكس.

الوثائق والمستندات:



جمهورية العراق

رئاسة مجلس الوزراء
ديوان الوقف الشيعي
مكتب رئيس الديوان

العدد: ١/١/ ١٩٤٠
التاريخ: ٢٥/ ١١ / ٢٠١٥م
الموافق: / / ١٤٣ هـ

امر ديواني

****

استناداً الى الصلاحيات المخولة لنا ولمقتضيات مصلحة العمل تقرر مايلي ..

اولاً: اعفاء السيد **عبد السادة محمد جابر** من منصب معاون مدير عام دائرة التعليم الديني والدراسات وينسب للعمل في قسم الاشراف التربوي بصفة مفتش تربوي وعلى سبيل التجربة.

ثانياً: يكلف السيد **كامل عبد الحسين** بمهام معاون مدير عام دائرة التعليم الديني وكالةً.

ثالثاً: ينفذ امرنا هذا اعتباراً من تاريخ صدوره اعلاه.

للعمل بموجبه..

علاء عبد الصاحب الموسوي
ع. رئيس الديوان/ وكالة
٢٥/ ١١/ ٢٠١٥

ماجد عبد الأمير عبد
مدير مكتب رئيس الديوان
ع. رئيس الديوان

نسخة منه الى:
مكتب المفتش العام / للتفضل بالعلم مع التقدير
مكتب الوكيل الاداري والمالي لرئيس الديوان/ للتفضل بالعلم مع التقدير
دائرة التعليم الديني / للتفضل بالعلم واجراء اللازم مع التقدير

نور

Tel : 009641 77 86 139 - E-mail:diwan_sheia@yahoo.com - www.alwaqfalsheai.gov.iq

المخالفة رقم (٩)

امر السيد رئيس الديوان بتسليم سيارة (مصفحة) الى الحشد الشعبي، بموجب الكتاب المرقم (١٣١٣) بتاريخ ٢٢/ ١١/ ٢٠١٥. وتم نقل ملكية السيارة المذكورة من ملكية ديوان الوقف الشيعي الى ملكية هيأة الحشد الشعبي حسب الكتاب المرقم ٦٥١ بتاريخ ٢٥/ ٣/ ٢٠١٥.

وجه المخالفة:

- ان تعليمات تنفيذ الموازنة لسنة ٢٠١٥ المادة (٥) تنص على أن صرف المكافآت والاهداء في الفقرة (ب) (اهداء السلع والخدمات) يقضي مايلي: **(يخول الوزير إهداء ما لا يتجاوز قيمته الدفترية مبلغ عشرة ملايين دينار، وما زاد عن ذلك تستحصل موافقة مجلس الوزراء).**
- علما ان قيمة السيارة (لاندكروز جكسارة مصفحة) لا تقل قيمتها عن ١٠٠ مائة مليون دينار.

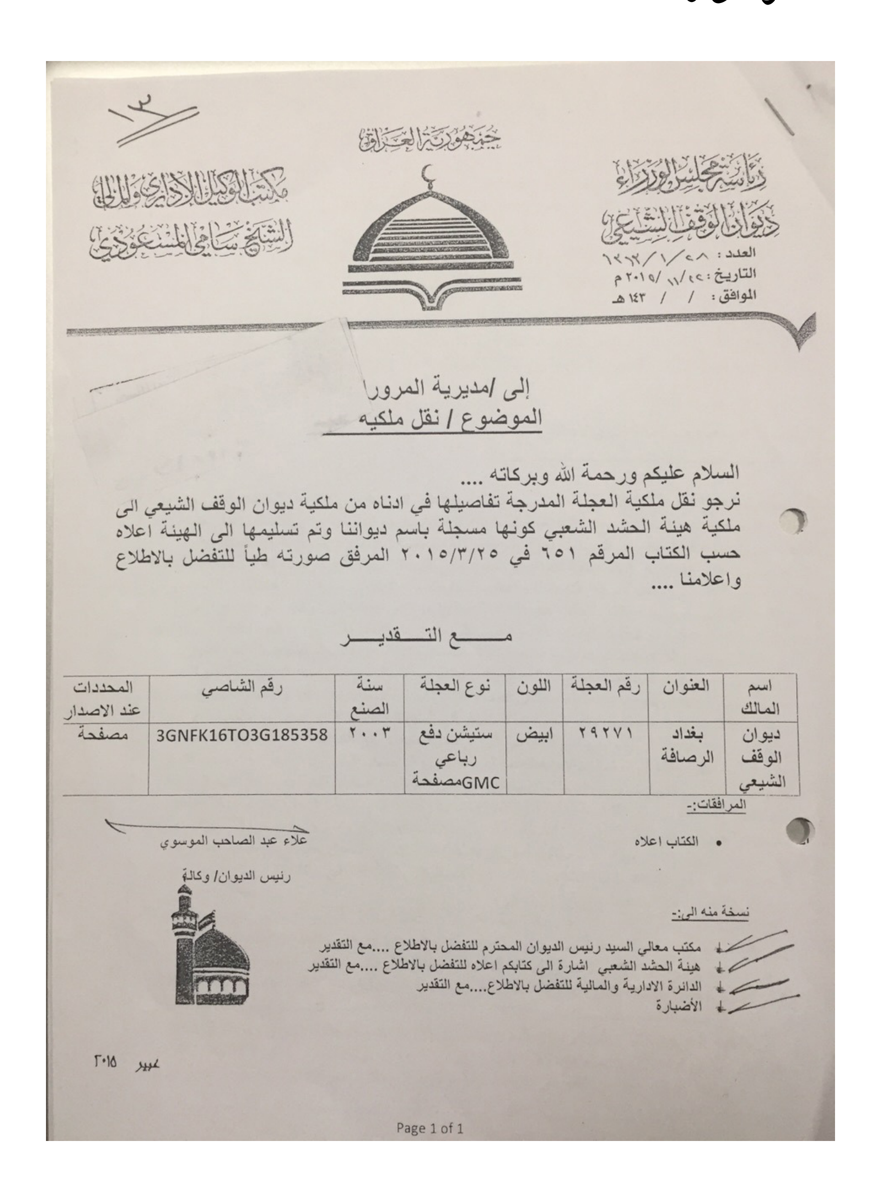
- ملاحظة: لا يفهم من طرح هذه القضية بهذا الشكل الصريح اننا ضد التبرع للحشد الشعبي، الذي يستحق منا كل الدعم والاسناد، غير ان التبرع يجب ان يكون إما من الأموال الشخصية للسيد رئيس الديوان، باعتباره يعد من الاثرياء، أو ان يكون ضمن الصلاحيات الممنوحة له وفق القانون.
- إما ان يتبرع من أموال الدولة من دون مستند قانوني، او تسوية أصولية، فهذا يعد من باب (وهب الأمير بما لا يملك). وهو خلاف الشرع والقانون معاً.

التساؤلات:

- لا يخفى ان ديوان الوقف الشيعي هيأة مستقلة مرتبطة بمجلس الوزراء، ولا يحق لرئيس الديوان ان يتبرع بما يزيد عن صلاحياته القانونية الا باستحصال موافقة مجلس الوزراء، فما ضر السيد رئيس الديوان الموقر من الاتصال بمجلس الوزراء لاستحصال الموافقة لهذا التبرع؟

- نحن نعتقد ان الحشد الشعبي وجود عسكري واسع، وهو جزء من منظومة التشكيلات العسكرية والأمنية في البلاد، وهو يحتاج الى الدعم اللوجستي الواسع على مختلف المستويات، ولكن هذا الحشد الشعبي المقدس يرفض أي تبرع فيه مخالفة للنظام والقانون، فما هي الغاية التي تكمن وراء تبرع السيد رئيس الديوان بسيارة واحدة للحشد خارج حدود صلاحياته، أليس ذلك يعد استغلالا لهذا العنوان المقدس او مجاملة لبعضهم ولكنها مجاملة مكشوفة لا تخفى على اللبيب؟

الوثائق والمستندات:



جمهورية العراق

رئاسة مجلس الوزراء
ديوان الوقف الشيعي

مكتب الوكيل الاداري والمالي
الشيخ سامي المسعودي

العدد: ٢٨/١/٢٦٦٢
التاريخ: ٢٢/١١/٢٠١٥م
الموافق: / / ١٤٣هـ

إلى /مديرية المرور

الموضوع / نقل ملكيه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ....

نرجو نقل ملكية العجلة المدرجة تفاصيلها في ادناه من ملكية ديوان الوقف الشيعي الى ملكية هيئة الحشد الشعبي كونها مسجلة باسم ديواننا وتم تسليمها الى الهيئة اعلاه حسب الكتاب المرقم ٦٥١ في ٢٠١٥/٣/٢٥ المرفق صورته طياً للتفضل بالاطلاع واعلامنا ....

مـــع التـــقديـــر

اسم المالك	العنوان	رقم العجلة	اللون	نوع العجلة	سنة الصنع	رقم الشاصي	المحددات عند الاصدار
ديوان الوقف الشيعي	بغداد الرصافة	٢٩٢٧١	ابيض	ستيشن دفع رباعي GMCمصفحة	٢٠٠٣	3GNFK16TO3G185358	مصفحة

المرافقات:-

- الكتاب اعلاه

علاء عبد الصاحب الموسوي
رئيس الديوان/ وكالة

نسخة منه الى:-

- مكتب معالي السيد رئيس الديوان المحترم للتفضل بالاطلاع ....مع التقدير
- هيئة الحشد الشعبي اشارة الى كتابكم اعلاه للتفضل بالاطلاع ....مع التقدير
- الدائرة الادارية والمالية للتفضل بالاطلاع....مع التقدير
- الأضبارة

عبير ٢٠١٥

Page 1 of 1

د - الالتزام بشروط العقد

-:

ضرورة الالتزام بشروط العقود التي تبرمها الوزارات والجهات غير المرتبطه بوزاره والاقاليم والمحافظة غير المنتظمة بأقليم ومجالس المحافظات وفق الصيغة المثبته في تاريخ ابرامها مع مراعاة تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة / ٢٠١٤ المنشورة بجريدة الوقائع العراقية بالعدد ٤٣٢٥ في ٢٠١٤/٦/١٦

ب - مراعاة عدم الدخول بأي التزام تعاقدي بعد تاريخ ٢٠١٥/١٢/١٥ بأستثناء المشاريع الاستثمارية المستمرة والتي لها تخصيصات مالية ضمن موازنتها في السنة اللاحقة

ج - يراعى عند الالتزام بعقود يمتد تنفيذها لأكثر من سنة ان يتم وضع التخصيصات المالية اللازمة لها في موازنة السنة القادمة حيث يتعذر تدوير او نقل اي مبالغ متبقية من موازنة سنة معينة الى سنة اخرى عدا مانصت عليه الفقرة /١ من القسم (٤) من قانون الادارة المالية رقم ٩٥ لسنة /٢٠٠٤

المادة - ٥ - صرف المكافآت والاهداء

-:

أ - صرف المكافآت :- يخول الوزير المختص ورئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة والسادة المحافظين ورؤساء مجالس المحافظات صلاحية منح مكافأة نقدية او عينية للعاملين بجهود استثنائية وغير العاملين لقاء خدمة مؤداة الى الوزارة او الجهة غير المرتبطة بوزارة وضمن التخصيصات المقرره بالموازنة المختصة بما لايتجاوز (٥٠٠) الف دينار (خمسمائة الف دينار شهرياً) في كل حاله في الشهر الواحد وله ان يخول صلاحيته كلا" او جزءا" الى رؤوساء الدوائر التابعة له والمقصود بالحالة بان لايتكرر صرف المكافاة لذات الشخص عن نفس الاعمال التي يقوم بها ، والتي تتطلب جهودا" استثنائية وتميزه عن اقرانه في الوظيفة وعلى ان لا يزيد مجموع المكافآت النقدية او العينيه الممنوحة للموظفين على مليون دينار سنوياً (مليون دينار) للشخص الواحد ولنفس العمل وضمن التخصيصات المقررة بالموازنة المختصة وما زاد عن ذلك يتم استحصال موافقة وزير المالية ويستثنى من ذلك المكافآت الممنوحة للعاملين في المشاريع الاستثماريه من نسبة المتابعه والاشراف ومكافآت اعضاء مجلس النواب واعضاء مجالس المحافظات واعضاء المجالس المحليه واعضاء لجنة الخبراء الماليين ومكافآت اعضاء مجالس الادارة لهيئات الاستثمار في المحافظات ومكافآت اعضاء مجالس الادارات للشركات العامه وهيئات الرأي والمجالس العليا في الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة المنصوص عليها بموجب قوانين نافذه واللجان المشكله بالامانه العامه لمجلس الوزراء حسب الضوابط المقرره واعضاء اللجان المنصوص عليها في قانون مؤسسة السجناء السياسين من غير الموظفين استناداً للفقرة (ب) من البند (خامساً) من المادة (٧) من قانون رقم ٣٥ لسنة ٢٠١٣ ورئيس واعضاء اللجنة المركزية واللجان الفرعيه والموظفين المساندين والخبراء وفق القانون رقم (٢٠) لسنة /٢٠٠٩ ومكافآت المختارين الوارده بالماده (٨ - اولاً) من قانون المختارين رقم (١٣) لسنة / ٢٠١١ و رئيس واعضاء لجان الفتح والتحليل عند انتهاء عملها بصورة مرضية استناداً لما ورد بكتاب لجنة الشؤون الاقتصادية المرقم (س.ل /٢٧٩ في ٢٠١٢/٤/٣٠) مع مراعاة ان يتم تخفيض تخصيصات المكافآت بنسبة (٧٥%) .

ب - الاهداء للسلع والخدمات :- بناء" على مقتضيات المصلحة العامة يخول الوزير المختص ورئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة او السادة المحافظين ورؤساء مجالس المحافظات اهداء السلع والخدمات بين الدوائر الحكومية (الممولة مركزيا")التي لاتتجاوز قيمتها الدفترية مبلغ (١٠) ملايين دينار (عشرة ملايين دينار) ولوزير المالية لحد مبلغ (٥٠) مليون دينار (خمسون مليون دينار) لكل حالة ومازاد عن ذلك تستحصل موافقة مجلس الوزراء

ج- **نقل ملكية الموجودات :** يتم نقل ملكية الموجودات بين الوزارات والجهات الاخرى وفق الالية التي رسمها قرار مجلس قيادة الثوره المنحل المرقم (١٠٧) في ١٩٩٥/١٠/٤ والتعليمات عدد (٢) لسنة /١٩٩٦ الصادره من وزارة الماليه واذا كان النقل من دائرة ممولة مركزياً الى دائرة ممولة ذاتياً فيقتضي زيادة رأسمالها بقدر قيمة المال المنقول

المخالفة رقم (١٠)

امر السيد علاء الهندي رئيس ديوان الوقف الشيعي بالتعاقد مع مجموعة من الخبراء وهم:

(الشيخ ستار جبار سلمان الجيزاني)

(الشيخ محمد جبير علوان الكعبي)

(الشيخ طاهر جهلول اشيرم الخاقاني)

وبراتب اجمالي قدره خمسة ملايين دينار شهرياً ولمدة سنة واحدة قابلة للتجديد. بموجب الامر الديواني المرقم (١/ ١/ ٧٦٤) والأمر الديواني المرقم (١/ ١/ ٧٦٥) بتاريخ ١٣/ ٧/ ٢٠١٥. وقد باشروا بالعمل بموجب الكتاب ذي العدد ١/ ١/ ٧٨٥ بتاريخ ٢١/ ٧/ ٢٠١٥.

وجه المخالفة:

- ان السيد رئيس الديوان أمر بصرف رواتب الخبراء المذكورين أعلاه من أموال هيأة استثمار أموال الوقف، من باب الإعانات، علما ان باب الإعانات مخصص

للعوائل المتعففة، وهذا يعني ان امره بالـصرف مخـالف للقانون.

- وقد سبق ان تمت الإشارة الى أن تعليمات تنفيذ الموازنـة لسنة ٢٠١٥ الفقرة (٦) التعاقد/ ثالثاً: أجـاز للـوزارة التعاقد مـع المتقاعـدين، وتـصرف لهـم منحـة شـهرية قدرها (مليون دينار فقط). كـما لا يجـوز التعاقـد لـسنة ٢٠١٥ لأي وزارة باسـتثناء الفقـرة أعـلاه وللحاجـة الضرورية.
- يلاحظ أن المومـا الـيهم يتقاضـون شـهريا راتبـا قـدره (٥٠٠٠،٠٠٠) خمسة ملايين دينار لكل واحـد مـنهم، وهذا خلاف لتعليمات التعاقـد في الـوزارات والهيئـات المشار اليها أعلاه.
- ملاحظة: يلاحظ القـارئ الكـريم ان معظـم مخالفـات السيد رئيس الديوان تتكـرر وتـشترك في التعـدي عـلى أموال هيأة استثمار أموال الوقف، ونحن بـدورنا نكـرر كذلك وجه المخالفة، لأننا نعتقد ان هذه المخالفات قـد استنفدت أموال الهيـأة بـشكل لم يـسبق لـه مثيـل منـذ

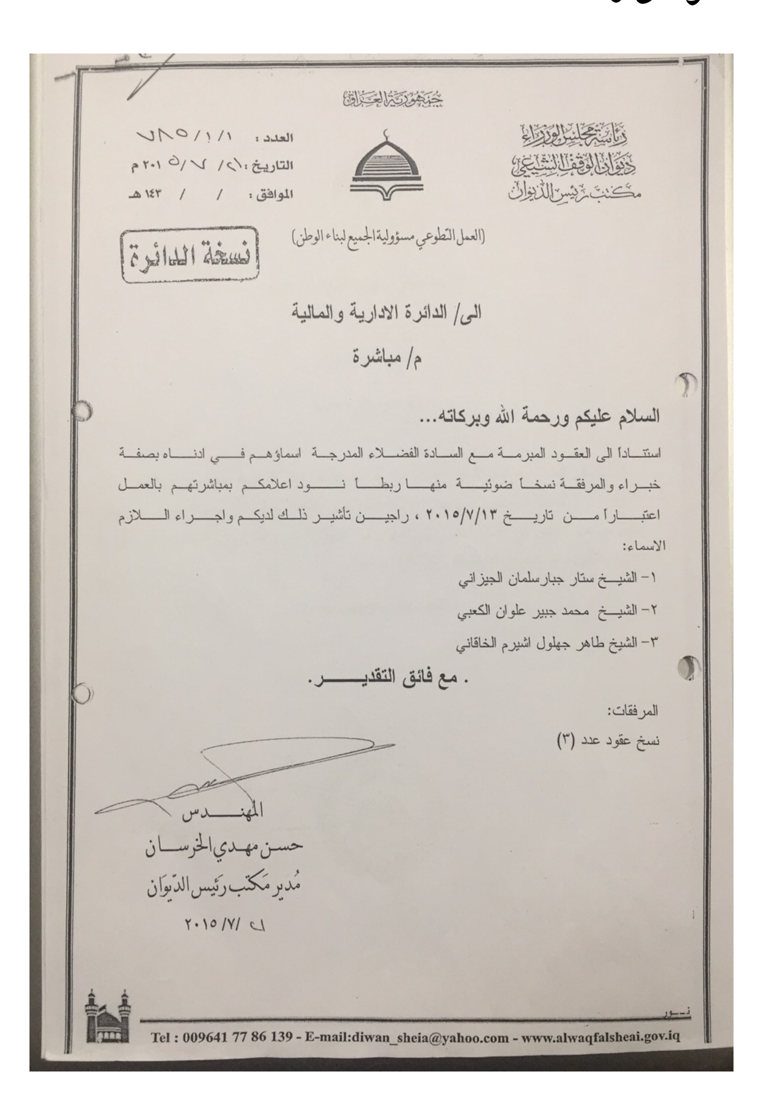
تأسيس الديوان، حيث لم يشهد ديوان الوقف الشيعي تعديا صارخا على أمواله الشرعية التي يجب ان لا تصرف إلا وفق شروط الواقفين، كما يفعل الآن علاء الهندي بهذه الاموال الشرعية حسب مزاجه الذاتي وعلاقاته الشخصية.

التساؤلات:

- هل حقا ان ديوان الوقف الشيعي يحتاج الى هذا العدد الكبير من المستشارين بحيث ينفق عليهم هذه المبالغ الطائلة؟
- ثم اين هي مشاريع ديوان الوقف الشيعي الثقافية والفكرية؟ واين إنجازاته على مستوى العلاقات الخارجية والدولية ومنظمات المجتمع المدني حتى يتعاقد مع هؤلاء المستشارين الخبراء في هذه المجالات المهمة والحساسة؟
- وما هي كفاءة هؤلاء الخبراء وتاريخهم العلمي وشهاداتهم وتجاربهم في مجال الفكر والثقافة والعلاقات

الدوليــة، حتــى يختــارهم رئــيس الــديوان كخــبراء في الوقف في هذه المجالات حـسب الوثـائق والمـستندات المرفقة.؟

الوثائق والمستندات:



جمهورية العراق

رئاسة مجلس الوزراء
ديوان الوقف الشيعي
مكتب رئيس الديوان

العدد: ٧٨٥/١/١
التاريخ: ١٠/٧/٢٠١٥م
الموافق: / / ١٤٣هـ

(العمل التطوعي مسؤولية الجميع لبناء الوطن)

نسخة الدائرة

الى/ الدائرة الادارية والمالية

م/ مباشرة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

استناداً الى العقود المبرمة مع السادة الفضلاء المدرجة اسماؤهم في ادناه بصفة خبراء والمرفقة نسخاً ضوئية منها ربطاً نود اعلامكم بمباشرتهم بالعمل اعتباراً من تاريخ ٢٠١٥/٧/١٣ ، راجين تأشير ذلك لديكم واجراء اللازم

الاسماء:

١- الشيخ ستار جبارسلمان الجيزاني

٢- الشيخ محمد جبير علوان الكعبي

٣- الشيخ طاهر جهلول اشيرم الخاقاني

. مع فائق التقدير.

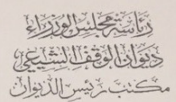
المرفقات:

نسخ عقود عدد (٣)

المهندس
حسن مهدي الخرسان
مُدير مكتب رئيس الديوان
١٠ /٧/ ٢٠١٥

Tel : 009641 77 86 139 - E-mail:diwan_sheia@yahoo.com - www.alwaqfalsheai.gov.iq

جمهورية العراق





العدد : ١/١/٦٥/ ٧
التاريخ : ١٢/ ٧/ ٢٠١٥ م
الموافق : / / ١٤٣ هـ

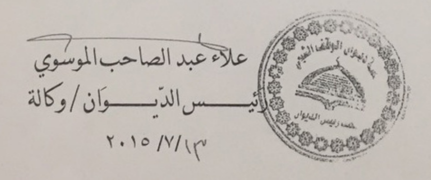
(العمل التطوعي مسؤولية الجميع لبناء الوطن)

امــر ديوانــي

****

استناداً الى الصلاحية المخولة لنا ، وبناءاً على ما جاء بتوصيات اللجنة المعنية المؤرخة في ٢٠١٥/٧/١٣ لمقابلة المرشحين من الخبراء الكفاءات ، تقرر التعاقد مع الشيخ **محمد جبير علوان الكعبي** بصفة خبير في مكتب السيد رئيس الديوان في مجال العلاقات الخارجية والدولية ومنظمات المجتمع المدني وبراتب اجمالي قدره خمسة ملايين دينار شهرياً ولمدة سنة واحدة قابلة للتمديد.

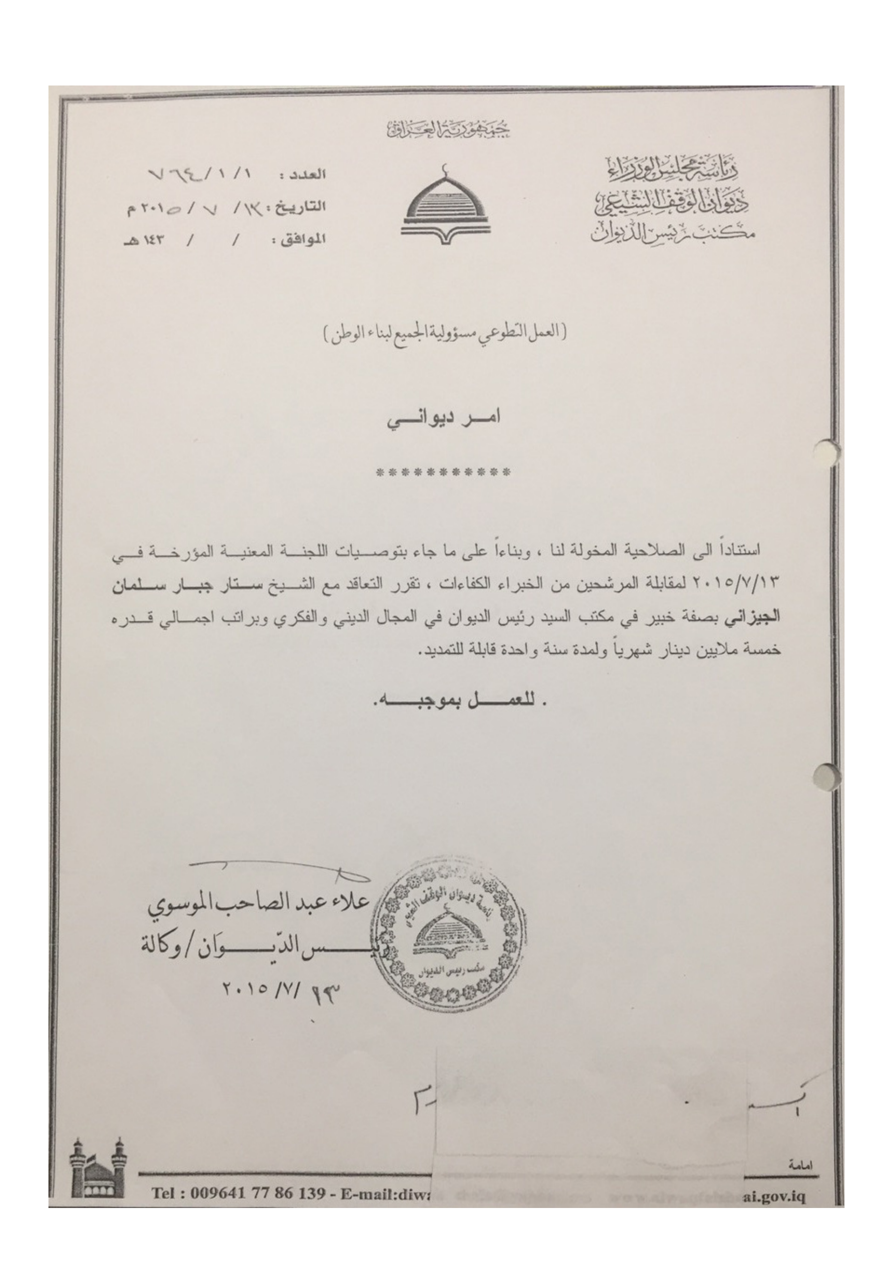
. للعمــل بموجبــه.



المحترم



Tel : 009641 77 86 139 - E-mail:diwan_sheia@



جمهورية العراق

رئاسة مجلس الوزراء
ديوان الوقف الشيعي
مكتب رئيس الديوان

العدد : ١/١/ ٧٦٤
التاريخ : ١٣/ ٧ / ٢٠١٥ م
الموافق : / / ١٤٣ هـ

(العمل التطوعي مسؤولية الجميع لبناء الوطن)

امـر ديوانـي

****

استناداً الى الصلاحية المخولة لنا ، وبناءاً على ما جاء بتوصيات اللجنة المعنية المؤرخة في ٢٠١٥/٧/١٣ لمقابلة المرشحين من الخبراء الكفاءات ، تقرر التعاقد مع الشيخ **ستار جبار سلمان الجيزاني** بصفة خبير في مكتب السيد رئيس الديوان في المجال الديني والفكري وبراتب اجمالي قدره خمسة ملايين دينار شهرياً ولمدة سنة واحدة قابلة للتمديد.

. للعمـل بموجبـه.

علاء عبد الصاحب الموسوي
رئيس الديوان / وكالة
٢٠١٥/٧/١٣

امامة

Tel : 009641 77 86 139 - E-mail:diw... ai.gov.iq

المخالفة رقم (١١)

أمر السيد رئيس الديوان باعفاء السيد (عمار موسى طاهر الموسوي) مدير عام دائرة التعليم الديني والدراسات الإسلامية من مهام إدارة الدائرة، ونقله إلى دائرة المؤسسات الدينية والخيرية. ثم أمر بتكليف السيد (علي محمد حسين ناجي شبر) بمهام إدارة دائرة التعليم الديني والدراسات الإسلامية، وبمنصب مدير عام الدائرة وكالة. وذلك بموجب الامر الديواني المرقم ١/ ١/ ٩٩٩ بتاريخ ٢٧/ ٨/ ٢٠١٥.

كما قام رئيس الديوان بمفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء لغرض تثبيت السيد (علي محمد حسين ناجي شبر) مديرا عاما من قبل رئيس الوزراء حسب الكتاب المرقم ١/ ١/ ١٤٠٤ بتاريخ ١٨/ ١١/ ٢٠١٥. ولكن امانة مجلس الوزراء اجابته بان ترشيح المدير العام يتطلب موافقة مجلس الوزراء وليس رئيس الوزراء وذلك بموجب كتابها المرقم ق/ ٢/ ٥/ ٤٩/ ٠٣٧١٥١ بتاريخ ١/ ١٢/ ٢٠١٥.

وجه المخالفة:

- لا يحق لرئيس الديوان التلاعب بمناصب المدراء العامين، باعتبار ان تعيينهم من قبل مجلس الوزراء وليس من قبل رئيس الديوان.
- كما لا يحق لرئيس الديوان ان يعين مديرا عاما وكالة، لان اعمام الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم ٣٧١٥١ بتاريخ ١/ ١٢/ ٢٠١٥ ينص على التريث في تكليف المدراء العامين في دوائر الدولة لحين الانتهاء من حزمة الإصلاحات في البلاد. وعليه فيعد تعيين (علي محمد حسين ناجي شبر) مخالفا للقانون.

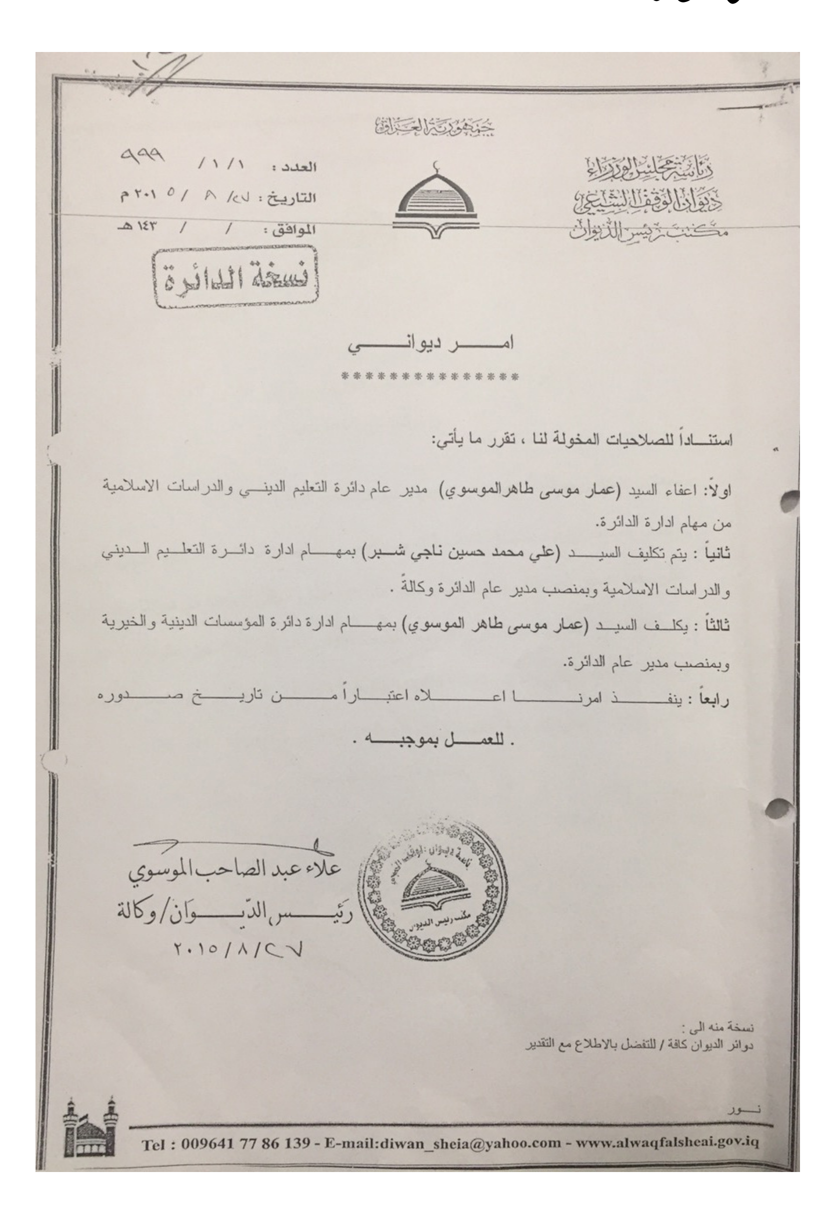
التساؤلات:

- ما الذي يدفع رئيس الديوان الى اعفاء بعض المدراء العامين اذا كانوا من ذوي الخبرة والتجربة الطويلة في خدمة الديوان، والقيام بتعيين آخرين بالوكالة محلهم لم يعرفوا بالخبرة في إدارة شؤون الوقف ومؤسساته؟ والمعروف ان السيد (عمار موسى طاهر الموسوي) مدير

كفوء في الديوان، ولديه تجربة طويلة وممارسة في إدارة التعليم الديني، وقد مثل الديوان في محافل ومؤتمرات في داخل العراق وخارجه، ولا يوجد أي مبرر من اعفائه من منصبه، او نقله الى مؤسسة جامدة في الديوان هي دائرة المؤسسات الدينية والخيرية.

- لماذا لم يلتزم رئيس الديوان بمقررات وتعليمات مجلس الوزراء التي تنص على التريث في تعيين المدراء العامين من اجل استقرار دوائر ومؤسسات الدولة وعدم احداث الاحراجات والقلق بكثرة التنقلات والاعفاء والتعيينات الكثيرة؟
- المعروف عن السيد (علي محمد حسين ناجي شبر) هو من الارحام القريبين للسيد رئيس الديوان فهما (ابن الأخت، وخاله)، ولكننا لا نرى ان هذه الصلة والعلاقة تستوجب ان يتم تعيينه بمنصب مدير عام كيفما اتفق؟

الوثائق والمستندات:



جمهورية العراق

رئاسة مجلس الوزراء
ديوان الوقف الشيعي
مكتب رئيس الديوان

العدد: ١/١/١ ٩٩٩
التاريخ: ٢٧/ ٨/ ٢٠١٥م
الموافق: / / ١٤٣ هـ

نسخة الدائرة

امـــر ديوانـــي

****

استنـــاداً للصلاحيات المخولة لنا ، تقرر ما يأتي:

اولاً: اعفاء السيد (عمار موسى طاهرالموسوي) مدير عام دائرة التعليم الدينـــي والدراسات الاسلامية من مهام ادارة الدائرة.

ثانياً : يتم تكليف السيـــد (علي محمد حسين ناجي شـبـر) بمهـــام ادارة دائـرة التعلـيم الـــديني والدراسات الاسلامية وبمنصب مدير عام الدائرة وكالةً .

ثالثاً : يكلـــف السيـد (عمار موسى طاهر الموسوي) بمهـــام ادارة دائرة المؤسسات الدينية والخيرية وبمنصب مدير عام الدائرة.

رابعاً : ينفـــذ امرنــــا اعــــلاه اعتبـاراً مـــن تاريـــخ صـــدوره

. للعمـــل بموجبـــه .

علاء عبد الصاحب الموسوي
رئيـــس الديـــوان/ وكالة
٢٠١٥/٨/٢٧

مكتب رئيس الديوان

نسخة منه الى :
دوائر الديوان كافة / للتفضل بالاطلاع مع التقدير

نـــور

Tel : 009641 77 86 139 - E-mail:diwan_sheia@yahoo.com - www.alwaqfalsheai.gov.iq

جمهورية العراق

رئاسة مجلس الوزراء
ديوان الوقف الشيعي
مكتب رئيس الديوان



العدد : ١/١/١٤٠٤
التاريخ: ١٨/١١/ ٢٠١٥
الموافق : / / ١٤٣ هـ

نسخة الدائرة

الى/ الامانة العامة لمجلس الوزراء / مكتب الامين العام

م/ ترشيح لمنصب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... يهديكم ديواننا اطيب التحايا

يرجى تفضلكم باستحصال موافقة السيد رئيس مجلس الوزراء المحترم على تعيين السيد علي محمد حسين شبر الذي يشغل منصب مدير عام دائرة التعليم الديني / وكالة في ديواننا حالياً الى درجة مدير عام الدائرة المذكورة اصالة لتوفر الشروط القانونية لذلك ، علماً ان درجة مدير عام دائرة التعليم الديني شاغرة في الوقت الحالي وقد تم تكليفه بالمنصب بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢٧ اي قبل ورود اعمام الامانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية ذا العدد ق/٢/٥/٢٧/٢٩٨١٧ في ٢٠١٥/٩/١٦.

مع فائق التقدير.

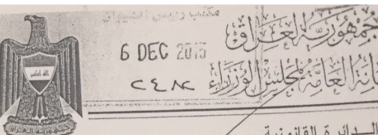
المرفقات:
نسخة من امر التعيين والمباشرة

علاء عبد الصاحب الموسوي
رئيس الديوان/ وكالة
٢٠١٥/١١/١٨

امانة

...@yahoo.com - www.alwaqfalsheai.gov.iq

كۆماری عیراق
ئەمینداریەتی گشتی ئەنجومەنی وەزیران
REPUBLIC OF IRAQ
General Secretariat for the Council of Ministers



الدائرة القانونية

العدد: ق/٢/٥/٤٩/ ٣٧١٥١

التاريخ: ٢٠١٥/١٢/١

ديوان الوقف الشيعي / مكتب رئيس الديوان

الموضوع / ترشيح لمنصب

تحية طيبة

كتابكم ١٤٠٤ في ٢٠١٥/١١/١٨ .

نشيركم لإعمامنا ق/٢/٥/٢٧/٣٢٠٢١ في ٢٠١٥/١٠/١١ (المرافق صورته ربطاً) ، كما أن تعيين المدير العام يتطلب موافقة مجلس الوزراء وليس رئيس مجلس الوزراء إستناداً لأحكام المادة (٨) من قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل .

مع التقديـــر .

المرافقـــات :

— صورة إعمامنا آنف الذكر .

د. مهدي محسن العلاق
عـ. الأميـــن العام لمجلس الـــوزراء
٢٠١٥/١١/٢٠

صورة عنه إلى:

— الامانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية / قسم الوظيفة مع الأوليـــات الأصليـــة ... مع التقديــــر .

— البـــريد الـــدوار .

الامانة العامة لمجلس الوزراء /الدائرة القانونية
بغداد ـكرادة مريم
ندى ٢٠١٥/١١/٢٩

General Secretariat of Council of Minister s— Legal Department
E.mail:Legal.office@gov-iq.net

المخالفة رقم (١٢)

أمر السيد رئيس الديوان بتكليف رئيس مهندسين اقدم هـو السيد (حليم هاشم وتوت) مدير عام دائرة الـشؤون الهندسـية وكالة، بـإدارة مـشروع المقـر المؤقـت لمكتـب رئـيس الـديوان والـدائرة الإداريـة والماليـة، والاشراف المبـاشر عـلى تـصميمه وتنفيذه، بموجب الامـر الـديواني المـرقم ١/ ١/ ٦٢٢ بتـاريخ ١١/ ٦/ ٢٠١٥.

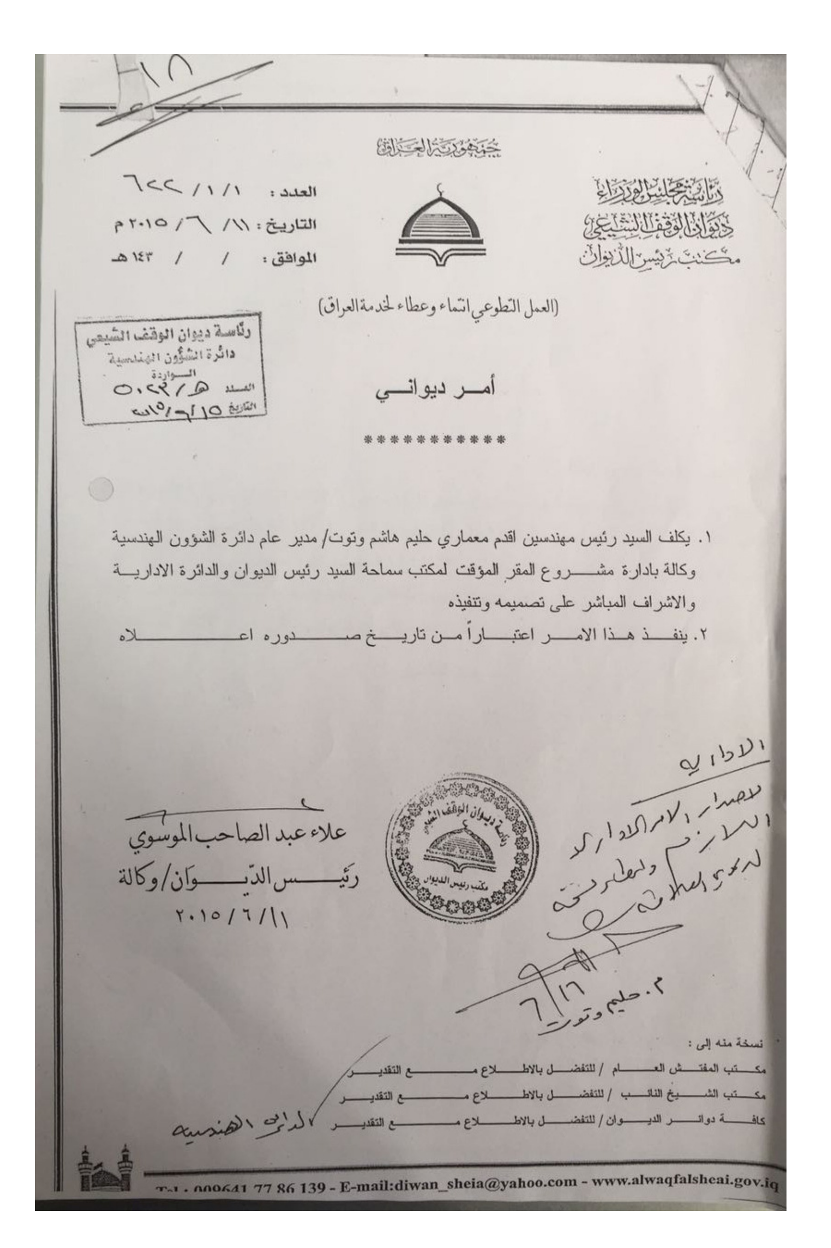
وجه المخالفة:

- إن الأمر الصادر من رئيس الديوان بتكليـف المهنـدس المعماري حليم هاشم وتوت بموجـب الامـر الـديواني أعلاه بعد ان بلغ الموما اليـه سـن التقاعـد، وذلـك لان عمره (٦٨) سنة، وان القانون ينص على وجوب إحالة الموظف المفصول، عند بلوغه (٦٨) سـنة الى التقاعـد. اذن ان تكليـف الـسيد (حلـيم وتـوت) يعـد خلافـا للقانون.

التساؤلات:

- كيف يحق لـرئيس الـديوان ان يكلـف موظفـا بالعمـل للإشراف على مـشروع معـين رغـم انـه قـد بلـغ سـن التقاعد؟
- أين دور المفتش العام والمستـشارين والخـبراء إزاء هـذه المفارقات القانونية والإدارية؟
- ثم اين مصير المـشروع والمـشيدات التـي كلـف رئـيس الديوان بها المهندس المعـماري (حلـيم هاشـم وتـوت) للإشراف على انجازها.؟

الوثائق والمستندات:



جمهورية العراق

رئاسة مجلس الوزراء
ديوان الوقف الشيعي
مكتب رئيس الديوان

العدد: ١/١/ ٦٢٢
التاريخ: ١١/ ٦/ ٢٠١٥م
الموافق: / / ١٤٣هـ

(العمل التطوعي انتماء وعطاء لخدمة العراق)

رئاسة ديوان الوقف الشيعي
دائرة الشؤون الهندسية
الواردة
العدد ٥٠٢٩/هـ
التاريخ ١٥/٦/٢٠١٥

أمـــر ديوانـــي

****

١. يكلف السيد رئيس مهندسين اقدم معماري حليم هاشم وتوت/ مدير عام دائرة الشؤون الهندسية وكالة بادارة مشـــروع المقر المؤقت لمكتب سماحة السيد رئيس الديوان والدائرة الادارية والاشراف المباشر على تصميمه وتنفيذه

٢. ينفـــذ هـذا الامـــر اعتبـــاراً مـــن تاريـــخ صـــدوره اعـــــلاه

علاء عبد الصاحب الموسوي
رئيـــس الديـــوان/ وكالة
٢٠١٥/٦/١١

رئاسة ديوان الوقف الشيعي — مكتب رئيس الديوان

الادارية
لاصدار الامر الاداري
... والمطبوعة
لاجراء ... اللازمة

م. حليم وتوت
١٦/٦

نسخة منه إلى:
مكـتب المفتـش العـــام / للتفضـــل بالاطـــلاع مـــع التقديـــر
مكـتب الشـــيخ النائـــب / للتفضـــل بالاطـــلاع مـــع التقديـــر
كافـــة دوائـــر الديـــوان / للتفضـــل بالاطـــلاع مـــع التقديـــر
الدائرة الهندسية

Tel: 009641 77 86 139 - E-mail:diwan_sheia@yahoo.com - www.alwaqfalsheai.gov.iq

المخالفة رقم (١٣)

أمر السيد رئيس الديوان بإنهاء تكليف السيد (ماجد عبد الرضا شلاكة) من منصب مدير عام الدائرة الإدارية والمالية وكالة، وتكليف عقيد شرطة هو السيد (محمد شوكت ياس خضير) المنتدب من شرطة بغداد لدى الديوان بمهام مدير عام الدائرة الإدارية والمالية وكالة، وذلك بموجب الامر الديواني المرقم ١/ ١/ ١٤٦٥ بتاريخ ٧/ ١٢/ ٢٠١٥

وجه المخالفة:

- إن قانون الخدمة العسكرية لسنة ٢٠١٠ ينص على ان الانتداب لا يكون الا لمدة معينة ومحددة، على ان لا يكون من ضمنها منصب مدير عام، وحسب البند (أولا) من المادة (١٤) من قانون الخدمة العسكرية. وهنا يكمن وجه المخالفة القانونية، أي ان المدعو (محمد شوكت) بالرغم من كونه منتدبا الا انه منح منصب مدير عام.

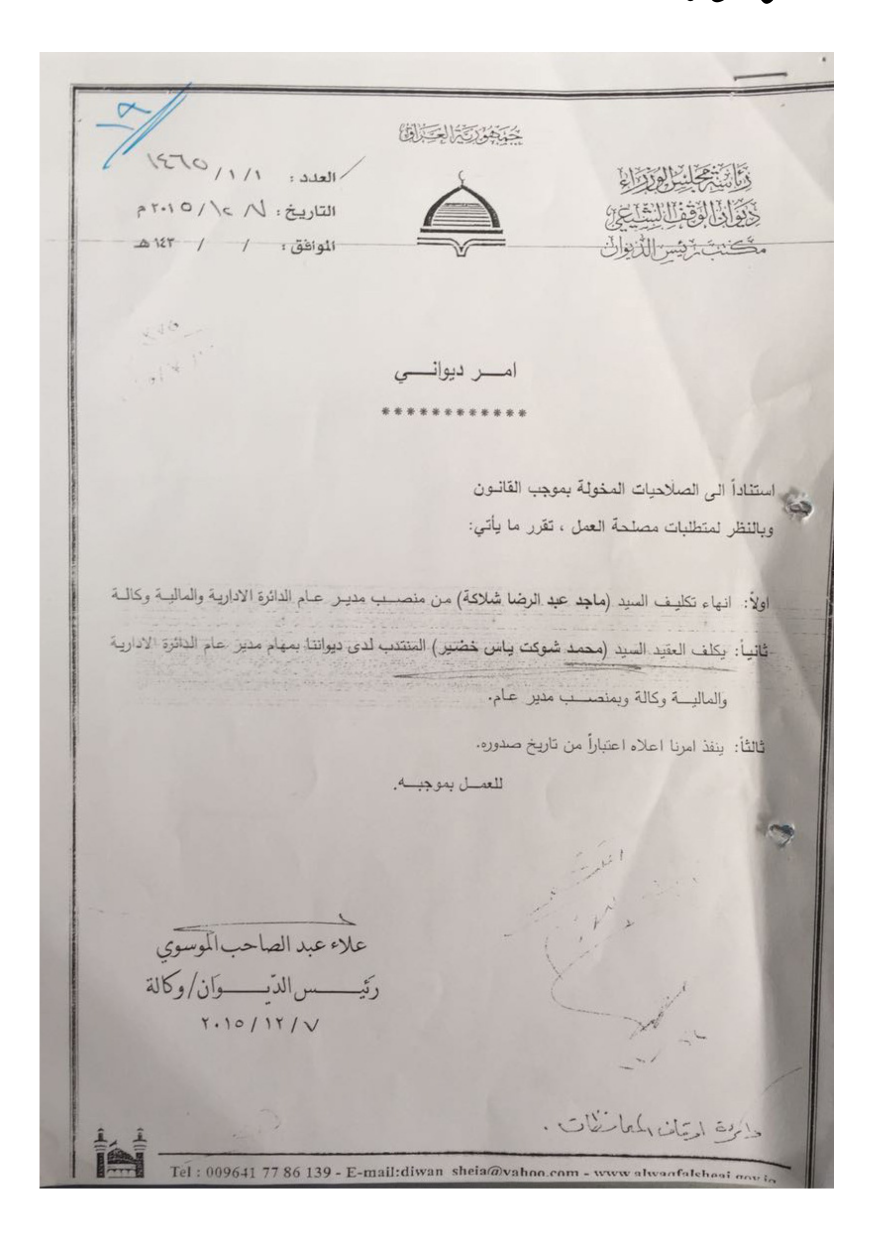
- إضافة الى مخالفة أخرى هي عدم التزام رئيس الديوان باعمام الأمانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد (ت/ ٢/ ٥/ ٢٧/ ٣٢٠٢١) بتاريخ ١١/ ١٠/ ٢٠١٥. الذي ينص على التريث في تكليف المدراء العامين لحين الانتهاء من حزمة الإصلاحات. وهذه المخالفة مكررة في اكثر من موضوع.

التساؤلات:

- المعروف عن الموظف السيد (ماجد عبد الرضا شلاكة) انه شاب ذكي، يتمتع بالنزاهة والاستقامة، ولديه شهادة دكتوراه بالقانون، وقد قدم خدمات كثيرة للديوان طوال عمله في الوقف، فلماذا ينهي تكليفه رئيس الديوان بهذه الصورة المتعسفة ومن دون إعطاء مبررات موضوعية توجب ذلك؟ والجواب ان السيد (ماجد) كان كثير النصح والاعتراض على قرارات رئيس الديوان المخالفة للقانون.

- ومن اين اكتسب عقيد في الشرطة (محمد شوكت) الخبرة والتجربة في الامور المالية والإدارية في ديوان الوقف الشيعي التي تجتمع فيها مسائل الفقه والقانون، وقضايا المال والإدارة. حتى يعطى هذا المنصب الخطير بهذه السرعة.

الوثائق والمستندات:



جمهورية العراق

رئاسة مجلس الوزراء
ديوان الوقف الشيعي
مكتب رئيس الديوان

العدد: ١/١/١٤٦٥
التاريخ: ٧/١٢/٢٠١٥م
الموافق: / / ١٤٣ هـ

امـــر ديوانـــي

****

استناداً الى الصلاحيات المخولة بموجب القانـون
وبالنظر لمتطلبات مصلحة العمل ، تقرر ما يأتي:

اولاً: انهاء تكليف السيد (**ماجد عبد الرضا شلاكة**) من منصـب مديـر عـام الدائرة الادارية والماليـة وكالـة

ثانياً: يكلف العقيد السيد (**محمد شوكت ياس خضير**) المنتدب لدى ديواننا بمهام مدير عام الدائرة الادارية والماليــة وكالة وبمنصـب مدير عـام.

ثالثاً: ينفذ امرنا اعلاه اعتباراً من تاريخ صدوره.

للعمـل بموجبـه.

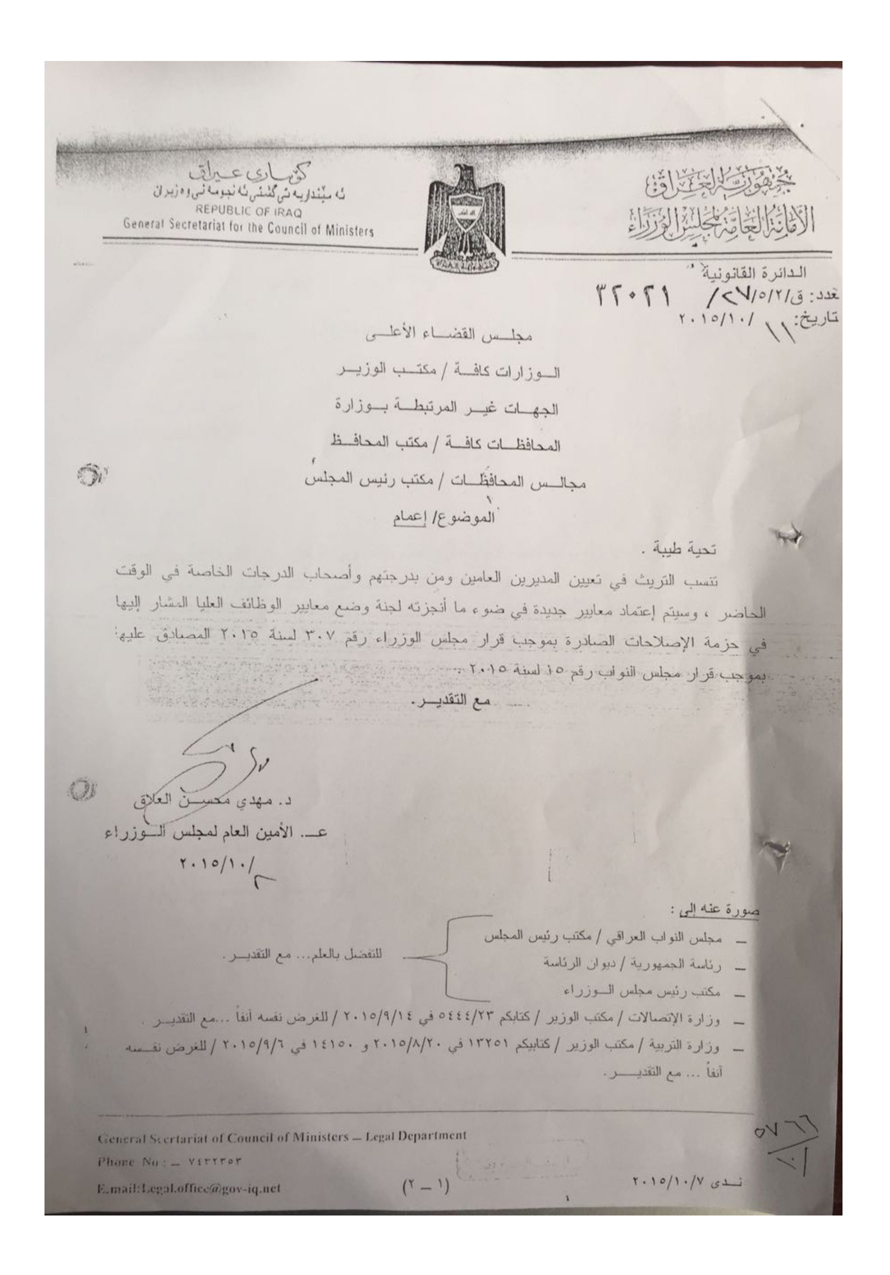
علاء عبد الصاحب الموسوي
رئيـس الديـوان/ وكالة
٢٠١٥/١٢/٧

دائرة امتحانات المحافظات.

Tel : 009641 77 86 139 - E-mail:diwan sheia@yahoo.com - www.alwaqfalsheai.gov.iq

تصادف الحزم العسكرية
٢/ ٢٠١٠

٣. على الرغم من ان البند (أولاً) من المادة (١٤) من القانون أعلاه أجاز للقائد العام للقوات المسلحة انتداب الضابط إلى خدمة خارج الجيش مدة لا تزيد على ثلاث سنوات إلا ان الانتداب يكون لأغراض محدودة ينتهي بانتهاء مدة الانتداب وليس من ضمنها تولي منصب مدير عام الذي يخضع لضوابط وسياقات محددة وان يكون من موظفي الوزارة وحاصلاً على شهادة جامعية أولية في الأقل في الاختصاص ذي العلاقة بعمل الدائرة أو في الاختصاص المقارب له ونشير بذلك لأحكام قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (١٢) لسنة ١٩٩٧ .



جمهورية العراق
الأمانة العامة لمجلس الوزراء

كوماري عيراق
ئه مينداريه تى گشتى ئه نجومه نى وه زيران
REPUBLIC OF IRAQ
General Secretariat for the Council of Ministers

الدائرة القانونية
العدد: ق/٢/٥/٢٧/ ٣٢٠٣١
التاريخ: ١١/ ١٠/ ٢٠١٥

مجلس القضاء الأعلى
الوزارات كافة / مكتب الوزير
الجهات غير المرتبطة بوزارة
المحافظات كافة / مكتب المحافظ
مجالس المحافظات / مكتب رئيس المجلس

الموضوع/ إعمام

تحية طيبة .

تنسب التريث في تعيين المديرين العامين ومن بدرجتهم وأصحاب الدرجات الخاصة في الوقت الحاضر ، وسيتم إعتماد معايير جديدة في ضوء ما أنجزته لجنة وضع معايير الوظائف العليا المشار إليها في حزمة الإصلاحات الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٣٠٧ لسنة ٢٠١٥ المصادق عليها بموجب قرار مجلس النواب رقم ١٥ لسنة ٢٠١٥ .

مع التقدير.

د. مهدي محسن العلاق
ع. الأمين العام لمجلس الوزراء
٢٠١٥/١٠/٨

صورة عنه إلى :
- مجلس النواب العراقي / مكتب رئيس المجلس
- رئاسة الجمهورية / ديوان الرئاسة
- مكتب رئيس مجلس الوزراء
للتفضل بالعلم... مع التقدير .
- وزارة الإتصالات / مكتب الوزير / كتابكم ٥٤٤٤/٢٣ في ٢٠١٥/٩/١٤ / للغرض نفسه آنفاً ...مع التقدير .
- وزارة التربية / مكتب الوزير / كتابيكم ١٣٢٥١ في ٢٠١٥/٨/٢٠ و ١٤١٥٠ في ٢٠١٥/٩/٦ / للغرض نفسه آنفاً ... مع التقدير .

General Secrtariat of Council of Ministers – Legal Department
Phone No : – ٧٤٢٢٢٥٣
E.mail:Legal.office@gov-iq.net
(١ – ٢)
ندى ٢٠١٥/١٠/٧

المخالفة رقم (١٤)

أصدر مدير عام الدائرة الإدارية والمالية (محمد شوكت ياس خصير) أمره الإداري بمعاقبة الموظفة رئيس ملاحظين (صبا خضير عباس) حسب توجيه السيد رئيس الديوان، وذلك بسبب مشاركتها في التظاهرات السلمية ضد تصاعد المخالفات الإدارية والمالية في ديوان الوقف الشيعي، وكانت العقوبة، هي النقل الى مكان بعيد عن محل سكنها وذلك بموجب الامر الإداري المرقم ٣٠٢٩ بتاريخ ٣/ ٣/ ٢٠١٦.

وجه المخالفة:

ان الإعتراض والاحتجاج إلى حد التظاهر السلمي حق مكفول للمواطنين والموظفين في الدستور العراقي، ولا يجوز منعه او العقوبة عليه من قبل اية جهة في الدولة، وان السيدة (صبا خضير عباس) قد مارست حقها الطبيعي لغرض الإصلاح ومنع الفساد الذي تشهده في دوائر ديوان الوقف الشيعي باعتبارها موظفة مطلعة وشاهدة على ما يقوم به السيد

علاء الهندي والجماعة التي تلتف حوله من مخالفات مالية وإدارية كثيرة.

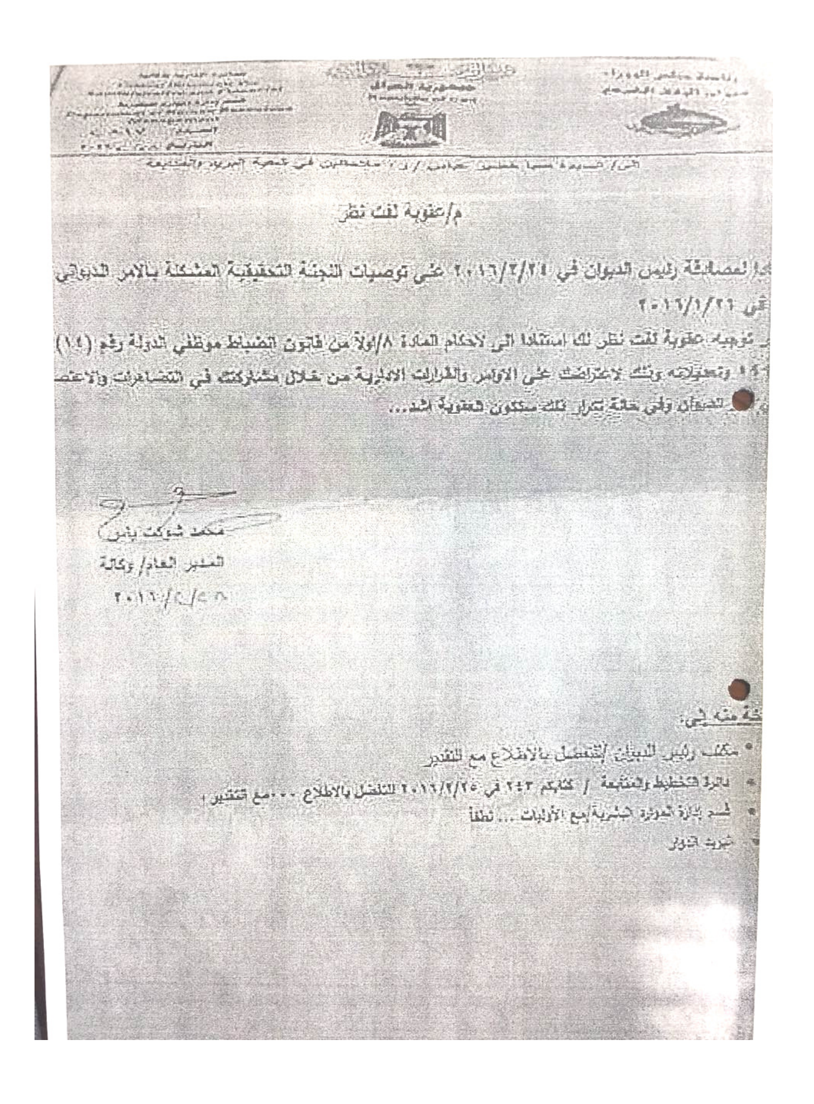
لذا نرى إحالة الموضوع إلى القضاء والمحاكم المختصة من اجل وضع حد لهذه التعديات والأساليب القسرية التي ينتهجها الموظفون الجدد في ديوان الوقف الشيعي تحت توجيه ورعاية السيد علاء الهندي رئيس الديوان.

التساؤلات:

- ان ديوان الوقف الشيعي يعدُّ مؤسسة ثقافية خيرية من مؤسسات العهد الجديد التي يجب ان تتسم باشاعة الحب والتسامح واحترام الرأي الآخر فلماذا يريد السيد علاء الهندي ان يعيد الى الأذهان أساليب الحقبة المظلمة لحزب البعث التي انتهكت فيها حقوق الانسان وحرمته من التعبير عن رأيه، وارادته، في مختلف المجالات الفردية والاجتماعية والقانونية.؟
- هل ان هذه الأساليب في التعدي على حقوق الانسان، ومضايقة الموظفين، ومعاقبتهم بهذه الطريقة غير

الانسانية، كانت بسبب عقيد الـشرطة (محمـد شـوكت ياس خضير) المنتـدب مـن وزارة الداخليـة، الى ديـوان الوقـف الـشيعي خلافـا للقـانون.؟ أم بـسبب الجهـل والحقد وضيق الافـق الـذي عرفـت بـه رئاسـة ديـوان الوقف الشيعي؟

الوثائق والمستندات:



جمهورية العراق

م/ عقوبة لفت نظر

...نظرا لمصادقة رئيس الديوان في ٢٠١٦/٢/٢٤ على توصيات اللجنة التحقيقية المشكلة بالأمر الديواني ... في ٢٠١٦/١/٢٦

... توجيه عقوبة لفت نظر لك استنادا الى لأحكام المادة ٨/أولا من قانون انضباط موظفي الدولة رقم (١٤) ... ١٩٩١ وتعديلاته وذلك لاعتراضك على الأوامر والقرارات الادارية من خلال مشاركتك في التظاهرات والاعتصامات ... الديوان وفي حالة تكرار ذلك ستكون العقوبة اشد...

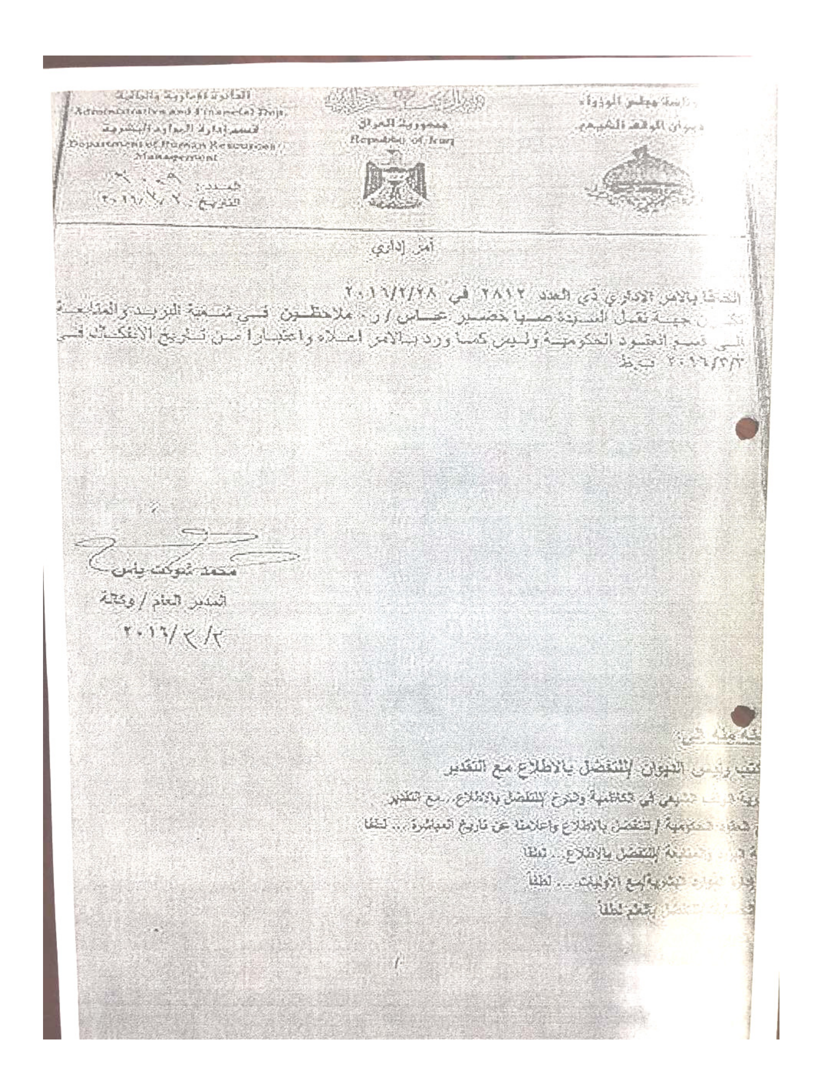
محمد شوكت ياسين

المدير العام/ وكالة

/ /٢٠١٦

نسخة منه إلى:

- مكتب رئيس الديوان / للتفضل بالاطلاع مع التقدير
- دائرة التخطيط والمتابعة / كتابكم ٢٤٣ في ٢٠١٦/٢/٢٥ للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- قسم إدارة الموارد البشرية / مع الأوليات ... لطفا
- شعبة الصادرة


رئاسة مجلس الوزراء
ديوان الوقف الشيعي

جمهورية العراق
Republic of Iraq

الدائرة الإدارية والمالية
Administrative and Financial Dep.
قسم إدارة الموارد البشرية
Department of Human Resources Management

العدد: ٣٠٠٣٩
التاريخ: ٢٠١٦/٣/٢

أمر إداري

الحاقاً بالأمر الإداري ذي العدد ٢٨١٢ في ٢٠١٦/٢/٢٨
تكون جهة نقل السيدة صبا خضير عباس / ر. ملاحظين في شعبة البريد والمتابعة
الى قسم العقود الحكومية وليس كما ورد بالأمر اعلاه واعتباراً من تاريخ الانفكاك في
٢٠١٦/٣/٣ فقط.

محمد شوكت ياس
المدير العام / وكالة
٢٠١٦/٣/٢

نسخة منه الى:
مكتب رئيس الديوان / للتفضل بالاطلاع مع التقدير
... في الكاظمية والكرخ / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
... العقود الحكومية / للتفضل بالاطلاع واعلامنا عن تاريخ المباشرة ... لطفاً
... البريد والمتابعة / للتفضل بالاطلاع ... لطفاً
... الموارد البشرية / مع الأوليات ... لطفاً
... المعنية / للتفضل بالتبليغ ... لطفاً

المخالفة رقم (١٥)

خاطب السيد علاء الهندي رئيس ديوان الوقف الشيعي، مجلس النواب العراقي يرجوهم ويتودد اليهم بتنسيب الموظف (علي صاحب عباس) وهو بدرجة (معاون ملاحظ) الى ديوان الوقف الشيعي، بموجب الكتاب ٥٢٥ بتاريخ ٢٧/ ٥/ ٢٠١٥. والموظف المذكور هو زوج ابنة البرلمانية النائبة (هناء الطائي) وهي عضوة لجنة الأوقاف النيابية، المقربة من السيد علاء الهندي. وبعد فترة وجيزة من مباشرته في الوقف الشيعي، اصدر رئيس الديوان أمرا بمنح المومى اليه منصب معاون مدير عام في دائرة احياء الشعائر الحسينية، وذلك بموجب الامر الديواني المرقم ٨١٧ بتاريخ ٢٧/ ٧/ ٢٠١٥.

وجه المخالفة:

المعروف عن الموظف (علي صاحب عباس) انه يعمل مقدم مرطبات وخدمات (جايجي) في دائرة العلاقات والتشريفات في مجلس النواب، وهو بدرجة (معاون ملاحظ) فلا يصح

حسب القانون ان ينسب الى معاون مدير عام في ديوان الوقـف الشيعي بهذه الطريقة المتسرعة التي يحاسب عليها القانون.

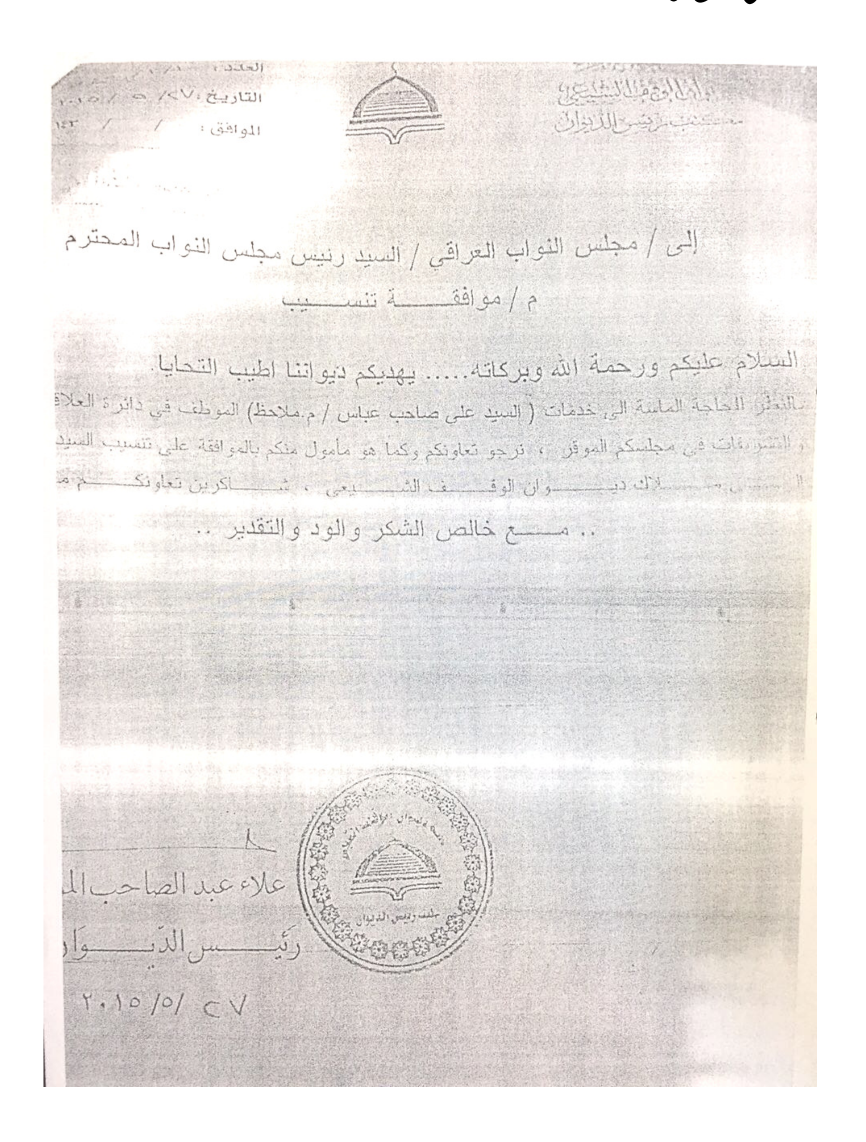
التساؤلات:

هل منح الموظف علي صاحب عباس منصب معـاون مـدير عـام في ديـوان الوقـف الـشيعي بـسبب خبرتـه وتجربتـه في التشريفات والخدمات في مجلس النـواب، ام بـسبب مـصاهرته لعضوة لجنة الأوقاف في مجلس النواب السيدة هناء الطائي؟

لماذا تقدم السيدة هناء الطائي مصلحتها الذاتية والشخـصية على حساب المصلحة العامة، في الوقت الذي يفـترض فيهـا ان تكون في موقع المراقبة والتوجيه والرصد لادارة ديوان الوقـف الشيعي باعتبارها عضوة في لجنة الأوقاف في المجلس؟ ولـيس لها ان تستغل موقعها لتحقيق مصالحها الشخصية.

المعروف ان دائرة احياء الـشعائر الحـسينية في الـديوان انهـا دائرة شكلية وخاملة ليس لها حركة، او عطاء في جسم الوقـف الشيعي، فلماذا يتسم خطـاب الـسيد رئـيس الـديوان بـالتودد والتحبب والترجي مع مجلس النواب من اجل تنسيب موظـف خدمات للديوان، لو لم يكن في الامر قضية شخصية ونفعية.

الوثائق والمستندات:



ديوان الوقف الشيعي
مكتب رئيس الديوان

العدد:
التاريخ: ٢٧/ ٥ / ٢٠١٥
الموافق: / / ١٤٣

الى / مجلس النواب العراقي / السيد رئيس مجلس النواب المحترم

م / موافقـــــة تنســـيب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..... يهديكم ديواننا اطيب التحايا.

..نظر الحاجة الماسة الى خدمات (السيد علي صاحب عباس / م.ملاحظ) الموظف في دائرة العلا... والتشريفات في مجلسكم الموقر ، نرجو تعاونكم وكما هو مأمول منكم بالموافقة على تنسيب السيد ... ملاك ديـــــوان الوقـــــف الشـــيعي ، شـــاكرين تعاونكـــم م...

.. مـــع خالص الشكر والود والتقدير ..

علاء عبد الصاحب الم...
رئيس الديــوا...
٢٧/ ٥/ ٢٠١٥

المخالفة رقم (١٦)

لقد قرر السيد رئيس ديوان الوقف الشيعي تكليف الدكتور (منذر عبيس متعب) بمهام ادارة هيأة ادارة واستثمار اموال الوقف الشيعي، وبمنصب مدير عام الدائرة وكالة، وذلك بموجب الامر الديواني المرقم ١/ ١/ ١٥٠٢ بتاريخ ١٥/ ١١/ ٢٠١٦. على أن ينفذ هذا الامر من تاريخ صدوره.

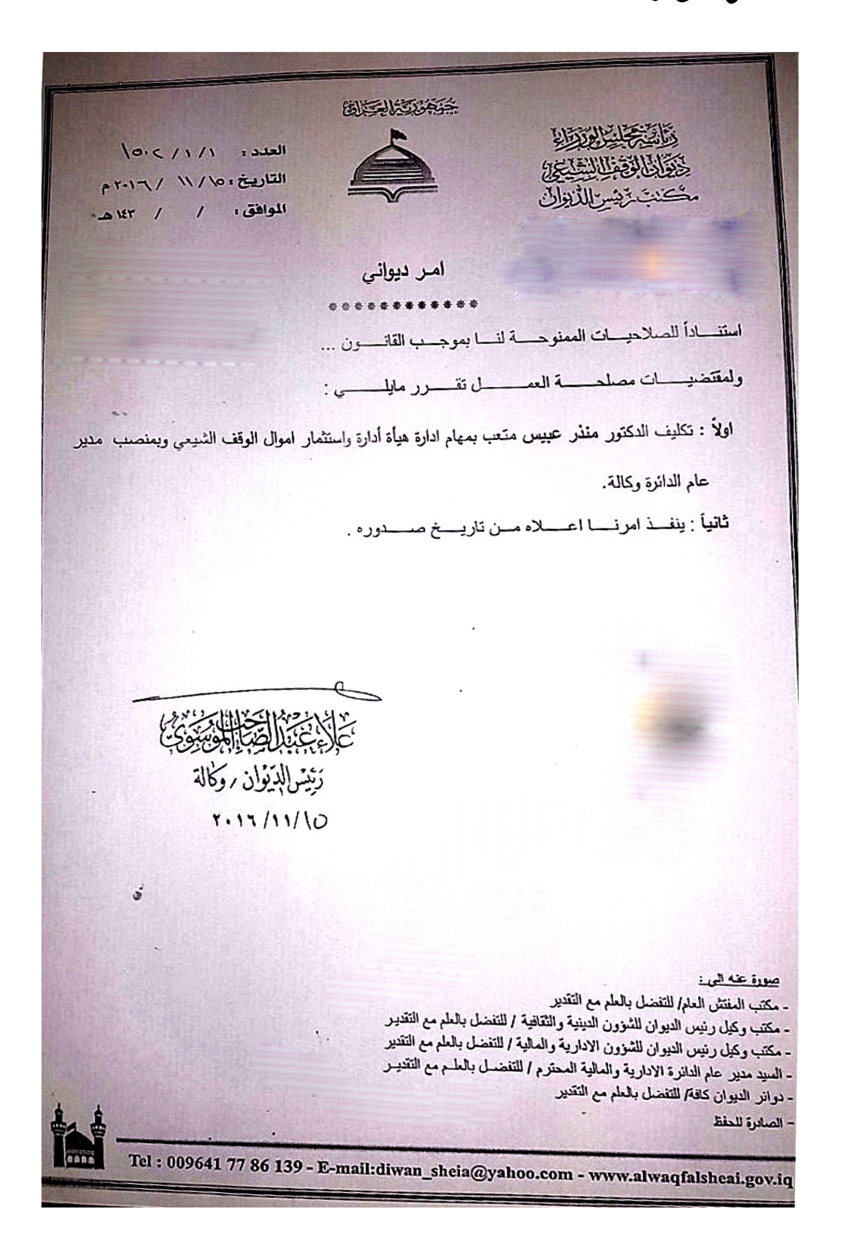
وجه المخالفة:

لم يلتزم رئيس الديوان بتعليمات الامانة العامة لمجلس الوزراء المتضمنة التريث بتعيين المدراء العامين في دوائر الدولة، فيعد هذا التعيين مخالفة صريحة للقانون. كما أن السيد (منذر عبيس متعب) لم يكمل السنة الأولى من تعيينه على نحو التجربة، فلا يصح تكليفه بمنصب مدير عام وهذه مخالفة أخرى للقانون.

التساؤلات:

كانت هيأة الاستثمار تدار مباشرة من قبل السيد علاء الهندي، مما اباح لنفسه المزيد من سحب الاموال وصرفها في المجالات المشروعة وغير المشروعة حتى أوشك رصيد الهيأة على النفاد تماما، فهل هذا هو السبب الذي دفع رئيس الديوان الى التخلص من المسؤولية القانونية المباشرة لتعليقها برأس غيره.؟ واذا كان هذا هو السبب فإن هذا يعد من الجهل وسوء الفهم لان الاموال المسحوبة من الهيأة موثقة ومؤرخة بقلم علاء الهندي وليس بقلم غيره، وعليه فإن المسؤولية القانونية تلاحقه مهما غير او بدل في المواقع.

الوثائق والمستندات:



جمهورية العراق

رئاسة مجلس الوزراء
ديوان الوقف الشيعي
مكتب رئيس الديوان

العدد : ١/١/١٥٠٢
التاريخ : ١٥/ ١١ / ٢٠١٦م
الموافق : / / ١٤٣ هـ

امر ديواني

****

استناداً للصلاحيات الممنوحة لنا بموجب القانون ...

ولمقتضيات مصلحة العمل تقرر مايلي :

اولاً : تكليف الدكتور **منذر عبيس متعب** بمهام ادارة هيأة أدارة واستثمار اموال الوقف الشيعي وبمنصب مدير عام الدائرة وكالة.

ثانياً : ينفذ امرنا اعلاه من تاريخ صدوره .

علاء عبد الصاحب الموسوي
رئيس الديوان / وكالة
٢٠١٦/١١/١٥

صورة عنه الى :
- مكتب المفتش العام/ للتفضل بالعلم مع التقدير
- مكتب وكيل رئيس الديوان للشؤون الدينية والثقافية / للتفضل بالعلم مع التقدير
- مكتب وكيل رئيس الديوان للشؤون الادارية والمالية / للتفضل بالعلم مع التقدير
- السيد مدير عام الدائرة الادارية والمالية المحترم / للتفضل بالعلم مع التقدير
- دوائر الديوان كافة/ للتفضل بالعلم مع التقدير
- الصادرة للحفظ

Tel : 009641 77 86 139 - E-mail:diwan_sheia@yahoo.com - www.alwaqfalsheai.gov.iq

المخالفة رقم (١٧)

علاء الهندي يستأجر مبنى سيئا يجمع فيه دوائر الديوان

مبنى منطقة الميدان

ضمن سلسلة التخبط والفوضى، والقرارات المرتجلة التي يتخذها رئيس الديوان السيد علاء الهندي باستمرار، فقد إستأجر مبنى سيئا يقع في منطقة (الميدان) ذات السمعة السيئة لدى المجتمع، ولمدة خمس سنوات.

إن هذا المبنى لا يصلح للإشغال مطلقاً، وقد أمر رئيس الديوان بنقل دوائر الوقف من الكاظمية وباب المعظم إليه، وهو يفتقر إلى أبسط سبل الإشغال من ناحية الخلل في منظومة خدمات الماء والمجاري والكهرباء، إضافة إلى قلة عدد المصاعد بين الطوابق، كما جاء في كشف اللجنة التي قامت بإجرائه من قبل أمانة مجلس الوزراء في وقت سابق.

إلا أنّ رئيس الديوان، وضمن تخبطه المضطرب، وسياسته العرجاء قام بالإيعاز إلى أغلب الدوائر المعنية في الديوان

بالإنتقال السريع إلى البناية المذكورة، في فترة لا تتجاوز عشرة أيام، ومن يتأخر أو يتردد في الإنتقال فإنه يتعرض إلى عقوبة شديدة، مما أدى إلى حدوث تدهور واضح في حال الموظفين الذين قاموا بنقل المواد، والأجهزة، والاضابير بأيديهم، ولا شكّ أن الصراع والنزاع بين الموظفين كان واضحا للجميع في فترة النقل، بين كوادر الديوان على حجز المصاعد، وتعطيل المصعد لفترات طويلة، فضلا عن ضيق المساحة المخصصة لعجلات النقل، حيث حدث نفور وتذمر واضح من قبل الموظفين الذين لا حول لهم ولا قوة، أمام اجتهادات خاطئة، وأوامر تعسفية من قبل رئيس الديوان وحاشيته الجاهلة المتكبرة.

وصادف ذلك الوقت في ذكرى زيارة الأربعين للإمام الحسين عليه السلام متجاهلا ومتناسيا حرمة المناسبة التي لم يعرها رئيس الديوان أي اهتمام لانشغال دوائره بموضوع الإنتقال.

إن هذه الفوضى أدت إلى فقدان بعض الأضابير والمواد المهمة للدوائر، والخرائط والتصاميم.

ومن الجدير بالذكر أن رئيس الديوان كان قد أوعز إلى دوائره بالنقل في الوقت الذي لم يتم إخلاء البناية بكاملها من قبل شاغليها السابقين التابعين الى وزارة الصحة، مما أدى إلى حدوث خلافات واضطرابات أكثر بين موظفي الديوان وموظفي الدائرة الشاغلة للبناية سابقا. خصوصا وإن مظاهر الأوساخ وتلال القمامة، أصبحت منظرا قبيحا يدعو إلى الأسى والأسف في المنطقة.

إن قرار رئيس الديوان غير المدروس كان تلافيا للوقوع في نفس الخطأ السابق الذي حصل له مع فندق جرش في مدينة الكاظمية، الذي تم تأجيره للديوان من دون إشغاله والاستفادة منه. مما أدى إلى خسارة مالية ومعنوية كبيرة لديوان الوقف الشيعي.

الهندي لم يدفع نثرية الإنتقال:

والغريب أيضا أن السيد رئيس الديوان لم يقدم للموظفين أي مبلغ (نثرية) لتأجير سيارات حمل، وأجور العاملين، وغير ذلك من تأثيث وترميم المبنى الذي يحتاج بطبيعته إلى صيانة

شاملة على مستوى الكهرباء والمجاري، حتى يمكن الاستفادة منه في عمل الديوان. في الوقت الذي يتخذ السيد رئيس الديوان من قصر (الخضيري) في شارع أبي نؤاس المطل على نهر دجلة مقراً فخماً له ولحاشيته المقربة.

الصافي يتبرع للديوان:

ولكن اللافت أيضا أن السيد أحمد الصافي أمين العتبة العباسية، وحينما اطلع على بؤس المؤظفين، ومعاناتهم في التحول والإنتقال، قدم مبلغ ١٠ مليون دينار للدائرة الهندسية في الديوان، متفضلا عليهم، لكي تصرف على نثريات النقل والانتقال بعدما سمع بأن الموظفين لم يقدم لهم رئيس الديوان علاء الهندي أي مبلغ يذكر في هذا الشأن.

ولا ندري ما هي العلاقة التي تجعل من العتبة العباسية، وهي تابعة للديوان حسب القانون أن تبادر إلى التبرع إلى الديوان في مثل هذه القضايا، وتصرف نثرية له، وهو أمر يحتاج إلى وقفة للتأمل والتفكير والتعجب!!.

وإن من سخرية القدر أن رئيس الديوان قد أمر بـذبح عـدة (خرفان) إبتهاجا بالمبنى الجديد، ولكنه كعادتـه لم يـدفع مبـالغ الذبائح، مما دفع الموظفين أنفسهم إلى جمع مبالغها وتقديمها إلى بائعي الذبائح.

إن المقر الجديد لـديوان الوقـف الـشيعي في منطقـة الميـدان (سـيئة الـصيت) لا يليـق بمؤسـسة اسـلامية خيريـة ثقافيـة وإنسانية كالوقف الشيعي، والتي يمكن أن تكون مثـالا رائعـا للنظافة والطهارة والجمال والعطاء، كـما يجـب أن تكـون معلـما حضاريا من معالم بغداد العريقة، إلا أن عقلية رئـيس الـديوان الموجهة من قبل جهات يبـدو أنهـا تريـد أن تجعـل مـن ديـوان الوقف الشيعي مثالا للمؤسسة البائسة الجامدة المتخلفـة التـي ليس لها مشروع خيري، ولا إنجاز ثقافي يسهم في عملية البنـاء والتنمية في حياة المجتمع العراقي.

ولذلك نستطيع القول أن ديوان الوقف الشيعي منـذ مجـيء الهندي رئيسا للديوان لم يتقـدم خطـوة واحـدة في أي مـشروع

يذكر، إلا المشاريع المشبوهة التي تصب في مصالح رئيسه الشخصية والنفعية.

مناشدة:

ومن هنا فإننا ندعو ونناشد علماء العراق، وبغداد خاصة، والمثقفين والإعلاميين ورجال السياسة، وأعضاء مجلس النواب، وأمانة مجلس الوزراء، إلى زيارة مقر ديوان الوقف الشيعي الجديد في منطقة الميدان، والإطلاع المباشر على مظاهر المأساة، والتخلف، ومعاناة المواطنين والموظفين على حدّ سواء. حيث يجدون هناك المضحك المبكي على هذه المؤسسة التي يجب أن تكون صورة مشرقة لعناصر الخير والتنمية، والبر والإيثار والاحسان.

المخالفات المالية

المخالفة رقم (١)

صرف مبلـغ (٩٩،٧٥٠،٠٠٠) تـسعة وتـسعون مليـون وسبع مائة وخمسين الف دينـار. بموجـب الامـر الـديواني ذي العدد ١٣٠٣ بتاريخ ٤/ ١١/ ٢٠١٥ لطباعة كتـب وتوزيعهـا على طلبة الحوزة العلمية في النجف الاشرف.

وصرف مبلـغ (٩٩،٩٠٠،٠٠٠) تـسعة وتـسعون مليـون وتسعمائة الف دينار لشراء كتب المنـاهج الدراسـية، المقـررة في الدراسات الحوزوية بموجب الامر الديواني ذي العـدد ١٣٠٤ بتاريخ ٤/ ١١/ ٢٠١٥ لتوزيعها على طلبـة العلـوم الدينيـة في النجف الاشرف.

وجه المخالفة:

- إن الأمر بالصرف المالي مـن أيـة ميزانيـة في مؤسـسات الدولة يحتاج الى غطاء قانوني او بـاب منـصوص عليـه بالصرف في الميزانية، ومن المعلـوم انـه لا يوجـد حقـل

للصرف المالي في ميزانية ديوان الوقف الشيعي بعنوان شراء كتب، او طبعها للحوزة العلمية في النجف الاشرف. او غيرها من الحوزات، مما يستدعي التحقيق والمساءلة على تعمد هدر المال العام من دون مبرر قانوني.

- إضافة إلى ان الحوزة العلمية لم تقدم طلبا لرئيس الديوان بالمساعدة المالية لشراء الكتب الحوزوية او طبعها. مما يجعل قرار رئيس الديوان بالصرف المالي لهذا المبلغ الكبير نوعا من العبث أو المزايدات والمجاملات التي يحاسب عليها القانون.

التساؤلات:

- لماذا لم يذكر رئيس الديوان في كتابيه المذكورين بأن الحوزة العلمية قد طلبت منه رسميا المساعدة المالية لشراء الكتب الحوزوية أو طبعها. حتى يكون ذلك مبررا ولو عرفيا على صرفه لهذا المبلغ الكبير؟ .

- المعروف ان الحوزة العلمية لا تستقبل أي مساعدة مالية من مؤسسات الدولة عامة ومن ديوان الوقف الشيعي على وجه الخصوص، فكيف منح رئيس الديوان هذه المبالغ الكبيرة الى الحوزة العلمية في النجف الاشرف. بهذه السهولة، ومع من تمت الصفقة والتنسيق في هذا الموضوع الحساس؟. وهناك معلومات تؤكد ان بعض مكاتب المرجعيات الدينية العليا قد رقضت هذا التصرف من قبل علاء الهندي وعابت عليه ذلك.
- ان مفهوم طلبة الحوزات العلمية مفهوم واسع اذ يقدر عدد الطلبة في النجف الاشرف بحوالي عشرة الاف طالب علم، ومن المعروف ان لكل مرجع عددا من الطلبة المرتبطين به، فهل تم التوزيع عليهم جميعا، أم ان التوزيع كان لبعض مكاتب المراجع؟ وما هو الميزان في هذا التوزيع؟
- ان هذه المبالغ الكبيرة التي صرفت على الحوزة العلمية من خلال ديوان الوقف الشيعي في الوقت الذي

ترفض الحوزة قبولها باي صيغة كانت، فلماذا لم تصرف على اعداد كتب منهجية لمدارس الوقف الشيعي الاكاديمية التي تعاني من الإهمال وعدم الرعاية العلمية وقلة الكتب المنهجية؟

- لم تحصل أية تسوية للمبالغ المصروفة لما تقدم ذكره، لأن القائمين على الصرف وهم من حاشية السيد علاء الهندي ومقربيه يرفضون تقديم ما يدل على اجراء الصرف، لأنهم يقولون بعدم لزوم تقديم أدلة ومستندات الصرف لاي شيء يتم صرفه على الحوزة العلمية أو شؤونها أو طلبتها، وإن ذلك يدخل في باب التشكيك والحرمة الشرعية، وقد لاقى هذا الجواب الرفض العلني من موظفي الحسابات والتدقيق في هيأة استثمار الوقف الشيعي وغيره من الرفض والاعتراضات السابقة المتراكمة مما ادى إلى نقل مديرة الحسابات السيدة (انعام احمد عبيد) ومديرة التدقيق السيدة (بشرى حميد سعيد) من مناصبهما إلى كلية الامام الكاظم عليه السلام، حتى اننا نستطيع القول أن هذه

الكليـة أصـبحت مجمعـا لكـل المعترضـين والمخـالفين والمحتجين على السياسة التعسفية لعلاء الهندي في ادارة الديوان.

الوثائق والمستندات:

جمهورية العراق

رئاسة مجلس الوزراء
ديوان الوقف الشيعي
مكتب رئيس الديوان



العدد: ١/١/١٣٠٤
التاريخ: ٩/ ١١/ ٢٠١٥م
الموافق: / / ١٤٣ هـ

امـــر ديوانـــي

****

استناداً الى الصلاحيات المخولة لنا

وبالنظر لرغبة الديوان بتقديم الدعم والاسناد الى طلبة العلوم الدينية في حوزة النجف الاشرف للمساهمة في رفد المسيرة العلمية وللتخفيف عن كاهل طالب العلم ، **تقرر مايأتي:**

اولاً: شراء عدد من كتب المناهج الدراسة الحوزوية وبمبلغ لا يتعدى عن (٩٩,٩٠٠,٠٠٠) فقط تسعة وتسعون مليون وتسعمائة الف دينار لاغير لتوزيعها على طلبة العلوم الدينية.

ثانياً: تشكيل لجنة شراء الكتب المنصوص عليها في المادة (اولاً) اعلاه من السادة منتسبي مديرية الوقف الشيعي في النجف الاشرف المدرجة أسماؤهم في ادناه:

١. السيد عبد المحسن خيون سالم رئيساً
٢. السيد امير رياض شكري عضواً
٣. السيد نبيل هادي راضي عضواً/ محاسب

ثالثاً: ينفذ امرنا اعلاه اعتباراً من تاريخ صدوره.

للعمـل بموجبـه.

علاء عبد الصاحب الموسوي
رئيـــس الديـــوان/ وكالة
٢٠١٥/١١/٤

نسخة منه الى:
مكتب السيد المفتش العام/ للتفضل بالعلم مع التقدير
مكتب السيد وكيل رئيس الديوان للشؤون الادارية والمالية/ للتفضل بالعلم مع التقدير
هيئة ادارة واستثمار اموال الوقف / للتفضل بالعلم واجراء اللازم مع التقدير
الدائرة الادارية والمالية/ للتفضل بالعلم واجراء اللازم بقدر تعلق الامر مع التقدير
دائرة اوقاف المحافظات/ مديرية الوقف الشيعي في النجف الاشرف/ للتفضل بالعلم واجراء اللازم مع التقدير



امامة

Tel : 009641 77 86 139 - E-mail:diwan_sheia@yahoo.com - www.alwaqfalsheai.gov.iq

المخالفة رقم (٢)

يصرف مبلغ (١٢٥،٠٠٠،٠٠٠) مئة وخمسة وعشرون مليون دينار، من هيأة استثمار الوقف لزيارة الأربعين بحسب الكتاب ذي العدد ٥٨٦ بتاريخ ١٥/ ١١/ ٢٠١٥.

والامر بصرف مبلغ (٥٠،٠٠٠،٠٠٠) خمسين مليون دينار، من هيأة استثمار الوقف أيضا لتغطية مشروع تبليغ طلبة العلوم الدينية، ولتثقيف وتوعية الزائرين بحسب الكتاب ذي العدد ١/ ١/ ١٤٢٢ بتاريخ ٢٣/ ١١/ ٢٠١٥.

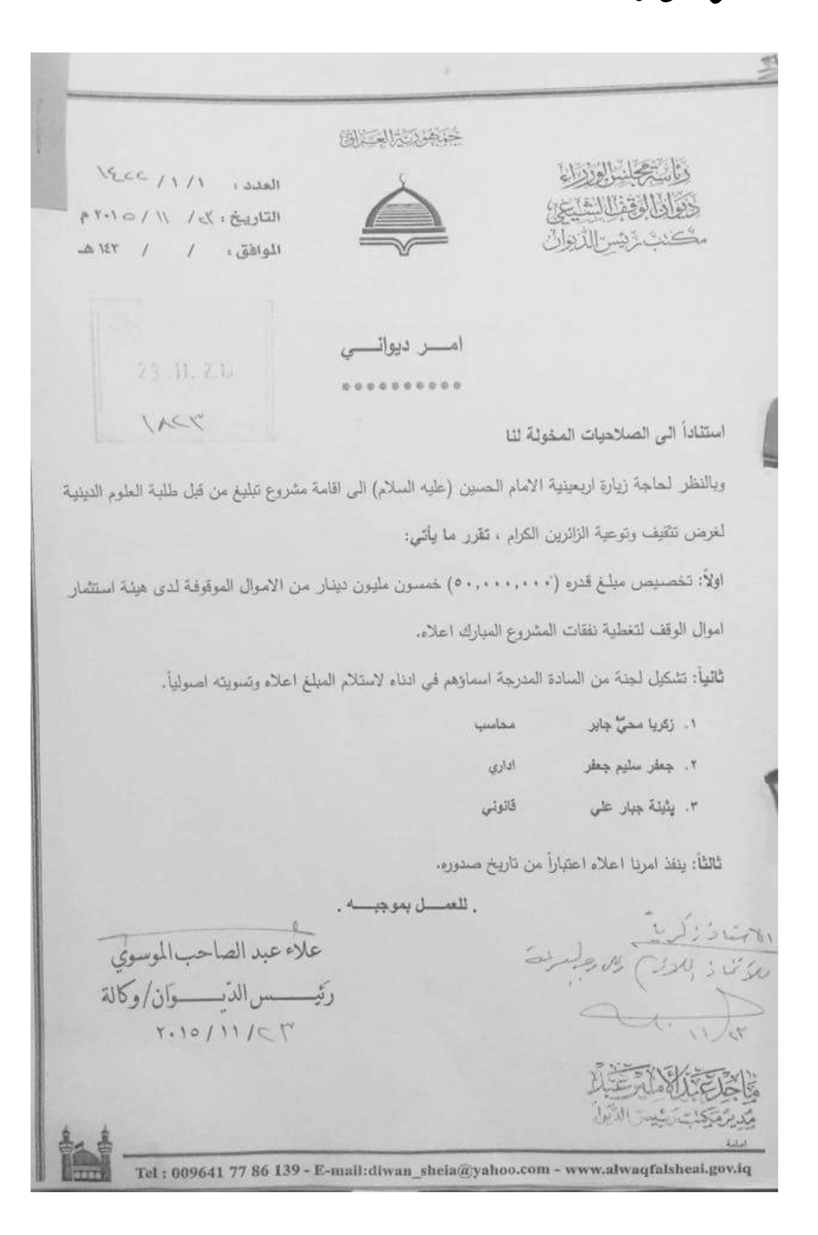
وجه المخالفة:

- ان الصرف من أموال هيأة استثمار أموال الوقف على تثقيف الزائرين، وتغطية شؤون المبلغين في زيارة الأربعين للامام الحسين عليه السلام، وإن كان أمرا حسنا في ذاته، ولكن الصرف من هيأة الاستثمار يخضع لشرط الواقف، وهذه مسألة شرعية وقانونية، ولا يمكن العبور عليها تحت غطاء اجتماعي وعاطفي.

التساؤلات:

- كيف تمكن رئيس الديوان او مديره العام وكالة (رائد داود مشيهد) من التدخل في شأن المبلغين والمرشدين في الزيارات، والمعروف أن المرجعية الدينية قد تكفلت بتغطية مشروع تبليغ المرشدين من طلبة العلوم الدينية لتثقيف وتوعية الزائرين، وتعليمهم المسائل الشرعية، وإقامة الصلاة جماعة في الطرق العامة المؤدية الى كربلاء، ولا تسمح المرجعية بالتدخل من قبل ديوان الوقف الشيعي او غيره في شؤون المبلغين والمرشدين في هذا الشأن؟
- إن الأمانات العامة للعتبات المقدسة قد تكفلت هي الاخرى بما تمتلك من قدرات هائلة بتزويد وسائل النقل التابعة لها وللوقف الشيعي بالوقود وصيانتها لنقل الزائرين، فأين صرفت أموال هيأة استثمار الوقف، وكيف تمت تسويتها من قبل رئيس الديوان، أو مديره العام وكالة؟

الوثائق والمستندات:



جمهورية العراق

رئاسة مجلس الوزراء
ديوان الوقف الشيعي
مكتب رئيس الديوان

العدد: ١/١/ ١٤٢٢
التاريخ: ٢٣/ ١١ / ٢٠١٥ م
الموافق: / / ١٤٣ هـ

23.11.2015
١٨٢٣

امـــر ديوانـــي

....

استناداً الى الصلاحيات المخولة لنا

وبالنظر لحاجة زيارة اربعينية الامام الحسين (عليه السلام) الى اقامة مشروع تبليغ من قبل طلبة العلوم الدينية لغرض تثقيف وتوعية الزائرين الكرام ، تقرر ما يأتي:

اولاً: تخصيص مبلغ قدره (٥٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسون مليون دينار من الاموال الموقوفة لدى هيئة استثمار اموال الوقف لتغطية نفقات المشروع المبارك اعلاه.

ثانياً: تشكيل لجنة من السادة المدرجة اسماؤهم في ادناه لاستلام المبلغ اعلاه وتسويته اصولياً.

١. زكريا سحيّ جابر — محاسب
٢. جعفر سليم جعفر — اداري
٣. يثينة جبار علي — قانوني

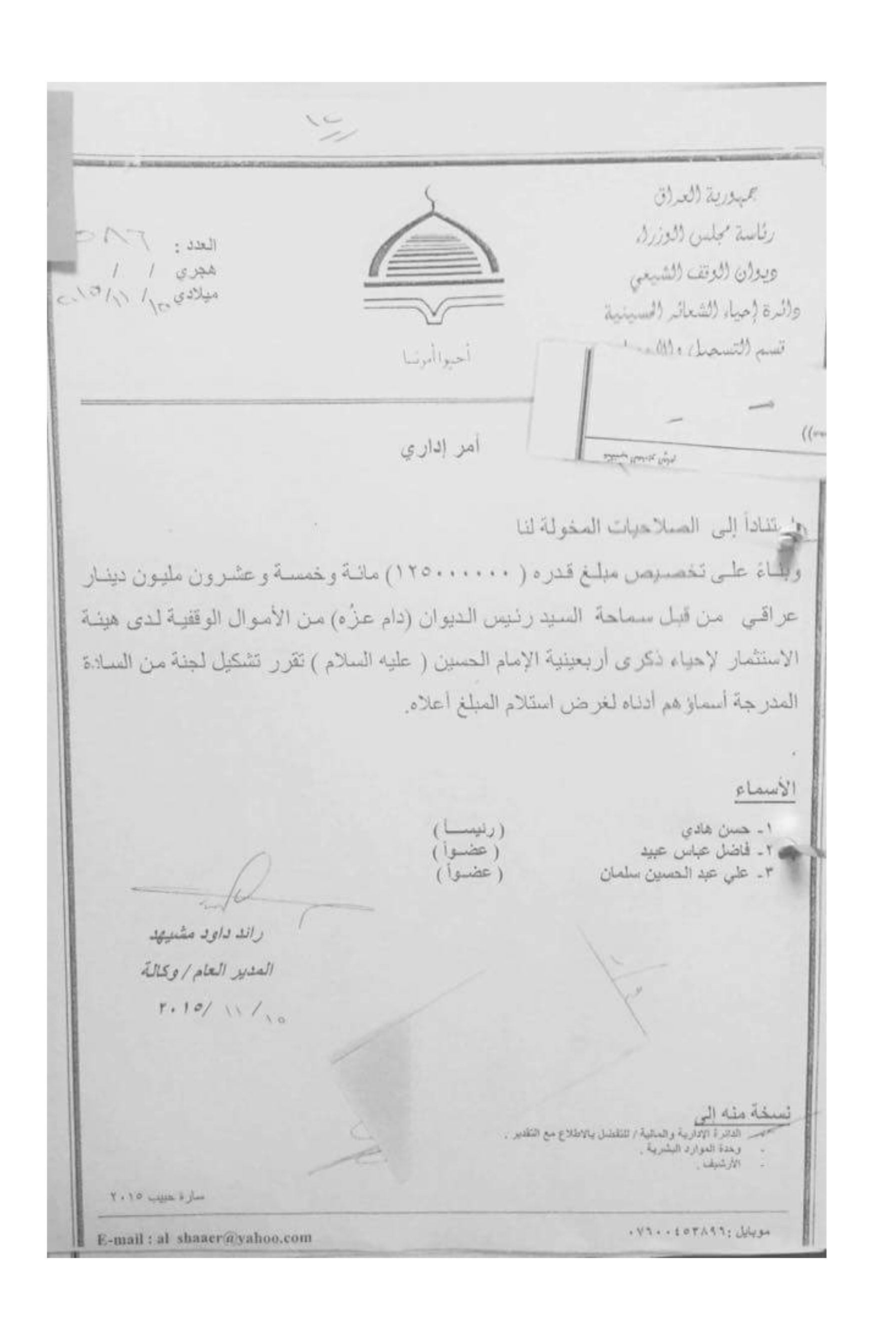
ثالثاً: ينفذ امرنا اعلاه اعتباراً من تاريخ صدوره.

. للعمـــل بموجبـــه .

علاء عبد الصاحب الموسوي
رئيـــس الديـــوان/ وكالة
٢٠١٥/١١/٢٣

ماجد عبد الأمير عبد
مدير مكتب رئيس الديوان

Tel : 009641 77 86 139 - E-mail:diwan_sheia@yahoo.com - www.alwaqfalsheai.gov.iq



جمهورية العراق
رئاسة مجلس الوزراء
ديوان الوقف الشيعي
دائرة إحياء الشعائر الحسينية
قسم التسجيل والإحصاء

أحيوا أمرنا

العدد : ٥٨٦
هجري / /
ميلادي ١٠/ ١١/ ٢٠١٥

أمر إداري

استناداً إلى الصلاحيات المخولة لنا

وبناءً على تخصيص مبلغ قدره (١٢٥٠٠٠٠٠٠) مائة وخمسة وعشرون مليون دينار عراقي من قبل سماحة السيد رئيس الديوان (دام عزه) من الأموال الوقفية لدى هيئة الاستثمار لإحياء ذكرى أربعينية الإمام الحسين (عليه السلام) تقرر تشكيل لجنة من السادة المدرجة أسماؤهم أدناه لغرض استلام المبلغ أعلاه.

الأسماء

١- حسن هادي (رئيسا)
٢- فاضل عباس عبيد (عضواً)
٣- علي عبد الحسين سلمان (عضواً)

رائد داود مشيهد
المدير العام / وكالة
١٠/ ١١/ ٢٠١٥

نسخة منه إلى
- الدائرة الإدارية والمالية / للتفضل بالاطلاع مع التقدير .
- وحدة الموارد البشرية .
- الأرشيف .

سارة حبيب ٢٠١٥

E-mail : al shaaer@yahoo.com
موبايل : ٠٧٦٠٠٤٥٣٨٩٦

المخالفة رقم (٣)

الأمر بصرف مبلغ قدره (٢٦،١٥٠ $) ستة وعشرون الـف ومائة وخمسون دولار، بعنوان مكافئات واعانات الى افراد حماية السيد رئـيس الـديوان والمـرافقين لـه في موسـم الحـج في مكـة المكرمة وبعض الحجاج العراقيين مـن أمـوال أوقـاف العلويـة (عمشة بنت سيد حسين).

وجه المخالفة:

- إن أمـوال الوقـف لا يجـوز التـصرف بهـا شخـصيا او منحها للآخـرين إلا بحـسب شروط الـواقفين، ومـن المعروف أن حجية أوقاف العلوية (عمـشة بنـت سـيد حسين) المثبتـة والموثقـة في الأوقـاف، تـنص عـلى أنهـا تصرف عـلى فقـراء المدينـة المنـورة، وقـد أجمـع فقهـاء الشيعة الاماميـة عـلى القاعـدة التـي تقـول: (**أن شرط الواقـف كـنص الـشارع**) ولا يجـوز الاجتهـاد مقابـل النص او التعدي عليه. وعلى هذا فيعد تـصرف الـسيد علاء الهنـدي في أمـوال الوقـف المـذكور اعـلاه مخالفـا

للقانون فضلا عن مخالفته لأحكام الشرع، لان الحجاج العراقيين وافراد حماية السيد علاء الهندي لا ينطبق عليهم عنوان فقراء المدينة المنورة.

- كما نلاحظ في الوثيقة ادناه اسم الموظف (وليد غالب محسن) وهو احد أعضاء اللجنة المستلمة للمال والمسؤولة عن صرفه، ولكنه قد أضاف اسمه الى قائمة الصرف الموقعة من قبله. وهذا خلاف الضوابط والتعليمات المعتمدة.

التساؤلات:

- بعد معرفة وجه المخالفة في هذه القضية فهل يعدُ افراد وحراسات حماية السيد علاء الهندي الذين يرافقونه في موسم الحج من فقراء المدينة المنورة ومساكينها، أم أن السيد رئيس الديوان اجتهد اجتهادا خاصا، وتصرف تصرفا شخصيا إزاء مسألة ثابتة لدى الشرع والقانون؟
- وهل ان السيد رئيس الديوان يعرف ان احد أعضاء اللجنة المسؤولة عن الصرف قد جعل نفسه في قائمة

الفقراء المصروف عليهم مما يستوجب محاسبته وفق القانون؟

- وأين دور المفتش العام والمستشارين المحيطين به من اجل تقديم النصح، والإرشاد للسيد رئيس الديوان حتى لا يقع بمثل هذه المفارقات والمخالفات الشرعية والقانونية فهل قدموا له النصح والمشورة وخالفهم متعمدا؟ أم انهم لم يفقهوا هذه المسألة الشرعية، وهي من البديهيات في احكام الوقف وتشريعاته؟ وكلها مخالفات تستوجب المحاسبة القانونية.

الوثائق والمستندات:

جمهورية العراق
رئاسة مجلس الوزراء
ديوان الوقف الشيعي
دائرة إحياء الشعائر الحسينية

أحيوا أمرنا

مطالعة

التفاصيل :

ت	التفاصيل	المبلغ	الملاحظات
١	صرف مبلغ إلى عوائل الحشد الشعبي	(١٧,٦٠٠ $) فقط سبعة عشر ألف وستمائة دولار أمريكي	حسب القوائم المرافقة ربطاً
٢	صرف مبلغ إلى الحجاج المعوزين كإعانة لهم	(٦,١٥٠ $) فقط ستة آلاف ومائة وخمسون دولار أمريكي	حسب الطلبات المرافقة ربطاً
٣	صرف مبلغ إلى قرّاء القرآن المدرجة أسماؤهم في أدناه كهدية لهم لما قدموه من قراءة قرآن وأدعية ونحو ذلك ١- السيد رافع محمد جواد العامري ٢- السيد عامر فاضل حسن الكاظمي . ٣- السيد علي عبد الستار عبد الجبار الخفاجي .	(٣٠٠ $) فقط ثلاثمائة دولار أمريكي	/
٤	صرف مبلغ هدية للسادة المدرجة أسماؤهم في أدناه: ١- وليد غالب محسن . ٢- مؤيد عدنان زامل . ٣- علي عبيس عبد أيوب . ٤- وسام مجبل علي .	(٢,١٠٠ $) فقط ألفان ومائة دولار أمريكي	/
	المجموع الكلي	(٢٦,١٥٠$) فقط ستة وعشرون ألف ومائة خمسون دولار أمريكي	

المرافقات :
- قوائم .
- طلبات .

ولسماحتكم الأمر..مع فائق التقدير

عضو اللجنة
محمد ماجد إبراهيم/محاسب

عضو اللجنة
وليد غالب محسن

رئيس اللجنة
رائد داود مشيهد

المخالفة رقم (٤)

امر السيد رئيس الديوان بتشكيل لجنة دعم الحشد الشعبي بموجب الامر الديواني المرقم ١/ ١/ ١١٢٩ بتاريخ ١١/ ١٠/ ٢٠١٥ برئاسة الشيخ طاهر جهلول الخاقاني، حيث تم صرف أكثر من ٦٠٠ ستمائة مليون دينار من هيأة استثمار أموال الوقف حسب الوثيقة المرفقة.

وجه المخالفة:

- في الوقت الذي نعتز ونفتخر بالحشد الشعبي، وما يقدمه من تضحيات من اجل الدين والوطن، وهو يستحق منا كل الدعم والإسناد والتأييد الا اننا نحرص أشد الحرص على عدم استغلال هذا العنوان المقدس، والتصرف به خلافا للقانون من اجل التقرب لبعض الجهات، أو المزايدة على هذا العنوان الذي نشترك جميعا في احترامه والدفاع عنه.
- وعليه نحن نسجل هذه المخالفة على رئيس ديوان الوقف الشيعي التي لا تختلف عن سابقاتها من التعدي

على أموال الواقفين التي يجب أن لا تصرف الا وفق شروطهم ونصوص حججهم الوقفية، وقد ذكرنا هذا النوع من المخالفات سابقا في اكثر من مرة.

- علما ان الشيخ طاهر جهلول الخاقاني قد اصبح رئيسا للجنة المركزية المالية في الديوان بعد الغاء جميع اللجان السابقة بموجب الكتاب المرقم ١/ ١/ ١١٦٥ بتاريخ ١٩/ ١٠/ ٢٠١٥. والموقع من قبل مدير مكتب رئيس الديوان، وهذا الامر يدعو للشك والريبة والتساؤل، وهو خلاف القانون.

التساؤلات:

- المعروف عن الشيخ طاهر جهلول اشيرم الخاقاني هو احد الخبراء الذين تم التعاقد معهم لتقديم خدمات فكرية وثقافية لرئيس الديوان، فكيف اصبح رئيسا للجنة المركزية التي تقوم بمهام الاستلام والصرف للاموال الكثيرة من هيأة الاستثمار؟

- كيف يفسر رئيس الديوان قـراره الخطـير بإلغـاء جميـع اللجان المالية السابقة، واستبدالها بلجنـة يرأسـها احـد الخـبراء الجـدد الـذي لا يمتلـك الخـبرة او التجربـة في الشؤون الماليـة والإداريـة في الـديوان باعتبـاره خبـيرا للأغراض الفكرية والثقافية حسب مضمون العقد بينه وبـين الـديوان؟ ولـيس الامـور العمليـة والتنفيذيـة والمالية.
- ما هـي الـضرورة التـي تجعـل رئـيس الـديوان مغرمـا باستبدال جيل كبير من المـوظفين والمـدراء العـامين في ديـوان الوقـف بعنـاصر جديـدة تـرتبط بـه شخـصيا، وجميعهم من مدينة النجف الاشرف مع تقديـسنا لهـذه المدينة الشريفة؟

الوثائق والمستندات:

جمهورية العراق

رئاسة مجلس الوزراء
ديوان الوقف الشيعي
مكتب رئيس الديوان

العدد: ١/١/٥ ١١٦٦
التاريخ: ١٩/١٠/٢٠١٥ م
الموافق: / / ١٤٣ هـ

الى / الدائـــرة الاداريـــة والماليـــة

نسخة الدائرة

م / تشـــكيل لجنـــة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

تلغـــى جميـــع الاوامـــر الســـابقة المرقمـــة ديوانـــي ذا العـــدد ٤٤٧/١/١ فـــي ٢٠١٥/٤/٢٩ والاداري ذا العـــدد ٨٤٥٩ في ٢٠١٥/٨/٦ والكتـاب ذا العدد ٤٧١/١/١ فـــي ٢٠١٥/٥/٤ والامـــــــــر الديوانـــــــــي ١١٢٩/١/١ فـــــــــي ٢٠١٥/١٠/١١ و تشـكل لجنـة برئاسـة الشـيخ **طاهر جهلول اشيرم الخاقاني** وعضويـة مديـر حسـابات عـدد (٢) وقانونـي واداري ترشحهم الدائرة الادارية لتقوم بمهام اللجان السابقة وترتبط برئيس الديوان ، لاتخاذ مـا يلـزم

.. مع التقدير..

ماجد عبد الامير عبد
مُدير مَكتب رئيس الدّيوان
٢٠١٥/١٠/

نسخة منه الى:
مكتب السيد المفتش العام / للتفضل بالاطلاع مع التقديـــر
مكتب الوكيل الاداري والمالي / للتفضل بالاطلاع مع التقدير
الدائرة الادارية والماليـــة / للتفضـــل بالاطلاع مع التقدير

حيدر

Tel : 009641 77 86 139 - E-mail:diwan_sheia@yahoo.com - www.alwaqfalsheai.gov.iq

المخالفة رقم (٥)

أولاً: امر مدير عام دائـرة احيـاء الـشعائر الحـسينية وكالـة بتخصيص مبلغ قدره (٦٦،٠٠٠،٠٠٠) سـتة وسـتين مليـون دينار من اموال هيئة استثمار اموال الوقف وذلك لاحياء ذكرى شـهادة الامـام الحـسن المجتبـى عليه السلام. بموجـب الامـر الاداري المرقم ٥٤٠ بتاريخ ٢/ ١١/ ٢٠١٥.

ثانياً: وافق السيد رئيس ديـوان الوقـف الـشيعي عـلى مـنح رواتب شهرية تقدر (٣٠٠٠٠٠٠) بثلاثة ملايين دينار إلى عمال (بنغلادشـيين) بموجـب الكتـاب المـرقم ١/ ١/ ٧٩٠ بتـاريخ ٨/ ٦/ ٢٠١٦.

وجه المخالفة:

اولا: لا يحق للمدير العام وكالة اصدار امـر اداري بـصرف هكذا مبلغ من هيـأة اسـتثمار امـوال الوقـف، باعتبـار ان هـذه الاموال يجب ان تصرف وفق شروط الواقفين. وقد ذكرنا هـذا الامر مرارا. كما انه لا توجد في مذكرات الوقف وبرامجه احيـاء

هذه المناسبة الشريفة. ولذلك فلم تـصرف هـذه الامـوال عـلى المناسبة ولم يتحقق احياءها في الواقع كما يشهد بذلك الموظفون المختصون في احياء الشعائر في الديوان.

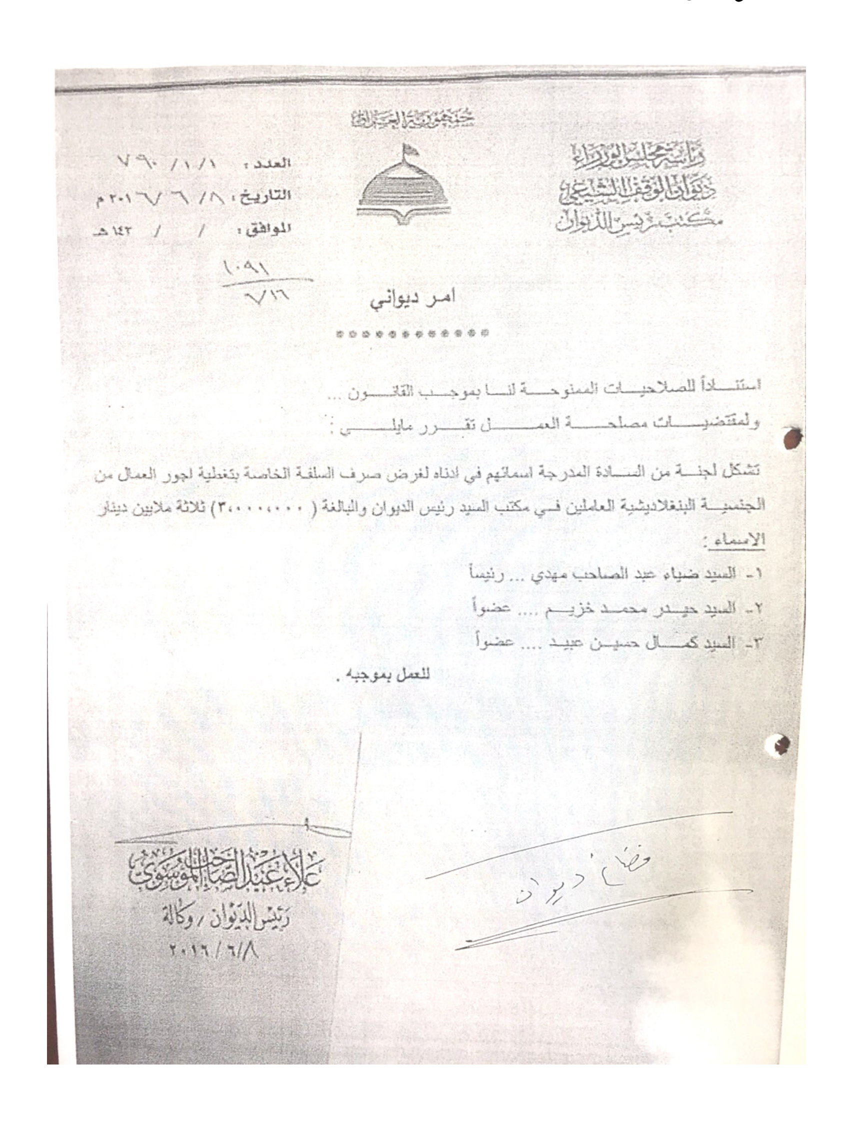
ثانياً: إن قانون وتعليمات الموازنة الاتحادية ألزمت الوزارات العراقيـة، والهيئـات المـستقلة باسـتخدام العـمال العـراقيين في العقود وغيرها من اجل القضاء على البطالـة، وتوظيـف اكـبر عدد ممكن من العراقيين، في حين نرى ان الـسيد رئـيس ديـوان الوقف الشيعي لم يهتم بهذا القانون، ولم يلتزم بتعليمات الموازنـة بحيـث انـه يوظـف العـمال الأجانـب دون العـراقيين. وهـذا خلاف القانون.

التساؤلات:

- هل كان صرف المبلغ (٦٦) ستة وسـتين مليـون دينـار بعلم السيد علاء الهندي رئيس الديوان وبتخويل منـه؟ أم انه كان بتصرف شخصي واجتهـاد مـن قبـل مـديره العام وكالة رائد داود مشيهد.؟

- ما هي الأدلة والاثباتات التي تؤكد احياء المناسبة في موعدها وفي اي مكان تم ذلك؟
- واما بخصوص قضية الصرف على العمال الاجانب (البنغلادشيين) فالسؤال هو: اين موقع المفتش العام ومدير الدائرة الإدارية والقانونية من هذه المخالفات، والتجاوزات على القانون؟
- فهل قدم المفتش العام نصحه، وملاحظاته لرئيس الديوان ولم يلتزم بها، أم انه كرئيس للديوان لم يهتم ولم يكترث بهذه التجاوزات على الرغم من وضوحها ومخالفتها للقانون؟ وعلى كل حال فالامر يستوجب المساءلة.

الوثائق والمستندات:



جمهورية العراق

رئاسة مجلس الوزراء
ديوان الوقف الشيعي
مكتب رئيس الديوان

العدد: ١/١/ ٧٩٠
التاريخ: ٢٠١٦/٦/٨م
الموافق: / / ١٤٣ هـ

١٠٩١
٧/١٦

امر ديواني

استناداً للصلاحيات الممنوحة لنا بموجب القانون ...
ولمقتضيات مصلحة العمل تقرر مايلي:

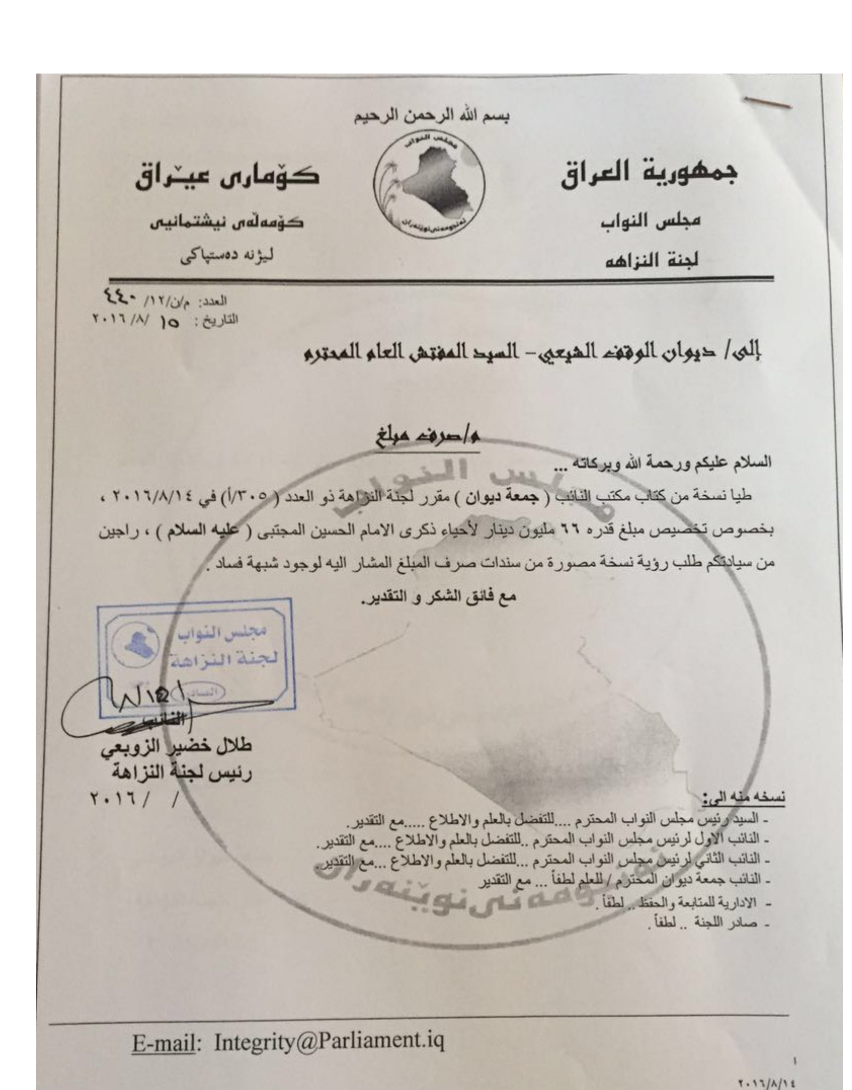
تشكل لجنة من السادة المدرجة اسمائهم في ادناه لغرض صرف السلفة الخاصة بتغطية اجور العمال من الجنسية البنغلاديشية العاملين في مكتب السيد رئيس الديوان والبالغة (٣،٠٠٠،٠٠٠) ثلاثة ملايين دينار

الاسماء:

١- السيد ضياء عبد الصاحب مهدي ... رئيساً
٢- السيد حيدر محمد خزيم .... عضواً
٣- السيد كمال حسين عبيد .... عضواً

للعمل بموجبه.

علاء عبد الصاحب الموسوي
رئيس الديوان / وكالة
٢٠١٦/٦/٨



بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
مجلس النواب
لجنة النزاهه

كۆماری عیراق
کۆمەڵەی نیشتمانیی
لیژنه دەستپاکی

العدد: م/ن/١٢/ ٤٤٠
التاريخ: ١٥ /٨/ ٢٠١٦

إلى/ ديوان الوقف الشيعي- السيد المفتش العام المحترم

م/صرف مبلغ

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

طيا نسخة من كتاب مكتب النائب (**جمعة ديوان**) مقرر لجنة النزاهة ذو العدد (٣٠٥/أ) في ٢٠١٦/٨/١٤ ، بخصوص تخصيص مبلغ قدره ٦٦ مليون دينار لأحياء ذكرى الامام الحسين المجتبى (**عليه السلام**) ، راجين من سيادتكم طلب رؤية نسخة مصورة من سندات صرف المبلغ المشار اليه لوجود شبهة فساد .

مع فائق الشكر و التقدير.

مجلس النواب
لجنة النزاهة

النائب
طلال خضير الزوبعي
رئيس لجنة النزاهة
/ /٢٠١٦

نسخه منه الى:
- السيد رئيس مجلس النواب المحترم ....للتفضل بالعلم والاطلاع .....مع التقدير.
- النائب الاول لرئيس مجلس النواب المحترم ..للتفضل بالعلم والاطلاع ....مع التقدير.
- النائب الثاني لرئيس مجلس النواب المحترم ...للتفضل بالعلم والاطلاع ...مع التقدير.
- النائب جمعة ديوان المحترم / للعلم لطفاً ... مع التقدير
- الادارية للمتابعة والحفظ .. لطفاً .
- صادر اللجنة .. لطفاً .

E-mail: Integrity@Parliament.iq

١
٢٠١٦/٨/١٤

المخالفة رقم (٦)

أمر السيد رئيس الديوان بصرف مبلغ قدره (١٦٠٠٠٠٠٠٠) مائة وستين مليون دينار عراقي، أي ما يعادل (٤٤٤١٢٠) ريال سعودي لغرض توزيعها على فقراء المدينة المنورة، من اوقاف العلوية (عمشة بنت سيد حسين) ولكن الملاحظ ان وصل القبض للمبلغ المذكور صادر من مكتب المرجع الديني السيد محمد سعيد الحكيم تحت رقم ٣٥٠٦ في ٢٤ ذي القعدة ١٤٣٦ المتضمن استلام المبلغ.

وجه المخالفة:

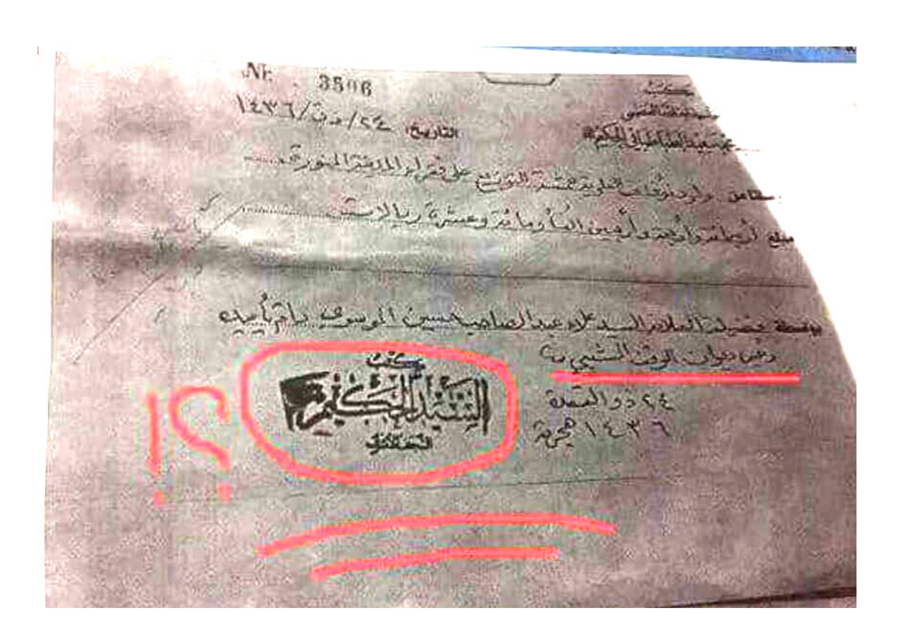
من المعروف ان اوقاف العلوية (عمشة بنت سيد حسين) مخصصة للصرف على فقراء المدينة المنورة حسب الحجة الوقفية التي صدرت قبل اكثر من مائة وخمسين سنة، فكيف تصرف في غير موارد صرفها المنصوص عليها حسب شرط الواقف.

التساؤلات:

نحن في الوقت الـذي لا نـتهم فيـه مكتـب الـسيد المرجـع الديني محمد سعيد الحكيم حفظه الله، ولكننا نتساءل ما علاقـة اوقاف السيدة عمشة بمكتبـه حتـى يـصدر منـه وصـل قـبض بالاستلام؟، ولعل هذا الوصل لم يكـن حقيقيـا، أو انـه مـزورٌ باسم مكتـب سـماحة الـسيد وقـد يكـون صـادرا مـن بعـض الحواشي أو الاولاد والاحفاد والاصـهار الـذين لا تخلـو مـن تـأثيراتهم بعـض مكاتـب المرجعيـات الدينيـة في العـراق او خارجه.

وبغض النظر عن هذا التسائل فكيف تمت عمليـة الـصرف والتوزيع عـلى فقـراء المدينـة المنـورة وفي موسـم الحـج الـذي يصعب فيه معرفة الفقراء مـن غـيرهم؟ وهـل يملـك الوقـف الشيعي تسوية لهذا المبلغ، او قائمة باسماء الفقراء؟ ام ان المبلـغ المذكور صرف في غير محله وهذا يـستوجب المـساءلة الـشرعية والقانونية على حد سواء؟

الوثائق والمستندات:



No. 3506

التاريخ ٢٤/رجب/١٤٣٦

مكتب السيد الحكيم

٢٤ ذو القعدة ١٤٣٦ هجرية

المخالفة رقم (٧)

أصدر السيد رئيس ديوان الوقف الشيعي الامر الديواني المرقم ١/ ١/ ٩٧٩ بتاريخ ٢٥/ ٨/ ٢٠١٥ المتضمن استلام المبالغ الظاهرة في سجلات هيأة إدارة واستثمار أموال الوقف الشيعي والبالغة (٢٧٦،٩٩٣،٠٢٨) مئتان وستة وسبعون مليون وتسعمائة وثلاثة وتسعون الف وثمانية وعشرون دينار، لانفاقها على المحتاجين من حجاج بيت الله الحرام.

وجه المخالفة:

ان من البديهيات في تعلميات الوقف هو عدم التصرف باموال هيأة الاستثمار في ديوان الوقف الشيعي الا وفق شروط الواقفين، ومن الواضح أن الحجاج الكرام مهما بلغت بهم الحاجة فلا يعدون فقراء بنص القران الكريم (ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) ومن ابرز معاني الاستطاعة القدرة المالية وعدم الفقر، لأن الفقير لا يجب عليه الحج، فيعد صرف المال المذكور في غير محله ويحاسب عليه القانون.

ويلاحظ أيضا ان صرف هذا المبلغ كان على المرشدين والمبلغين في الحج، وهم ليسوا من الفقراء، كما صرف على افراد حماية شخصية رئيس الديوان، وشخصيات أخرى لا علاقة لها بديوان الوقف، وهذا امر يخالف القانون ويستوجب المحاسبة، لانه يتناقض مع نص حجة وقفية اموال العلوية (عمشة بنت سيد حسين) كما يلاحظ القارئ في الوثيقة المرفقة.

التساؤلات:

لا يخفى ان العلوية (عمشة بن سيد حسين) هي من عوائل السادة الاشراف الذين كان لهم وجود ودور اجتماعي وخيري في مناطق كبيرة من بغداد لعلها تبدأ من ساحة الطيران وتشمل (نادي العلوية) والمستشفى المسمى باسمها، وبعض المؤسسات والعقارات الى نهاية الرستمية، وهي مناطق واسعة وشاسعة، وقد اوصت هذه العلوية الطاهرة بان تصرف اكثر هذه الاوقاف في موارد خيرية وانسانية عامة في العراق، فإذا انقضى المتولون وماتت الذرية من أهلها، فإن ريع هذه

الاوقاف تصرف على فقراء المدينة المنورة، وكان هذا النوع من التوقيف معروفا في ذلك الزمان، فكثير من الاخيار والابرار في مختلف مناطق العالم الاسلامي والشيعي، يوصون بصرف اوقافهم على فقراء الحرمين الشريفين، او فقراء العتبات المقدسة، وطلبة العلوم الدينية، في النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء، كما ان هذه العادة كانت سائدة لدى الاسر الحاكمة من العثمانيين والصفويين والقاجاريين وغيرهم في تلك العهود.

واوقاف العلوية (عمشة بنت سيد حسين) كانت على هذا النمط من التوقيف وهو فقراء المدينة المنورة قبل اكثر من مائة وخمسين عاما. اي قبل تشكيل الدولة العراقية والمملكة السعودية وغيرها من الدول القومية الحديثة.

والتساؤل هنا: ان السيد علاء الهندي قد وقع في تناقض صريح بين امره الاداري الذي يقول (وفق مقتضى وقفيته)، وبين الصرف الحقيقي الذي تم في الواقع على المرشدين في الحج وهم من العراقيين وافراد حمايته الشخصية، ومن

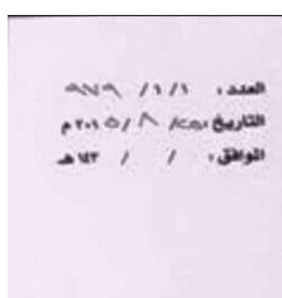
الواضح ان المرشدين وافـراد الحمايـات لا يعـدون مـن سـكنة وفقراء المدينة المنورة، فكيف أجاز السيد علاء الهندي لنفسه ان يصرف من اموال الفقراء على موارد اخرى.؟ وهو امر يقتـضي المساءلة ويستوجب المحاسبة القانونية والشرعية.

الوثائق والمستندات:



رئاسة مجلس الوزراء
ديوان الوقف الشيعي
مكتب رئيس الديوان





العدد: ١ / ١ / ٩٨٦٩
التاريخ: ٢٥ / ٨ / ٢٠١٥م
الموافق: / / ١٤٣ هـ

امــر ديوانــي

....

استناداً للصلاحيات المخولة لنا قررنا مايلي:

اولاً: تشكيل لجنة من السادة المدرجة اسماؤهم في ادناه لغرض استلام المبلغ الظاهر في سجلات هيئة ادارة واستثمار اموال الوقف الشيعي والمخصص انفاقه على المحتاجين من حجاج بيت الله الحرام لهذا العام والبالغ (٢٧٦,٩٩٣,٠٢٨) فقط مائتان وستة وسبعون مليون وتسعمائة وثلاث وتسعون الف وثمانية وعشرون دينار فقط ووفق مقتضى والقيته.

١. السيد رائد داود مشيهد رئيساً
٢. وليد غالب محسن عضواً
٣. محمد ماجد ابراهيم/ محاسب عضواً

ثانياً : ينفـــذ امرنـــا أعـــلاه اعتبـــاراً مــــن تاريـــخ صـــدوره

. للعمـــل بموجبـــه.

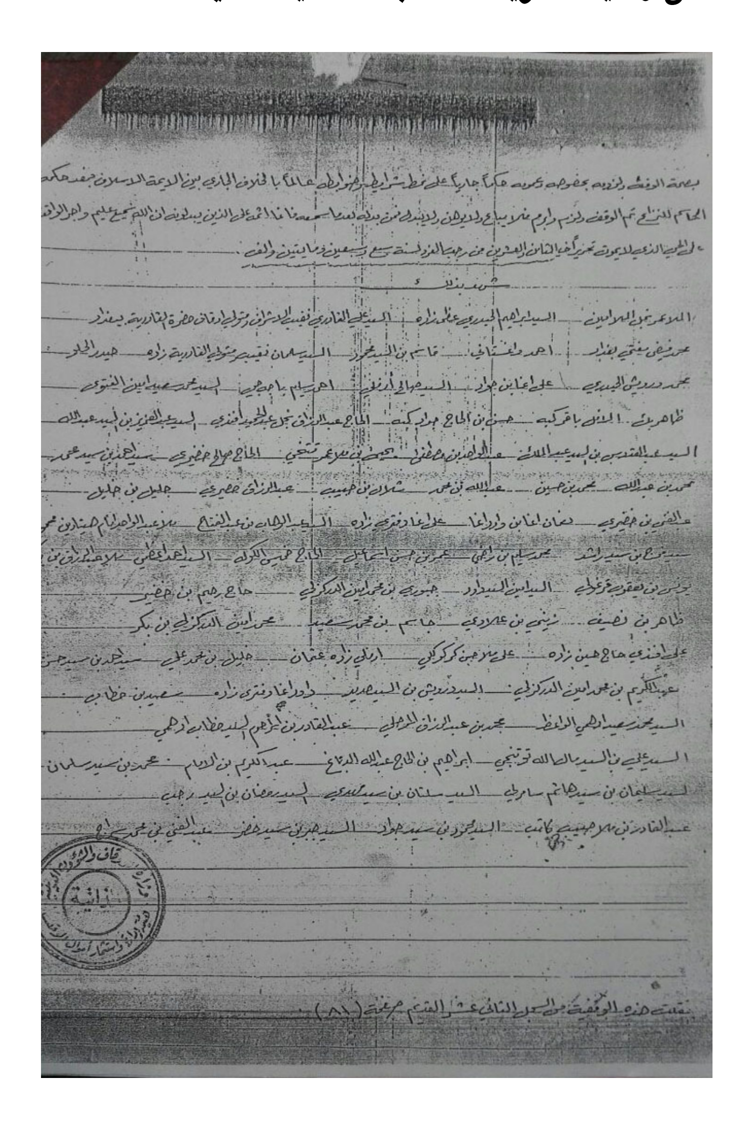


علاء عبد الصاحب الموسوي
رئيس الديوان/ وكالة
٢٠١٥/٨/٢٥

نص وقفية العلوية عمشة بنت السيد حسين. ١/ ٢

وقفية علوية عمشة بنت حسين

نص وقفية العلوية عمشة بنت السيد حسين. ٢/ ٢



بصحة الوقف ولزومه بخصوصه وعمومه حكماً جارياً على نمط شرائطه وضوابطه عالماً بالخلاف الجاري بين الأئمة الأسلاف حيث حكم

الحاكم المشار إليه تم الوقف ولزم وأبرم فلا يباع ولا يوهب ولا يبدل فمن بدله بعدما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم وأجر الواقفة

على الحي الذي لا يموت تحريراً في الثامن والعشرين من رجب الفرد لسنة سبع وسبعين ومائتين وألف

شهد بذلك

الملا عمر نجل الملا أمين — السيد إبراهيم الحيدري عثمان زاده — السيد علي القادري نقيب الأشراف ومتولي أوقاف حضرة القادرية ببغداد

محمد فيضي مفتي بغداد — أحمد الغنتابي — قاسم بن السيد محمود — السيد سلمان نقيب ومتولي القادرية زاده — حيدر الحلو

نقلت هذه الوقفية من السجل الثاني عشر القديم صفحة (٨١)

المخالفة رقم (٨)

لقد تعاقد رئيس ديوان الوقف الشيعي مع أصحاب عدة عقارات وهي ما يلي:

أولا: تعاقد الديوان على استئجار العقارات المرقمة: (٨٩٢/ ١ دبخانة) و (١٢٤/ ٥) و (١٤٢/ ٩) عطيفية، لاشغالها من قبل الديوان استنادا الى كتاب الدائرة القانونية العدد ١٥٦٦ في تاريخ ٣٠/ ٤/ ٢٠١٥.

ثانياً: ابرام عقد الايجار مع مالك العقار (حازم جابر خضير وشركائه) لاستئجار العقار الكائن في الكاظمية محلة ٤٢١ زقاق ٤٩ دار ٢٣ ببدل سنوي مقداره (٣٥٠،٠٠٠،٠٠٠) ثلاثمائة وخمسون مليون دينار، ووقع العقد من قبل المخول لرئيس الديوان (ماجد عبد الرضا اشلاكة) مدير عام الدائرة الإدارية والمالية وكالة. وتمت المصادقة على العقد من قبل كاتب عدل الديوان. بتاريخ ٢/ ٤/ ٢٠١٥.

ثالثاً: تم ابرام العقد مع مالك العقار (عامر حسن القبانجي) لاستئجار العقار المرقم (٤١٥) زقاق ٢٣ دار ٧٣

ببدل سنوي مقداره ٤٥٠،٠٠٠،٠٠٠ اربعمائة وخمسون مليون دينار، ووقع العقد من قبل المخول لرئيس الديوان بتاريخ ٢/ ٤/ ٢٠١٥.

رابعاً: قرر رئيس الديوان دفع مبلغ (٤٠٠،٠٠٠،٠٠٠) اربعمائة مليون دينار، الى المالكين المؤجرين مقدما ولم يتم اشغال العقارات أعلاه المتعاقد عليها مما ادى الى قيام المالكين بإقامة دعوى للمطالبة عن اجر المثل او البدل المسمى، حيث ان رئيس الديوان لا يزال واضع اليد على العقارات دون استغلالها، ودون دفع مستحقاتها للمالكين.

وجه المخالفة:

يلاحظ ان رئيس الديوان يامر بابرام العقود من دون دراسة ومعرفة الجدوى من استئجار هذه المباني، بدليل انها ما زالت فارغة من دون استثمار، بالرغم من ان ديوان الوقف ما زال يدفع لاصحابها ثمن الايجار.

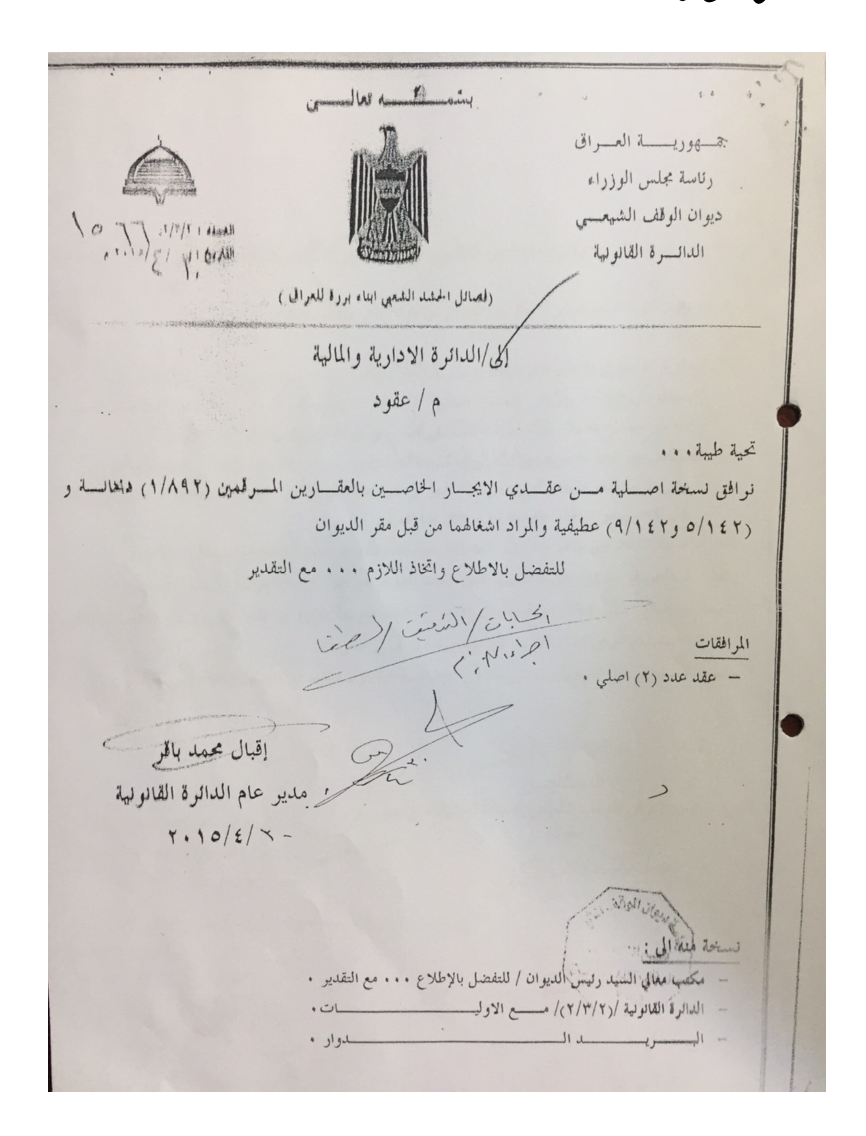
كما يلاحظ ان نسخ العقود لم يكتب فيها مدة الايجار وهذا مؤشر لوجود فساد في الموضوع يحاسب عليه القانون.

نرى تحريك الشكوى الجزائية بحق رئيس الديوان والمفتش العام وفقا لاحكام المواد ٣٤٠ / ٣٤١ / ٣١٥ من قانون العقوبات.

التساؤلات:

- لماذا يكثر ديوان الوقف الشيعي من استئجار المباني هنا وهناك وبهذه الأموال الطائلة، من دون اشغالها حسب حاجة الديوان وتطور عمله.؟
- وكيف يوقع رئيس الديوان على مبالغ تصل إلى حوالي مليار دينار بكل برود ومن دون شعور بالمسؤولية الشرعية.؟
- ثم اين دور هيأة النزاهة وديوان الرقابة المالية ومكتب المفتش العام وغيرهم من مؤسسات الرقابة والمحاسبة عن ملاحقة رئيس الديوان جزائيا وتقديمه للمحاكم المختصة باعتباره قد تصرف خارج حدود صلاحياته ومن دون مبرر قانوني يذكر؟

الوثائق والمستندات:



بسم الله تعالى

جمهورية العراق
رئاسة مجلس الوزراء
ديوان الوقف الشيعي
الدائرة القانونية

العدد: ٢/٣/٢/ ١٥٦٦٦
التاريخ: ٢٠١٥/٤/٦م

(الحشد الشعبي ابناء بررة للعراق)

الى/الدائرة الادارية والمالية
م / عقود

تحية طيبة...

نرافق نسخة اصلية من عقدي الايجار الخاصين بالعقارين المرقمين (١/٨٩٢) همالة و (٥/١٤٢ و٩/١٤٢) عطيفية والمراد اشغالهما من قبل مقر الديوان

للتفضل بالاطلاع واتخاذ اللازم ... مع التقدير

المرافقات
- عقد عدد (٢) اصلي .

إقبال محمد باقر
مدير عام الدائرة القانونية
٢٠١٥/٤/٦

نسخة منه الى :
- مكتب معالي السيد رئيس الديوان / للتفضل بالإطلاع ... مع التقدير .
- الدائرة القانونية /(٢/٣/٢)/ مع الاوليات .
- البريد الصادر .

عقد ايجار

عدد تسلسل ....

رقم الأبواب ....

تم العقد بين المالك عامر حسن حسين القرابجي وكيله السيد طارق رؤوف حسن ....
.. والمساطح عبد الامير حسن كاظم والمساطح علي شكر عبد الجبار المدعو فيما يلي بالمؤجر
وبين رئيس ديوان الوقف الشيعي /اضافة الى وظيفته او من يخوله المدعو فيما يلي بالمستاجر .

على ما يلي :

أولاً : أن المؤجر قد اجر الى المستاجر الدار الواقعة في .... الكاظمية .... محلة ٤١٥ ....
زقاق ..٣.. دار ..٦.. ابتداء من / / ٢٠١٥ ولغاية / / ٢٠ ببدل ايجار قدره
.... ٤..اربعة ملايين وخمسمائة الف دينار سنويا ....

ثانياً : للمستاجر حق اتخاذه .مقر ديوان الوقف الشيعي...... في الأجر مدة الإيجار ..سنتان....

وعلى المؤجر اشعار المستاجر تحريريا قبل ثلاثة اشهر من انتهاء مدة العقد في حال عدم رغبته بالتجديد او حال رغبته بزيادة بدل الايجار ويعتبر اي طلب ملغيا اذا لم يرد خلال هذه الفترة .

ثالثاً : أن ضريبة الأملاك على المؤجر أو صاحب الملك وأما رسوم الماء والكهرباء والحراسة والتنظيف فهي على المستاجر .

رابعاً : المستاجر غير مسؤول عن ما يصيب العقار العائد للمؤجر من ضرر في حالة تعرضه للأعمال الإرهابية .

خامسا: يستقطع نسبة (٩%) من قيمة بدل الايجار كأمانات ضريبية الوارد في البند اولا من هذا العقد ولا تطلق الابعد قيام المؤجر بجلب كتاب رسمي يؤيد براءة ذمته من الضريبة .

سادساً: للمستاجر حق القيام بأجراء تغييرات في البناية المستأجرة دون الحاجة الى استحصال الأذن من المؤجر.

المستأجر

السيد رئيس ديوان الوقف الشيعي/إضافة لوظيفته أو من يخوله

د. ماجد عبد الرضا العكيلي

المدير العام وكالة

المؤجر

المالك عامر حسن حسين القرابجي

وكيله السيد طارق رؤوف حسن المرة

المساطح علي شكر عبد الجبار

المعرف بالهوية المرقمة ٠٧٠٨٩٠٨

المساطح عبد الامير حسن كاظم

المعرف بالهوية المرقمة ٠٠٩٨٦١٨

كاتب العدل

٤١ / ٠ ١٨٠٠ دينار

٢٠١٥/٤/٢

عقد ايجار

عدد تسلسل ....

رقم الأضوابير ....

تم العقد بين المالك حازم جابر خضير و ياسر جابر خضير والمساطح حمزة علي عبد الانبار[illegible]
.... المدعو فيما يلي بالمؤجر

وبين رئيس ديوان الوقف الشيعي /اضافة الى وظيفته او من يخوله المدعو فيما يلي بالمستأجر .

على ما يلي :

أولاً : أن المؤجر قد اجر الى المستأجر الدار الواقعة في ...... الكاظمية ...... محلة ...... [illegible] ......

زقاق ...... دار ...... [illegible] ...... ابتداء من / /٢٠١٥ ولغاية / / ٢٠ ببدل ايجار قدره .

[illegible] ....

ثانياً : للمستأجر حق التخلية [illegible] ...... في الاجر مدة الايجار ...... [illegible] ......

وعلى المؤجر اشعار المستأجر تحريريا قبل ثلاثة اشهر من انتهاء مدة العقد في حال عدم رغبته بالتجديد او حال رغبته بزيادة بدل الايجار ويعتبر اي طلب ملغيا اذا لم يرد خلال هذه الفترة .

ثالثاً : أن ضريبة الأملاك على المؤجر أو صاحب الملك وأما رسوم الماء والكهرباء والحراسة والتنظيف فهي على المستأجر .

رابعاً : المستأجر غير مسؤول عن ما يصيب العقار العائد للمؤجر من ضرر في حالة تعرضه للأعمال الإرهابية .

خامسا: يستقطع نسبة (٩%) من قيمة بدل الايجار كأمانات ضريبية الوارد في البند اولا من هذا العقد ولا تطلق الابعد قيام المؤجر بجلب كتاب رسمي يؤيد براءة ذمته من الضريبة .

سادساً: للمستأجر حق القيام بأجراء تغييرات في البناية المستأجرة دون الحاجة الى استحصال الأذن من المؤجر.

المستأجر
السيد رئيس ديوان الوقف الشيعي/إضافة لوظيفته أو من يخوله

د. [illegible] العكيلي
المدير العام وكالة

المؤجر
المالك حازم جابر خضير
المعرف بالهوية المرقمة ٠٢٤٠٠٥٨
س ٢٨٢٤ ص ١٠٩٥

المالك ياسر جابر خضير
المعرف بالهوية المرقمة ٢٠٩٥٨٤
س ٢٥٩٠م ص ١١١

المساطح حمزة علي عبد الانبار
س ٨٢٤ ج ٢٨ ص ٤٧
المعرف بالهوية المرقمة ٦٩١٠٢

[illegible]
١٤٠٠٦٠٠٠ دينار
٢٠١٥/٤/٢
صالح حميد [illegible]

المخالفة رقم (٩)

علاء الهندي يدفع ايجارات ضخمة لبنايات لا يستخدمها

فندق جرش:

حاول السيد رئس الوقف الشيعي أن يظهر بمظهـر المجـدد في حركة الديوان، فأقدم على استئجار عدة فنـادق وبنايـات في الكاظمية تصل إلى حد مبلغ ٤٥٠ مليون دينار في السنة، ولكنّ الغريب في الأمر، أنّه لم يضع خطة محكمة لطريقة اسـتثمار هـذه المباني، فهي عبارة عـن فنـادق صـغيرة تقـع في بعـض أطـراف الكاظمية، وأزقتها الضيقة، إضافة إلى قطـع الـشوارع المحيطـة بهـا، ممـا يجعـل الوصـول إليهـا أمـراً عـسيرا عـلى المـوظفين والمراجعين، فأصبحت عديمـة الجـدوى، وأنّهـا غـير واقعيـة، لخدمات الديوان، ومن هذه الفنادق فندق (جـرش) المعـروف في الكاظمية.

ومنذ ذلك الزمن بدأت المفاوضـات في التنـصل مـن قبـل الـسيد الهنـدي مـن عقـود الإيجـار، إلا أن أصـحاب الفنـادق رفضوا فسخ العقـود، وهـددوا بالتوجـه إلى القـضاء، فـيما إذا

امتنع الهندي عن الوفاء بالتزاماته الشرعية والقانونية معهم، وهكذا كان فقد خسر ديوان الوقف الشيعي على يد رئيسه مئات الملايين من الدنانير عن هذه الفنادق المستأجرة، سواء أكانت في بغداد أم في النجف الأشرف.

فندق عرفات:

حيث استغل أحد الفنادق الكبيرة (فندق عرفات) المجاور لمرقد ميثم التمار رضي الله عنه والتابع إلى مسجد الكوفة ليكون مقراً شخصيا له، من دون أن يستفيد منها الديوان ولا يوما واحداً.

وتشكل هذه الظاهرة في الإسراف والتبذير وهدر المال العام، صورة مصغرة عن طريقة تفكير الهندي، وسوء إدارته البائسة لشؤون الوقف الشيعي. فهو لم يحسب للديوان أي حساب جدي، ولم يراع أوضاع الموظفين ودوامهم الرسمي، إنّما يفكر دائما فقط وفقط بدائرته ومشاريعه الخاصة، وسفراته الإسبوعية من بغداد إلى النجف وبالعكس، والتظاهر بالتعالي والتكبر في سيرته وعلاقاته مع الآخرين وعدم الاستماع لأي نصيحة أو ملاحظة.

الفصل الثالث

طغيان علاء الهندي في عهد عادل عبد المهدي

- ❖ السر الغامض في إبقائه رئيسا للديوان
- ❖ التعسف في التعامل مع الموظفين
- ❖ واقعة الجادرية
- ❖ الطموح غير المشروع في جامع الرحمن
- ❖ التعدي على مجمع دار الإسلام الخيري
- ❖ اعادة تدويره

طغيان علاء الهندي في عهد عادل عبد المهدي (*)

السر الغامض في إبقائه رئيسا للديوان

لم يعرف عن علاء الهندي سابقة جهادية ضد النظام البعثي المقبور، ولم يشارك يوما واحدا في أي نشاط للمعارضة العراقية التي كانت تتحرك في مختلف بلدان المهجر والمنافي وتعمل فيها على مختلف المستويات. ولها نشاطات واسعة - ثقافية وسياسية واجتماعية طوال ربع قرن من الزمن من عمر المعارضة للنظام الصدامي-.

حيث كان للسيد علاء الهندي عالمه الخاص من الإنطواء والعزلة السياسية، وإقامة العلاقات الغامضة مع التجار والجهات المشبوهة في الهند وبعض الدول الخليجية. بل كان يعرف بنقده اللاذع في مجالسه الخاصة، ومهاجمته اللامسؤولة لرموز المعارضة العراقية وعلمائها المجاهدين الذين يناضلون

(*) تم اقتباس هذا الفصل بشيء من التصرف من كتابنا (عادل عبد المهدي .. سنة في حكم العراق).

من أجل إزاحة ليل الظلام والطغيان المخيم على العـراق، بلـد العتبات المقدسة، والمرجعيات الدينية، والتأريخ والحضارة.

وكـان يعـرف بالتحـسس الـشديد إلى حـدّ القطيعـة مـع التنظيمات الإسلامية ومحاربته للمجاميع المجاهدة التـي تعمـل من أجل إسقاط النظام الصدامي الجاثم على صدر العراق.

والسؤال هنـا مـا الـذي يجمـع الـسيد عـلاء الهنـدي وهـو الشخصية الغامضة المعتزلة والمعقّدة مـع عـادل عبـد المهـدي، وهو الذي يفترض أنّـه أحـد شخـصيات المعارضـة العراقيـة، والعاملين مع المجلس الأعلى والمتصدين للعلاقـات الـسياسية الدولية، والمقرب من السيد الحكيم والمجلس الأعلى، وقيادات الاكراد والشخصيات العلمانية؟!.

إن من يتابع شخصية عادل عبد المهدي، يجد أنّه في الظـاهر شخصيةٌ تتسم بالبساطة والوداعة والصوت الخافـت المـشوب بنبرة الهدوء والانوثـة، وعـدم اسـتبطان النوايـا الخبيثـة، وأنّـه يتعامل مع الجميع بروح موضوعية متساوية وشفافة، حتى أنّـه

قلما شوهدَ منفعلا في معالجة القضايا المعقدة، ولم يُعرف عنه أنّه يرفع صوته منزعجا من الآخرين.

ولكّن الاقتراب الى هـذه الشخـصية والمعايـشة معهـا عـن قرب، يجد أنّه مجموعة مركبات نقص وعُقد نفسية، وأنّه يضمرُ في داخله أكثر مما يظهر.

ولعـل هـذا الأمـر لم يَعـد سرّاً، أو اكتـشافا، فـإن شخـصيةً تقلبـتْ عـبر تأريخهـا مـن اقـصى اليمـين الى اقـصى اليـسار واستطاعتْ ان تلعبَ على كل الحبال، طبيعي ان تتـصف بهـذه الصفات التي لا يُدركها إلا مـن يمتلـك قـدرةً عـلى التحليـل النفسي، والفراسـة في معرفـة حقـائق الرجـال و الشخـصيات المعقدة، والنفوس المريضة المركبة.

ومن خلال علاقـة عـادل عبـد المهـدي العميقـة بـالمجلس الاعلى وآل الحكيم خاصة، والتي دامت قرابة الأربعـين عامًـا، وتبادل المنافع معهم، فقد تولّدت مـن هـذه العلاقـة علاقـات أخرى، مع جهات وشخصيات ذات أطوار غريبة، قد لا تبـدو لها أدنى مشتركات مع عادل عبد المهدي، لأنّهـا لا تلتقـي معـه

في طبيعة فكره، ولا تأريخه السياسي والثقافي المتقلب، أمثال السيد علاء الهندي، رئيس ديوان الوقف الشيعي وهو يتسم بالشخصية المغلقة المزيفة، وصاحبة الفكر المتخلّف، والروح العدوانية الحاقدة، فهو الرجل المحتال.

وبالرغم من عدم وجود عناصر مشتركة بين عادل عبد المهدي و علاء الهندي تسمح له بهذا المستوى من الطغيان والعمل المشترك، وعدم خشية المحاسبة، وعدم احترام قوانين الدولة، إلا أنّ سير الاحداث وطريقة ادارة عبد المهدي للدولة، اثبتت أنّ له علاقة غامضة تحتاج الى تفسير وتحليل ومعرفة الاسباب الجامعة بينهما، ونحن لا نعرفُ حقيقة هذه الاسباب إلا أنّ عمّار الحكيم يمثل الواجهة والغطاء لهذه العلاقة والعنصر المشترك بينهما، وإلا فقد تكون هناك أسباب أخرى أكثر عمقًا من ذلك، بما ينسجم مع تأريخ الرجلين - عادل، وعلاء الهندي- الغامض والمتناقض والمشبوه.

علاقات علاء الهندي

إن علاقات عادل عبد المهدي مع الجهـات الدوليـة شيء لا يحتاج الى دليل أو اثبات، ولكن الذي يجب أن يُعـرف أن عـلاء الهندي هو الآخر، له علاقات مع المخابرات الأقليمية، ورجال الأعمال الكبار في الخليج أمثال رجل الأعمال المشهور (حـسين سجواني)، ممن له علاقة وارتباط بالماسونية العالمية، اسـتنادًا الى ان شقيقه المعروف بالزيف والإحتيال (محمد الموسوي الهندي) المقيم في لندن، والذي يطلق عليه بـ(المحتال الدولي)، كانتْ له علاقات مع كبار رجال الهندوس في الهند، وكانت لـه سـهرات وارتباطات مع شخصيات سياسية هندوسـية مثـل: (راجيـف غاندي).

ومن هذه الإشارة نعرفُ ان علاء الهنـدي شخـصيةٌ مركبـة غير طبيعية، ولذلك حوّل ديـوان الوقـف الـشيعي الى مكتـب خاص له، واستنزف كل امواله على مشاريعه الخاصة والعامـة، خصوصا أموال هيأة استثمار اموال الأوقاف، التي كانت تقـدر بأكثر من عشرين مليار دينار، وبعد أقل من سـنة ونـصف مـن

توليه منصب رئيس الديوان، لم يترك دينارا واحـدا في حـساب الهيأة المصرفي.

كما أنّه استنزف جميع موارد الديوان لمنافعه الخاصة وعلاقاته المشبوهة مع بعـض الشخـصيات التجاريـة، وأبنـاء الحـواشي والذوات في النجف الأشرف، بحجة دعم الحشد الشعبي، كما هو الحال مع الشيخ طاهر الخاقاني مـسؤول فرقـة الإمـام عـلي القتالية، التابعة للعتبة العلوية، حيث أنّ علاء الهنـدي فـتح لـه أبواب خزائن الديوان، وكلية الإمـام الكـاظم، ويغـدق عليـه بالأموال من دون محاسبة أو رقابة.

ولا يخفى أنّ الشيخ طاهر الخاقاني قـد ردّ الجميـل إلى عـلاء الهندي وتكفّل بدعمه وإسناده بقوة السلاح، واسـتغلال اسـم الحشد بتنفيذ مشاريع علاء الهندي الشخصية والنفعية. بحيـث صارت فرقة الإمام علي القتالية مسخّرة لخدمة عـلاء الهنـدي، وخرجت عن مسارها الجهادي وأهدافها في محاربة داعش.

ويستطيع أي متتبـع أن يعـرف عمـق العلاقـة بـين الهنـدي والخاقاني من خلال بحثٍ بسيط في شبكة الأنترنيت عن طـاهر

الخاقاني ليجد انّ أكثر من ٩٠٪ من صوره المنشورة في مختلف المناسبات بأنّه لا يفارق علاء الهندي ويسير معه كظله.

أنّ علاء الهندي لم يستغل علاقته المشبوهة بعادل عبد المهدي للتغطية على فساده وضمان بقائه في منصبه فحسب، بل تم تسخير مكتب رئيس الوزراء لخدمة نفسه وتحقيق أهدافه الشخصية ومنافعه الذاتية، وتصفية حساباته مع خصومه الفكريين والسياسيين والتاريخيين، حتى أنّ بعض موظفي مكتب رئيس الوزراء صرّحوا أنّ عادل عبد المهدي وجّه المكتب بالتعاون التام مع رئيس ديوان الوقف الشيعي، حيث أنّه قال بالحرف الواحد: (**يجب التعاون مع رئيس الديوان ولا يرفض له أي طلب يُقدّم من قبله مهما كانت طبيعة هذا الطلب**).

كل ذلك كان يتم عن طريق مدير مكتب رئيس الوزراء (محمد عبد الهادي الحكيم) وهو شاب صغير ذكي كان يسكن في لندن وقد جاء به عادل لمساعدة أبي جهاد الهاشمي في إدارة المكتب، ويكون مسؤولاً عن إدارة الملفات التي لا يستطيع أبو

جهاد الهاشمي ان يستوعبها كملفات التخطيط الاستراتيجي لإدارة الدولة، كما يحلو لهم تسميتها.

وإن السيد محمد الحكيم هو ابن النائب السيد عبد الهادي الحكيم، وإبن أخت السيد موسى الخلخالي الأثير عند علاء الهندي والمقرب له، وهو الذي كان يشغل منصب أمانة مسجد الكوفة والمزارات الملحقة به، وقد تمت ترقيته من قبل علاء الهندي ليكون في منصب وكيل وزير (**أمين عام المزارات الشيعية في العراق**) بعد أن كانت هناك محاولات جادة من قبل لجنة النزاهة في مجلس محافظة النجف الأشرف لإقالته وإحالته إلى القضاء، لوجود ملفات فساد ومخالفات إدارية وقانونية كبيرة في أدائه، إضافة لفشله في العمل وسوء الإدارة.

التعسف في التعامل مع الموظفين

لقد أستغل علاء الهندي علاقته بـرئيس الـوزراء الـضعيف عـادل عبـد المهـدي، لإبعـاد كـل المـوظفين الكبـار، والمـدراء العامين، والوكلاء، وغيرهم من ديـوان الوقـف مـن الـذين لا ينسجمون مع سياسته المتعسفة، وشخـصيته الطاغيـة المعقـدة، أو الذين لا ينفذون إرادته وتوجيهاته المخالفة للقانون.

وكانت عملية الإبعاد تجري بطريقة قاسـية وظالمـة، لدرجـة أنّ محكمـة القـضاء الإداري قـد امـتلأت ادراجهـا بـدعاوى الموظفين ضد رئيس الديوان.

ومن الطريف ما ذكره محامي أحد هـؤلاء المـدراء العـامين، من استغراب واستهجان رئـيس محكمـة القـضاء الإداري مـن كثرة هذه الدعاوى التي تقام ضد رئيس الديوان، إذ قـال: (**إنّ دعاوى موظفي ديوان الوقف الشيعي تعـادل دعـاوى مـوظفي العراق كافة!!**)

وهذا التصريح من قبل رئيس محكمة القضاء الإداري يلخص حجم معاناة الموظفين الذين أقصاهم علاء الهندي، ومارس بحقهم سياسة التعسف والاضطهاد، لدرجة أنّه وجّه بعدم السماح لمدير عام التخطيط والمتابعة الدكتور (شوقي نجم القرشي) بعدم دخول الديوان، بالرغم من أنّه قد كسب القضية في المحكمة الإدارية، وعندما شكا الدكتور القرشي أمره إلى عادل عبد المهدي فما كان من رئيس الوزراء إلا أن يطلب منه أن ينتقل إلى وزارة أخرى، حتى لا يصطدم بالسيد رئيس الوقف. (ينظر في الملاحق وثائق هذه القضية).

وفي حادثة مشابهة أمر الهندي بنقل رئيس قسم الدعاوى في الدائرة القانونية، إلى محافظة العمارة، من دون أي مبرر أو مسوغ قانوني معقول، سوى أنّه أراد معاقبته على عدم الانصياع التام له والتغطية على ملفاته غير القانونية، كما أنّه لا يجامل على حساب واجبات وظيفته في تشخيص الأخطاء والثغرات القانونية في العقود التي ابرمها علاء الهندي، مع شركات كبيرة ومتنفذة، خصوصا في قضية جامع الرحمن المشهورة.

ولوجود مبدأ قانوني راسخ في القـضاء الإداري في العـراق، بعدم جواز استعمال النقل كعقوبة ضدّ أي موظـف، ممـا جعـل رئيس قسم الدعوى (السيد همام قطب الدين) وهو موظف له خدمة طويلة في الديوان ومشهود له بالكفـاءة والنزاهـة. يلجـأ إلى القضاء الإداري، وقد استحصل السيد همام على أمر ولائي بإيقاف اجراءات النقل لأنّهـا تـستبطن معنـى العقوبـة في نظـر المحكمة. ولكنّ علاء الهندي أهمل هذا الأمر الولائي الـصادر من القضاء، وأصرّ على نقل الموظف المـذكور إلى العـمارة بكـل حماقة وتعسف.

ولا شكّ أنّ هذا التصرف من قبـل الهنـدي يـشكل جريمـة مشهودة ومـشمولة بـنصّ المـادة ٣٣١ مـن قـانون العقوبـات العراقي.

وسبق للقضاء العراقي أن أصدر حكما بالحبس لمدة سنة مع أيقاف التنفيذ على رئيس ديوان الوقـف الـسني الـدكتور عبـد اللطيف الهميم، في قضية مشابهة تماماً لهذه القضية.

لم يكن تعسف علاء الهندي بالموظفين القدامى الذين لا يظهرون الطاعة المطلقة له، بل شمل الموظفين الذين جاء بهم ليعملوا تحت يده، ثم سرعان ما انقلب عليهم وتخلى عنهم وأبعدهم بطريقة مهينة مثل مدير الإدارية (السيد محمد شوكت)، وهو ضابط في الداخلية نسبه علاء الهندي الى الديوان ليعمل بصفة مدير عام الادارية في الديوان، وكذلك الموظف الحقوقي (قيصر جبار دشر) الذي عينه مديرا عاما للدائرة القانونية ثم ابعده بعد ذلك، لينتهي الامر به موظفا بسيطا في الامانة العامة لمجلس الوزراء.

أما فيما يتعلق ببعض المدراء والوكلاء فإنّه كان يلجأ إلى رئيس الوزراء لغرض إبعادهم إذا ما رأى نفسه عاجزاً من الناحية القانونية عن إبعادهم وإزاحتهم عن مواقعهم في الديوان.

مثل الدكتور (علي عبد الله الخطيب) وكيل رئيس الديوان، فإنّ الهندي طلب من رئيس الوزراء عدم التمديد له، وإحالته على التقاعد على وجه السرعة.

أما مدير عام دائرة المؤسسات، السيد (عمار موسى الموسوي) فقد استطاع ان يصمد في صراعه مع الهندي، مما جعل الهندي يطلب من مكتب رئيس الوزراء إدراج قضية سيد عمار الموسوي في جلسة مجلس الوزراء لغرض التصويت على تنزيل درجته وإعفاءه من المنصب، بحيث أنتهى من مدير عام بالاصالة إلى موظف بسيط منسّب يعمل في جامع الهاشمي في الكاظمية، والتعسف من قبل الهندي بعدم إعطائه مستحقاته المالية لأكثر من ستة شهور.

إنّ كل هذه التصرفات التعسفية والمخالفات القانونية وغيرها التي مارسها الهندي ضد الموظفين والمدراء العامين ما كانت لتحصل لولا طبيعة العلاقة المشبوهة بين الهندي وعادل عبد المهدي، وتواطئهما في العمل وفق سياسة تصفية الخصوم، ومن لا يروق لهم بقاءه في الديوان. لأنّ علاء الهندي يعتقد أنّه لم يكن رئيسا للديوان فحسب، بل هو المالك المطلق لهذه المؤسسة، وما تحتويه من موارد وامتيازات واعتبارات سياسية واجتماعية.

علماً أنّ القانون العراقي لا يجيز لأي مسؤول في الدولة مهما كان أن يتصرف بتعسف، وعدم لياقة مع أي موظف - كبير كان أم صغير - إذ أنّ قانون انضباط موظفي الدولة، ينص في تعريف الوظيفة العامة: (**أنّها تكليف وطني وخدمة اجتماعية، يستهدف القائم بها المصلحة العامة، وخدمة المواطنين في ضوء القواعد القانونية النافذة**).

كما أن القانون ينص في واجبات المسؤول: (**معاملة المرؤوسين بالحسنى، وبما يحفظ كرامتهم**).

وإذا أردنا أن ننطلق من المقولة المشهورة: (**لو دامت لغيرك لما وصلت إليك**). فإنّ علاء الهندي بلا شك ستلاحقه ملفات التعسف، والطغيان، والفساد، التي ابتلي بها في فترة رئاسته للوقف الشيعي بعد إحالته على التقاعد، لأنّ حقوق الناس والجزاء القانوني لا يسقط بالتقادم مهما طال الزمن.

وندرج ادناه قائمة بأسماء الموظفين الكبار الذين أبعدهم الهندي بشكل تعسفي عن ديوان الوقف الشيعي ودوائرهم:

قائمة بأسماء بعض كبار الموظفين الذين ابعدهم علاء الهندي عن وظائفهم بطريقة تعسفية:

١ - السيد عمار موسى الموسوي: مدير عام دائرة التعليم الديني

٢ - الدكتور شوقي نجم القرشي: مدير عام الدراسات والتخطيط والمتابعة

٣- المهندس علاء جواد قسّام: مدير عام دائرة المؤسسات الدينية والخيرية

٤ - الدكتور فاضل الشرع: تولى عدة مناصب مهمة منها عمادة كلية الإمام الكاظم عليه السلام.

٥ - الدكتور الشيخ علي عبد الله الخطيب: وكيل رئيس الديوان

٦ - همام قطب الدين: رئيس قسم الدعاوى في الدائرة القانونية

٧- الشيخ سامي المسعودي: وكيل رئيس الديوان

٨- الدكتور علي عيسى اليعقوبي: جاء به علاء الهندي ليكون عميدا لكلية الإمام الكاظم، ومدير عام الدائرة القانونية ثم عزله بطريقة مهينة

٩- الدكتور كاظم عبد السادة الخويلدي: مدير هيأة استثمار اموال الوقف الشيعي

١٠ - الدكتور كمال الفضلي: مدير اوقاف النجف الاشرف

١١- الدكتور منذر زعلان العبسلي: مـدير اوقـاف الكاظميـة والكرخ

١٢- رائد داود مشيهد: مدير عام دائرة احياء الشعائر الدينية

١٣- محمد شوكت: مدير عام الدائرة الادارية والمالية

١٤- قيصر جبار دشر: مدير عام الدائرة القانونية

١٥- فارس الرماحي: مدير عام الادارية والمالية

١٦- الشيخ ستار الجيزاني: أمين عام المراقد ولمزارات

١٧- عقيد محمود: مدير التخطيط والمتابعة

١٨- الشيخ محمد الكعبي: مستشار رئيس الديوان

١٩- عبد السادة الساعدي: معاون مـدير عـام دائـرة التعلـيم الديني

٢٠- إقبال محمد جعفر: رئيسة قسم في الدائرة القانونية

٢١- المحامي جاسم شبيب الخفاجي: مستشار رئيس الديوان الخاص

٢٢- السيد نزار حبل المتين: أمين عام العتبة العلوية

٢٣- الدكتور رشيد الحميري: عميد كلية الإمام الكاظم عليه السلام.

٢٤- عبد العزيز العبيدي: مستـشار رئـيس الـديوان، وخبـير اقتصادي

٢٥- ماجد عبد الأمير عبد / ملاحظ .

٢٦- الدكتور ماجد عبد الرضا شلاكة: رئيس قسم الحسابات في الدائرة الادارية والقانونية

٢٧- فوزي البكري: مدير اوقاف محافظة واسط

٢٨- حاج باقر: مدير اوقاف محافظة ذي قار

٢٩- حسن عجلان: مدير اوقاف محافظة الديوانية

٣٠- الشيخ محمد المطوري: مدير اوقاف محافظة البصرة

٣١- القاضي محمد عبد ناصر الساعدي: مستشار الأوقاف والخبير القانوني.

واقعة الجادرية

من العقد المستعصية في شخصية علاء الهندي هو حقده الدفين، وعدم احترامه وتقديره لجهاد الحركات الإسلامية، وتأريخ المنظمات العاملة في الساحة، والتي كان لها قصب السبق في مواجهة النظام البعثي من جهة، ومحاربة الإحتلال وفلول حزب البعث، والمجاميع الإرهابية، وداعش من جهة أخرى.

فقد استغل علاء الهندي موقعه رئيسا للديوان، للتنفيس عن عقده النفسية للتضييق على مشاريع ومؤسسات ومساجد التنظيمات الإسلامية، ومنها (**عصائب أهل الحق**) الذين مهما اختلفنا معهم في الأمور الفنية والتفصيلية، إلا أنّهم يمثلون قوّة عسكرية شيعية، ولها وجود في الساحة الإجتماعية، كما أنّ لهم كتلة يشار إليها في مجلس النواب، ولهم تمثيلٌ في وزارات الدولة.

لقد أثار علاء الهندي فتنة وأحدث أزمة مع (عصائب أهل الحق) من خلال قضية (**جامع الحلة الكبير**) وهو جامع رئاسي

كبير، بُني من قبل المقبور صدام حسين، اثناء هوسه ببناء الجوامع وقيامه بالحملة الايمانية في العراق.

وبعد سقوط النظام البعثي، استطاع السيد فرقد القزويني -وهو شخصية معروفة في الحلة- السيطرة على هذا الجامع ليتخذ منه، كليةً للعلوم الدينية، ومقرّا لشؤونه الشخصية، وقد استمر هذا الحال لعدة سنوات، وقبل أن يترك السيد فرقد القزويني الجامع، سلّمه الى (عصائب أهل الحق)، ليتخذوا منه منطلقا للصلاة، واقامة الشعائر، وتحشيد الشباب في فترة فتوى الجهاد الكفائي التي اطلقتها المرجعية الدينية العليا ضد (داعش).

وكان بإمكان علاء الهندي بدل ان يرفع شكوى ضدهم، ويأمرهم بإخلاء الجامع فورًا ان يتفاهم معهم مباشرة أو عبر وسائط عقلاء، بعنوان أنّ هذا الجامع وقفٌ لجميع المسلمين، وعلى (العصائب) ان يلتزموا بنظام التولية، والمحافظة على عمومية الجامع وديمومته، وعدم تغيير معالمه وأن يحرصوا على صيانة مشيداته، لاسيما وأنّ فيهم من العلماء الأكفاء، وطلبة

العلوم الدينية الموثقين، الذين يتصفون بـالمؤهلات والـشروط الـشرعية لأن يكونـوا متـولين عـلى هـذا الجـامع، لأن التوليـة ليست شهادة أكاديمية، أو منّة تعطى من قبـل رئـيس الـديوان للمتولين، إنما هي مفهوم شرعي ديني عرفي، يُعطـى لكـل مـن هو كفـوء لادارة شـأن مـن شـؤون الاوقـاف، ويحـرص عـلى مصالحها، وديمومتها لخدمة الصالح العام.

ولكن السيد علاء الهنـدي المـسكون بالعدوانيـة، والممتلـئ بالحقد على الآخرين ممن يختلفون معه، فقد اتبـع اسـلوبًا آخـر، يتسم بالتشنج والإثارة والخطاب المتعالي، ومن هنـا تـصاعدت المشكلة بينه وبين عصائب أهل الحق، حتى أنّه لوح بالـشكوى ضدّ أمينهم العام (الشيخ قيس الخزعلي)، بطريقة لا تخلـو مـن اهانة او تحدٍ لشخصية عامة معروفة بالعراق.

ولا يخفى أن لكل فعل رد فعل، فقد عمد شباب (عصائب أهل الحق)، الى مهاجمة مقرّ رئـيس ديـوان الوقـف الـشيعي في منطقة الجادرية في بغداد في وضح النهار، فجـردوا حمايتـه مـن أسلحتهم، وما يمتلكونه من هواتف ومعـدات شخـصية، كـما

تعرضوا لبعض المتواجدين من الموظفين بالـضرب والإهانـة - كما قيل- ومنهم الـشيخ الـشاب أحمـد كاشـف الغطـاء، وأمـا موقف السيد علاء الهندي في هذا الهجوم، فهناك روايتان:

الأولى: انه فرّ مرعوبا، ودخل غرفة محصنة وحفظ نفسه من مغبة هذا الهجوم.

والرواية الثانية: أنه تعرض هو الآخر للإهانة والضرب مـن قبل المهاجمين في تلك القضية. وربما إنّ هذه الرواية هي الأصح لما بدت على وجه علاء الهنـدي علامـات الخـوف والإرتبـاك، حين ظهر بوجه شاحب في مؤتمر صحفي، حتى أنّه لم يجب على سؤال وجه إليه من أحد الصحفيين يسأله عن هوية المهـاجمين، وهو يعرفهم جيداً إلا أنه لم يجرؤ أن يذكرهم بشيء، أو يسميهم بإسمهم.

وعلى كل حال ما كان ينبغـي ان يحـدث هـذا، بـين طـرفٍ مرتبط بالحشد الشعبي وبالتالي مرتبط بالدولة، وطـرفٍ يمثـل هيأة تابعـة الى مجلـس الـوزراء وهـي ديـوان الوقـف الـشيعي المرتبط بالدولة أيضاً.

واللافت في هذه القضية، التي تصاعدت الى حدّ الهجوم المباغت على مقر تابع للدولة يقع في المربع الرئاسي الامني وقريب من مقر الحكومة والمنطقة الخضراء -الاكثر تحصينا في العراق-، ان رئيس الوزراء عادل عبد المهدي قد التزم الصمت، وكأنّ الامر لا يعنيه، أو أنّه يحدث في خارج اطار مسؤوليته، وحتى الوقف الشيعي من خوفه ورعبه وارتباكه، لم يبيّن في مؤتمره الصحفي هوية المهاجمين وهو يعرفهم جيداً، ولا الأسباب التي تقف وراء هذا الهجوم، مكتفيا بكلمات عامة غامضة لا تغني ولا تُسمن من جوع.

وجدير بالذكر أنّ السيد عمار الحكيم لم يترك علاء الهندي وحده في محنته وموقفه الصعب، إنّما زاره في مقرّه و وقف إلى جنبه مدافعا عنه بكلماته المعهودة، التي هي الاخرى كانت مجملة ولا يُفهم منها شيء.

وقد أسدل الستار على هذه القضية بسرعة، لأنّ هجوم عصائب أهل الحق كان كفيلًا بإنهاء هذا الملف، والغاء تبعاته القانونية، ما خلا بعض المشادّات والبرامج الإعلامية، بين قناة

(الفرات) التابعة الى عمار الحكيم، وقناة (العهد) التابعة الى عصائب أهل الحق، وكانت تلك البرامج أشبه بـ(حوار الطرشان) منها إلى الحوار الموضوعي الصريح البنّاء. لأنّ كل طرف منهما لا يريد أن يكشف كل الحقيقة، ولا يريد ان يضغط على الأعصاب الحساسة من الجسم الحي في هذه القضية.

الطموح غير المشروع في جامع الرحمن

إنّ جامع الرحمن هو أكبر جامع في العراق، حيث تتسع مساحته إلى ١٦٥ دونم، أي حوالي اربعمئة الف متر مربع، ويقع في قلب الكرخ من بغداد في منطقة المنصور، وهو من الجوامع (الرئاسية) التي تصدى صدام حسين لتشييدها في فترة الحصار الدولي على العراق في تسعينيات القرن الميلادي الماضي، إلا أنّ هذا الجامع الكبير لم يكتمل بناؤه وإنشاؤه حتى الآن، بل ما زال هيكلا خرسانيا يشكو من الإهمال وعدم الإهتمام به من قبل المسؤولين في العهد الجديد، إذ يعيد لبغداد مجدها التاريخي كما يعيد لمدرسة أهل البيت روحها وعلومها، في بغداد يوم كانت حاضرة للعلم والثقافة، والأدب والفنون، في عهد الشيخ المفيد، والشريف الرضي والمرتضى، والشيخ الطوسي. وغيرهم من الأعلام والفقهاء المجددين.

وإلا فهل من المعقول أن تمضي مدّة حوالي عشرين سنة من دون أن تكون هناك إرادة جادة في إكمال مشيداته، حتى يكون معلماً دينياً وثقافياً وروحياً للعراق الجديد.

ومع سقوط نظام صدام حسين المقبور، حاولت عدة جهات السيطرة على جامع الرحمن لاقامة نشاطاتها فيه، حتى رسا الامر أن يكون تحت إدارة مؤسسة ثقافية خيرية تابعة لمرجعية الشيخ محمد اليعقوبي، وحزب الفضيلة الذي اتخذ منه مقرا له وقاعدة لاعماله ونشاطاته، كما اقام فيه صلاة الجمعة، واحياء المناسبات الدينية والاجتماعية، وهذه هي مهمة المساجد في الإسلام، إذ أنّها تمثل مراكز ومنتديات وملتقيات عبادية وثقافية واحياء المجالس الحسينية في شهري محرم وصفر وليالي شهر رمضان المبارك وغير ذلك من المناسبات الخاصة والعامة.

وخلال السنوات التي سبقت مجيء علاء الهندي لديوان الوقف الشيعي، كان الرأي السائد في الوقف وسياسة الدولة، أن لا تُثار مشكلة هذا الجامع لعدة اسباب منها:

أنّه تقام فيه فعلاً الصلاة اليومية، وصلاة الجمعة، والدروس الدينية، وإحياء المناسبات، وهذا هو الغرض الأساسي من تشييد الجوامع، كما انّ ديوان الوقف كان غير قادر وما يزال على اكمال بنائه بمفرده لأنّه يحتاج الى ميزانية

عالية، ولا يحتمل العراق تخصيص هكذا مبالغ طائلة من اجـل اكـــمال بنـــاء الجـــامع، اضـــافة إلى ان الاوضـــاع الـــسياسية والاجتماعية لا تتحمل الاثارة او الصراع الداخلي حول جـامع في بغداد، بين ابناء الطائفة الواحدة والمذهب الواحد.

ولكنّ علاء الهندي وضمن طريقة تفكـيره الخاطئـة وفهمـه القاصر لدوره في الاوقاف، فقد طالب بإخلاء الجامع وتسليمه الى ديوان الوقف الشيعي فوراً، على الـرغم مـن عـدم امتلاكـه خطّة لإكمال بنائه، وعدم وجود هكذا مبالغ أصلا في ميزانيتـه، مما اثار الريبة والشك لدى حـزب الفـضيلة، ومؤسـسة جـامع الرحمن، وأنّ القضية تكمن وراءها عوامل سياسية وشخـصية، لا تتعلق بالأوقاف، اذ انّ بقاء الجـامع هـيكلا خرسـانيا سـواء أكان بيد الفضيلة أم تيار الحكمة أم بيد ديوان الوقـف الـشيعي فإنّه لن يغير من حقيقته شيئا.

وفي الوقت الذي يأخذ ديوان الوقف الـشيعي عـلى حـزب الفضيلة أنّه يستغل المساحات الخاليـة التابعـة لارض الجـامع، لايجارها كـ(كراج لوقـوف الـسيارات) إلا أنّ ديـوان الوقـف الشيعي لا توجـد لديـة نيّـة أخـرى واسـتغلال مغـاير لارض

الجامع، اذ انه وقبل ان يخليه حزب الفضيلة، قام الهندي بـإبرام عقود استثمار مع شركة (أبراج المستقبل)، وعندما أشّر القـضاء على مخالفات قانونية جسيمة في هـذا العقـد، ممـا جعلـه يفـسخ العقد، ويحكم على مدير هيـأة اسـتثمار امـوال الـديوان (**منـذر عبيس**) بالحبس، وعـلى الـرغم مـن اقـرار منـذر عبـيس اثنـاء المحاكمة بأنّه كان ينفذ اوامر رئيس الديوان - كما اشـار محاميـه الى ذلك- وانّ العقد تم تحت اشراف وتوجيه مبـاشر مـن قبـل علاء الهندي، إلا ان القضاء لم يتخذ اي اجـراء في هـذه النقطـة لظروف غامضة لحدّ الآن.

وبعد فسخ عقد شركة (أبراج المستقبل) من قبـل القـضاء، سارع الهندي إلى المضي في مشروعه النفعي الخاص وهو تحويـل الجامع إلى مجمع تجاري وسياحي فابرم عقـدا آخـر مـع شركـة (أبراج الرخاء) من اجـل اسـتثمار ارض الجـامع، ليـتم تـشييد مجمعات تجارية، وترفيهية فيه، ولا نعلم هـل هـذه المجمعـات تتناسـب مـع طبيعـة الجوامـع واجوائهـا الدينيـة الخاصـة في الإسلام؟

وهل ينسجم هذا النمط من العقود التجارية مع فلسفة الأوقاف وتشييد المساجد، ودور العبادة، وطبيعة أهدافها العبادية والخيرية والاجتماعية والإنسانية.

والجدير بالذكر أن شركة (ابراج الرخاء) تبين أنها لا تمتلك رأس مال يؤهلها لانجاز هذا المشروع الكبير، وقد شاب هذا العقد كذلك شبهات ومخالفات قانونية كثيرة، وكلما حاول بعض المستشارين المخلصين في الديوان والمدراء العامين، وبعض أعضاء مجلس النواب منع السيد الهندي من المضي في اتمام العقد وتوقيعه، إلا ان علاء الهندي اصر على المضي بالعقد مع الشركة وتجاهل كل الاصوات المعترضة، مما جعل أعضاء في مجلس النواب يقيمون شكاوى لدى القضاء والنزاهة، والجهات الرقابية الأخرى في قضية جامع الرحمن[1].

---

(1) (ينظر في الملاحق: البيان التوضيحي من قبل لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية، حول المخالفات القانونية الجسيمة لعقد استثمار جامع الرحمن. كما ينظر في الملاحق: بيان حزب الفضيلة حول القضية).

التعدي على مجمع دار الإسلام الخيري

إنّ مجمع دار الإسلام الخيري هو مجمع ثقافي خيري يقـع في منطقة العطيفية، بالقرب مـن جـامع براثـا ومستـشفى الكـرخ الجمهوري، إذ تم التعدي والهجوم على هذا المجمع نهاية شـهر آب ٢٠١٩، من قبل حراسات رئيس ديـوان الوقـف الـشيعي السيد علاء الهندي مستعيناً بقائد فوج طـوارئ بغـداد العميـد الركن (مالك المالكي) وقوات سوات، وبمجموعة كبـيرة مـن فرقة الإمام علي القتالية التـي يرأسـها الـشيخ طـاهر الخاقـاني، التي تم تخصيصها لحماية علاء الهندي، إثر حادثة هجوم شباب عصائب أهل الحق على مقرّه في منطقة الجادرية.

إن هجوم قوّة بهذا الحجم، على مجمع خيري تسكنه العوائل في منطقة تقع وسط بغداد، اثار عدة تساؤلات وكان ينبغـي ان تأخذ صـدى واسـعا في الإعـلام، وفي دوائـر الدوّلـة، إلا اننـا عندما حاولنا تقصي الحقيقـة، والتحـري عـن المعلومـات مـن ديوان الوقف الشيعي نفسه، وجدنا أن الديوان قد أصدر بيانـا

ضعيفا، وفيه مغالطات قانونية جوهرية لا تخفى على من له ادنى معرفة وثقافة بالقانون العراقي.

على سبيل المثال: فقد وصف الديوان المدعى عليه السيد حسين بركة الشامي في قضية منظورة أمام المحاكم المدنية بأنّه (مدان) ومصطلح مدان يستخدم فقط في قانون أصول المحاكمات الجزائية الخاصة بالقضايا الجنائية، وليس في قانون المرافعات المدنية، وهذا البيان كان منشورا في صفحاتهم الالكترونية، اذ يشيرون فيه إلى ان هذا المجمع هو (ملك) للديوان، وقد تمت اعادته الى الديوان، بعد أن كان مغصوبا من قبل حسين بركة الشامي.

ومما لفت انظارنا ان هذا الهجوم على المجمع قد حصل بعد ساعات من اصدار عادل عبد المهدي رئيس الوزراء امره الديواني -سيء الصيت- المرقم (٣٠٥) في (٢٩/ ٨/ ٢٠١٩) بإزالة التجاوزات، فكان كل من يقرأ المشهد للوهلة الاولى ولا يمتلك معلومات تفصيلية مسبقة، يظن ان هذه العملية جاءت منسجمة مع مضمون الامر الديواني ومنطوقه.

وقد حاولنا سماع وجهة النظر الاخرى من خلال محاولة الاتصال بالسيد حسين بركة الشامي عبر الهاتف، إلا ان الأخير رفض التصريح واعتذر عن اجراء المقابلة وقال: ان القضية أخذت طريقها في القضاء العراقي، وأنّها معروضة بين يدي المرجعية الدينية، ونحن لا نريد ان نزيد من الاثارة او تعقيد المسألة، أو نشر الغسيل الشيعي في الإعلام، قبل ان يقول القضاء كلمته في الموضوع، لأننا نعتقد أننا اصحاب حق، ولابد للحق ان يعود الى اهله، ولو بعد حين، بهذا الكلام، ودعنا السيد حسين الشامي ولم ينفتح اكثر في هذه القضية.

لقد حاولنا الاقتراب من بعض الشخصيات القاطنة في المجمع والقريبة منه، لمعرفة حقيقة ما جرى ويجري، حيث اطلعنا على بعض المنشورات والبيانات في هذه القضية في مواقع التواصل الاجتماعي فتبيّن لنا، انّ الامر ليس كما يدعي رئيس ديوان الوقف، بل انّ المجمّع بالأصل قد تمّ شراء أرضه من أمانة بغداد من قبل السيد حسين الشامي نفسه، وقد شيّد على الارض مجموعة مباني على نفقته الخاصة بإعتباره أمينا عاما لمؤسسة خيرية (مؤسسة دار الإسلام)، ولم يسهم ديوان الوقف

الشيعي لا في قيمة الأرض ولا في بناء المشيدات ولو بدينار واحد.

والاهم من كل ذلك هي التولية التي حصل عليها السيد الشامي من احد مراجع الدين الاربعة الكبار في النجف الاشرف، إذ انّ الشيخ اسحاق الفياض يشهد ويؤيد ادعاءات حسين الشامي بخصوص كون المجمع وقفاً خيريا صحيحاً وليس للاغراض التجارية -كما يدعي علاء الهندي-، وأنّ الديوان ليس له حق في المجمع، إلا ان الارض مسجلة بإسمه فحسب، على نحو التبرع من قبل السيد الشامي. وهو امر معروف في نظام الأوقاف، إذ يقوم المتبرعون بشراء الأرض من الدولة، وتسجيلها بإسم الأوقاف ليشيدوا عليها مشروعا خيريا على أن تكون لهم التولية على إدارة هذا المشروع، وديوان الوقف الشيعي بدوره يقدم لهم كتاب شكر على تبرعهم لأنهم قد اضافوا للديوان وقفاً جديداً، كما يقوم بدور النظارة والمراقبة على المتولي بتطبيق شروط الحجة الوقفية المنصوص عليها والمعتمدة من قبل المرجعية، والمؤيدة من بعض العلماء والمؤمنين الثقاة.

وجدير بالذكر ان قانون ديوان الوقف الشيعي ينص على الزامية رأي المرجعية الدينية في كل شؤون الديوان بدءًا من تعيين رئيسه وسائر القضايا الدينية الاخرى، وليس للديوان ان يعترض أو يرفض أو يرد أي تولية صادرة من مراجع الدين في النجف الاشرف، لان الديوان قانونًا يتبع فتوى المرجعية ويلتزم بتوجيهاتها.

ومن اللافت في الامر ان الأمر الديواني الخاص بإزالة التجاوزات رقم (٣٠٥) في (٢٩/ ٨/ ٢٠١٩) لم يطبق على أرض الواقع إلا على بعض بيوت الفقراء في بغداد والمحافظات وعلى مجمع دار الاسلام الخيري خاصة، ثم توقف العمل بمقتضاه، وكأنّه مصمم للإستحواذ على مجمع دار الاسلام الخيري وتهديم مساكن الناس، من ذوي الدخل المحدود.

وإن إصدار أمر ديواني من قبل رئيس الوزراء يراد منه السيطرة على مجمع دار الإسلام الخيري، وتنفيذ أفكار ومخططات علاء الهندي الشخصية لهو أمر غير مستغرب إذا ما

عرفنا عمق العلاقة بين عادل عبد المهدي وعلاء الهندي وكيف أنّ رئيس الوزراء يسخّر مكتبه وإمكانيات الدولة لخدمة علاء الهندي وطموحاته وأحلامه.

ومن الجدير بالذكر اننا حصلنا على بعض المعلومات من قيادة عمليات بغداد، تشير الى أنّه كانت للسيد علاء الهندي مساعٍ كبيرة للاستحواذ على هذا المجمع، قبل الهجوم عليه بثلاثة اشهر، وعندما تهيأ كل شيء، اتفق مع رئيس الوزراء بهذا الشأن، وقد اصدر رئيس الوزراء الامر الديواني بتاريخ ٢٩/ ٨/ ٢٠١٩ وهو نفس اليوم الذي تم فيه الهجوم على المجمع الثقافي الخيري.

حتى ان بعض الساكنين في المجمع عندما حاولوا ان يتفاوضوا مع قائد القوة المهاجة (العميد مالك المالكي) رفض ذلك، وهددهم بالاعتقال، مصرحا ان هذه العملية تمت بتوجيه مباشر من الفريق (محمد حميد كاظم) السكرتير الشخصي للقائد العام للقوات المسلحة ورئيس لجنة الامر الديواني الخاص بازالة التجاوزات.

بل حتى ان بعض الشخصيات المقربة من السيد حسين الشامي حاولت الاتصال بالفريق محمد حميد، إلا انّه اعتذر عن التفاهم قائلا ان رئيس الوزراء يتابع الامر شخصيا، ساعة بعد ساعة. وكأنّ الامر يتعلق بعملية تحرير مدينة عظيمة من مدن العراق، وليس الاستحواذ على مجمع سكني متواضع لرعاية الأيتام.

ولقد حصلنا على معلومات تفصيلية بعد إصدارنا كتاب **(عادل عبد المهدي .. سنة في حكم العراق)** توضح سر تعلّق علاء الهندي بمجمع دار الإسلام الخيري، والإصرار على السيطرة عليه، إذ أنّه في أول أيام توليه منصب رئيس الديوان، كلّف مستشاره الخاص المحامي (جاسم شبيب الخفاجي) بالتفاوض مع الشامي، وطلب نسبة من ريع المجمع لا تقل عن ٤٠ ٪ تخصص للسيد الهندي بشكل خاص، مقابل عدم التعرض للمجمع، والمصادقة على تولية الشامي التي حصل عليها من المرجعية.

إلا أنّ الشامي رفض هـذا العـرض المـشبوه، ولـذلك فقـد صنّف في نظر الهندي كعدو أول لرئيس الديون، بحيث أصـبح عمل الدائرة القانونيـة في الـديوان، هـي إقامـة شـكاوى عـلى السيد الشامي في القضاء، بل تعدى الأمر إلى إشـاعة جـو مـن الرعب في ديوان الوقف الشيعي بأنّ أي موظف له علاقـة مـن قريب أو بعيد مع السيد الشامي يحارب في الديوان ويبعـد مـن الوظيفة،

كما حدث مع مدير ديوان الوقـف الـشيعي فـرع الكاظميـة الدكتور منذر زعلان العبسلي، الذي أعفي من منصبه وإحالتـه عـلى التقاعـد، وذلـك بـسبب أنّـه خاطـب محكمـة الأحـوال الشخصية في الكاظمية يجيبها على سـؤال حـول أحقّيـة الـسيد الشامي في التوليـة، بإعتبـاره المؤسـس للمجمـع والمنفـق عـلى إنشائه.

(ينظر في الملاحق: البيان التوضيحي لادارة المجمع، ونـص تولية وتأييد المرجعية الدينية وسائر وثائق هذه القضية).

إعادة تدويره

لقـد كـان التعيـين في المناصـب الحكوميـة بالوكالـة سـياقًا معمولا به ومقبولا لـدى الاوسـاط الـسياسية، بـسبب القلـق الأمني وعدم التوافق بين الكتل السياسية على توزيع الحـصص فيما بينها، وكذلك من أجل تمشية أمور الدولـة وعـدم الـسماح للخلافـات الـسياسية في اروقـة مجلـس النـواب بالتـأثير عـلى مؤسسات الدولة، وعرقلة عملها.

ولم يكن هناك نـص صريـح في الدسـتور أو القـانون يمنـع رئيس الوزراء من التعيين بالوكالة، ولكـنْ مـع تـصاعد حـدة المطالبة بالإصلاح الشامل لنظام الدولة، والـتخلص مـن هـذا الملف الذي يمثل نقطـة ضـعف في مـسيرة الـوزارات وعمـل الحكومة، اضـافةً إلى الـضغط الـشعبي المتمثـل في المظـاهرات الشعبية العارمة التي اجتاحت بغـداد والمحافظـات مـن أجـل المطالبة بالاصلاح والبـدء بـالخطوات الجـادة لإرسـاء قواعـد صحيحة في تعيين كبار الموظفين والمـسؤولين في الدولـة، ومـن هذه المطالبة إلغاء فكرة التعيين بالوكالة، واخـضاع الجميـع إلى آلية التعيين المنصوص عليها في الدستور وهي ان يرشح مجلـس

الوزراء أسماء الى مجلس النواب، وتتم المصادقة عليها من قبل نواب الشعب.

ومن اجل ان لا تتراخى او تماطل حكومة عادل عبد المهدي في انهاء ملف التعيين بالوكالة، قرر مجلس النواب ان يضمّن مادةً صريحة في قانون الموازنة الاتحادي، يلزم الحكومة بشكل صارم وبات بانهاء هذا الملف بأي شكل من الاشكال، وان لم تسعَ الحكومة لانهائه من تلقاء نفسها، فيتم انهاء ملف التعيين بالوكالات في موعد محدد بحكم القانون، ولا يتوقف هذا الامر على اي اجراء تتخذه الحكومة، فلقد نصت المادة الاولى من قانون (تعديل قانون الموازنة الاتحادي) على ما يلي:

(تلتزم الحكومة بأنهاء ادارة مؤسسات الدولة بالوكالة ماعدا الاجهزة الامنية والعسكرية في موعد اقصاه ٢٤/ ١٠/ ٢٠١٩ ويعد اي اجراء بعد هذا التاريخ يقوم به المعين بالوكالة باطلا ولايترتب عليه اي اثر قانوني على ان تقوم الدائرة المعنية بايقاف جميع المخصصات المالية والصلاحيات الادارية في حالة الاستمرار بعد التاريخ المذكور اعلاه).

وبهـذا الـنص الـصريح أزيـح مئـات مـن ذوي المناصـب الخاصة والمـدراء العـامين، الـذين كـانوا يجثمـون عـلى جـسم الدولة العراقيـة بالوكالـة منـذ سـنوات، ومـنهم الـسيد عـلاء الهندي الذي شغل منصب رئيس ديوان الوقـف الـشيعي لمـدة خمس سنوات منذ عام ٢٠١٤، واذا كنـا نـتفهم وجـود بعـض الشخصيات التي تدير مناصب بالوكالة في الدولة العراقية إمـا لحساسية هذا المنـصب، او لـشدة الخلافـات حولهـا ممـا يجعـل رئيس الـوزراء لا يرسـل اسـماءها الى مجلـس النـواب لغـرض المصادقة عليها، ولكن مالذي يـدعو رئـيس الـوزراء إلى عـدم ارسال اسم الـسيد عـلاء الهنـدي الى مجلـس النـواب لغـرض التصويت عليه، لا سيما أنّ السيد علاء الهندي طالما تكلم بإسم المرجعية وادعى تمثيلها في الدولة؟ والجواب الـصحيح يكمـن في ان الـسيد عـلاء الهنـدي لا يمتلـك المقومـات والـشروط القانونية والموضـوعية لتوليـه منـصب رئـيس ديـوان الوقـف الشيعي، ومن أهمها عدم تحصيله للشهادة الاكاديميـة المطلوبـة ليكون رئيسا للديوان، فظل يتلاعب بالألفاظ، ويتحايـل عـلى القانون ويسعى إلى عدم طرح اسـمه في مجلـس النـواب، لانـه

يعلم علم اليقين بأنه سوف يتم رفضه لاسباب كثيرة منها هـذا السبب بالذات هو عدم امتلاكه الشهادة الاكاديمية الأولوية.

ولأنّ نص قانون الموازنة الاتحادي كان واضـحا وجليـا ولا يقبل التفسير والتأويل، فقد ترك عـلاء الهنـدي منـصبه رئيـسا للديوان بالفعل في يوم ٢٥/ ١٠/ ٢٠١٩، ولكن الذي يؤسف له أن تركَه للديوان كان شكليا فقط، حيث كان يديره من وراء ستار، من خلال الآلة الطيعة التي خلفها وراءه وهـو الـدكتور غني زغير الخاقاني الذي لا يعـصي للهنـدي امـرًا ولا يتخلـف عن الاستجابة لأوامره، وسنأتي على هذه الشخـصية الـضعيفة في الصفحات القادمة من هذا الكتاب.

إلا أنّ علاء الهندي اسـتغل الظـروف القلقـة التـي مـر بهـا العراق في تلك الفترة ومنها الهدوء النسبي الذي ساد في اجـواء التظاهرات الشعبية بعـد حادثـة اغتيـال ابـو مهـدي المهنـدس وقاسم سليماني، كما ان الهندي استغل علاقتـه الوطيـدة بعـادل عبد المهدي، ليتحايل الاخير على القانون، حيـث أعـاد عـادل عبد المهدي عـلاء الهنـدي الى منـصب رئـيس ديـوان الوقـف الشيعي مرةً اخرى خلافا للقانون، ففي أمر ديواني يدعو للريبة

والشك، وقبيل تكليف السيد محمد توفيق علاوي لتشكيل الحكومة، أصدر عادل عبد المهدي أمراً ديوانياً بالرقم (٧١) بتاريخ ٩/ ٢/ ٢٠٢٠. يقضي بإعادة تكليف (علاء عبد الصاحب حسين الهندي) بمنصب رئيس ديوان الوقف الشيعي وكالة. (ينظر: نص الأمر الديواني في الملاحق).

ومن الملاحظ أنّ قانون الموازنة الذي سعى إلى تخليص العراق وشعبه من المناصب التي تدار بالوكالة، ويحاول أن يخرجهم من الباب الواسع، إلا أنّ عبد المهدي يأتي محتالاً على القانون فيعيدهم إلى مواقعهم القديمة من الشباك!! مخالفاً في ذلك الأصول والتعليمات النافذة.

إنّ مجلس النواب بصفته الجهة الرقابية على أداء الحكومة، والذي طالما صرح نوابه في وسائل الاعلام بأنهم خلصوا العراق من ملف فساد كبير ألا وهو ملف التعيين بالوكالة، من خلال سنّهم لقانون الموازنة، لم تكن له وقفة جادة وصارمة بهذا الخصوص، ربما بسبب التعقيدات السياسية التي رافقت مرحلة مفاوضات تشكيل حكومة السيد محمد توفيق علاوي وغيرها من الظروف، ولكنّ بعض أعضاء مجلس النواب

المهتمين بمتابعة ملفات فساد عـلاء الهنـدي في ديـوان الوقـف الشيعي حاولوا ايقاف اجراءات اعـادة تـدويره، وطلبـوا مـن رئيس المجلس أيقاف هذه المهزلة، وإلغاء الأمر الديواني وجميع ما يترتب عليه من صلاحيات وامتيازات. (ينظر: نص الطلـب في الملاحق).

كما أنّ بعض المتظاهرين حاولوا التصدي إلى هذه المخالفـة، وأصدروا بياناً بالتعاون مع موظفي العتبـات المقدسـة وديـوان الوقف الـشيعي الـذين ضـاقوا ذرعـاً بهـذا الرجـل وسياسـته التعسفية، إذ علّقـوا صـور عـلاء الهنـدي وبعـض حاشـيته في ساحات التظاهر، وقد كتبوا عليها عبـارات تـدل عـلى فـساده ورفضهم له في الساحات العامـة في بغـداد والنجـف وبعـض المحافظات الاخرى، ولكنّهم لم يجدوا للاسف الآذان الصاغية لا من قبل الحكومة، ولا من قبل آل الحكيم الذين يتبنون علاء الهندي على الرغم من كل مخالفاته وفساده. (ينظر نـصّ البيـان في الملاحق).

الفصل الرابـع

علاء الهندي يرفض الرقابـة المالية

واستجواب مجلس النواب

- ❖ تمهيد
- ❖ تقارير الرقابة المالية
- ❖ رفض الاستجواب في مجلس النواب
- ❖ عدم حضوره امام القضاء

علاء الهندي يرفض الرقابة المالية واستجواب مجلس النواب

تمهيد

يعد مجلس النواب هو أعلى سلطة تشريعية ورقابية على عمل مؤسسات الدولة ومتابعة أدائها وتقييمه في العراق، وذلك من خلال الصلاحيات الواسعة التي منحها الدستور إلى مجلس النواب، بأعتبار أنّ نظام الحكم في العراق هو نظام نيابي. حيث تتشكل في مجلس النواب لجان مختصة في كل قطاع من قطاعات الدولة، وذلك بحسب نظامه الداخلي وفق القانون.

ومن هذا المنطلق فإن ديوان الوقف الشيعي يخضع في عمله العام إلى رقابة (لجنة الأوقاف والشؤون الدينية في مجلس النواب) فضلاً عن الجهات الرقابية الأخرى كهيأة النزاهة، وديوان الرقابة المالية، ومكتب المفتش العام، ولجان التحقيق في الأمانة العامة في مجلس الوزراء، وغيرها.

ولا شكّ أن عمل هذه الجهات الرقابية ليس عملاً عشوائيا كل على أنفراد، إنما تعمل هذه اللجان والجهات بطريقة تضامنية وفق آلية التعاون في الحصول على المعلومة الدقيقة ومتابعة اتخاذ الإجراءات بحقها.

فعادة يبدأ ديوان الرقابة المالية ومكتب المفتش العام بتأشير المخالفات المالية والإدارية، ثم يشعر هيأة النزاهة بهذه المخالفات، للتحقيق فيها واتخاذ الإجراءات اللازمة بحقها.

أما دور مجلس النواب، والإدعاء العام فإنّه يقوم بالتحري عن المعلومات التي تصله من خلال الجهات الرقابية، ويقوم بعدة خطوات منصوص عليها في الدستور، ومتعارف عليها في الأنظمة البرلمانية في العالم، منها توجيه السؤال البرلماني، والإستجواب تحت قبة مجلس النواب، وتصل إلى مرحلة سحب الثقة، ثم إرسال الملفات إلى القضاء لينال المقصّر جزاءه العادل فيها.

تقارير الرقابة المالية

وبسبب كثرة الشكاوى حول العديد من المخالفات المالية والإدارية المرتكبة في ديوان الوقف الشيعي من قبل السيد علاء الهندي وحاشيته، حتى أصبحت بحجم كراس معد من قبل هيأة النزاهة، وقد أشار كتاب الهيأة / دائرة الوقاية (سري/ ١٩٢١) في ٥/ ٨/ ٢٠١٨ إلى هذا الكراس الذي يضم سلسلة كبيرة من المخالفات المالية والإدارية، وقد أوعز رئيس هيأة النزاهة في التحقيق فيها، فجاء تقريرها يضم عددا كبيرا من الوثائق والصور عن مخالفات جسيمة، وهدر كبير بالمال العام واضرار بالمصلحة العامة، حيث قضت لجنة النزاهة ثلاثة أشهر مقيمة في مقر الديوان الشيعي للبحث والتحقيق في ملفات وعقود الأوقاف، وشؤونها المالية.

والغريب أنّ هذا التقرير قد وضع أمام أنظار رئيس مجلس الوزراء آنذاك الدكتور حيدر العبادي، ولم يتخذ للأسف أي إجراء حاسم بحقّه، بل حوّله إلى ديوان الوقف الشيعي نفسه، لغرض معالجة النقاط الواردة في التقرير، بحيث ينطبق على

هذا الأمر قول الشاعر: (**فيكَ الخصامُ وأنتَ الخصمُ والحكـمُ**).
وكان يفترض تشكيل لجنة مهنية مختصة لمحاسبة رئيس الديوان على مخالفاته حسب القانون.

ومن الملاحظ أنّ هيأة النزاهة تحقق بالإخبارات والمعلومات التي ترد إليها، وبالتالي تكون تقاريرها مركزة وتسلط الضوء على المعلومات التي وردتها دون سواها من المخالفات الموجودة، ولو أردنا تلخيص أهم ما جاء في تقرير هيأة النزاهة فإننا نذكر النقاط التالية:

١-قيام ديوان الوقف الشيعي باستئجار في منطقة (دبة خانة) والعطيفية بمبلغ ٨٠٠ مليون دينار سنويا، وينتقد تقرير هيأة النزاهة هذا التصرف غير المسؤول من قبل رئيس ديوان الوقف الشيعي، إذ كان بإمكانه أن يبني بناية مناسبة لدوائر الديوان بمبلغ هذا الإيجار لمدة سنتين أو ثلاثة، بدلاً من إهدار اموال الدولة على دفع بدلات الإيجار من دون مبرر أو وجود دراسة جدوى حقيقية.

٢-هناك عمليات تزوير في وصولات القبض الخاصة باستيفاء أمانات الضم لبعض المستأجرين، ووجود حك وشطب وتحريف أرقام الوصولات. ويلاحظ تقرير هيأة النزاهة أنّ رئيس ديوان الوقف الشيعي لم يتخذ أي اجراء حاسم في هذه المخالفة الجسيمة التي تصل عقوبتها إلى السجن المؤبد بتهمة اختلاس اموال الدولة.

٣-لم تتم المصادقة على الحسابات الختامية بديوان الوقف الشيعي منذ ٢٠٠٨م حتى ٢٠١٧ وذلك بسبب وجود مخالفات كبيرة في آلية الصرف، وتخصيص ٥٪ من إيرادات كلية الإمام الكاظم عليه السلام التابعة لديوان الوقف الشيعي إلى صندوق أموال الأوقاف، ومن ثم صرفها من قبل علاء الهندي من دون أصول حسابية، أو ضوابط قانونية، مما جعل ديوان الرقابة المالية يمتنع عن المصادقة على الحسابات الختامية للديوان لوجود هذه الثغرة التي لا يمكن سدّها إلا بإرجاع تلك الأموال إلى صندوق استثمار أموال الأوقاف.

٤- قيام رئيس ديوان الوقف الشيعي بتكليف الدكتور علي عيسى اليعقوبي ومباشرته بمهام مدير الدائرة القانونية، وذلك قبل أن يعين أصلاً في الديوان، فضلا عن أنّ قانون الخدمة المدنية وتعليماته تنص على شرط الكفاءة والنزاهة ومضي مدة لا تقل عن ١٠ سنوات في دوائر الدولة لمن يكلف بمنصب مدير عام، بإعتبار أن هذا المنصب يعد من الدرجات الخاصة التي تلي الدرجة الأولى في سلّم الرواتب الخاص بالدولة العراقية. ويضيف تقرير هيأة النزاهة متسائلا عن كيفية تثبّت رئيس الديوان من كفاءة علي اليعقوبي، وهو لم يخدم في الدولة العراقية يوماً واحدا، كل ذلك على الرغم من تأكيدات رئيس مجلس الوزراء إلى ديوان الوقف الشيعي بالتريث بتكليف أي مدير عام ما لم يكن تكليفه من قبل مجلس الوزراء، بحسب القانون.

٥- لقد تم صرف أكثر من ثلاثة مليارات دينار من إيرادات كلية الإمام الكاظم بموافقة حصرية من علاء الهندي لتمويل أبواب صرف سبق وأن تمّ تخصيص أموال لها

من قبل وزارة المالية / دائرة الموازنة. ضمن الميزانية الخاصة لديوان الوقف الشيعي. وهذه مخالفة مالية وقانونية جسيمة، إذ لا يجوز التنقل وتدوير وإضافة أموال إلى أبواب الصرف من دون أذن مسبق من وزارة التخطيط والمالية ومجلس الوزراء.

هذا وهناك نقاط أخرى ذكرت في التقرير يجدها القارئ في الملاحق. وهي تؤشر على فساد رئيس الديوان وسوء إدارته، والإهمال المتعمد بواجباته ومسؤولياته في إدارة الشأن العام.

رفض الاستجواب في مجلس النواب

بعد أن أكملت هيأة النزاهة تقريرها الموثق حول المخالفات المالية والإدارية من قبل رئيس الديوان علاء الهندي، في ٥/ ٨/ ٢٠١٨، تصاعدت الأصوات المطالبة باستجوابه في مجلس النواب، وكان أبرز تلك الأصوات من النائب عن دولة القانون (**كاظم الصيادي**)، ولكنّ التقرير لم يصل مع الأسف إلى مجلس النواب، بل ظلّ يدور بين مجلس الوزراء، والرقابة المالية، وهيأة النزاهة.

فقد كانت مساعي علاء الهندي متواصلة للتخلص من تبعات هذا الإستجواب البرلماني الخطير، فكان يرفض المثول تحت قبة البرلمان، إذ قدّم في يوم ٢٣ من كانون الثاني ٢٠١٨ طلباً الى رئيس الوزراء للحصول على إجازة لمدة شهر لغرض السفر خارج العراق.

وجاء توقيت إجازته قبل خمسة أيام من موعد الاستجواب، ولا حاجة لتحليل ذلك، فالغرض واضح بيّن لدى المتابعين.

وفي هذا اليوم ايضاً (٢٣ كانون الثاني) قامت لجنة من ديوان الرقابة المالية، بجولة في دوائر الوقف الشيعي، راجعت خلالها الملفات والعقود والنفقات المالية، على خلفية تصاعد الشكاوى من موظفي الأوقاف، وغيرهم من المتابعين والمراقبين لأداء هذه المؤسسة عن الاختلاسات والسرقات وعقود الفساد التي أمضاها علاء الهندي.

إن ملفات الفساد باتت تحيط علاء الموسوي الهندي من كل الجهات، وتتراكم أمامه رغم جهوده في إخفائها، لكن ذلك لم يعد ممكناً، فما قام به من فساد، فاق إمكانية التستر والإخفاء والتغطية.

فإنّ المشكلة الأخرى التي يعاني منها علاء الهندي أنه يواجه اختلافات شديدة بين أقرب مستشاريه، وحين يحدث التصادم بين رجاله الذين يديرون اعماله وينظمون سرقاته، فان مصير هذه السرقات يخرج من الغرف المغلقة الى الدائرة الأوسع، ومن ثم في الأوساط القانونية والإجتماعية.

لقد اضطر علاء الهندي نتيجة حدة الخلافات المتصاعدة بينه وبين مستشاريه، أن يعزل رجله الأول (جاسم شبيب الخفاجي) وقد كان عضده الأيمن وذراعه الأطول في التحكم بالوقف الشيعي، وعقد الصفقات، حيث منحه إجازة طويلة لإبعاده عن الواجهة واتخاذ القرار، لكنّ الأمر لم يقف عند هذا الحد، فقد يتفجر عن فضيحة كبيرة فيما لو خضع جاسم شبيب للتحقيق واعترف بسرقات الهندي، وسوء إدارته.

في هذه الفترة صار علاء الهندي عبئاً ثقيلاً على مكاتب مراجع الدين، لكنّ صمت المكاتب لا يكفي في حلّ المشكلة، فمن أجل حفظ سمعة المرجعية، فان الموقف الذي ينتظره المواطن العراقي عزله عن منصبه، وان يخضع للإجراءات القانونية والقضائية، فأموال الفقراء يجب أن تسترجع منه، والعقوبة القضائية يجب أن تشمله مثل غيره من الفاسدين والمتهمين.

وكان المطلوب من وزارة الداخلية أن تتخذ الإجراءات السريعة لمنع سفره خارج العراق، فهروبه أمر متوقع، وقد

حدثت الكثير من حالات الهروب في اللحظات الحساسة لمسؤولين فاسدين، تركوا البلد بعد أن سرقوا خيراته، وعبثوا بمقدراته.

وبحسب المعلومات التي تسربت من قبل مكتبه وبعض معاونيه، فأنه قد رتب أمور حجزه على السفر يوم الجمعة (٢٦ كانون الثاني) أي قبل موعد الاستجواب البرلماني بيومين فقط.

فقد خطط الهندي السفر الى تركيا قبل أسبوع من موعد الاستجواب، لكنه قدّم موعد سفره بشكل مفاجئ، ورتب كتاباً من الوقف الشيعي على أنه موفد مع مساعده ورجله المقرب (عبد الغني زغير الخاقاني) لمدة (١٥ يوماً) تبدأ من يوم الأربعاء (٢٤ كانون الثاني) لحضور مؤتمر فكري في قبرص كما جاء في كتاب الإيفاد.

ولم يُعرف أن الهندي أو ديوان الوقف الشيعي قد تلقى دعوة لحضور لمثل هذا المؤتمر. لكنّها محاولة عاجلة منه للهروب من الحضور الى جلسة الاستجواب تحت ذريعة حضوره مؤتمراً في تركيا.

وهنا يضع علاء الهندي بهذا التصرف المعيب، مكانة المرجعية التي رشحته لهذا المنصب أمام إحراجات كبيرة، بسبب الفساد الكبير الذي سقط فيه، والكذب الذي يمتهنه منذ أمد طويل.

إنّ ملفات الفساد في هيأة النزاهة، ولدى اللجان التحقيقية، قد تجمعت بشكل كبير، لكنّ المشكلة في هذا الامر أن رئيس هيئة النزاهة كان يتخوف من الاقتراب إلى ملفات الفاسدين الكبار في الدولة، خصوصا ملفات علاء الهندي ولاسباب تدعو للتأمل والإستفهام والاستغراب!!.

كما أن بعض الموظفين في هيأة النزاهة ومنهم: المحقق خالد ريسان دخيل الخاقاني، كان يغطي على ملفات علاء الهندي، ويجامله على حساب واجبه الأخلاقي والوطني في كشف الفساد، والتحقيق في ملفاته.

وانتهى ملف استجوابه إلى السكوت عنه، وعدم إثارة الموضوع في مجلس النواب، وذلك بعد أن مارس السيد عمار الحكيم بوصفه رئيس التحالف الوطني ضغوطاً كبيرة على

رئاسة مجلس النواب، لعدم استجواب علاء الهندي تحت قبة البرلمان، ومما يؤسف له أن بعض النواب في لجنة الأوقاف والشؤون الدينية أيدوا مساعي عمار الحكيم، واعتقدوا أن الأستجواب في مجلس النواب لا يليق برجل دين معمم، وإنما يتم استجوابه داخل التحالف الوطني. وبالتالي خرج الهندي منتصرا بفضل ضغوط عمار الحكيم، وتبريراته المخادعة التي انطلت على بعض السذج من أعضاء كتلة دولة القانون، ولم يحضر الهندي هذا الاستجواب أو ذاك.

وإذا استطاع السيد علاء الهندي ان ينجو من هذا الاستجواب فإنه لا يستطيع أن يتخلص من التبعات القانونية التي تلاحقه من خلال عيون الفقراء، ووجوه المحرومين التي تؤرق ليله وتقلق نهاره.

عدم مثوله أمام القضاء

في الدورة الخامسة لمجلس النواب العراقي التي تشكّلت بعد انتخابات عام ٢٠١٨م، حاول بعض أعضاء مجلس النواب إثارة استجواب علاء الهندي من جديد، وإعادة طرح ملفه في أروقة مجلس النواب، وكان أبرز الشخصيات البرلمانية المتصدية لكشف فساد الهندي ومخالفاته القانونية النائب (الدكتور جمال المحمداوي) إذ سعى هذا الرجل الشجاع إلى تحديث ملف استجواب الهندي بإضافة مخالفات قانونية جسيمة، ارتكبها الهندي للفترة التي تلت ملف استجوابه الأول.

وعندما حاول الدكتور المحمدواي التثبت والتأكد من المعلومات التي ترده بخصوص الفساد في ديوان الوقف الشيعي، حاول بموضوعية أن يوجه أسئلة برلمانية إلى علاء الهندي، قبل أن يشرع في التحقيق معه واستجوابه.

ولكنّ اللافت في الأمر أنّ علاء الهندي لم يجبْ على الاسئلة الموجهة له، وتغافلها كعادته في مثل هذه القضايا. وهو بذلك

يكون قد خـالف نـصّ المـادة ١٥ مـن قـانون مجلـس النـواب وتشكيلاته رقم ١٣ لسنة ٢٠١٨م حيث تنص المادة ١٥ على ما يلي:

(١- تعـد مخاطبـات ومراسـلات المجلـس بـما في ذلـك مراسلات أعضاء المجلـس في إطـار ممارسـة مهامـه التـشريعية والرقابية والتمثيلية بموجب الدستور، وهذا القـانون والنظـام الـداخلي مخاطبـات ومراسـلات رسـمية، وعـلى الجهـات ذات العلاقة إجابتها في مدة أقصاها ١٥ يوماً من تاريخ تسلمها.

٣- تلتـزم كـل وزارة وهيـأة مـستقلة وجهـة غـير مرتبطـة بوزارة، والأمانة العامة لمجلس الوزراء بتخصيص جهة معينـة بتنفيذ متطلبات الإجابة على مخاطبات ومراسلات المجلس.

٤- يعد الإمتناع عن تنفيـذ مـا ورد في أولاً مـن هـذه المـادة امتناعاً عن أداء واجب قانوني يوجب تطبيق الجزاءات المناسـبة لذلك، والواردة في الدستور والقوانين النافـذة، بـضمنها المـادة ٣٢٩ من قانون العقوبـات العراقـي، رقـم ١١١ لـسنة ١٩٦٩ المعدل).

وبعدما يأس النائب جمال المحمداوي من تسلّم إجابات ديوان الوقف الشيعي على أسئلته لجأ إلى القضاء مطالبا بتطبيق الفقرة الرابعة من مادة ١٥ من قانون مجلس النواب، وقدم ما يثبت للقضاء استخفاف علاء الهندي بمجلس النواب وعدم احترامه لأعضائه وتجاهل اسألتهم، وبالفعل أصدر القضاء العراقي مذكرة استقدام بحق علاء الهندي وفق المادة ٣٢٩ عقوبات[1].

وبعدما اشتدّ الضغط على رئيس الديوان، فقد قام بتكليف الدائرة القانونية، وهيأة استثمار أموال الأوقاف بالإجابة على تساؤولات النائب الدكتور جمال المحمداوي، وطلب من القضاء أن يتريث في استقدامه لأنّه في طور الإجابة، وأنّ الإجابة ستأخذ وقتاً من أجل إعدادها، كونها تتعلق بملفات كثيرة ومهمة.

ولاسباب غامضة، تريث قاضي التحقيق في أمر الاستقدام، والغريب أننا وبعد أكثر من سبعة أشهر من تلك الحادثة لم نر

---

(1) (ينظر نص المذكرة في الملاحق).

إجابات الهندي على أسئلة جمال المحمداوي، وللأسف أنّ القضاء العراقي، لم يعد ليفتح ملف التحقيق مع الهندي من جديد بعدما تريث فيه بسبب إحتيال الهندي والضغوط التي مورست على القضاء ابان فترة عادل عبد المهدي.

إنّ هناك مصادر خاصة تشير إلى أنّ علاء الهندي قد ادعى أنّه صرف تلك الأموال التي يسأل عنها جمال المحمداوي بأمر المرجعية، والأنفاق على مشاريعها الخاصة، لا سيما فصائل الحشد الشعبي المرتبطة بها، وهذا الإدعاء لم يثبت لنا بدليل معتبر لحد الآن.

بل هي محاولة لإحراج المرجعية الدينية، واستخدامها ذريعة من أجل تبرأة نفسه، وإبعاد التهم عنه، بهذه الإدعاءات الكاذبة التي ليس لها اساس من الصحة.

الفصل الخامس

شخصيات نفعية حول الهندي

- ❖ جاسم شبيب الخفاجي
- ❖ غني زغير الخاقاني
- ❖ خالد ريسان الخاقاني
- ❖ مخلص محمود حسين الشيباني
- ❖ موسى الخلخالي
- ❖ قيصر جبار

شخصيات نفعية حول الهندي

منذ بداية تولي علاء الهندي رئاسة ديـوان الوقـف الـشيعي، حاول أن يبث أجواء الرعـب والتخويـف في أروقـة الـديوان، وبين موظفيه، بحيث صار معلوماً لدى الجميع إنّ أي موظـف مهما كانت درجته سوف يبعد ويقصى من الديوان ويهـان مـا لم يعلن ولاءه المطلق غير المشروط للهنـدي، ويـسعى مخلـصا أن ينفـذ أوامـره وقراراتـه وإن كانـت مخالفـة للقـانون وللقـيم الأخلاقية والإنسانية.

ويمكـن لنـا تفهّـم هـذه الـسياسة مـن شخـصية معقّـدة كشخصية علاء الهندي الذي عرف بتاريخه المتأزم مع الجميـع، إلا أننا لا يمكـن أن نجـد أي تبريـرٍ لقيامـه بتعيـين أشـخاص مقربين منه في أماكن حساسة في الديوان، ثم سرعان ما ينقلـب عليهم ويقصيهم بطريقة مهينة، بحيث أنّهم كـانوا يتمنـون لـو أنّهم لم يلتقوا به أو يعرفوه من قبل.

وإذا ما أردنا استعراض أهم هؤلاء الموظفين الذين جاء بهم الهندي، لغرض أن يـساعدوه في تحقيـق غاياتـه ومآربـه في أول

الأمر، سنجد أن القائمة تطـول، لأنّـه قـام بتغيـير وإبعـاد كـل الموظفين المخلـصين سـابقاً في الـديوان، واسـتبدالهم بـآخرين تابعين له لينقلب فيما بعد على كثير منهم كذلك ويبعـدهم عـن الديوان أيضا.

وسـنكتفي في هـذه الـصفحات باسـتعراض أهـم تلـك الشخصيات التي جاء بهـا الهنـدي، وهـي شخـصيات لم تكـن معروفة بالكفاءة والنزاهة والمؤهلات العلميـة والإداريـة، بـل كانت طارئة على الوظيفة العامة، وغير مؤهلة أو جـديرة بتـولي المناصب الحساسة في الديوان، مما اضطرهم أن يكونوا موظفين صغاراً مهما كبرت مناصبهم ليس لهـم إلا إرضـاء ولي نعمـتهم (علاء الهندي)، إذ كانوا يحيطون به وينفذون أوامـره المتناقـضة وسياسته التعسفية.

جاسم شبيب الخفاجي

جاسم نصيف جاسم شبيب الخفاجي، وهو محامٍ فاشلٍ لم يحصل إلا على شهادة البكالوريوس في القانون منذ أمد بعيد، وهو من أهالي مدينة الكوفة يسكن في منطقة السراي، وقد نيّف على السبعين من عمره، وتتسم شخصيته بالتعقيد والإدعاء بأنّه أعلم النّاس في القانون، والتعالي على الناس، والشعور المزيف بالعظمة، والإضطراب في المزاج والشخصية، وأنّه يدعي كذبا بأنّه موضع أعتماد المراجع، ومن أقرب الناس إليهم، وأنّه يمثلهم في الدوائر الحكومية.

ومن علامات الخلل في شخصيته أنّه قد نيّف على السبعين ولم يتزوج بعد، وكل ما يفتخر به أنّ أخاه الشيخ المغفور له (معن الخفاجي رحمه الله) كان أستاذا في الفلسفة في الحوزة العلمية، ومدفون في مرقد ميثم التمار رضي الله عنه .

وعند مجيء السيد علاء الهندي رئيسا للديوان، جاء به مستشاراً قانونياً له، ويمثله في كثير من الاجتماعات والندوات، حتى أنّ علاء الهندي كان لا يلتقي مع أي شخصية أو جهة إلا

وجاسم شبيب إلى جنبه، يهمس في أذنه ويشير إليه بالسر والعلن في القضايا الشرعية والقانونية المتعلقة بالوقف، وهذا ينبئ عن جهل علاء الهندي بالمهمة التي أوكلت إليه. بل حتى بالأمور الشرعية الخاصة بالوقف، بحيث أنّه يستعين بمثل جاسم شبيب، وهو المحامي المعقد الذي لا يمتلك أي حضور بارز في أوساط المحامين، وفي غرفة محامي الكوفة والنجف.

ومع مرور الزمن اتضح بالتدريج أنّ جاسم شبيب لم يكن محامياً ومستشاراً فاشلا فحسب، بل خائناً للأمانة التي أوكلت إليه، فقد اكتشف الهندي أنّ جاسم شبيب يقوم باستئثار أهم القضايا القانونية في الوقف الشيعي إلى مكتبه الخاص، ويحاول ابعادها عن نظر علاء الهندي، لغرض الحصول على منافع مالية كبيرة لم يشاركه الهندي بها في شيء.

ومن أبرز تلك القضايا التي أشيعت في وقتها، أنّ جاسم شبيب اتفق بالسر مع بيت (آل المعرفي) وهم أسرة شيعية كويتية ثرية، لها أوقاف كثيرة في البصرة، تقدر بخمسين عقاراً

(بين بيت ومحل تجاري) على أن يستحصل لهم تلك العقارات من خلال القضاء مقابل حصّة مالية كبيرة.

وعندما عرف علاء الهندي بهذه الصفقة، التي لم يصله منها شيء انقلب على جاسم شبيب، وأبعده بطريقة مهينة بحيث انّه جرّده من كل صلاحياته، وسحب منه العجلة وكافة امتيازاته مباشرة.

والجدير بالذكر أنّ ما فعله جاسم شبيب يعدّ بنظر القانون جريمة تصل عقوبتها إلى السجن المؤبد، ومصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة، وذلك لأنّ أي موظف أو مكلف بخدمة عامة إذا ما طلب منفعة له أو لغيره إزاء أداء واجب من واجبات الوظيفة، أو الإمتناع عنه فإنّه يكون مشمولاً بالمادة ٣٠٧ من قانون العقوبات العراقي، والتي شددت عقوبتها بقرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (١٦٠ لسنة ١٩٨٣م)، إذا ما حدثت هذه الجريمة أثناء الحرب، ولا يخفى أنّ العراق في تلك الفترة كان في حرب مع داعش وفلول حزب البعث المجرم.

غني زغير الخاقاني

الدكتور غني زغير عطية محمد الخاقاني: وهو من مواليد ١٩٧٥، وحاصل على شهادتي الماجستير والدكتوراه من روسيا الاتحادية! المعروفة بعدم الرصانة وعدم الاهتمام بالجانب العلمي خصوصا للطلبة الوافدين إليها.

وان تقارير دائرة البعثات والعلاقات الثقافية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تشير إلى عدم كفاءة خريجي جامعات أوربا الشرقية بصورة عامة وروسيا على وجه الخصوص.

كون تلك الجامعات وإن كانت رصينة بالنسبة للطلبة من مواطنيها ولكنّها تعامل الطلبة الأجانب معاملة تجارية وتعزل صفوفهم عن صفوف المواطنين، ولا تقوم بتدريس كل المادة العلمية، ولا تظهر الجدية لهم في التدريس والمتابعة، مما اضطر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية إلى إلغاء الكثير من الزمالات الأوكرانية والرومانية والروسية، لعدم استيفائها

أهم الشروط الموضوعية ومن أهمها الحياد والتعامل على حد سواء بين الطلاب المواطنين والوافدين.

فضلا عن أنّ وزارة التعليم العالي في العراق اكتشفت مؤخراً أنّ بعض الطلبة العراقيين الموفدين للأسف ينغمسون في الملاهي الليلية ويقضون أوقاتهم في الملذات والشهوات بدل الدراسة والجدية في طلب العلم. كما أن بعضهم يقومون بالإحتيال على الجامعة التي يدرسون فيها، ويرسلون شخصاً آخر يمتحنُ بدلا عنهم.

إنّ الدراسة في روسيا حتى وإن كانت رصينة في بعض العلوم، واجتهد الطالب في تحصيل علمه وشهادته، فإنّها لن تكون مجدية كثيراً في الإختصاصات الإنسانية لا سيما التطبيقي منها كالقانون، لانّ دراسة القانون في روسيا لمرحلتي الماجستير والدكتوراه يجعل من الخريج غير متبصّر بالقانون العراقي وفلسفته، كما ان الشهادات هناك تُباع علنًا باسعار زهيدة تتناسب مع الوضع الاقتصادي وقيمة العملة في روسيا، وهذه

الحقيقة لم تعد سرّاً حيث يعرفها كل الطلاب الوافدين إلى هناك، فضلاً عن وزارة التعليم العالي ودوائرها المختصة.

أن غني الخاقاني بهذه (المؤهلات العلمية) المتواضعة يتولى عمادة كلية الإمام الكاظم عليه السلام وهي أكبر كلية (جامعة) حكومية في العراق، تحتاج إلى شخصية أكاديمية متمرسة، وذات خبرة علمية وإدارية كبيرة، لقيادة وإدارة هذه الكلية التي مقرها في بغداد ولها فروع في محافظات كثيرة، حيث تضم أكثر من ثلاثين ألف طالب في العراق، وتدر على ديوان الوقف الشيعي مليارات الدنانير من اقساط الدراسة المسائية في مختلف الاقسام، في الدراسات الأولية والعليا، إضافة إلى موازنتها وتخصيصاتها المالية الكبيرة التي تغطى من ميزانية الدولة.

ومع إنشغالات غني الخاقاني الكثيرة، في إدارة كلية الإمام الكاظم، فقد عيّنه علاء الهندي وكيلا له للشؤون الثقافية والدينية، ليتحكّم بالديوان كيفما يشاء.

لقد استطاع غني الخاقاني أن يستغل بعض علاقات أسرته في النجف الأشرف، وبالحشد الشعبي أن يظهر للهندي بأنّه

شخـصية مهمـة يمكنـه أن يعتمـد عليهـا لتنفيـذ سياسـاته ومخططاته. وأنّ وجود غني الخاقاني بالقرب من عـلاء الهنـدي سوف يزيده نفـوذا وقـوة وسـعة علاقـات، لا سـيما مـع كتلـة (سائرون)، والأمانة العامة لمجلس الوزراء التي تدار مـن قبـل (حميد الغزي) المرشح من قبل كتلة (سائرون).

كل ذلك بالإستناد إلى صلة القرابة والمـصاهرات بـين غنـي الخاقاني ووزيـر الإعـمار والإسـكان الـسابق طـارق الخاقـاني. كذلك علاقة الصداقة بين حميد الغزي، وغني الخاقاني، اللذين ينحدران من محافظة واحدة ذي قار، وتجمعهما روابـط ومنـافع مشبوهة مشتركة، وكذلك علاقتـه الخاصـة مـع الـشيخ طـاهر الخاقاني مسؤول فرقة الإمام علي القتالية في الحشد الشعبي.

إنّ تسرّع غني الخاقاني في تسلق سلّم الوصـول إلى الأمـاكن الحساسة في ديوان الوقف الشيعي، والتمـسك بـأهم المفاصـل الأساسـية في الإدارة جعلتـه شريكـاً لعـلاء الهنـدي في معظـم ملفات الفساد، بحيث أنّ أعضاء مجلـس النـواب كلـما طـالبوا

باستجواب علاء الهندي، كانوا يطالبون باستجواب غني الخاقاني أيضاً.

حتى بلغ الأمر بعلاء الهندي عندما هرب من الإستجواب بحجّة حضور مؤتمر خارج العراق، اصطحب معه غني الخاقاني لكي يضمن عدم استجوابه أيضاً.

إنّ استئثار غني الخاقاني بمنافع الديوان وامتيازاته جعلته يتمادى بطريقة مكشوفة ومفضوحة أحياناً، فعندما تصاعدت حدّة تظاهرات اكتوبر ٢٠١٩، المطالبة بتوفير فرص العمل والتعيينات، خصصت الدولة درجات وظيفية من أجل استيعاب أكبر عدد من العاطلين عن العمل، وكان أحد شروط هذه التعيينات أن لا تشمل أي شخص أحد أقاربه من الدرجة الأولى أو الثانية موظف في الدولة، لا سيما إذا كان تعيينه في نفس الدائرة التي يعمل فيها قريبه، لضمان الشفافية، وعدم المحسبوية، وتحقيق مبدأ العدالة والمساواة.

ولكنّ غني الخاقاني الذي يبدو أنّه تعلّم من أستاذه المحتال علاء الهندي عدم احترام التعليمات وقرارات الدولة، فإنّه قام

بتعيين عدد كبير من أقاربه في الديوان، وبطريقة مخلّة مما حدا ببعض أعضاء مجلس النواب أن يظهروا في مؤتمر صحفي ليكشفوا هذه المخالفة ويصرحوا بأنّ الديوان أصبح ملك لآل الخاقاني.

إنّ هذه التصرفات لا تعني علاء الهندي، ولا تهمه لا سيما أنّها حدثت في فترة ترك علاء الهندي منصب رئيس الديوان ظاهرياً في ٢٥/ ١٠/ ٢٠١٩ بعد تنفيذ المادة ٥٨ من قانون الموازنة الخاصة، بإنهاء ملف الوكالات في الدولة، وبالتالي لم يتخذ الهندي أي إجراء ضدّ هذه التعيينات المخالفة للقانون، طالما انّ غني الخاقاني يطيعه في كل ما يريده، حتى أصبحّ يعمل في ظل علاء الهندي وكأنه سكرتير عنده وليس وكيلا له في الديوان.

ولعل هذا الضعف المطلق الذي يشعر به الخاقاني اتجاه ولي نعمته علاء الهندي، إضافةً إلى الهالة التي أحاط غني الخاقاني نفسه بها بأنه يمتلك علاقات مهمة تنفع الهندي في تنفيذ

مشروعه ومخططاته، مما جعله يستمر بالمناصب التي يشغلها في الديوان، استثناءً من سياسة الاقصاء التي يتبعها علاء الهندي.

وعندما تم تنفيذ الفقرة الخاصة بإنهاء ملف الوكالات في الدولة، بموجب المادة ٥٨ من قانون الموازنة الاتحادية رقم ١ لسنة ٢٠١٩، تم تنحية علاء الهندي الذي كان يشغل منصب رئيس ديوان الوقف الشيعي بالوكالة، وهنا قد كُلف غني الخاقاني برئاسة الديوان.

إلا أنّ تنحية علاء الهندي كانت شكلية فقط، وأنّه ظل يستمر بادارة ديوان الوقف الشيعي من خلال الآلة الطيعة التي خلفها وراءه، وهو وكيله غني الخاقاني، حتى ان بعض المقربين من مكتب رئيس ديوان الوقف الشيعي قد ذكروا بأن غني الخاقاني طيلة رئاسته للديوان التي استمرت اربعة اشهر، لم يكن يتخذ أي قرار إلا بعد ان يرجع الى علاء الهندي، بل انه كان يصور بهاتفه الكتب والهوامش التي تصل الى الديوان ويرسلها الى علاء الهندي لغرض اخذ الأوامر والتوجيهات منه، حتى وصل الامر بأن اجتماعات مجلس الديوان كان تعقد

في مقر إقامة علاء الهندي في النجف الاشرف، اذ كـان المـدراء العــامون يــذهبون الى النجــف لغــرض التــداول في شــؤون وملفات الديوان مع علاء الهندي بالرغم من انه ليـست لـه أي صفةٍ رسمية في الديوان، إلا خوفهم من امكانية اسـتثناء عـلاء الهندي من اجراءات قانون الموازنة الخاص بإنهاء ملف الوكالـة وارجاعه للديوان، لعلم الموظفين، وتـصريحات عـلاء الهنـدي بأن له علاقةً خاصة وحضوة لدى آل الحكيم ورئيس الـوزراء، وهذا ما حصل بالفعل نتيجة تواطؤ الـضعيف المخـادع عـادل عبد المهدي مع المحتال المزيف علاء الهندي.

خالد ريسان الخاقاني

خالد ريسان دخيل الخاقاني: وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في القانون، تم تعيينه في هيأة النزاهة ليعمل محققا فيها، ثم بعد ذلك حاول الدراسة في الجامعة الإسلامية في بيروت للحصول على شهادة الماجستير في القانون الجنائي، ولكنّ الشهادة التي يدعي أنّه حصل عليها لم يتم الإعتراف بها أو معادلتها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لوجود مخالفات قانونية فيها.

كان خالد ريسان الخاقاني له علاقة خاصة بعلاء الهندي من خلال صلة القرابة مع غني الخاقاني، وقد استغل موقعه في دائرة التحقيقات في هيأة النزاهة، للتغطية على بعض ملفات علاء الهندي في النزاهة، وعدم اثارتها أمام القضاء والعمل على غلقها.

وفي مقابل هذا الموقف والخدمات التي قدمها خالد ريسان، فقد كافأه علاء الهندي بتنسيبه من هيأة النزاهة الى ديوان الوقف الشيعي ليعمل مديرا عامًا في الدائرة القانونية بالوكالة،

وعندما أراد تثبيته بالاصالة في هذا المنـصب، رفـضت الامانـة العامة لمجلس الوزراء ذلك لعدم توفر الشروط القانونيـة فيـه، فما كان من علاء الهندي إلا ان احتال على القانون، وألتفّ عـلى قرار الامانة العامة لمجلس الـوزراء، فعيّنـه معاونـاً لمـدير عـام القانونية، ومنحه صلاحيات المدير العام وهذا مخالف للقـانون والتفاف عليه.

لقد كان تنسيب خالد ريسان الخاقاني مـن هيـأة النزاهـة إلى ديوان الوقف الشيعي يثـير كثـيرا مـن التـساؤلات وعلامـات الإستفهام، إذ كيف لـشخص يعمـل في جهـة رقابيـة، ويتمتـع ببعض الصلاحيات والامتيازات الممنوحة للقـاضي بموجـب قانون هيأة النزاهة، أن يتم تنسيبه من هذا الموقع الحـساس، إلى دائرة أخرى ليعمل مديراً عاماً فيها، لا سـيما وإنّ هـذه الـدائرة لها ملفات فساد خطيرة معروضـة في هيـأة النزاهـة، والـبعض منها تحت اشراف وتحقيق خالد ريسان نفسه.

إضافة إلى إنّ هذا الإجراء غير مألوف ولا معروف في دوائر الدولة ومؤسساتها، إذ أنّ تعيين المدير العام لا بـدّ مـن أن يمـر

بسلسلة من الإجراءات، وليس أن ينسب محقق من جهة رقابية إلى جهة تنفيذية ويشغل هذا المنصب.

والملاحظ أنّ رئيس هيأة النزاهة عندما وافق على تنسيب خالد الخاقاني إلى ديوان الوقف الشيعي قد ناقض نفسه، إذ أنّه كان يشكو دائماً من قلة عدد المحققين الموجودين في الهيأة ويطلب تخصيص درجات وظيفية لغرض تعيين محققين جدد في هيأة النزاهة فكيف وافق على تنسيب خالد الخاقاني رغم حاجته الماسة للمحققين في هيأته.

إنّ ملف خالد ريسان الخاقاني والطريقة الغامضة التي تم بموجبها تعيينه مديرا عاما للدائرة القانونية، بإنتظار من يفتحه ويحقق فيه، ويحيله إلى القضاء لينال المقصر فيه جزاءه العادل.

مخلص محمود حسين الشيباني

الدكتور مخلص محمود حسين الشيباني، من مواليد محافظة الديوانية ١٩٧٩م، حاصل على شهادة الدكتوراء في القانون الإداري من إحدى جامعات لبنان، بعد أن ابتعث خلافا للقانون والضوابط لدراسة الدكتوراه في لبنان لأنّه لم يكن قد أكمل مدّة السنتين التي يجب أن تفصل بين شهادتي الماجستير والدكتوراء وذلك بحسب القانون.

لقد عمل مخلص تدريسياً في كلية الإمام الكاظم عليه السلام طوال فترة وجوده فيها، وعندما أحكم غني الخاقاني قبضته على بعض مفاصل الديوان، قام باقتراح اسم مخلص ليتولى إدارة الدائرة القانونية في ديوان الوقف الشيعي، وقد حظي هذا الترشيح بقبول وموافقة علاء الهندي، وبالتالي استلم مخلص الشيباني منصب مدير عام الدائرة القانونية في ديوان الوقف الشيعي.

ونحن لا نريد أن نخوض في إمكانياته العلمية ومؤهلاته الأكاديمية على الرغم من أنّها محل نظر وتأمل، ولكن ما يهمنا

في هذا المقام هو كيف أنّ مخلص الشيباني صار يخدم أفكار وتطلعات علاء الهندي في ديوان الوقف الشيعي، حتى أصبح الآلة الطيعة التي من خلالها يقوم الهندي بتصفية حساباته مع خصومه في المحاكم والقضاء بواسطته.

فلم يعد مخلص يتوانى من رمي خصوم الهندي بشتى أنواع التهم إرضاء لسيده، وإظهاراً لولائه المطلق لولي نعمته الجديد، حتى وصل به الأمر أنّه وأثناء إقامة الدعاوى والدعاوى المضادة بين حزب الفضيلة وديوان الوقف الشيعي، أنّه اتهم بعض الساكنين الفقراء الذين يقطنون في بيوت من صفيح في زاوية من زوايا أرض (جامع الرحمن) الكبير بأنّهم قاموا بسرقة معدّات وآليات من الجامع، علماً أنّ هناك فترة زمنية كبيرة تفصل حادثة اختفاء تلك المعدات في ٢٠٠٣ وبين سكن هؤلاء الفقراء بعد ذلك بسنوات عديدة.

وكاد أن يستغل مخلص احتياله وطريقته المعسولة في كتابة اللوائح، وتزييف الحقائق للقضاء من أن يتسبب بسجن هؤلاء الساكنين لولا أنّ بعضهم لجأ إلى عشيرته ومعارفه، وقاموا

بتهديد مخلص وإرسال رسائل إلى عشيرة آل شيبان في الديوانية بـأنّ أحـد أبنـائهم (مخلـص) يقـوم بـالإفتراء علـيهم زورا، وستتحمل عشيرة مخلص كل التبعات إذا ما تـضرر الـساكنون بأي أضرار.

وبهذه الطريقة العشائرية البعيدة عن القانون تم ردع مخلص عـن تماديـه في التعـدي عـلى الآخـرين، والإضرار بـسمعتهم، والتوقف عن الخدمة المجانية التي يقدمها لعلاء الهندي وغنـي الخاقاني، وغيرهم من أسياده وأولياء نعمته.

موسى الخلخالي

وهو السيد موسى السيد تقي حسن الخلخالي، وهو يتـصف بكثرة الصمت، وبـساطة الشخـصية، والـسذاجة في التفكـير، وعدم القدرة على اتخاذ القـرارات، وعـدم امتلاكـه المـؤهلات الثقافية والقانونية والإدارية ليتولى الوظـائف المهمـة في ديـوان الوقف الشيعي.

ولكنّه يجيد فنّ التقـرّب إلى المـسؤولين، والتزلـف لهـم مـن خلال الخدمات الشخصية التي يقـدمها لهـم، كـما أنّـه يـستغل اسم عائلته المشهور في الكوفة، وقربه من أبنـاء المراجـع، وهـو من الاسرة المؤسسة لحسينية (آل الخلخالي) في شارع الـسكة في الكوفة.

لقد برز نجم موسى الخلخالي أول مرة عندما تمّ تعيينه أميناً عاماً لمسجد الكوفة والمزارات الملحقة به، فلم يقدم أي مشروع حقيقي لتطوير هذا المسجد المعظّـم الـذي يعـد أحـد المـساجد الأربعة التـي تـشدّ اليهـا الرحـال في الإسـلام، إذ يحـوي هـذا

المسجد المبارك على كثير من مقامات الانبياء والمرسلين والأئمة الأطهار عليهم السلام.

كما تحيط بهذا المسجد مرقد مسلم بن عقيل، وهاني بن عروة، وقبر الثائر المختار الثقفي، كما يقع إلى جواره ومرقد السيدة خديجة الطاهرة بنت أمير المؤمنين، كما يقع إلى جانبه بيت الإمام علي عليه السلام. وعلى مسافة قريبة يقع مرقد الشهيد العظيم ميثم بن يحيى التّمار.

إنّ هذا المسجد الكبير المبارك، وما يرتبط به من مقامات ومراقد ومزارات يحتاج إلى شخصية ذات ثقافة خاصة، ويمتلك معلومات تأريخية يستطيع من خلالها أن ينفتح على المؤسسات العلمية والثقافية والجامعات والعتبات المقدسة، ومؤسسات الأوقاف في العراق وخارجه، لغرض التعاون والتنسيق وتبادل الخبرة، وإقامة المشاريع المشتركة.

إلا أنّ موسى الخلخالي بما عرف عنه من شخصية ضعيفة، غير مثقفة لم يكن بهذا المستوى من التصدي والإدارة، حيث لم

يمتلك أية رؤيـة حقيقيـة، أو آفـاق ثقافيـة لتطـوير واقـع هـذا المسجد المعظم.

ولـولا تبرعـات طائفـة (البهـرة) الإسـماعيلية، وقيـامهم بـالترميم والتوسـعة لـسنوات طويلـة، قبـل أن يتـولى موسـى الخلخالي منصب الامانـة العامـة لمـسجد الكوفـة، لبقـي هـذا المسجد على حالته القديمة التي لا تليـق بمكانـة وتـأريخ هـذا المسجد الـذي كـان يمثـل مركـزا للدولـة الإسـلامية، ومنـبراً لخطب أمير المؤمنين علي بـن أبي طالـب عليه السلام. وصـوتا صـادحاً يتحدي ظلم حـزب البعـث وطغيانـه في صـلاة الجمعـة التـي أقامها المرجع الشهيد السعيد السيد محمد محمد صادق الـصدر رضوان الله تعالى عليه.

إن موسى الخلخالي والسيد مضر المـدني الـذي يعمـل أمينـا خاصا لمسجد السهلة لا يمتلكـون مـن المـؤهلات مـا يجعلهـم جديرين بهذه المناصب الرفيعة سـوى قـربهم مـن آل الحكـيم، وعلاقاتهم التأريخية بهم.

لقد كانت للجنة النزاهة في محافظة النجف الأشرف ملاحظات كثيرة وخطيرة على أداء السيد موسى الخلخالي من قبيل تعيين أقاربه، وصرف الأموال دون ضوابط وأسس صحيحة، وقد طالب مجلس المحافظة لأكثر من مرة بإستدعاء موسى الخلخالي لهيأة النزاهة والقضاء، وإقالته من المنصب، ولكن ضغوطاً خفية قد مورست من أجل عدم المساس بالسيد موسى الخلخالي، إذ بقي يشغل هذا المنصب لفترة طويلة من الزمن حتى مجيء علاء الهندي لرئاسة الديوان، فلم يقم بمحاسبته أو إحالته للقضاء أو إقالته بل قام بترقيته ومنحه منصب الأمين العام للمزارات الشيعية في العراق كلّه.

وهذه المخالفة وعدم احترام قرارات لجان النزاهة تنبئك عن مدى استخفاف علاء الهندي بقوانين الدولة، وعدم مراعاة القيم والأصول والأعراف المرعية في إدارة مؤسساتها.

ولكننا نعتقد أنّ علاء الهندي بهذا السلوك المنحرف، والشخصية المحتالة سوف يصطدم بحقيقة كبيرة تجعله يندم على كل ما فعله وعبث به في ديوان الوقف الشيعي.

وتجدر الإشارة أنّ عادل عبد المهـدي عنـدما تـولى منـصب رئيس الوزراء عام ٢٠١٨م قام بإسناد مهمـة إدارة مكتبـه مـن الناحية الفنية والاستراتيجية إلى السيد محمد الحكيم، وهو أبـن النائب السيد عبد الهادي الحكيم، وابـن اخـت الـسيد موسـى الخلخالي، الذي استغل بطبيعته هذه العلاقة ليوظفها في خدمـة سيده علاء الهندي، حتى أصبح مكتب رئيس الوزراء مـسخّراً لخدمـة عـلاء الهنـدي وتحقيـق أهدافـه، وتنفيـذ مـشاريعه الشخصية، وهذا الأمر سـاهم بـشكل كبـير في جعـل موسـى الخلخالي أثيرا عند علاء الهندي ومقربا لديه.



قيصر جبار

قيصر جبار دشر، وهو موظف حقوقي بسيط، لا يمتلك المؤهلات القانونية، ومعروف بإرتكاب أخطاء كثيرة في اعداد الكتب الرسمية، وإبداء الآراء القانونية حتى أنّ تعيينه بمنصب مدير عام الدائرة القانونية خلفا لعلي اليعقوبي، كان بمثابة النكتة التي تفاجأ وسخر منها جميع من يعرف إمكانيات قيصر وطبيعة شخصيته الضعيفة والمهزوزة.

لقد امتاز قيصر بميزة مهمة لدى الهندي، إذ أنّه لا يقدم اي نصيحة قانونية معتبرة، ولا يؤشر على أي ملاحظة ذات قيمة خاصة، بل أنّه كان يزيف الحقائق لعلاء الهندي لا لشيء إلا لغرض أن يرضى عنه، فكثيرا ما حصل أنّ علاء الهندي قد طلب رأيه في قضية ما، وكان جواب قيصر يأتي بحسب ما يراه من مزاج الهندي، فإذا شعر أنّ الهندي يريد أنّ هذه القضية تمضي بهذا الإتجاه فإنّه يوافقه فورا على ذلك، ويورّط نفسه بإرتكاب مخالفات قانونية كبيرة.

فعندما كان الهندي يقصي بعض الموظفين عن مواقعهم كـان قيصر يخبره بأنّ هذا الإجراء صحيح، وموافق للقانون، ولكـن عنـدما يـشتكي هـذا الموظـف في القـضاء الإداري ويكـسب القضية، فإنّ قيصر يلـوذ بالـصمت ويحـاول تبريـر ذلـك بـأنّ الموظفين الحقـوقيين في الـديوان لا يـؤدون واجبـاتهم ويرمـي بالتقصير عليهم.

وعندما كثرت أخطاءه وتخبطاته، والإحراجات التي سـببها للهندي قرر الهندي التخلص منـه، وإبعـاده لينتهـي الأمـر بـه موظفا صغيرا في الأمانة العامة لمجلـس الـوزراء، ولعـل هـذه القضية الوحيدة التي تـسجل لعـلاء الهنـدي لانّـه أبعـد أحـد الجهلة والضعفاء في عمل الديوان.

والطريف في الأمر أنّ قيصر جبار بعـد أن تـم اقـصاؤه مـن الديوان، صار يتصل ويتوسل بكل الذين سبب لهم الأذى بـأن يغفروا له، ولا يلاحقوه قضائيا، بل عرض علـيهم أن يكـشف لهم ملفات وسوءات علاء الهندي مقابل أن يسكتوا عنه.

وهذه بحدّ ذاتها مخالفة قانونية وأخلاقية، إذ لا يجوز لأي موظف أن يفشي أسرار دائرته التي أطلع عليها بحكم عمله لغير القضاء، إذا ما اختلف مع رئيسه أو دائرته.

وهناك شخصيات نفعية أخرى أستغلهم الهندي في مرحلة معينة ثم رمى بهم خارج الديوان قد ذكرناهم في طي هذا الكتاب.

الفصل السادس

النهاية

- ❖ رسائل الموظفين
- ❖ مناشدات إلى رئيس الوزراء
- ❖ الإحالة على التقاعد أم الإقالة
- ❖ المحاكمة المنتظرة

النهاية

رسائل الموظفين

إنّ من علامات المؤسسات الناجحة والمنسجمة هي التي تعمل بروح الفريق الواحد، الذي يسوده المحبة، والاحترام، والإلفة، والثقة، والتعاون بين أعضائه، أمّا إذا اختلت هذه المفردات في أي مؤسسة أو مشروع جماعي فإنّها تصاب بالشلل، ويتعطل فيها العمل والإنتاج والإبداع.

فكيف إذا كانت هذه المؤسسة خيرية بطبيعتها، تقوم على أساس إشاعة البر والإحسان، ومساعدة الآخرين، وبناء المؤسسات والمشاريع الخيرية التي من شأنها تقديم الخدمات للآخرين لأنّ مفهوم الوقف كما يذكر الفقهاء، هو (**تحبيس العين، وتسبيل المنفعة والثمرة**)، ولهذا يعدُّ الوقف (لك ولمن بعدك) وتقديم الآخرين فيه قبل الذات.

وعندما تأسس ديوان الوقف الشيعي في العراق الجديد أحس الناس أنّ هناك ضوءا هادياً يدفع القلوب والنفوس المؤمنة نحو بناء المشاريع وتقديم الخدمات العامة للمجتمع،

بعد أن كانت مؤسسات الأوقاف تـدار مـن قبـل المخـابرات، ومن قبل أناس ليسوا بمستوى المسؤولية في العهود السابقة.

وبعد سقوط النظام البعثـي في ٩/ ٤/ ٢٠٠٣ حيـث تـنفس الناس الصعداء، واستشعروا قيمة الحرية والتعبير عن الكرامة، أُسس ديوان الوقف الشيعي ليعبر عن هـذه المرحلـة الجديـدة، وفعلاً انطلق في مختلف المجالات والمستويات والآفـاق، وكـان يعمل شبابه كفريـق عمـلٍ منـسجم موحـد، يواصـلون الليـل بالنهار، وقد انجزوا مشاريع كثيرة وكبـيرة عـلى مـستوى بنـاء الفرد والجماعة، ومؤسسات البر ومشاريع الدولة.

كما كانت وزارات الدولة ودوائرهـا تـشعر بـالإعتزاز بهـذا الديوان، وتتعاون معه بشكل مطلق، كما تجـلى ذلـك في مـذكرة التفاهم مع وزارة التربية التي قدمت خدماتها ومباني مدارسـها لإقامة مـدارس الوقـف الـشيعي، التـي بلغـت حـوالي سـتين مدرسة لمختلف الأعمار في بغداد والمحافظات خلال أقـل مـن سنة واحدة.

وفي ظل رئاسة السيد علاء الهندي بدأ هذا الديوان ينزوي عن الواقع، ويبتعد عن التفكير الإستراتيجي، وتحوم حوله الشكوك والشبهات، حتى أصبح موضع تهمة كبيرة، سواء أكان بين الموظفين ورئيسهم، أم بين الديوان ومؤسسات الدولة والمواطنين، لأنّ هذا الرئيس الجديد لم يقدم أي مشروع خيري، ولم يخطط لأي مؤسسة وقفية ماخلا إثارة المشاكل وملفات القضاء الباطلة واثارة الأحقاد والصراعات.

وعندما شعر الموظفون في الديوان أنّهم غير قادرين على إنجاز أعمالهم بسبب السياسة الخاطئة، والإدارة المتعسفة مع الموظفين التي كان ينتهجها علاء الهندي في رئاسته للديوان، مما جعل ديوان الوقف الشيعي ينحرف عن مساره، ويبتعد عن اهدافه المرسومة في قانونه الأساسي.

وهنا بدأت المناشدات تتصاعد والصيحات تعلو عبر بيانات، وكتابات في وسائل الإعلام، ومواقع التواصل الاجتماعي، وقد انتشرت هذه البيانات التي تتضمن ظلامات كبيرة، وشكاوى كثيرة وصلت إلى مكاتب المراجع العظام،

ومكتـب رئـيس الـوزراء، وأعـضاء مجلـس النـواب، ولكــل الأوساط الاعلامية والثقافية.

إن هذه الرسائل والبيانات والمناشدات، مـن قبـل مـوظفي الديوان وإن لم تؤثر أثراً كبيراً في وقتها إلا أنّها مع الزمن بـدأت تتجمع وتـتراكم وتـؤثر أثرهـا الفعـلي عـلى أصـحاب الـشأن والقرار، وكانت بداية النهاية لعلاء الهندي، والخطـوات الاولى في طريق ازاحته عن موقعه، حيث كان جاثما على صـدر ديـوان الوقف الشيعي، بحيث أنه لولا تلـك الكتابـات الموثّقّـة لبقـي علاء الهندي يتصرف بالديوان وفق هواه ورغباته، ولظـل عـلى نهجـه في الفـساد وسـوء الادارة بعيـدا عـن اضـواء الجهـات الرقابية، ولما تم كشف زيفه واحتياله وتعديه عـلى المـال العـام وحقوق الآخرين.

وأخيرا فقـد جمـع بعـض مـوظفي الـديوان هـذه البيانـات والوثائق والحقائق وأصـدروها عـلى شـكل كتـب مطبوعـة في ظاهرة غريبـة لم تحـدث لأي دائـرة أو وزارة مـن قبـل، وهـذه

الكتـب هـي وثـائق ثمينـة عـن المخالفـات القانونيـة والماليـة والإدارية لرئيس الديوان وحاشيته الفاسدة.

ولا شك أن هـذه الكتـب سـتظل في تـأريخ عـلاء الهنـدي وثائق حقيقية، ووصمة عار تدين عهده الذي تحكم فيه بديوان الوقف الشيعي، وللعلم أننا قد استفدنا من بعض وثـائق هـذه الكتب باعتبارها مستندات صادرة من داخل الديوان، وموثقـة بالكتب والهوامش والأرقام، وهي منتشرة في وسائل التواصـل الاجتماعي والإعلام[1].

واللافت في الامر أن علاء الهندي بدل ان يمنح نفسه فرصة التفهم والتفكير والمراجعة، لمعالجة هذه الاخطاء والجلوس مع الموظفين للتداول في حل المشكلات المعقدة، فقد أخذتـه العـزة بالاثم واستمر بمحاسبة الموظفين الذين يشك بأنهم وراء هـذه الكتب واقصائهم من الديوان بطريقة تعـسفية حاقـدة، حيـث أشاع روح الشك في أجواء الـديوان وآخـر قـرار أتخـذه عـلاء الهندي لمعالجة هذه الاشكالية هو أن منع دخول اجهزة الهـاتف

(1) (ينظر في الملاحق: صور الكتب التي اصدرها بعض موظفي الديوان).

التي تحـوي كـاميرا الى الـديوان، حتـى يمنـع تـصوير الكتـب واخراجها من الدائرة ظنا منه ان هـذا الاجـراء يـسهم في حـل المشكلة، لانه كان يفهم ان المشكلة في تسرب الوثـائق، ولـيس في فساده المالي والاداري، الذي أصبح كالشمس التي لا تغطى بالغربال.

مناشدات إلى رئيس الوزراء

بعـد أن تمـت اسـتقالة عـادل عبـد المهـدي وتركـه رئاسـة الوزراء، ولدت حكومة السيد مصطفى الكاظمي بعـد مخـاضٍ عسير وجدل عقيم بين رؤساء الكتل السياسية ليجد نفسه أمام ملفات شائكة ومعقدة، مـن أهمهـا الأزمـة الماليـة والـصحية، وادارة الوضع الأمني، وإصلاح ما خلّفه عادل عبد المهدي من فوضى وتخريـب مؤسـسات الدولـة وفقـدان هيبتهـا وانتهـاك سيادة العراق، وإفراغ خزانتها المالية.

فضلا عـن الإسـتجابة لمطالـب المرجعيـة والمتظـاهرين، في محاربة الفساد، ومحاسبة المفسدين، والغريب أنّ ملـف إصـلاح ديوان الوقف الشيعي أخذ حيـزاً كبـيراً مـن تفكـير الكـاظمي بحيث لا يقل في أهميته عن الملفات الكبيرة الأخرى.

وكان الجميـع يتطلـع إلى الـسيد الكـاظمي في معالجـة هـذا الملف، وإصلاحه من خلال حسم أمر إعفاء علاء الهنـدي مـن منصبه بأي طريقة كانت، لأنّ وجوده كان يشكل عنصر إعاقـة وتخريب لمؤسسات الديوان وعدم قدرتـه عـلى تحقيـق أهـداف

الديوان على المستوى الديني والاجتماعي والإنساني، وفي هذا الجو من الترقب والإنتظار لعملية الإصلاح لديوان الوقف الشيعي، توالت الرسائل والمناشدات للسيد رئيس الوزراء، لإنقاذ الموقف، والمحافظة على البقية الباقية من مؤسسات الديوان، ومشاريعه الثقافية والخيرية.

واللافت في الأمر أنّ السيد رئيس الوزراء لم يكن بعيدا عن مشكلة الديوان، وضرورة إصلاحه، فقد كان واعيا لما يجري فيه من فساد وتخريب، ولكنّه كان يفكر بالطريقة الأنسب لإعفاء رئيس الديوان، لا سيما أنّ المرجعية الدينية قد منحته الضوء الأخضر في التحرك باتجاه اقالة علاء الهندي، واختيار بديل عنه مناسب حسب القانون.

وكان هناك أكثر من سيناريو مطروح أمام رئيس الوزراء لغرض اعفاء علاء الهندي من المنصب، فإما أن يبادر لإلغاء الأمر الديواني الذي أصدره عادل عبد المهدي في الأيام الأخيرة من عهد حكومته بتدوير علاء الهندي في المنصب.

أو أن يصدر السيد مصطفى الكاظمي أمـراً ديوانيـاً جديـداً بإعفاء علاء الهندي من المنصب، أو أن ينتظر مجلس النـواب أن يتخذ قراراً بهـذا الـشأن لا سـيما وأن مـشروع تغيـير رئاسـات الدواوين والهيئات المـستقلة كـان عـلى جـدول أعـمال مجلـس النواب بعد أن يتم استكمال تشكيل الكابينة الوزارية.

وهناك خيار آخر أقل إثارة ألا وهو الاستناد على قانون رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٩م الخاص بتعديل سنِّ الإحالة على التقاعد، إذ تنص المادة الأولى منه: (**يلغى نص المادة ١٠ من قانون التقاعـد الموحد رقم ٩ لـسنة ٢٠١٤، ويحـل محلـه الآتي: تتحـتم إحالـة الموظف إلى التقاعد في إحدى الحالتين الآتيتن:**

أولاً: عند إكماله ستين سنة من العمرِ، وهي السن القانونيـة للإحالة إلى التقاعد بغض النظر عن مدة خدمته).

بهذا النص الصريح، وكـذلك قـرار مجلـس الدولـة المـرقم ٧٤٠/ ٢٠١٩ الـذي يـنص عـلى: (**يخـضع رؤسـاء الهيئـات المستقلة للسن القانوني للإحالة إلى التقاعد**).

يمكن لرئيس الوزراء أن يحيل علاء الهندي إلى التقاعد فـور بلوغه الـستين مـن عمـره في شـهر حزيـران ٢٠٢٠م. دون أن يمدد له الفترة، أو يماطل في تنفيذ القانون.

ولعل كثرة المناشـدات، والرسـائل الخاصـة، والإتـصالات الشخصية من اعضاء مجلس النـواب، وبعـض الـوزراء التـي كانت تصله جعلته يحسم أمره، ويقرر أعفاء علاء الهنـدي مـن المنصب بأي شكل من الأشكال، ولم يبق له إلا اختيـار البـديل عنه.

وهكذا كان فقد اعفي السيد علاء الهندي مـن منـصبه، مـن خلال احالته على التقاعد، ولكنّ علاء الموسوي سـبق إحالتـه على التقاعد بمسرحية (مغادرة المنصب) إذ أنّه في نهايـة الـدوام الرسمي في يوم الخميس المـصادف ١١/ ٦/ ٢٠٢٠ قـام بنـشر رسـالة في وسـائل الإعـلام يـستأذن فيهـا الـسيد السيـستاني بمغادرة المنصب، ويبدو أنّه قد نسي بأنّه موظف حكومي، وإن كان لا بدّ من كتابة رسالة في هذا الموضوع فإنّها تقدم إلى رئيس

الوزراء مباشرة، إلا إذا كان علاء الهندي يرى نفسه فوق القانون، وأعلى من رئيس الوزراء.

والجدير بالذكر أنّ مغادرة علاء الهندي كانت حتمية بحكم القانون، في ١٣/ ٦/ ٢٠٢٠م، وكان سيحال على التقاعد شاء أم أبى، أو بتمثيل مسرحية مغادرة المنصب أو من دونها.

الإحالة على التقاعد أم الإقالة

منذ مجيء السيد علاء الهندي رئيسا لديوان الوقف الشيعي، كانت الإشكالات القانونية تلاحقه، فهو من ناحية لم يحصل على شهادة جامعية أولية تخوله أنّ يكون بهذا الموقع الذي هو بدرجة وزير، ومن ناحية أخرى فإنّه لا يمتلك الخبرة والتجربة الإدارية التي تسمح له أن يدير مؤسسة كبيرة على مستوى ديوان الوقف الشيعي في بغداد والمحافظات.

وهذه المؤسسة تمتزج فيها الأمور الشرعية بالقانونية، والإقتصادية بالاجتماعية، والخيرية بالثقافية والحضارية، وهي بهذا المستوى من العمق والإمتدادات تحتاج إلى رجل يمتلك أفقاً إداريا رحيباً يستطيع ان يقودها بتوازن واعتدال وموضوعية وحكمة وانسانية.

ولذلك كثرت على علاء الهندي الصيحات، وتعالت عليه الأصوات والإعتراضات من قبل موظفي الديوان أولا، ومن قبل المواطنين الذين يراجعون الديوان ويصطدمون بشخصيته واخلاقه المعقدة التي لا تعرف الإنفتاح على الآخرين، أو

التعامل مع الفقراء وأصحاب المشاريع الصغيرة أو الكبيرة، وأصحاب المشاريع الخيرية والمؤذنين والمتولين على المساجد والحسينيات في ديوان الوقف الشيعي.

وليت الأمر يقف عند هذا الحدّ من التخلف والجهل وسوء الإدارة، والتعدي على القيم والشخصيات، إنما يعتقد الكثيرون ممن تعاملوا معه، واطلعوا على طريقة تفكيره وسيرته في الإدارة، وطبيعة شخصيته وأخلاقه مع الآخرين، بدأوا يعتقدون جازمين بأنّ هذا الرجل إنما جاء لديوان الوقف الشيعي لغرض تدميره من داخله ونهب أمواله، وتحويله إلى شركة خاصة له ولجماعته، كما يعتقد بعضهم أنّ علاء الهندي مبتلى بخلل عقلي قد ورثه من طبيعة الأسرة ومزاجها الشاذ اجتماعياً.

ولذلك تحوّل الديوان في عهده المشؤوم إلى أشبه بدائرة مخابرات يسودها الشكّ وعدم الثقة، وكثرة الصراعات بين الموظفين، والشكاوى القانونية في المحاكم بين الموظفين

والديوان من ناحية، وبين المواطنين ضد رئيس الديوان من ناحية أخرى، خصوصاً في المحكمة الإدارية العليا للموظفين.

فإنّ عدد المقاولين الذين تعاقدوا مع الديوان ولم يحصلوا على شيء من حقوقهم كان كبيراً جداً، حتى كانوا يتجمعون دائما أمام الديوان ولكنّ السيد علاء الهندي لا يخرج إليهم ولا يتفاهم معهم، بل يتركهم ينتظرون، ثم يخرج من الأبواب الخلفية نحو مقرّ سكنه في النجف الأشرف، وقد أحاط نفسه بحراسات مشددة خشية الإعتداء عليه من المواطنين المنفعلين.

لقد كانت اقالة علاء الهندي من منصبه موضع اتفاق الجميع، فإنّ رئاسة الوزراء لم تعد تتحمل سوء أخلاقه وأخطاءه الكثيرة، ولا تستطيع أن تدافع عنه، أما المرجعية الدينية فقد سبب لها احراجات كثيرة جدا لكثرة الشكاوى والبيانات التي تصلهم من الموظفين في الديوان من جهة، ومن المواطنين من جهة أخرى، بل حتى من بعض وكلاء المرجعية والمتولين على العتبات المقدسة في النجف الأشرف وكربلاء المقدسة وغيرها.

كما كان علاء الهندي يسبب احراجات أكثر للمرجعية الدينية حينما كان يستغل أسمها في دوائر الدولة وفي لقاءاته الشخصية وطلباته للمسؤولين في الحكومة، حتى وصل به الأمر أن علّق بعضا من فساده على شماعة المرجعية، فعندما وجّهت له أسئلة الإستجواب من قبل النائب جمال المحمداوي كان جوابه، أنّ الأموال التي يسأل عنها تم صرفها بتوجيه من المرجعية لتمويل بعض مشاريعها، وبهذا يريد أن يسكته أو يمنعه من التوسع في الأسئلة والمناقشات.

وعند البحث والتحقيق في هذه النقطة بالخصوص تبين أنّها مجرد ادعاءات كاذبة، ولا أساس لها من الصحة بدليل أنّه لم يقدم أي مستند يثبت صرفها على شؤون المرجعية، ولا شكّ أنّ المرجعية لها كيانها المستقل ماليا إذ لم تستلم الحوزة العلمية أي مبلغ مالي من الحكومات المتعاقبة عبر تأريخها الطويل.

ومن الجدير بالذكر أيضا ان السيد علاء الهندي المعروف بتزييفه للحقائق فإنّه يدّعي كذباً تمثيله للمرجعية، بل قربه منها، وهذا الادعاء ليس له اساس موضوعي أو قانوني، بدليل

أن المرجعية كثيرا ما صرحت لمن يتصل بها بأنّه ليس لها ممثل في الدولة، وحتى مسألة ترشيح علاء الهندي لمنصب رئيس ديوان الوقف الشيعي، فقد تمّت بضغط من مرجعية السيدمحمد سعيد الحكيم، وإن جميع المقربين من مكاتب المراجع يعرفون هذه الحقيقة جيّدا، ومما يؤيد ذلك أن علاء الهندي ليس له حضورٌ متميز في بيت السيد السيستاني، فضلا عن مشاكله الكثيرة مع وكلائه وأمناء العتبات المقدسة في كربلاء وغيرها، بالإضافة إلى أنّ السيد علاء الهندي لم يكن معروفا بولائه واتباعه لمرجعية السيد السيستاني دام ظله، بل المعروف عنه تأريخيا أنّه يرجع إلى مرجعية السيد محمد سعيد الحكيم.

لقد أصبح علاء الهندي عقدة في الدولة، ومشكلة في المجتمع، وصخرة جامدة تمنع مياه السواقي من الجريان في ديوان الوقف الشيعي. حتى استقالة رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي فاصبح علاء الهندي فاقداً للغطاء الذي يحتمي به، وليس له سندٌ يتكئ عليه أو يستعين به في حلّ مشكلاته مع الآخرين، وتنفيذ مآربه ومشاريعه الخاصة.

فعاش فترة قصيرة من التخبط والضياع، والخـوف والقلـق من المصير الذي ينتظره، لأنّه يعلم أنّه لا صديق له إلا من كانوا ينتفعـون منـه، وهـؤلاء سرعـان مـا يتخلـون عنـه بعـد تركـه المنصب.

وعندما ازدادت الضغوط مـن قبـل بعـض أعـضاء مجلـس النواب لإلغاء الأمر الديواني الذي أصدره عادل عبـد المهـدي مخالفا للقانون، إذ أعاد بموجبه تدوير علاء الهندي في منـصب رئاسة ديوان الوقف الـشيعي بالوكالـة، وخـالف بـذلك إرادة القانون ومطالب المتظاهرين، ورؤيـة مجلـس النـواب في إلغـاء ملف التعيينات بالوكالة، وقد شمل هذا الأمـر كـل المناصـب بالوكالة ولم يستثنَ أحدٌ من هذا القانون سوى علاء الهندي.

وبعد استقالة عادل عبد المهدي، التي كانت بمثابة إقالة من قبل المرجعية الدينية العليا والشعب العراقي، ظل علاء الهندي يعدُ الساعات والأيام بانتظـار أن يأتيـه أمـرٌ بالإقالـة، ولأنّـه لم يكن مستعداً للمحاسبة التي تنتظـره بعـد تـرك المنـصب، فقـد

ذهب للنجف الأشرف بحثاً عن النصير، أو من يساعده على البقاء في منصبه، ولو أياماً معدودة.

وحيث لم يجد أحداً يقف معه في موقفه الصعب فقد استسلم للامر والواقع، وصار يبحث عن البديل الذي لا يلاحقه، لأنّ رئيس الوزراء الجديد كان حاسماً في إقالته لغرض استبداله بشخصية كفوءة ونزيهة وجديرة بهذا المنصب المهم والحساس.

فتحول مطلب علاء الهندي الأساسي من المطالبة بالبقاء، والإصرار على الاستمرار في رئاسة الديوان، إلى استجداء بعض الايام المعدودة لكي يكمل السن القانونية للإحالة على التقاعد من أجل أن يخرج من المنصب بماء وجهه وحفظ اعتباره الاجتماعي. ولأنّه يدرك جيداً أنّ تركه للمنصب سوف لا يعفيه من المسائلة القانونية والملاحقة القضائية، والمطالبات الشخصية بردّ حقوق الآخرين الذين تعدى عليهم، فصار يطلب أن يكون المرشح الجديد لمنصب رئيس الديوان شخصاً مقرباً منه ومتعاوناً معه. حتى أنّه رشّح أحد اثنين لخلافته،

وهما من أقرب الناس إليه: (غني زغير الخاقاني) و(موسى تقي الخلخالي) وكما أشارت بعض المصادر من النجف الأشرف أن المرجعية الدينية قد رفضت غني الخاقاني لأنّها تعتبره شريكا للهندي في مشاكله والإحراجات التي سببها لهم، لا سيما وأنّ غني الخاقاني كان يصرّح بأنّ بعض طلبات المرجعية من الديوان لا تتفق مع القانون، وكأنّه لم يعرف أنّ رئيس الديوان نفسه لا يتم تعيينه إلا بموافقة المرجعية وتأييدها.

كما رفضت المرجعية موسى تقي الخلخالي لعدم امتلاكه المؤهلات العلمية والشهادة الأكاديمية التي تشترط في هذا المنصب، كما أنّه ليس له خبرة أو تجربة في مجال العمل في الوقف والإدارة.

وظل علاء الهندي تائهاً في داخله، حائراً في موقفه، إذ كلما سمع عن مرشح محتمل جديد أرسل إليه وفدا ليفاوضه بالسر، ويطلب منه الأمان وعدم فتح وإثارة ملفات فساده في النزاهة أو القضاء، والغريب أنّ ولده الشاب كان يمثله في هذه المفاوضات، ولم يظهر الهندي بنفسه على مسرح المفاوضات كما

حدث مع الدكتور السيد رياض أبو سعيدة بغية مساومته أو التأثير عليه.

إنّ هذه النهاية المؤسفة لعلاء الهندي، وتوسله بالآخرين من أجل أن لا يتعرض للمحاسبة والملاحقة لهي درسٌ بليغ لكل المسؤولين الذين يتخذون من المنصب وسيلة للربح والإستغلال وتصفية الحسابات وتنفيس الأحقاد من دون وجه حق مع الآخرين.

ولو أنّه سار بسيرة العقلاء، واستفاد من التاريخ وتصرف بتوازن واعتدال، وتجنب التعدي والتعسف مع الآخرين لكان له شأنٌ آخر، ونهاية مشرفة أخرى، كما تصرف رؤساء الديوان من قبله. قال تعالى: ﴿... وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُواْ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاء وَاللهُ لاَ يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ ﴿آل عمران ١٤٠﴾.

المحاكمة المنتظرة

إنّ مـن أهـم ضـمانات حفـظ المـال والاعـراض والـدماء، مرتكزات ثلاثة وهي التي توجب الإحتياط والتورع في سلوك الانسان وتعامله مع الآخرين:

الأول: هو التربية والنـشأة الاولى في اسرةٍ متدينـة محافظـة، تربيه على حفـظ الأمانـة وعـدم الخيانـة والـصدق في التعامـل وعدم الكذبِ في العلاقات.

الثاني: هو الوازع الديني والعقيدة الراسخة والتقـوى التـي تمنعه من التناقض في سلوكه وعلاقاته لأن الدين يمثل الضمانة الداخلية التي تمنع الإنسان من أنْ يفعل في السر شـيئا لايفعلـه في العلانية، وهذا يعني أنّ سلوكه مستقيمٌ وفق عقيدتـه ودينـه ومبدئه.

الثالث: هو قوّة القانون، وصرامته وعدم التسامح في تطبيقه على المتعمدين على مخالفته. فإذا كانت هـذه المرتكـزات الثلاثـة قوية ناضجة في شخصية الانسان المتـصدي للـشؤون العامـة،

فتستقيم الحياةُ وتستقر المعاملات بين بني البشر، أما إذا كانت هذه الأمور الثلاثة او واحد منها ضعيفا قلقًا فإن هذا ينعكس على جميع مرافق الحياة بالقلق والاضطراب والاختراق.

خصوصا في المؤسسات ذات الطابع الديني والانساني، فإن الخطأ او الخطيئة فيها ينبغي ان تضاعف لها العقوبة اضعافا مضاعفةً، قال الله تعالى: ﴿يَا نِسَاء النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيراً﴾.

ولا شكَ أن مؤسسة الأوقاف بما تتضمنه من مشاريع خيرية واجتماعية وانسانية، وما تمثله من أهمية خاصة في الإسلام ونظر الدولة والمجتمع، فإنّها تحتاج إلى دقّة في التعامل، وضبط في الأموال، وحرصا على تحقيق مبدأ العدالة في هذا الشأن، لأن الإحتياط كما ورد عن الرسول الأكرم ﷺ في ثلاث: **(الدماء، والأعراض، والأموال)**.

حتى قيل أنّ الشافعي كان يقول: (إذا دخلت بستاناً وقفاً عليك أن تتأكد بعد خروجك منه أن لا يكون شيء من ترابه

قد علق بحذائك). وهذا يدل على منتهى الورع والاحتياط في التعامل مع الأوقاف.

وإنّ التعامل القانوني من قبل الدولة مع الأوقاف عبر تأريخه الطويل كان يقوم على حقيقتين كبيرتين:

الأولى: يجب حفظه بأعتباره من الأموال العامة، وأنّ جميع أحكامه من أحكام الشرع الشريف وحفظ النظام العام.

الثانية: أن أموال الأوقاف معفية من الضرائب والرسوم والجباية، كونه يصرف على الجهات الخيرية من الفقراء والأيتام والمشاريع ذات النفع العام.

ومن منطلق هاتين الحقيقتين فإنه يجب على من يتصدى لشؤون الأوقاف أن يتحلى بالكفاءة والتقوى والنزاهة والدقة والضبط، لأنّ أي خلل في إدارة هذا الشأن سوف يخلّف سلبيات كبيرة من أهمها؛ إشاعة روح التساهل والرشى والفساد المالي في دوائر الأوقاف ذاتها، إضافة إلى حدوث ردة فعل عند المتبرعين والواقفين، بحيث يحجم الخيرون

والمحسنون من ايقاف أموالهم وعقاراتهم في هذا المجال، وبالتالي تتوقف مشاريع الخير، وتجف ينابيع البر والإحسان، ويظل الفقراء وذوو الحاجة واليتم من دون رعاية واهتمام في شؤونهم الخاصة والعامة.

والأهم من كل ذلك أنّه وبحسب قانون ديوان الوقف الشيعي: أنه يجب أن يحظى رئيسه المرشح من قبل مجلس الوزراء بموافقة المرجعية الدينية في النجف الأشرف وتأييدها، وهذا النص يفسر في نظر العرف أنّ رئيس ديوان الوقف الشيعي هو ممثل للمرجعية الدينية من الناحية العرفية، وإنّ ديوان الوقف الشيعي هو مؤسسة خيرية ترعى مصالح المسلمين الشيعة، وتعتني بإقامة مشاريعها الدينية والإجتماعية، وذلك بحسب المادة ٤٣ من الدستور.

وعلى هذا فإنّ أي إساءة أو تخلف أو تعدٍ على المال العام في دائرة الوقف يحسب على الشيعة أولاً وعلى المرجعية ثانياً.

ومع كل ما تقدم فإن المنظومة التشريعية في الدولة العراقية وضعت ضوابط صارمة وعقوبات شديدة، لحفظ الأوقاف

العامة ومنع المفسدين من التلاعب بأموال الشعب. لانّ ذلـك من شأنه أن يهدد كيان الدولة كله بالضعف والإنهيار.

وهذه الضمانات تبدأ من اشتراط مواصفات خاصة، قانونية وموضوعية في من يتولى التصدي للشأن العام مـن قبيـل تـوفر الـشهادة الجامعيـة المطلوبـة، والمـؤهلات العلميـة والإداريـة، وحسن السيرة والسلوك، وأن يكون معروفـا بالنزاهـة والعفـة عـن المـال العـام، مـروراً بتخـصيص فـصل كامـل في قـانون العقوبات يخـص الجـرائم الماسـة بالواجبـات الوظيفيـة، (مـن الرشوة، إلى اختلاس الأموال العامة، إلى الانتفاع من الوظيفة، وسوء استعمال السلطة، وهدر المال العام).

كما أنّ الدسـتور العراقـي منـع بـأي شـكل مـن الأشـكال اطلاق سراح المحكوم بقضية ذات أبعاد تتعلـق بالفـساد المـالي والإداري، بالعفو الخاص أو العفو العام. وقد ساوى بين تلك الجرائم وجرائم الإرهاب.

ومن هنا فإننا نأمل أن يقول القضاء العراقي قولـه في عـلاء الهندي ويتخذ موقفاً حازماً من ملفات فـساده التـي أصـبحت

رائحتها تزكم الأنوف، وإنّ بعض تلك الملفات معروضة بين يدي النزاهة، ومحاكم التحقيق، والإدعاء العام.

وإذا كان وجود علاء الهندي على رأس الديوان وعلاقاته الوطيدة بالسيد عمار الحكيم ورئيس الوزراء المقال عادل عبد المهدي، قد منعت يد القضاء عن علاء الهندي فإنّ الوقت قد حان بأن يأخذ القانون مجراه وتتم محاكمته وفق الأصول والقانون، وذلك عن فساده وتلاعبه بالمال العام، وهدره لموارد الأوقاف والإساءة إلى سمعته والتعدي على حقوق الآخرين.

الخاتمة

لقد كانت فترته انتكاسة بكل المقاييس، كان طارئاً على الموقع والمسؤولية والإدارة والمكان الذي شغله. حيث جاء بموازنات مصلحية ضيقة، وقد اختاروه آل الحكيم وفرضوه على المرجعية لأنه يحقق لهم مصالحهم ويمنحهم الامتيازات خلافاً للقانون والضوابط الإدارية.

في فترة الهندي تصاعدت الشكاوى وضجت بها دوائرة ومؤسسات الوقف الشيعي، وكان الموظفون يعيشون أسوأ الأوضاع الإدارية، فلقد جعلهم الهندي في خوف دائم وقلق مستمر لما عُرف عنه من نزعة انتقامية، وروح عدوانية، ونظرة ضيقة.

إن اختيار الهندي يعتبر انتكاسة في التعامل مع الرجال والكفاءات، فقد اثبت الذين اختاروه انهم لا يصلحون لمثل هذه المهمات. وأنهم يرون المصلحة الشخصية فقط في ترشيح الأشخاص وتحديد المسؤولين.

كان الهندي يخلّف له في كل يوم مخالفة في الإدارة، وفضيحة في الفساد، وكراهية في التعامل، ومع ذلك بقي ينال رضا المعنيين وقبولهم ودعمهم، مما جعله يتمادى أكثر في الأخطاء والفساد والمخالفات الإدارية.

وقد بلغ به التمادي انه تمرد على الدستور ومجلس النواب حين كان يطلب النواب استجوابه لمحاسبته على الفساد والتفريط بالمال العام. لكنه يلجأ الى داعميه، فيوفرون له الحماية، والغطاء وينقذونه من الإدانة القضائية.

انتهى عهد الهندي في الوقف الشيعي، لكن آثاره لن تنتهي، وهنا تكون مسؤولية رئيس الوقف الذي خلفه في المسؤولية، ان يبدأ بمتابعة ملفات فساده، ويحيلها الى القضاء.

إن المطالبة بإحالة الهندي الى القضاء يجب ان تكون مطلب كافة الموظفين والمسؤولين في الوقف الشيعي، لأنه كان بقعة سوداء شوهت نصاعة الحوزة العلمية ورجال الدين وعلماء الشيعة، وجعلت الوقف الشيعي يبدو وكأنه مكتب رشاوى وسرقات وصفقات فاسدة.

ما تركه الهندي من تبعات سلبية، يصعب تنظيفها باجراءات إدارية، ولابد من حكم قضائي لكي ينظف مكانه من الفساد إلى الأبد.

إن كتابنا هذا يعتمد الدقة والتوثيق، فقد وضعنا فيه عدداً كبيراً من الوثائق التي تدين رئيس الوقف الشيعي علاء الهندي خلال توليه رئاسة ديوان الوقف الشيعي.

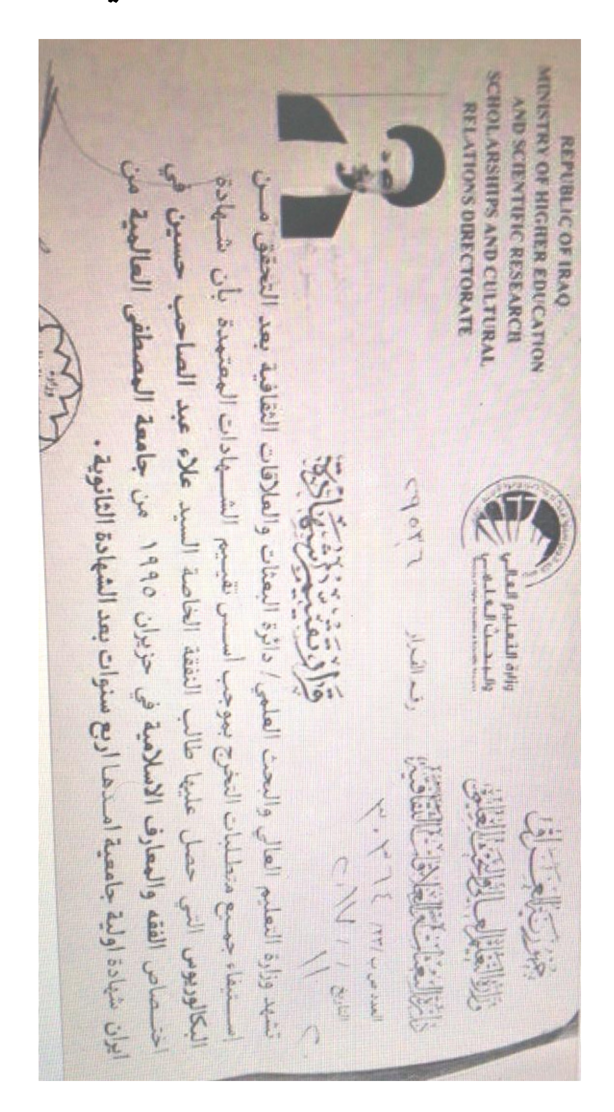
ومن الله السداد والإعتصام وهو ولي التوفيق

ملحق
الوثائق والصور

الوثائق

وثيقة رقم / ١

تقييم شهادة علاء الموسوي بعد مرور ثلاث سنوات من تكليفه برئاسة ديوان الوقف الشيعي



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البعثات والعلاقات الثقافية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

REPUBLIC OF IRAQ
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION
AND SCIENTIFIC RESEARCH
SCHOLARSHIPS AND CULTURAL
RELATIONS DIRECTORATE

رقم القرار ٢٩٥٢٦

العدد ص ب/٢٣/ ٣٠٣٦٤

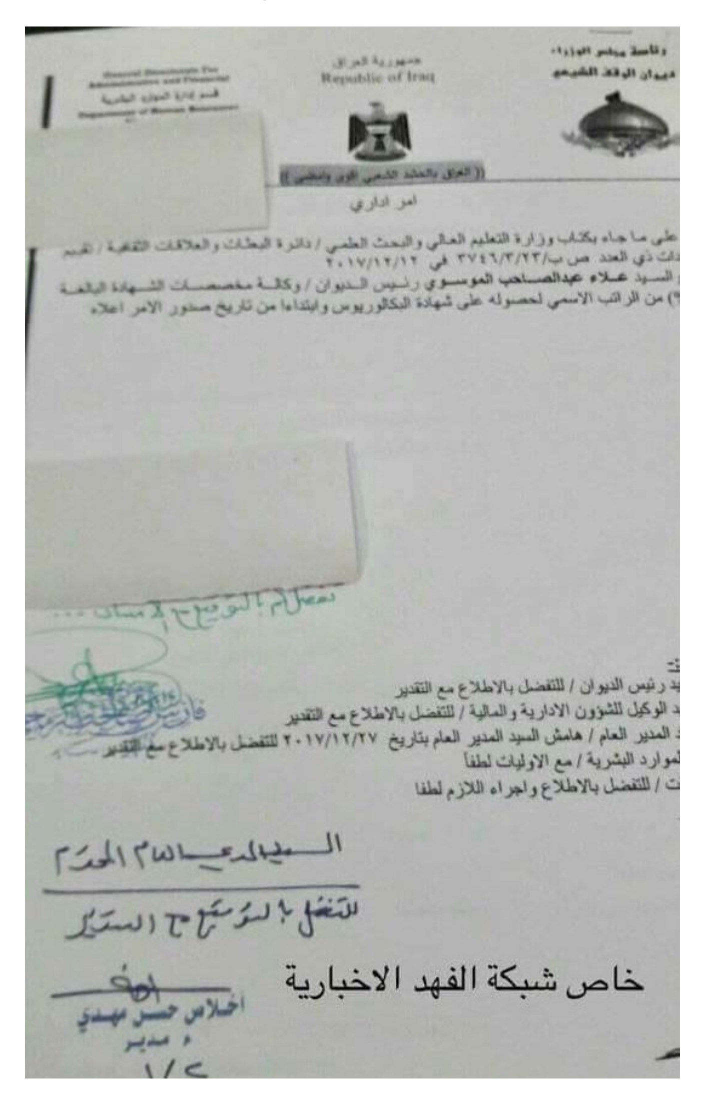
التاريخ / / ٢٠١٧
١١

قرار تقييم شهادة

تشهد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ دائرة البعثات والعلاقات الثقافية بعد التحقق من إستيفاء جميع متطلبات التخرج بموجب أسس تقييم الشهادات المعتمدة بأن شهادة البكالوريوس التي حصل عليها طالب النفقة الخاصة السيد **علاء عبد الصاحب حسين** في اختصاص **الفقه والمعارف الاسلامية** في حزيران ١٩٩٥ من **جامعة المصطفى العالمية** من ايران شهادة اولية جامعية امدها **اربع سنوات بعد الشهادة الثانوية** .

وثيقة رقم ٢/

الهندي يطالب بمخصصات الشهادة
بعد مرور ثلاث سنوات من تعيينه



رئاسة مجلس الوزراء
ديوان الوقف الشيعي

جمهورية العراق
Republic of Iraq

((العراق بالحشد الشعبي اقوى واحصن))

امر اداري

على ما جاء بكتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البعثات والعلاقات الثقافية / القسم
ذات ذي العدد ص ب/٣٧٤٦/٣/٢٣ في ٢٠١٧/١٢/١٢
السيد علاء عبدالصاحب الموسوي رئيس الديوان / وكالة مخصصات الشهادة البالغة
) من الراتب الاسمي لحصوله على شهادة البكالوريوس وابتداءا من تاريخ صدور الامر اعلاه

رئيس الديوان / للتفضل بالاطلاع مع التقدير
الوكيل للشؤون الادارية والمالية / للتفضل بالاطلاع مع التقدير
المدير العام / هامش السيد المدير العام بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٢٧ للتفضل بالاطلاع مع التقدير
الموارد البشرية / مع الاوليات لطفاً
/ للتفضل بالاطلاع واجراء اللازم لطفا

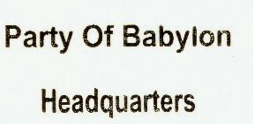
السيد المدير العام المحترم
للتفضل بالتوقيع مع التقدير

اخلاص حسن مهدي
م. مدير

خاص شبكة الفهد الاخبارية

وثيقة رقم ٣/

رسالة مفتوحة إلى السيد السيستاني
حول اساءة الهندي إلى الطائفة المسيحية







العـدد: ١
التاريخ ٢ / ١ / ٢٠١٩

*كتاب مفتوح إلى سماحة المرجع الأعلى آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني حفظه الله

بإسم الله والحق والوطن

سماحة المرجع والأب الروحي للعراق والعراقيين،

تحية ودّ ووقار وعزّ وشرف وبعد ...

أولاً، أسمح لنفسي، بإسمي، وبإسم حركة بابليون، وبإسم المسيحيين في العراق، أن أتقدم منكم بالتهنئة والمعايدة، في عيد مولد السيد يسوع المسيح الذي شرّفه القرآن الكريم وأعطاه وأمّه كرامة النبوّة وشرفهما على العالمين.
نسأل الله تقدّس اسمه، أن تكون نورانية عيسى المسيح وطهره ومحبته، ظل بركة على روحكم ونهجكم وعقلكم الذي يرعى العراق والعراقيين كلهم ويسهر على وحدتهم وقوتهم وانتصارهم.
أنتم يا سيدي لستم مرجعية دينية عراقية وحسب، بل إنكم بمثابة القيادة الروحية العليا للعراق.
سجّل التاريخ ويسجّل، دوركم في حفظ العراق وأمنه وأمانه.
بفتوى منكم قامت قيامة المقاومة العراقية التي تشكلت من كل الأطياف، من حشدكم نحن ومن أتباعكم في مذهب الدفاع عن الوطن وأرضه وشعبه.

نتوجه من مقامكم الشريف ورفعتكم الحاضنة، بكتاب مفتوح نطلب فيه ونطالب بإجراء فوري بحق من اقترف مخالفة لنهجكم قبل أن يهيننا، وهو متلبّس لباس المسؤولية الدينية، ويحسب نفسه جزءاً من جلبابكم ومؤسساتكم.
لقد شهد الأسبوع الماضي جريمة نكراء بحق الوحدة الوطنية، بحيث خرجت أصوات من تحت عمائم، من خطب منابر، تقول إن عيد الميلاد عيد فاحشة ونكراء لا سمح الله.
وبغضّ النظر عن سوء الكلام، أسوأ ما فيه أنه صدر عن رجال دين لا يمثلون نفسهم فقط، بل وللأسف يتبعون لمؤسسات رسمية دينية.

- ونحن ندرك يا سيدي أن فتوى سماحتكم تتناقض مع ما تكلم به السيد علاء الموسوي رئيس ديوان الوقف الشيعي. وما صدر عن سماحتكم كان واضحاً:
- إذا لم يكن يظهر المعاداة للاسلام بقول أو فعل فلا بأس بالقيام بما يقتضيه الود والمحبة من البر والاحسان إليه. كما أفتى مكتبكم بـ "جواز تهنئة الكتابيين من يهود ومسيحيين، وغيرهم بأعياد، رأس السنة، عيد ميلاد السيد المسيح وعيد الفصح .

Party Of Babylon

Headquarters





العـــدد: ١
التاريخ ٢ / ١ / ٢٠١٩

ومن هذا المبدأ وجب السؤال: كيف يصرّح جهاراً من يمثل ديوان الوقف الشيعي بما يتعارض ويتناقض أشد التناقض مع فتوى المرجعية العليا؟

إننا نعتبر أنفسنا منكم، ونعتبر أنكم مرجعية لكل المذاهب ولكل الشعب في العراق، فكيف سيكون موقف المسيحيين من أهلنا حيال ما صدر اذا لم يتم التبرّؤ من كلام الموسوي الذي أهان كل مسيحي في كلامه.
من هنا، نطالب بإقالته أو محاسبته ، لكي تصل الرسالة الى الرأي العام المسيحي والعراقي والعالمي، بأن المرجعية الرشيدة لا تتبنى الخطاب الإلغائي ذلك، لكي لا يتم الإصطياد في الماء العكر، والنيل من مكانتكم كمذهب في قلوب المسيحيين لا سمح الله .
نحن في أوقات تاريخية، نشهد على ولادة العراق الجديدة، ونعمل على تطبيب جراح المجتمع العراقي والدولة العراقية، وإن تلك الأصوات النشاز، تهدم ما نحاول أن نبنيه من وحدة وطنية ومجتمعية ومدنية بين كل العراقيين .

كلنا ثقة بأنكم لا تقبلون بما صدر عن الموسوي، ولذلك نسأل جانبكم الكريم بكل وقار، أن يتم اتخاذ الإجراء الذي ترونه مناسباً .

دمتم للحق والوطن ...



ريـــان الكلداني
الأمين العام لحركة بابليون
٢ / ١ / ٢٠١٩

نسخة منه الى:
- الادارة ... للحفظ

وثيقة رقم ٤/

بيان ابناء الديانة المسيحية في العراق حول اساءة الهندي إليهم

سماحة الامام السيد علي السيستاني حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله

نحن أبناء الديانة المسيحية في العراق، تعرضنا الى الكثير من الاضطهاد الديني والتفرقة خلال فترات مختلفة، وكان اكثرها واشدها ما حدث لنا على يد تنظيم داعش الإرهابي.

ولو لا فتاواكم وتوجيهاتكم الأبوية والدينية لتعرض بقيتنا الى القتل، بعد ان هاجر الكثير من أبنائنا الى خارج وطنهم العراق.

إننا نفخر بسماحتكم ونشكر مواقفكم الإنسانية في احترام قيم العدالة والتسامح والسلام بين فئات الشعب العراقي، لكننا في نفس الوقت نستغرب من مواقف رئيس ديوان الوقف الشيعي السيد علاء الموسوي والذي تم ترشيحه لهذا المنصب من قبلكم بحسب قانون الأوقاف.إن هذا الشخص كثيراً ما يثير الرأي العام ضدنا، ويتهجم على معتقداتنا وعاداتنا وتقاليدنا، مع انها تتم ضمن دائرة القانون والدستور.إن السيد الموسوي وفي اكثر من مناسبة يصفنا بالكفار ومهدوري الدم، وينال من عقائدنا في خطبه ومحاضراته، وهذا يعني أنه يضعنا تحت سيف الإرهابيين والمتشددين.لقد ناشدنا سماحتكم أكثر من مرة، ولم نجد منكم الرعاية والاهتمام في هذا الموضوع الحياتي رغم خطورته على أرواح الأبرياء المسيحيين الذين يكنون لكم كل الاحترام والتقدير.

إن المسيحيين يشعرون بالصدمة من تصرفات ومواقف المرشح عنكم السيد محمد الموسوي، ويكررون مناشدتكم بضرورة اتخاذ اجراء عاجل بحقه، حفظاً لحياة ومصالح المسيحيين في وطنهم ومع إخوانهم المسلمين.

نكرر مناشدتنا لكم لما نعرفه من سماحتكم من أبوية وحب لكل العراقيين، ونرجو ان تشملنا محبتكم وان تنظرون الينا نظرة الأب الى أبنائه.

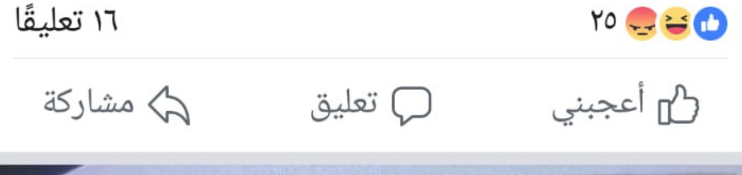
وتقبلوا الاحترام الكبير

المسيحيون في العراق

وثيقة رقم ٥/

الهندي يقلب الحقيقة

رئيس #**ديوان_الوقف_الشيعي** يرفع دعوى قضائية ضد القيادي #**المسيحي** #**ريان_الكلداني** ويطالب بتعويض 5 مليار دينار.



١٢/ ٢/ ٢٠١٩

((بسمه تعالى))

السيد قاضي محكمة بداءة الرصافة المحترم ...

المدعي // رئيس ديوان الوقف الشيعي / اضافة لوظيفته .

المدعى عليه // ريان الكلداني الامين العام لحركة بابليون / اضافة لوظيفته .

<u>جهة الدعوى //</u>

سبق وان القى رئيس ديوان الوقف الشيعي محاضرة دينية في محافظة النجف الاشرف تهدف الى الوعي والارشاد الديني للمحاضرين وتتضمن بيان القيمة السامية عن نبي الله عيسى (عليه السلام) وعن مكانته وعن تاريخ الولادة الحقيقية له وتوضيح الى الحاضرين عن اسلوب عدم احترام هذه الولادة الكريمة من قبل بعض الاشخاص عن طريق اتباع اساليب لا يرضاها الدين الاسلامي ولا الدين المسيحي وان الاحتفالات بعيد رأس السنة الميلادية غالباً ما تكون احتفالات غير ملتزمة دينيا حيث تقام العديد من الحفلات الصاخبة في الشوارع العامة وارتداء الملابس غير المحتشمة ولا يخفى على محكمتكم ذلك والغاية من تلك المحاضرة هي توعية الحاضرين دون المساس بخصوصية باقي الاديان .

قام المدعى عليه بتوجيه بيان في صفحته الشخصية في مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) تضمنت عبارات جارحة وبعيد عن الاسلوب الحضاري معتبراً محاضرة رئيس ديوان الوقف الشيعي هي اساءة الى المسيحين في حين ان مكانة المسيحين هي تلقى اسمى التقدير والاحترام من قبل ديواننا اضافة الى ان المدعى عليه لا يحق له ان يمثل المسيحين حيث ان المسيحين يوجد من يمثلهم حيث يعتبر البيان الصادر من المدعى عليه هو تهجم وتعدي علي موكلي / اضافة لوظيفته حيث قام المدعي عليه بالظهور على قناة

وثيقة رقم ٦/

رئيس الوزراء يحيل تقرير هيأة النزاهة إلى علاء الهندي !!

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
مكتب رئيس الوزراء



Republic of Iraq
Prime Minister's Office

العدد: م. ر. و. /س/ 2918
التاريخ: 2018/9/13

(سري)

إلى/ ديوان الوقف الشيعي – مكتب رئيس الديوان

م / تقرير شامل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إشارة إلى كتاب هيئة النزاهة المرقم (و.أ.س/1928) في 2018/8/5 ومرافقه تقرير زيارة فريق دائرة الوقاية .

حصلت موافقة السيد رئيس مجلس الوزراء على الملحوظات الواردة في التقرير آنفاً ، ووجّه سيادته بالعمل على ضوئها .

لإجراء ما يلزم في ضوء موافقة سيادته أصولياً ، وتبني برامج وسياسات من شأنها ضمان تحصيل الموارد المختلفة والاستثمار الأمثل للموارد والإسراع بانجاز الحسابات الختامية المتأخرة وتقديمها إلى ديوان الرقابة المالية الاتحادي وإعلامنا ... مع التقدير .

المرافقات :

- صورة ضوئية عن الكتاب آنفاً ومرافقه .

مكتب رئيس الوزراء

د. نوفل أبو الشون الحسن
عـ / مدير مكتب رئيس الوزراء
2018/9/13

صورة ضوئية عنه الى /

- الأمانة العامة لمجلس الوزراء – مكتب السيد الأمين العام / مع صورة ضوئية عن المرافقات آنفاً / للتفضل بالعلم ... مع التقدير .
- ديوان الرقابة المالية الاتحادي – مكتب رئيس الديوان / مع صورة ضوئية عن المرافقات آنفاً / لإجراء ما يلزم بصدد تقويم اداء شامل لنشاطات وأعمال ديوان الوقف الشيعي بما يضمن تقديم صورة واضحة عن عمل الديوان وإعلامنا ... مع التقدير .
- مكتب رئيس الوزراء – الدائرة القانونية / مع صورة ضوئية عن المرافقات آنفاً / للعلم ... مع التقدير .
- مكتب رئيس الوزراء – دائرة التدقيق والرقابة الداخلية / مذكرتكم بالعدد (284) في 2018/8/27 / للعلم ... مع التقدير .
- هيئة النزاهة – دائرة الوقاية / كتابكم آنفاً / للعلم ... مع التقدير .
- قسم المتابعة .

وثيقة رقم ٧/

تقرير هيأة النزاهة حول الفساد في ديوان الوقف الشيعي



جمهورية العراق
هيأة النزاهة
دائرة الوقاية

كوماري عيراق
كومسيوني دەستپاكي
COMMISSION OF INTEGRITY
Prevention Office

العدد : و.أس/١٩٢٨٧

التاريخ : ٢٠١٨/٨/٥

((يرجى الإشارة إلى الجهة ورقم الكتاب بشكل كامل عند الإجابة))

(سري وشخصي)

إلى / مكتب السيد رئيس الوزراء المحترم

م/ تقرير شامل

نهديكم اطيب التحايا ...

أنطلاقاً من سياسة الحكومة الإصلاحية للارتقاء بمستوى اداء مؤسسات الدولة في تقديم الخدمات الفضلى للمواطنين الكرام بما يحفظ كرامتهم ، وتسهيلاً للإجراءات في الحد من الوقوع في مهاوي الفساد ، قامت دائرة الوقاية التابعة لهذه الهيأة بتأليف فريق عمل لإجراء زيارات ميدانية الى (ديوان الوقف الشيعي) ، وقد تم تثبيت العديد من الملحوظات ومعوقات العمل والمقترحات اللازمة بشأن معالجتها ، نرافق لكم ربطاً التقرير الشامل للفريق المذكور انفاً ، للتفضل بالاطلاع وعرض الموضوع امام انظار السيد رئيس الوزراء المحترم ليقرر سيادته ما يراه مناسباً.

تعرب لكم هذه الهيأة عن فائق تقديرها واحترامها ...

المرافقات:
- تقرير زيارة فريق دائرة الوقاية اعلاه (١٠) صفحة.

القاضي
عزت توفيق جعفر
رئيس هيأة النزاهة وكالة
٢٠١٨/٨/٥

نسخة منه إلى :
- الامانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة التنسيق الحكومي وشؤون المواطنين .. نرافق لكم ربطاً صورة ضوئية من التقرير اعلاه .. للتفضل بالاطلاع واتخاذ ما تراه امانتكم الموقرة مناسباً بشأن معالجة ما ورد في التقرير اعلاه .. مع التقدير.
- مكتب رئيس الهيأة / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- ديوان الوقف الشيعي / مكتب رئيس الديوان .. نرافق لكم ربطاً صورة ضوئية من التقرير اعلاه .. للتفضل بالاطلاع واتخاذ ما يلزم بشأن معالجة ما ورد في التقرير اعلاه واعلامنا .. مع التقدير.
- سكرتارية مكتب نائب رئيس الهيأة / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- ديوان الوقف الشيعي/مكتب المفتش العام .. نرافق لكم ربطاً صورة ضوئية من التقرير اعلاه .. للتفضل بالاطلاع واتخاذ ما يلزم ، واعلامنا ... مع التقدير.
- المركز الاعلامي في الهيأة .. نرافق لكم ربطاً قرص (CD) يتضمن صورة ضوئية من التقرير اعلاه لغرض النشر في الموقع الالكتروني للهيأة.
- دائرة الوقاية / قسم الأداء والسلوك الوظيفي / شعبة اعداد ومتابعة الاداء الوظيفي .. مع الأوليات للمتابعة لطفاً.
- دائرة الوقاية / الشعبة الإدارية .. الصادرة .

الخطوط الساخنة
الرقم المجاني: ١٥٤
زين: ٠٧٩٠١٩٨٨٥٥٩
اسياسيل: ٠٧٧١٨٨٨٨٨٥٤

البريد الألكتروني لدائرة الوقاية
pto @ nazaha .iq
دائرة الوقاية : ٠٧٨٠٠٧٠١٦٥٣

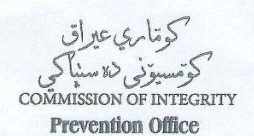
Hotline
Free Number : 154
Zain: 07901988559
Asiacell: 07718888854
E-mail: hotline@nazaha.iq

وثيقة رقم / ٨

إحالة موضوع ديوان الوقف الشيعي إلى دائرة التحقيقات







العـدد : و.أ ب/١٩٢١
التاريـخ : ٥ /٨/ ٢٠١٨

يرجى الإشارة إلى اسم الجهة ورقم الكتاب بشكل كامل عند الإجابة

(سري)

إلى/ دائرة التحقيقات / مكتب المدير العام

م/ أحالة

نهديكم أطيب التحايا ...

تنفيذاً لهامش السيد رئيس الهيأة المحترم بتاريخ (٢٠١٨/٧/٢٩) المسطر على كتابنا ذي العدد (و.أ/ ٢٩٣١ في ٢٠١٨/٧/٢٦) والمرافق ربطاً صورة ضوئية عنه.

ندرج لكم في ادناه المعلومات التي تم تثبيتها أثناء الزيارات الميدانية من قبل الفريق المؤلف من قبل هذه الدائرة إلى (ديوان الوقف الشيعي) (تقرير شامل) مع الاوليات كافة والمتضمنة :

١. كراس كتاب مطبوع يتضمن ادعاءات بوجود مخالفات ادارية ومالية حصلت في الديوان اعلاه ، وقد تم تزويد فريق العمل بنسخة من هذا الكتاب وكما مبين في المرفق رقم (١) .

٢. ورد على موقع دائرتنا الالكتروني بتاريخ ١٤/ ٤ /٢٠١٨ بلاغ عن مخالفات حاصلة في الديوان المذكور وكما مبين في المرفق رقم (٢).

٣. تم تزويدنا من قبل مكتب المفتش العام العائد الى ديوان الوقف الشيعي ببعض المخالفات الحاصلة في الديوان وكما مبين في المرافقات رقم (٣، ٤، ٥، ٦، ٧).

٤. تم أعلامنا عن وجود مخالفات حاصلة في الديوان اعلاه بحسب ادعاء مقدميها ، وقد تم تزويد فريق العمل بنسخ ضوئية من تلك المخالفات تبدأ بالتسلسل من (١ - ٢٥٣) صفحة وكما مبين في المرفق رقم (٨) .

للتفضل بالتسلم واجراء مايلزم بشأن دراستها والتوصية بالاجراء المقتضى اتخاذه واعلامنا..مع التقدير.

الدكتور
معتز فيصل العباسي
مدير عام دائرة الوقاية
٦ /٨/ ٢٠١٨

نسخة منه إلى:
- مكتب رئيس الهيأة ...للتفضل بالاطلاع...مع التقدير.
- مكتب نائب رئيس الهيأة ... للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- دائرة الوقاية / قسم الأداء والسلوك الوظيفي/ شعبة إعداد ومتابعة الأداء الوظيفي ... مع الاوليات والمتابعة لطفاً.
- دائرة الوقاية / الشعبة الإدارية - الصادر.

الخط الساخن
زين : ٠٧٩٠١٩٨٨٥٥٩
اسيا سيل : ٠٧٧١٨٨٨٨٨٥٤
صندوق بريد :المأمون (٦٠٤١)

البريد الألكتروني لدائرة الوقاية
pto @ nazaha .iq

Hotline
Zain : 07901988559
Asiacell : 07718888854
P.O.Box : Almamoon (6041)
E-mail : hotline @ nazaha.iq

وثيقة رقم/ ٩

تقرير هيأة النزاهة السري


هيئة النزاهة
جمهورية العراق
Commission Of Integrity

هيأة النزاهـــة
دائـــرة الوقايـــة

التقرير الشامل
(ديـوان الوقف الشيعي)

إعـــداد
"قسم الأداء والسلوك الوظيفي"

(١-١٠)

بموجب الخطة السنوية لدائرة الوقاية لعام ٢٠١٨ ، وأستناداً الى التخويل الصادر من دائرتنا ذي العدد (و.أ /١٣٣٨ في ٢٠١٨/٣/٢٨) ، وكتاب تسهيل المهمة الصادر من قبل ديوان الوقف الشيعي /مكتب المفتش العام ذي العدد (٩٢٠/٤٤في ٢٠١٨/٣/٢٨)، قام فريق العمل المؤلف من قبل هذه الهيأة / دائرة الوقاية – قسم الأداء والسلوك الوظيفي بزيارات ميدانية إلى (ديوان الوقف الشيعي) ، حيث تم اللقاء بالسادة الوكلاء والمدراء العامون وتم الاطلاع على واقع الحال وتثبيت الملحوظات وتم تناول المواضيع التالية:





(١٠-٢)

المقدمة :

بالنظر لالغاء وزارة الاوقاف والشؤون الدينية وتوزيع مهامها على دواوين الاوقاف المختصة ومن اجل تنظيم عمل (ديوان الوقف الشيعي) وتحديد مهام تشكيلاته شرع قانون (ديوان الوقف الشيعي) رقم (٥٧) لسنة ٢٠١٢ حيث نص في المادة (٢) منه على تحقيق الاهداف الاتية :

اولاً: ادارة الاوقاف التي ليس لها متول خاص، والعناية بتنفيذ شروط الواقفين في الاوقاف التي لها متول خاص.

ثانياً:استثمار الاموال التي ليس لها متول خارجي بما يضمن الحفاظ عليها وتنميتها.

ثالثاً:العناية بشؤون الجوامع والحسينيات والمؤسسات الدينية والخيرية وتطويرها.

رابعاً:تعزيز وتنمية الثقافة الاسلامية واحياء التراث الاسلامي والاثار الاسلامية والمحافظة عليها.

خامساً:توثيق الروابط الدينية مع العالم الاسلامي والتقريب بين المذاهب الاسلامية.

سادسا: رعاية شؤون العتبات المقدسة ومراقد الائمة (عليهم السلام) ومقامات الصحابة والاولياء والمساجد والحسينيات.

وتجدر الاشارة الى أن اغلب الاملاك الموقوفة في محافظة بغداد والمحافظات مسجلة في دوائر التسجيل العقاري بأسم (وزارة الاوقاف المنحلة) وبعد عام ٢٠٠٣ وحل الوزارة المذكورة أنفاً تم تشكيل دواوين الاوقاف (الشيعي والسني والديانات الاخرى)، وقد شكلت لجان التفكيك والعزل بتوجيه من لجنة الاوقاف النيابية ومجلس الوزراء وكانت مهمتها هي حسم عائدية هذه الاوقاف والاملاك حسب ضوابط وقرائن وضعت مثل شرط الواقف او مذهب الواقف او تقاسم الاملاك العائدة للوزارة التي لايوجد فيها واقف وغيرها من الضوابط مع الاشارة الى انه لم يتم حسم اي عقار في محافظة بغداد وحسب ما اوضحه بعض مسؤولي الدائرة المذكورة.

وقد أشار مسؤول شعبة الاملاك الموقوفة في الدائرة المذكورة ان اصل تأجير العقارات الموقوفة يتم عبر تقديرها واجراء المزايدة العلنية عليها فضلاً عن الاعلان عنها ،حيث ان الاملاك الموقوفة التي تدار من قبل مديرية اوقاف بغداد بعضها محكوم بشرط الواقف والبعض الاخر غير محكوم بشرط الواقف.

أولاً ...المشاكل والمعوقات:

١. قلة الملاك الوظيفي الذي يعمل في شعبة الاملاك الموقوفة مقارنةً بحجم العمل وعدم وجود سيارت مخصصة لانجاز العمل المكلفين به .

٢. ورود معلومات لفريق العمل تفيد الى ان هنالك صرف من الايرادات (الامانات) الخاصة بالاملاك الوقفية وتعارضها مع التعليمات المالية كون ان اغلب الاملاك الوقفية محكومة بشرط الواقف ولايجوز التصرف بها بتاتاً.

٣. قلة الكوادر الهندسية في الدائرة الهندسية ذات الخبرة في التنفيذ والاشراف وتصفية الاعمال وعدم امكانية التعيين او التعاقد مقارنة بعدد المشاريع الموجودة حالياً والتي لم يتم تصفيتها .

٤. وجود عدة مشاكل ومعوقات عمل تخص كلية الامام الكاظم (ع) الجامعة منها:

أ. عدم وجود بنايات للكلية في اغلب المحافظات.

ب. عدم اكمال البنايات في مقر الكلية في بغداد.

ت. عدم توفر مختبرات كافية وقاعات بسبب عدم تأهيل البنايات.

ث. قلة الكوادر التدريسية والادارية بسبب عدم وجود درجات وظيفية.

ج. عدم استحداث الاقسام العلمية وعدم وجود بوابة الكترونية.

٥. أوضح أحد المختصين أن هيأة ادارة واستثمار اموال الوقف الشيعي في بغداد تعاني صعوبة في تحصيل الديون المترتبة بذمة المستأجرين (الشاغلين)، كذلك كثرة التجاوزات الحاصلة على العقارات الموقوفة من قبل جهات حكومية وغير حكومية مع الاشارة الى ان قيادة عمليات بغداد تطالب جهة الوقف بقرار قضائي وصور قيد حديثة وان تكون عائديتها لجهة الديوان ، وان هذا المطلب يؤدي الى التأخير بازالة التجاوزات حيث ان تلك الاملاك المتجاوز عليها مسجلة بأسم وزارة الاوقاف والشؤون الدينية.

٦. أشار مدير قسم المساجد في دائرة المؤسسات الدينية والخيرية الى عدم انجاز لجنة العزل والتفكيك في الامانة العامة لمجلس الوزراء كامل اعمالها ، وعدم التزام بعض المواطنين بالتوجيهات الخاصة بناء المساجد والحسينيات وتقاطع بعض القوانين النافذة مع احكام الشارع المقدس، كذلك اوضح مدير قسم الزيارات والارشاد المؤسسي العائد الى الدائرة انفاً الى عدم تعاون بعض القائمين على الجوامع والمساجد مع الفرق الميدانية اثناء الزيارات الميدانية التي يقومون بها، وهنا تجدر الشارة الى ان اغلب مشاكل قسم الاستثمار تكون في العقارات المتنازع عليها المسجلة بأسم (وزارة الاوقاف والشؤون الدينية المنحلة) اذ ان احالة هذه العقارات يؤدي في الغالب الى عدم تنفيذ المشروع المتعاقد عليه.

٧. عدم متابعة اعمال المديريات في المحافظات من قبل قسم اوقاف المحافظات بسبب عدم توفر التخصيص المالي اللازم لاجراء المتابعة.

٨. وجود عدة مشاكل ومعوقات عمل تخص دائرة العتبات المقدسة والمزارات الشيعية الشريفة منها:

أ. عدم وجود نظام داخلي خاص بالدائرة .

ب. نقص في الملاك الوظيفي والذي ادى بدوره الى عدم تفعيل بعض اقسام الدائرة .

٩. وجود عدة مشاكل ومعوقات عمل تخص دائرة أحياء الشعائر الحسينية :

أ. الدائرة بحاجة الى نشرية خاصة بها وذلك لكثرة المهام الملقاة على عاتقها.

ب. قلة اجهزة الكاميرات ولوازمها .

ت. نقص في الاثاث المكتبي والاجهزة الكهربائية الحديثة (كالحاسبات والطابعات) علماً ان جميع الاجهزة قديمة ولم تستبدل منذ (٥) خمسة سنوات.

١٠. وجود عدة مشاكل ومعوقات عمل تخص عمل دائرة التعليم الديني والدراسات الاسلامية منها :

أ. قلة التخصيصات المالية اللازمة لتنفيذ بعض الاساليب الاشرافية بالاضافة الى حاجة القسم الى مشرفين وموظفين ، كذلك يوجد نقص في عدد الغرف والاثاث الخاصة بالقسم.

ب. انعدام الدورات التدريبية التنشيطية والتطويرية المخصصة لرفع كفاءة الاشراف لدى المشرفين التربويين .

ت. عدم توفر مكتبة تحتوي على البحوث والدراسات الحديثة في مجال الاشراف التربوي.

ث. عدم توفر المكان اللازم لعقد الاجتماعات والندوات والنشاطات الخاصة .

ج. الحاجة الى ارشفة الوثائق المنجزة من قبل قسم الامتحانات وصحة الصدور الواردة من وزارة التربية .

ح. الحاجة الى ورش عمل لموظفي قسم الامتحانات لغرض زيادة المعرفة من حيث الاجابات الادارية الخاصة بالكتب الواردة الى القسم.

خ. نقص في الملاك الوظيفي في قسم الامتحانات وعدم وجود غرف كافية لخزن الملفات الخاصة بالطلبة.

د. قلة الكادر الوظيفي من القانونين في الشعبة القانونية وعدم توفر المكان الملائم لهم.





(٥-١٠)

ثانياً...الملاحظات والسلبيات :

١. لاتوجد بناية خاصة بديوان الوقف الشيعي تضم جميع دوائره كون اغلب مواقع الدوائر العائدة الى الديوان هي (ايجار) وفي اماكن متفرقة ولاترتقي للمستوى المطلوب ، حيث ان مكتب رئيس الديوان ودائرة أدارة العتبات المقدسة والمزارات الشيعية الشريفة تقع في منطقة الجادرية وفي منطقة الكرادة (سيد ادريس) (ع) وان بقية الدوائر تقع في بناية باب المعظم بأستثناء بناية هيأة الاستثمار تقع في منطقة العطيفية وكلها مستأجرة وهنا يتسأل فريق العمل عن سبب عدم أنشاء بناية خاصة بالديوان وتجنب دفع مبالغ الايجار.

٢. عدم حسم عائدية الاملاك الموقوفة والمسجلة بأسم وزارة الاوقاف المنحلة من قبل لجنة العزل والتفكيك المشكلة في الامانة العامة لمجلس الوزراء، مما ادى الى صعوبة حسم الدعاوى المقامة ضد المتجاوزين على الاملاك الموقوفة فضلاً عن عدم استحصال الديون المترتبة بذمتهم لجهة الوقف.

٣. قيام ديوان الوقف الشيعي بأستئجار العقارين المرقمين (١/٨٩٢ دبخانة) و(٥/١٤٢ و٩/١٤٢ عطيفية) لغرض اشغالهما من قبل الديوان ولمدة (سنتان) قيمة عقدي الايجار الاول بمبلغ (٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثمائة وخمسون مليون دينار ، والثاني بمبلغ (٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠) اربعمائة وخمسون مليون دينار ، حيث لاحظ فريق العمل ان تلك المبالغ الخاصة بايجار العقارين مبالغ فيها، وكما مبين في المرفق رقم (١) .

٤. وجود اخطاء في استيفاء امانات الضم لبعض المستأجرين واخلال بواجبات الوظيفة العامة حيث أثبتت اللجنة التحقيقية المؤلفة بموجب الامر الاداري ذي بالعدد (٢٨٢٤ في ٢٠١٧/٧/٢٦) وملحقه الامر الاداري بالعدد (٥٣٨٨ في ٢٠١٧/١٢/١٩) وجود حك وشطب وتحريف بالارقام الخاصة بالوصولات المرقمة (١٣٢٢٩ في ٢٠١٤٧/١١/١٨) و (١٣٢١٢ في ٢٠١٤/١١/١٦) و(١٤٧٦ في ٢٠١٤/١٢/١٨) و(١٥٨٣٧ في ٢٠١٥/١٠/١) و(٧٢٣١ في ٢٠١٢/١٠/٧) و(١٣١٢٠ في ٢٠١٤/١٠/٢٨) و(٣٢٢٢ في ٢٠١٤/١١/١٧) و(١٥٨٦٧ في٢٠١٥/١٠/١) و(١٥٤٩٦ في ٢٠١٥/٥/٤) ، والمعطاة للمستأجرين ولدى مراجعة بعض المستأجرين لغرض سحب الامانات الخاصة بهم أتضح وجود تباين في الوصولات المعطاة لهم وهي تختلف عما موجود في كعب الوصولات والارساليات،وهنا تجدر الاشارة الى انه تم الغاء الامر السابق الخاص باللجنة التحقيقية واصدار امر جديد كون الامر السابق مخالف للقانون .

٥. زيادة كلفة مشروعي كلية الامام الكاظم (ع) الجامعة في محافظة بغداد والمدارس الدينية في المحافظات والمنفذة من قبل ديوان الوقف الشيعي دون استحصال موافقة وزارة التخطيط او لجنة الشؤون الاقتصادية.

٦. عدم المصادقة على الحسابات الختامية لديوان الوقف الشيعي لعام ٢٠٠٨ بسبب التجاوزات الحاصلة على الصرف وهناك استرداد سلف للسنوات السابقة مما ادى الى التجاوز ، وتجدر الاشارة الى انه تم ارسال الحسابات الختامية للاعوام (٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧) الى وزارة المالية وديوان الرقابة المالية ولم يتم المصادقة عليها لغاية اعداد التقرير.

٧. قيام ديوان الوقف الشيعي بأصدار (أمر ديواني) ذي العدد(٩٥٨٤ في ٢٠١٥/٩/١) يتضمن تعيين السيد (علي عيسى رحيم اليعقوبي) والحاصل على شهادة الدكتوراه في القانون على الدرجة الخامسة الفئة (١) على الملاك الدائم وعلى سبيل التجربة بخدمة فعلية ولمدة سنة واحدة واعتباراً من تاريخ مباشرته بالوظيفة ، ثم تكليفه في اليوم الثاني من تعيينه (٢٠١٥/٩/٢) بمنصب مدير عام للدائرة القانونية في الديوان ، وكما مبين في المرفق رقم (٢).

٨. أشار أحد المختصين في كلية الامام الكاظم (ع) الجامعة عن تخصيص نسبة (٥٥%) من واردات الكلية للدوام المسائي الى ديوان الوقف الشيعي، حيث ان الموقف الحالي لتلك الواردات يتمثل بالاتي:

ت	المبلغ	السنة	الملاحظات
١.	١,٠١٦,٩٦٢,٠٠٠ (مليار وستة عشر مليون وتسعمائة واثنان وستون الف).	٢٠١٥	تم ارسالها الى هيأة الاستثمار في ديوان الوقف الشيعي ويتم الصرف حالياً من تلك المبالغ بموجب موافقة رئيس الديوان حصراً على ابواب معينة مثل (صيانة الاجهزة،مكافآت،شراء اجهزة، سلف قانونية، مصاريف ونثرية للدوائر الاخرى التابعة للوقف الشيعي وذلك لعدم كفاية الميزانية لعام ٢٠١٦ ، ٢٠١٧)
٢.	١,٠٥٠,٩٣٣,٨٠٠ (مليار وخمسون مليون وتسعمائة وثلاثة وثلاثون الف وثمانمائة دينار).	٢٠١٦	تم ارسالها الى صندوق ديوان الوقف الشيعي وقد تم صرف مبلغ من هذا الصندوق مقداره (٩٠,٦٢١,٥٠٠) (تسعون مليون وستمائة وواحد وعشرون الف وخمسمائة دينار) على ابواب (مكافآت ، اعمال اضافية، خدمات مصرفية).
٣.	١,٠٠٥,٩٠٣,٠٦٤ (مليار وخمسة مليون وتسعمائة وثلاثة الف واربعة وستون دينار) .	٢٠١٧	اشارت هيأة الاستثمار وأحد المختصين في الدائرة الادارية والمالية لديوان الوقف الشيعي الى عدم ورود تلك المبالغ لهم لغاية الان.

وهنا تجدر الاشارة الى ان صندوق ديوان الوقف الشيعي لم يتم الاشارة اليه صراحة في قانون ديوان الوقف الشيعي المرافق ربطاً (مرفق رقم ٣) ، حيث ان قانون صندوق التعليم العالي قد تضمن في القانون رقم ١٢٢ انه (ينشأ في كل من مركز وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعة والهيئة والكلية والمعهد ومركز البحث العلمي صندوق يسمى صندوق التعليم العالي) حيث لاحظ فريق العمل انه يتم ارسال نسبة (٥٥%) من واردات كلية الامام الكاظم (ع) الجامعة الى هيأة الاستثمار وصندوق ديوان الوقف الشيعي.

٩. وجود مخالفات حاصلة في مشروع مصليات مطار بغداد الدولي وذلك بسبب قيام مدير عام الدائرة الهندسية السابق بتقديم (هامش) مسطر على مذكرة لجنة التنفيذ المؤرخة في (٢٠١٤/٥/٧) الى السيد رئيس ديوان الوقف الشيعي يطلب فيه الموافقة على استثناء العمل من ضوابط وتعليمات وزارة التخطيط ، وقد حصلت موافقة رئيس الديوان على استثناء العمل من الضوابط بتاريخ (٢٠١٤/٦/١١) المسطرة على مذكرة لجنة التنفيذ، وكما مبين في المرفق رقم (٤).

١٠. وجود مخالفات حاصلة في عملية التجهيز والتعاقد بمشروع خط الانتاج لمياه الشرب لمزار (سيد محمد) عليه السلام في قضاء (بلد) والتي أدت الى عدم الاستفادة من أنشاء المعمل وقد تم تأليف لجنة تحقيقية وان اعمالها قيد الانجاز ، مع الاشارة الى ان تاريخ صدور الامر الاداري بتشكيل اللجنة التحقيقية هو ٢٠١٧/٧/٩.

١١. وجود حاسبات(لابتوب) عدد (٦٠) في ذمة موظفة وتبين فيما بعد ان التوقيع المنسوب اليها (مزور) وذلك من خلال (المضاهاة) وقد شكلت لجنة تحقيقية بذلك وهي قيد الانجاز.

١٢. أشار احد المختصين بوجود ديون متبقية بذمة المستأجرين لغاية نهاية عام ٢٠١٧ مبلغ وقدره (١,٣٦٢,٩٩٦,٢٤٥) (مليار وثلاثمائة واثنان وستون مليون وتسعمائة وستة وتسعون الف ومائتان وخمسة واربعون دينار) ، حيث تم تحصيل مبلغ قدره (٥٠٦,٦٠٧,٠٠٠)(خمسمائة وستة مليون وستمائة وسبعة الف دينار) للاشهر الاولى من عام ٢٠١٨ والمتبقي (٨٥٦,٣٨٨,٧٣٩) (ثمانمائة وستة وخمسون مليون وثلاثمائة وثمانية وثمانون الف وسبعمائة وتسعة وثلاثون دينار)، علماً ان هناك ديون قيد الاستحصال.

١٣. عدم الاجابة على الملحوظات الواردة في التقرير السنوي لديوان الرقابة المالية الاتحادي لسنة ٢٠١٦ ، بسبب التفاوض مع مكاتب استشارية محاسبية لمعالجة واعداد الاجابات لكافة الملاحظات الواردة في تقرير الديوان انفاً، واعداد الحسابات الختامية من عام (٢٠٠٤-٢٠١٧).

١٤. عدم تقديم بعض المتولين حساباتهم الى لجنة محاسبة المتولين ، حيث بلغ عدد الذين لم يقدموا تلك الحسابات (١٨) متولي.

١٥. استمرار ظهور رصيد جاري لدائرة المحاسبة بصورة مخالفة لطبيعته عند تدقيق كشوفات السيت الختامي لعام ٢٠١٧ ، منها قائمة المركز المالي .

١٦. لاحظ فريق العمل من خلال اطلاعه على المشاريع التي تقوم بها الدائرة الهندسية العائدة الى ديوان الوقف الشيعي تدني نسبة الانجاز وعلى النحو التالي :

أ. تدني نسب الانجاز لبعض المشاريع والخاصة بالعتبة العلوية المقدسة رغم تجاوز السقف الزمني لانجازها.

ب. تدني نسب انجاز بعض مشاريع الخطة الاستثمارية الخاصة بمقر ديوان الوقف الشيعي.

ت. تدني نسب انجاز بعض مشاريع المزارات الشيعية الشريفة .

ث. وجود مشاريع مسحوب العمل منها من قبل قسم المشاريع / الدائرة الهندسية / ديوان الوقف الشيعي ، حيث بلغ عددها (٤٧) مشروع.

ج. تدني نسب الانجاز الخاصة ببعض مشاريع العتبة الحسينية رغم تجاوز السقف الزمني لانجازها .

ح. تدني نسب الانجاز الخاصة ببعض مشاريع العتبة العباسية رغم تجاوز السقف الزمني لانجازها .

خ. وجود مشاريع لدى قسم المشاريع/ الدائرة الهندسية والتي لم تروج للحسابات لحد الان.

د. تدني نسب انجاز ببعض مشاريع قسم الصيانة في الدائرة الهندسية لديوان الوقف الشيعي.

١٧. استلام احدى الشركات المنفذة لمشروع (المدرسة الدينية) في بغداد بوب الشام مبلغ زيادة أكثر من (١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ مائة وعشرون مليون دينار) .

١٨. بلغت اعداد المذكرات للفترة من (٢٠١٧/١/١) ولغاية (٢٠١٨/٤/١٥) بحدود (٦٤٦) مذكرة موجه الى المستأجرين الذين بذمتهم ديون.

١٩. ثبوت وثائق مزورة عدد (١٩) وثيقة لمرحلة الثالث متوسط ، من خلال المخاطبات التي قامت بها دائرة التعليم الديني والدراسات الاسلامية/ قسم الامتحانات لمديريات وزارة التربية.

٢٠. وجود املاك تم وضع اليد عليها مؤخراً من قبل مديريات الوقف الشيعي في المحافظات التالية (بابل، ذي قار، البصرة ، ديالى، واسط، النجف الاشرف) .

٢١. اشار احد المختصين في قسم المقامات والمزارات العائد الى دائرة المؤسسات الدينية والخيرية الى قيام بعض المديريات بصرف مبالغ دون تزويد القسم اعلاه بوصولات الصرف وكما هو الحال في مديريات اوقاف (كركوك ، بابل).

ثالثاً ...المقترحات:

١. وضع خطة استراتيجية لغرض أنشاء وتوفير بناية نموذجية جديدة تليق (بديوان الوقف الشيعي) تضم جميع دوائره وانهاء ملف المباني المستأجرة التي انهكت ميزانية الديوان.

٢. العمل على تفعيل عمل (لجنة العزل والتفكيك) لغرض حسم عائدية الاملاك المتنازع عليها بين الاوقاف .

٣. تدعيم قسم الاشراف التربوي في ديوان الوقف الشيعي بموقع الكتروني خاص به فضلاً عن فتح قنوات التواصل مع المديرية العامة للاشراف التربوي في وزارة التربية بشكل رسمي .

٤. ضرورة الاسراع بجباية المبالغ المترتبة بذمة المستأجرين في بغداد والمحافظات.

٥. ضرورة تأليف لجان من قبل مكتب المفتش العام لمتابعة الاسباب الحقيقية لتدني نسب الانجاز للمشاريع واتخاذ الاجراءات القانونية المناسبة .

٦. ضرورة أتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لرفع التجاوزات الحاصلة على الاملاك الموقوفة في بعض مديريات وملاحظيات الوقف الشيعي في المحافظات.

٧. العمل على رفد (ديوان الوقف الشيعي) لاسيما الدائرة الهندسية بموظفين ذو خبرة في التنفيذ والاشراف وتصفية الاعمال.

٨. تدريب وتأهيل موظفي هيأة ادارة واستثمار اموال الوقف الشيعي في مجال الاستثمار وطرق اختيار المشروع الامثل للاستثمار الذي يحقق افضل العوائد وبما يواكب النهضة العمرانية للبلاد .

٩. ضرورة الاسراع بانجاز أبنية كلية الامام الكاظم (ع) الجامعة خاصةً واعداد الطلاب في تزايد.

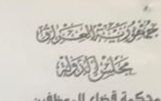


(١٠-١٠)

وثيقة رقم ١٠/

القضاء ينصف مدير عام التخطيط والمتابعة

بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية العراق
مجلس الدولة
محكمة قضاء الموظفين



رقم الدعوى / ٢٩١١ /م/٢٠١٨
تاريخ القرار / ٢٠١٨/١٢/٣٠
رقم القرار / ٢٠١٨/٤٥١١

تشكلت محكمة قضاء الموظفين في بغداد بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣٠ برئاسة المستشار ياسين طه ويس وعضوية كل من المستشار المساعد الدكتور علي احمد حسن والمستشار المساعد الدكتور جعفر عبد السادة بهير المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت المحكمة القرار الأتي:

المدعي / ادم نجم عبد القريشي

المدعى عليه / رئيس ديوان الوقف الشيعي إضافة لوظيفته / وكيله الموظف الحقوقي مسلم عبد الله مهدي

ادعى المدعي أمام هذه المحكمة بعريضة دعواه المسجلة بتاريخ ٢٠١٨/١١/١٩ أنه يطعن في الأمر الديواني المرقم (١٧١١) في ٢٠١٨/١١/٦ المتضمن إعفاءه من منصب مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة مع استمراره بتقاضي جميع الحقوق والامتيازات التي يستحقها وفقا للقانون المدير العام ، وحيث أن هذا الأمر جاء مجحفا بحقوقه عليه يطلب دعوة المدعى عليه للمرافعة والحكم بإلغاء الأمر المطعون فيه دعت المحكمة الطرفين للمرافعة فحضرا، ونتيجة المحاكمة الحضورية العلنية والاستماع إلى أقوالهما وتبادل اللوائح والدفوع بينهما وبعد ختام المرافعة أصدرت المحكمة القرار الأتي:

القرار:

لدى التدقيق والمداولة وجدت المحكمة أن المدعي يطعن في الأمر الديواني المرقم (١٧١١) في ٢٠١٨/١١/٦ المتضمن إعفاءه من منصب مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة مع استمراره بتقاضي جميع الحقوق والامتيازات التي يستحقها وفقا للقانون المدير العام ، وحيث أنه أقام دعواه بتاريخ ٢٠١٨/١١/١٩ عليه تكون مقامة ضمن المدة القانونية المنصوص عليها في الفقرة (ب) من البند (تاسعا) من المادة (٧) من قانون مجلس الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ لذا تقرر قبولها شكلا ، ولدى عطف النظر على موضوعها وجدت المحكمة أن المدعي عين بالأمر الديواني الصادر من رئيس مجلس الوزراء الأسبق بالرقم (٤١٠) في ٢٠٠٩/١٠/١١ مديرا عاما لدائرة العلاقات والإعلام الإسلامي في ديوان الوقف الشيعي ، وكلف بمسؤولية إدارة دائرة التخطيط والمتابعة بالأمر الديواني المرقم (١٢٢) في ٢٠١٢/١/٤، وحيث أن أعمام الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (٣٣٣٣٧) في ٢٠١٤/٧/١٤ أكد في الفقرة (٣) منه بعدم جواز تعويم المدراء العامين من خلال نقلهم إلى مركز الوزارة دون أن يسند للمدير العام المنقول مسؤولية مديرية عامة ودون أن ينسب له خطأ أو تقصير واضح في أداء مهامه ، وحيث لم ينسب للمدعي خطأ أو تقصير واضح في أداء مهامه ، إذ كل ما قدمه وكيل المدعى عليه استمارة تقييم غير مؤرخة من المدعى عليه للمدعي مؤشر في جميع فقراتها على الخيارات السلبية بحق المدعي بالرغم من حصول المدعي على عدد من كتب الشكر من المدعى عليه إثناء توليه إدارة دائرة التخطيط والمتابعة ومنها الكتاب المرقم (٥٧١) في ٢٠١٥/١/١٣ والكتاب المرقم (٤٠٤٢) في ٢٠١٦/٣/٢٨ والكتاب المرقم (٤٤٧٦) في ٢٠١٦/٤/٧ ، وحيث هنالك من المديريات العامة في ديوان الوقف الشيعي تشغل إداراتها بالوكالة أو التكليف ، عليه تجد المحكمة وجود تعسف في استعمال السلطة من المدعى عليه بإعفاء المدعي من منصب مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة غايته تعويم المدعي وصولا إلى إحالته إلى التقاعد ، لذا تقرر بالاتفاق إلغاء الأمر الديواني المرقم (١٧١١) في ٢٠١٨/١١/٦ وتحميل المدعى عليه الرسوم والمصاريف ، وصدر الحكم استناداً للمواد (١٥٦ و ١٦١ و١٦٦) من قانون المرافعات المدنية والمادة (٦٣) من قانون المحاماة حكماً حضورياً قابلا للتمييز لدى المحكمة الإدارية العليا وافهم علناً بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣٠.

المستشار
ياسين طه ويس
رئيس محكمة قضاء الموظفين

اريــ٢٠١٨ــج

وثيقة رقم / ١١

القضاء ينصف مدير عام التخطيط والمتابعة ادم القريشي مرة أخرى

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
مجلس الدولة
محكمة قضاء الموظفين



رقم الدعوى / ٣٠٩٧ /م/٢٠١٨
تاريخ القرار / ٢٠١٨/١٢/٣٠
رقم القرار / ٢٠١٨/٤٥١٢

تشكلت محكمة قضاء الموظفين في بغداد بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣٠ برئاسة المستشار ياسين طه ويس وعضوية كل من المستشار المساعد الدكتور علي احمد حسن والمستشار المساعد الدكتور جعفر عبد السادة بهير المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت المحكمة القرار الآتي:

المدعي / ادم نجم عبد القريشي

المدعي عليه / رئيس ديوان الوقف الشيعي/ إضافة لوظيفته / وكيله الموظف الحقوقي مسلم عبد الله مهدي

ادعى المدعي أمام هذه المحكمة بعريضة دعواه المسجلة بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣ أنه يطعن في الأمر الديواني المرقم (١٣٥٩٣) في ٢٠١٨/١١/٨ المتضمن اعتباره مستقيلا من الوظيفة اعتبارا من تاريخ ٢٠١٨/١١/١٧ وذلك لزيادة مدة انقطاعه على عشرة أيام ولم يبد معذرة مشروعة تبرر هذا الانقطاع ، وحيث أن هذا الأمر جاء مجحفا بحقوقه عليه يطلب دعوة المدعى عليه للمرافعة والحكم بإلغاء الأمر المطعون فيه دعت المحكمة الطرفين للمرافعة فحضرا، ونتيجة المحاكمة الحضورية العلنية والاستماع إلى أقوالهما وتبادل اللوائح والدفوع بينهما وبعد ختام المرافعة أصدرت المحكمة القرار الآتي:

القرار:

لدى التدقيق والمداولة وجدت المحكمة أن المدعي يطعن في الأمر الديواني المرقم (١٣٥٩٣) في ٢٠١٨/١١/٨ المتضمن اعتباره مستقيلا من الوظيفة اعتبارا من تاريخ ٢٠١٨/١١/١٧ وذلك لزيادة مدة انقطاعه على عشرة أيام ولم يبد معذرة مشروعة تبرر هذا الانقطاع ، وحيث أنه أقام دعواه بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣ عليه تكون مقامة ضمن المدة القانونية المنصوص عليها في الفقرة (ب) من البند (تاسعا) من المادة (٧) من قانون مجلس الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ لذا تقرر قبولها شكلا ، ولدى عطف النظر على موضوعها لاحظت المحكمة أن الأمر المطعون فيه صدر بناء على الكتاب الموجه من دائرة التخطيط والمتابعة إلى مكتب رئيس الديوان الذي يفيد بانقطاع المدعي عن الدائرة اعتبارا من تاريخ ٢٠١٨/١١/٧ ، كما لاحظت المحكمة أن المدعي عين بالأمر الديواني الصادر من رئيس مجلس الوزراء بالرقم (٤١٠) في ٢٠٠٩/١٠/١١ مديرا عاما لدائرة العلاقات والإعلام الإسلامي في ديوان الوقف الشيعي ، وحيث أن أمر الاستقالة المطعون فيه صادر من رئيس ديوان الوقف الشيعي ، عليه يكون أمر الإحالة صادر من غير الجهة المختصة بإصداره استناداً إلى قاعدة تقابل الاختصاص التي تستلزم أن يكون إنهاء خدمة موظف من الجهة ذاتها الصادر منها أمر التعيين ، وحيث أن الاختصاص من النظام العام ، لذا تقرر بالاتفاق إلغاء الأمر الديواني المرقم (١٣٥٩٣) في ٢٠١٨/١١/٨وتحميل المدعى عليه الرسوم والمصاريف ، وصدر الحكم استناداً للمواد (١٥٦ و ١٦١ و١٦٦) من قانون المرافعات المدنية والمادة (٦٣) من قانون المحاماة حكماً حضورياً قابلا للتمييز لدى المحكمة الإدارية العليا وافهم علناً بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣٠.

المستشار
ياسين طه ويس
رئيس محكمة قضاء الموظفين

أريـ١٨ ٢٠ ـج

وثيقة رقم ١٢/

القضاء الاداري ينصف مدير عام دائرة أوقاف المحافظات

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس الدولة
محكمة قضاء الموظفين

رقم الدعوى / ٢٤٣٨ /م/ ٢٠١٨
تاريخ القرار / ٢٠١٨/١٢/٣٠
رقم القرار / ٢٠١٨/٤٥١٣

تشكلت محكمة قضاء الموظفين في بغداد بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣٠ برئاسة المستشار ياسين طه ويس وعضوية كل من المستشار المساعد الدكتور علي احمد حسن والمستشار المساعد الدكتور جعفر عبد السادة بهير المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت المحكمة القرار الأتي:

المدعي / فاضل محمد رضا

المدعى عليه/ رئيس ديوان الوقف الشيعي إضافة لوظيفته / وكيله الموظف الحقوقي مسلم عبد الله مهدي

ادعى المدعي أمام هذه المحكمة بعريضة دعواه المسجلة بتاريخ ٢٠١٨/١٠/١٧ أنه يطعن في الأمر الديواني المرقم (١٥٨٣) في ٢٠١٨/١٠/٩ المتضمن إعفاءه من منصب مدير عام دائرة أوقاف المحافظات مع استمراره بتقاضي جميع الحقوق والامتيازات التي يستحقها وفقا للقانون لحين تكليفه بدائرة تتلائم مع اختصاصه ، وحيث أن هذا الأمر جاء مجحفا بحقوقه عليه يطلب دعوة المدعى عليه للمرافعة والحكم بإلغاء الأمر المطعون فيه دعت المحكمة الطرفين للمرافعة فحضرا، ونتيجة المحاكمة الحضورية العلنية والاستماع إلى أقوالهما وتبادل اللوائح والدفوع بينهما وبعد ختام المرافعة أصدرت المحكمة القرار الأتي:

القرار:

لدى التدقيق والمداولة وجدت المحكمة أن المدعي يطعن في الأمر الديواني المرقم (١٥٨٣) في ٢٠١٨/١٠/٩ المتضمن إعفاءه من منصب مدير عام دائرة أوقاف المحافظات مع استمراره بتقاضي جميع الحقوق والامتيازات التي يستحقها وفقا للقانون لحين تكليفه بدائرة تتلائم مع اختصاصه ، وحيث أنه أقام دعواه بتاريخ ٢٠١٨/١٠/١٧ عليه تكون مقامة ضمن المدة القانونية المنصوص عليها في الفقرة (ب) من البند (تاسعا) من المادة (٧) من قانون مجلس الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ لذا تقرر قبولها شكلا ، ولدى عطف النظر على موضوعها وجدت المحكمة أن المدعي عين بالأمر الديواني الصادر من رئيس مجلس الوزراء الأسبق بالرقم (٢٨) في ٢٠٠٦/٧/١٦ مديرا عاما في المرحلة الأولى من الدرجة العليا صنف (ب) ، وكلف بمنصب مدير عام دائرة أوقاف المحافظات بالأمر الديواني المرقم (٥٠٥) في ٢٠١٣/٥/٢٣ ، كما لاحظت المحكمة أن المدعى عليه عمد إلى إصدار الأمر الديواني المرقم (١٦٩٤) في ٢٠١٨/١١/٥ بإحالة المدعي إلى التقاعد وذلك لعدم إدارته لأي من الدوائر العامة للديوان ولعدم وجود دائرة تتناسب واختصاصه وهو محل طعن أمام هذه المحكمة بالدعوى المرقمة (٢٨٣٤/ م/٢٠١٨) ، وحيث أن أعمام الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (٣٣٣٣٧) في ٢٠١٤/٧/١٤ أكد في الفقرة (٣) منه بعدم جواز تعويم المدراء العامين من خلال نقلهم إلى مركز الوزارة دون أن يسند للمدير العام المنقول مسؤولية مديرية عامة ودون أن ينسب له خطأ أو تقصير واضح في أداء مهامه ، وحيث لم ينسب للمدعي خطأ أو تقصير واضح في أداء مهامه ، إذ كل ما قدمه وكيل المدعى عليه استمارة تقييم غير مؤرخة من المدعى عليه للمدعي مؤشر في جميع فقراتها على الخيارات السلبية بحق المدعي بالرغم من حصول المدعي على عدد من كتب الشكر من المدعى عليه إثناء توليه إدارة دائرة أوقاف المحافظات ومنها

يتبع رجاءاً

الرئيس

ص١

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق

مجلس الدولة

محكمة قضاء الموظفين

رقم الدعوى / ٢٤٣٨/م/٢٠١٨

تاريخ القرار / ٢٠١٨/١٢/٣٠

رقم القرار / ٢٠١٨/٤٥١٣

الكتاب المرقم (١٨٧٧) في ٢٠١٦/٦/١٢ والكتاب المرقم (٤٢٨) في ٢٠١٦/١/١١ بل هنالك تخويل من المدعى عليه للمدعي بموجب الأمر الديواني المرقم (١٠٣٢) في ٢٠١٥/٩/١ بإدارة أعمال ديوان الوقف الشيعي طيلة مدة سفر رئيس الديوان لأداء مناسك الحج ، وحيث هنالك من المديريات العامة في ديوان الوقف الشيعي تشغل إداراتها بالوكالة أو التكليف ، عليه تجد المحكمة وجود تعسف في استعمال السلطة من المدعى عليه بإعفاء المدعي من منصب مدير عام دائرة أوقاف المحافظات غايته تعويم المدعي وصولا إلى إحالته إلى التقاعد ، لذا تقرر بالاتفاق إلغاء الأمر الديواني المرقم (١٥٨٣) في ٢٠١٨/١٠/٩ وتحميل المدعى عليه الرسوم والمصاريف ، وصدر الحكم استناداً للمواد (١٥٦ و ١٦١ و١٦٦) من قانون المرافعات المدنية والمادة (٦٣) من قانون المحاماة حكماً حضورياً قابلا للتمييز لدى المحكمة الإدارية العليا وافهم علناً بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣٠.

المستشار

ياسين طه ويس

رئيس محكمة قضاء الموظفين

ص٢

٢٠١٨ س ج

وثيقة رقم ١٣/

القضاء الإداري ينصف المدير العام علاء القسام

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
مجلس الدولة
محكمة قضاء الموظفين

رقم الدعوى / ٣١٢٥ /م/٢٠١٨
تاريخ القرار / ٢٠١٨/١٢/٣٠
رقم القرار / ٢٠١٨/٤٥١٤

تشكلت محكمة قضاء الموظفين في بغداد بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣٠ برئاسة المستشار ياسين طه ويس وعضوية كل من المستشار المساعد الدكتور علي أحمد حسن والمستشار المساعد الدكتور جعفر عبد السادة بهير المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت المحكمة القرار الأتي:

المدعي / علاء عبد الحسين جواد

المدعي عليه / رئيس ديوان الوقف الشيعي / إضافة لوظيفته / وكيله الموظف الحقوقي مسلم عبد الله مهدي

ادعى المدعي أمام هذه المحكمة بعريضة دعواه المسجلة بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٤ أنه يطعن في الأمر الديواني المرقم (١٨٩٠) في ٢٠١٨/١٢/٢ المتضمن إحالته إلى التقاعد وذلك لعدم إدارته لأي من الدوائر العامة للديوان ولعدم وجود دائرة شاغرة تتناسب واختصاصه ، وحيث أن هذا الأمر جاء مجحفا بحقوقه عليه يطلب دعوة المدعى عليه للمرافعة والحكم بإلغاء الأمر المطعون فيه دعت المحكمة الطرفين للمرافعة فحضرا، ونتيجة المحاكمة الحضورية العلنية والاستماع إلى أقوالهما وتبادل اللوائح والدفوع بينهما وبعد ختام المرافعة أصدرت المحكمة القرار الأتي:

القرار:

لدى التدقيق والمداولة وجدت المحكمة أن المدعي يطعن في الأمر الديواني المرقم (١٨٩٠) في ٢٠١٨/١٢/٢ المتضمن إحالته إلى التقاعد وذلك لعدم إدارته لأي من الدوائر العامة للديوان ولعدم وجود دائرة شاغرة تتناسب واختصاصه ، وحيث أنه أقام دعواه بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٤ عليه تكون مقامة ضمن المدة القانونية المنصوص عليها في الفقرة (ب) من البند (تاسعا) من المادة (٧) من قانون مجلس الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ لذا تقرر قبولها شكلا ، ولدى عطف النظر على موضوعها وجدت المحكمة أن المدعي عين بالأمر الديواني الصادر من رئيس مجلس الوزراء بالرقم (٢٤) في ٢٠٠٥/٨/٢٩ مديرا عاما لدائرة المؤسسات الإسلامية والخيرية ، وحيث أن البند (أولا) من المادة (١٤) من قانون التقاعد الموحد رقم (٩) لسنة ٢٠١٤ ينص على إحالة الموظف المعين بمرسوم جمهوري أو بأمر من مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الوزراء أو هيأة رئاسة مجلس النواب بالكيفية التي تم تعيينه فيها ، عليه يكون أمر الإحالة صادر من غير الجهة المختصة بإصداره ، وحيث أن الاختصاص من النظام العام ، لذا تقرر بالاتفاق إلغاء الأمر الديواني المرقم (١٨٩٠) في ٢٠١٨/١٢/٢وتحميل المدعى عليه الرسوم والمصاريف ، وصدر الحكم استناداً للمواد (١٥٦ و ١٦١ و١٦٦) من قانون المرافعات المدنية والمادة (٦٣) من قانون المحاماة حكماً حضورياً قابلا للتمييز لدى المحكمة الإدارية العليا وافهم علناً بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣٠.

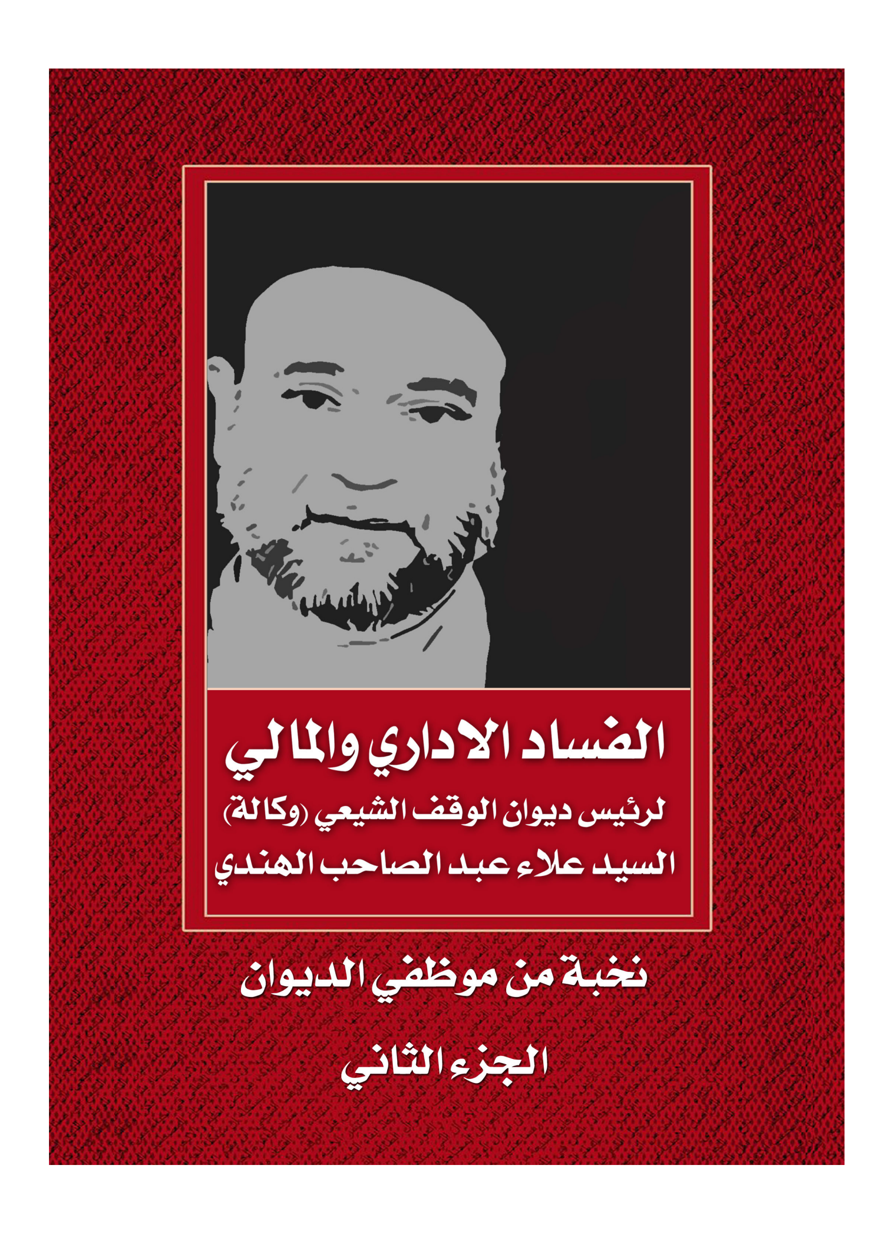
المستشار
ياسين طه ويس
رئيس محكمة قضاء الموظفين

اريـ١٨ ٢٠ ـج

وثيقة رقم / ١٤

ثلاثة اصدارات لموظفي ديوان الوقف الشيعي
حول مخالفات الهندي المالية والادارية





الفساد الاداري والمالي
لرئيس ديوان الوقف الشيعي (وكالة)
السيد علاء عبد الصاحب الهندي
نخبة من موظفي الديوان
الجزء الثاني

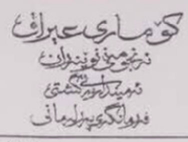

رئيس ديوان الوقف الشيعي
علاء عبد الصاحب الهندي
يرفض الإستجواب
اعداد نخبة من موظفي الديوان
الجزء الثالث

وثيقة رقم ١٥/

كتاب مجلس النواب إلى ديوان الوقف الشيعي
حول استجواب علاء الهندي







شؤون اللجان

العـــدد : ش . ل /١/٩/ ٥٢٦٦

التاريخ ١٤/ ٥/ ٢٠١٧

((عاجل جدا وعلى الفور))

الى / ديوان الوقف الشيعي – مكتب رئيس الديوان

م / اجراءات استجواب

نهديكم اطيب التحيات ...

نود ان نبين وبناءً على توجيه هيأة رئاسة مجلس النواب في اجتماعها المنعقد يوم السبت الموافق ٢٠١٧/٥/١٣. بأن الادلة والاسانيد الخاصة بطلب الاستجواب الموجه الى السيد رئيس الديوان من قبل السيد النائب **كاظم حسين علي الصيادي** تم تسليمها الى هيأة الرئاسة كاملةً وعليه فأن طلب الاستجواب قد استوفى شروطهُ وان مجلس النواب مستمر بعملهِ التشريعي والرقابي لغاية يوم ٢٠١٧/٥/٢٩ ، مما يتوجب على السيد رئيس الديوان تحديد موعد الحضور الى المجلس خلال هذهِ الفترة على ان تكون الاجابة على تحديد موعد حضور الاستجواب خلال فترة اسبوع واحد من تاريخ التبليغ .

للتفضل بالاطلاع واعلامنا بالسرعة الممكنة ... مع التقدير

د. صبــاح جمعــة البــاوي
الاميـن العام لمجلس النـواب / وكالـة
/ شعبــان / ١٤٣٨ هـ
١٤/ ايار / ٢٠١٧م

صورة ضوئية منه الى:
- مكتب السيد رئيس مجلس النواب.. للتفضل بالاطلاع.. مع التقدير .
- مكتب السيد النائب الاول لرئيس مجلس النواب ..للتفضل بالاطلاع .. مع التقدير .
- مكتب السيد نائب رئيس مجلس النواب .. للتفضل بالاطلاع .. مع التقدير.
- مكتب السيد النائب كاظم الصيادي.. للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- مكتب السيد الامين العام لمجلس النواب.. للتفضل بالاطلاع .. مع التقدير .
- مكتب السيد نائب الامين العام للشؤون البرلمانية .. للتفضل بالاطلاع .. مع التقدير.
- اللجنة المشكلة بموجب الامر الديواني بموجب الامر ١٢٧ .. للتفضل بالاطلاع .. مع التقدير
- الدائرة البرلمانية / قسم شؤون اللجان .

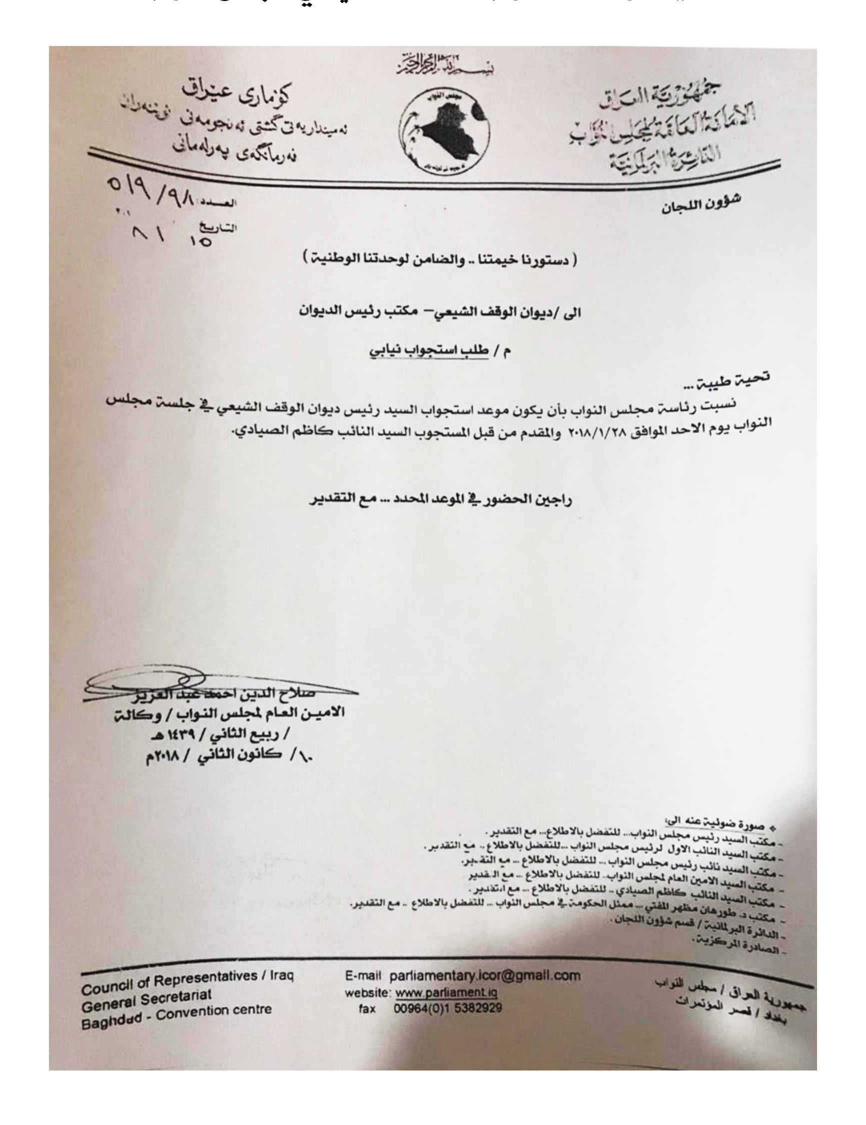
raq - Baghdad
Conference Palace
Parliament Council

E-mail:press@parliament.iq
E-mail:Parliament.iq@Gmail.com
www.parliament.iq

عراق ـ بغداد
قصر المؤتمرات
مجلس النواب

وثيقة رقم ١٦/

تحديد موعد استجواب علاء الهندي في مجلس النواب



بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
الامانة العامة لمجلس النواب
الدائرة البرلمانية

كۆماری عێراق
ئەمینداریەتی گشتی ئەنجومەنی نوێنەران
فەرمانگەی پەرلەمانی

شؤون اللجان

العدد: ٥١٩/٩٨/٢٠١٨
التاريخ: ١٥/١/٢٠١٨

(دستورنا خيمتنا .. والضامن لوحدتنا الوطنية)

الى /ديوان الوقف الشيعي– مكتب رئيس الديوان

م / طلب استجواب نيابي

تحية طيبة ...

نسبت رئاسة مجلس النواب بأن يكون موعد استجواب السيد رئيس ديوان الوقف الشيعي في جلسة مجلس النواب يوم الاحد الموافق ٢٠١٨/١/٢٨ والمقدم من قبل المستجوب السيد النائب كاظم الصيادي.

راجين الحضور في الموعد المحدد ... مع التقدير

صلاح الدين احمد عبد العزيز
الامين العام لمجلس النواب / وكالة
/ ربيع الثاني / ١٤٣٩ هـ
١٠/ كانون الثاني / ٢٠١٨م

* صورة ضوئية عنه الى:
- مكتب السيد رئيس مجلس النواب... للتفضل بالاطلاع... مع التقدير.
- مكتب السيد النائب الاول لرئيس مجلس النواب ...للتفضل بالاطلاع .. مع التقدير.
- مكتب السيد نائب رئيس مجلس النواب ... للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- مكتب السيد الامين العام لمجلس النواب.. للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- مكتب السيد النائب كاظم الصيادي .. للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- مكتب د. طورهان مظهر المفتي ... ممثل الحكومة في مجلس النواب .. للتفضل بالاطلاع .. مع التقدير.
- الدائرة البرلمانية / قسم شؤون اللجان.
- الصادرة المركزية.

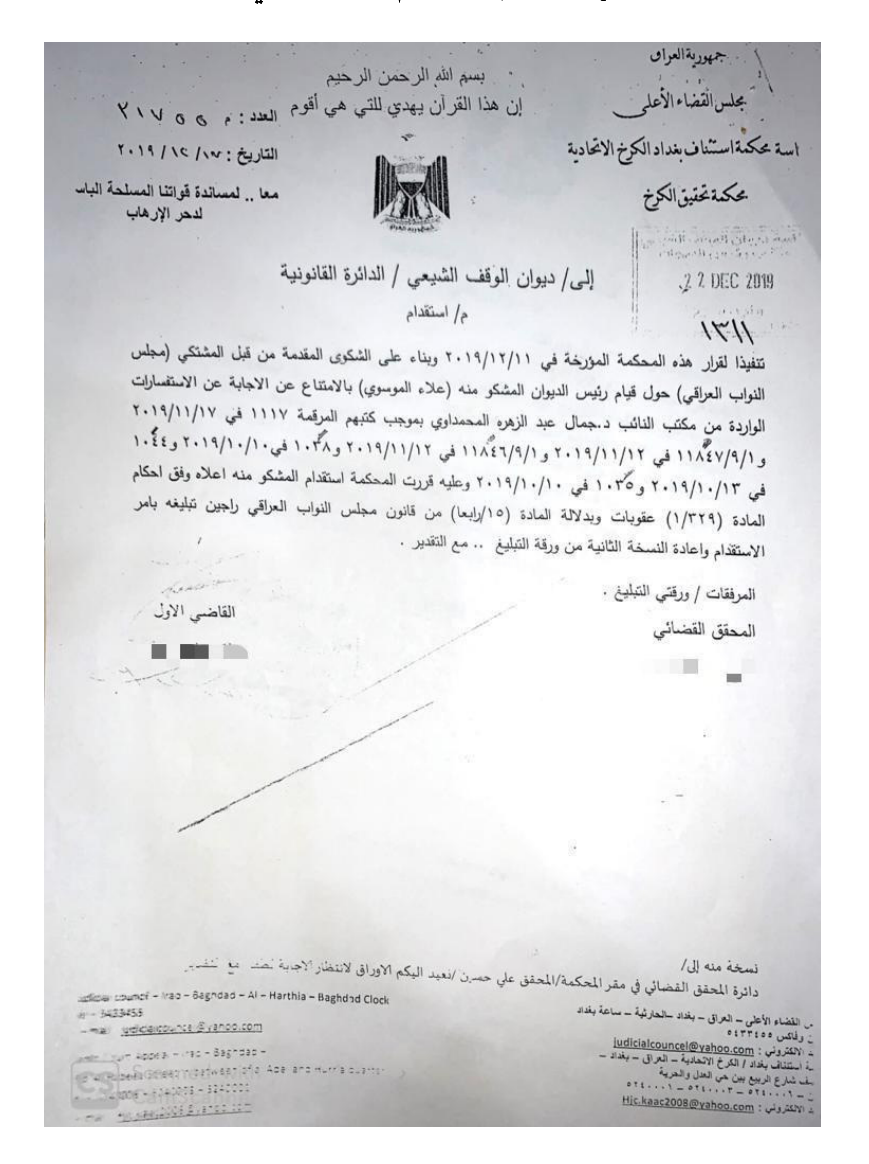
جمهورية العراق / مجلس النواب
بغداد / قصر المؤتمرات

Council of Representatives / Iraq
General Secretariat
Baghdad - Convention centre

E-mail parliamentary.icor@gmail.com
website: www.parliament.iq
fax 00964(0)1 5382929

وثيقة رقم ١٧/

أمر القضاء بإستقدام علاء الهندي



جمهورية العراق
مجلس القضاء الأعلى
رئاسة محكمة استئناف بغداد الكرخ الاتحادية
محكمة تحقيق الكرخ

بسم الله الرحمن الرحيم
إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم

العدد: م ٢١٧٥٥
التاريخ: ١٧/ ١٢/ ٢٠١٩

معا .. لمساندة قواتنا المسلحة الباسلة لدحر الإرهاب

22 DEC 2019
١٣١١

إلى/ ديوان الوقف الشيعي / الدائرة القانونية

م/ استقدام

تنفيذا لقرار هذه المحكمة المؤرخة في ٢٠١٩/١٢/١١ وبناء على الشكوى المقدمة من قبل المشتكي (مجلس النواب العراقي) حول قيام رئيس الديوان المشكو منه (علاء الموسوي) بالامتناع عن الاجابة عن الاستفسارات الواردة من مكتب النائب د.جمال عبد الزهره المحمداوي بموجب كتبهم المرقمة ١١١٧ في ٢٠١٩/١١/١٧ و١١٨٤٧/٩/١ في ٢٠١٩/١١/١٢ و١١٨٤٦/٩/١ في ٢٠١٩/١١/١٢ و١٠٣٨ في ٢٠١٩/١٠/١٠ و١٠٤٤ في ٢٠١٩/١٠/١٣ و١٠٣٥ في ٢٠١٩/١٠/١٠ وعليه قررت المحكمة استقدام المشكو منه اعلاه وفق احكام المادة (١/٣٢٩) عقوبات وبدلالة المادة (١٥/رابعا) من قانون مجلس النواب العراقي راجين تبليغه بامر الاستقدام واعادة النسخة الثانية من ورقة التبليغ .. مع التقدير .

المرفقات / ورقتي التبليغ .

المحقق القضائي

القاضي الاول

نسخة منه إلى/
دائرة المحقق القضائي في مقر المحكمة/المحقق علي حسين /نعيد اليكم الاوراق لانتظار الاجابة نص مع التقدير

مجلس القضاء الأعلى – العراق – بغداد – الحارثية – ساعة بغداد
Judicial council – Iraq – Baghdad – Al – Harthia – Baghdad Clock
judicialcouncel@yahoo.com
رئاسة استئناف بغداد / الكرخ الاتحادية – العراق – بغداد –
Hjc.kaac2008@yahoo.com

وثيقة رقم ١٨/

عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية مازن الفيلي: عقد إستثمار ارض جامع الرحمن تضمن العديد من شبهات الفساد المالي والتزوير

أقدم ديوان الوقف الشيعي على ابرام عقد الاستثمار على ارض جامع الرحمن تضمن العديد من شبهات الفساد المالي والتزوير وكثير من المخالفات القانونية التي يكفي بعض منها لإيقاع عقوبات شديدة بمن وقع هذا العقد واشرف على اجراءاته ومن تلك الشبهات والمخالفات:

١- التصرف خلافا لأحكام الاوقاف والغرض الذي اوقفت من اجله ارض الجامع والحجة الوقفية المعتمدة واشار تقرير ديوان الرقابة المالية لذلك.

٢- انفراد الوقف بإبرام العقد دون الرجوع الى هيئة الاستثمار الوطنية وعدم اخذ موافقات الجهات القطاعية وامانة بغداد وباعتبارها الجهة المسؤولة عن تطبيق قانون التصميم الاساسي.

٣- صدور قرار قضائي من محكمة البداءة المختصة بالدعاوى التجارية ببطلان العقد لمخالفته للقوانين النافذة وللأنظمة المعتمدة .

٤- عدم قيام ديوان الوقف الشيعي بتشكيل لجنة للمزايدات والمناقصات ولجنة تحدد قيمة العقار الموقوف خلافا للقانون والانظمة المرعية.

٥- قيام الشركة المتعاقدة بتقديم صكوك بدون رصيد بمقدار (١٢) مليار دينار وثبوت عدم كفاءتها المالية استنادا لكتاب دائرة تسجيل الشركات .

٦- صدور حكم من المحكمة المختصة بقضايا النزاهة وغسل الاموال والجريمة الاقتصادية بحبس مسؤول في الوقف الشيعي بسبب المخالفات المالية والقانونية في العقد المذكور.

٧- ومن خروقات ابرام العقد الاستثماري مع شركة ابراج الرخاء الجسيمة ان موظفا بالدرجة الخامسةوقّع عليه من طرف ديوان الوقف الشيعي على الرغم من ان مجلس الوزراء قد رفض تثبيت ذلك الموظف في ادارة هيئة استثمار الوقف لفقدانه الشروط والمؤهلات القانونية وعدم الخبرة الكافية لتولي الموقع ، اذ ان تاريخ تعيينه الاولي في الوظيفة عام ٢٠١٦ ، فكيف يمنح صلاحية التوقيع على عقد استثماري لمدة (٥٠ سنة) وبمبلغ بدل ايجار سنوي خمسة وعشرين مليار دينار.

٨- تضمن العقد اجحافا واضحا بالمصلحة العامة ومن الشواهد على ذلك:

أ- ان قيمة الارض ومساحتها الواسعة وموقعها الستراتيجي لا تتناسب مع المبلغ المذكور كبدل ايجار سنوي لا يتجاوز (٢٥) مليار دينار لا يدفعها المستثمر الا بعد خمس سنوات أعطيت له مدة اعفاء من دفع بدل الإيجار والتفريط بالمال العام في هذا العقد مما لا يحتاج الى مزيد بيان وتوضيح.

ب- ينص عقد الاستثمار على اعفاء الشركة المستثمرة من دفع بدل الايجار لمدة خمس سنوات من تاريخ توقيع العقد وهو ما يسمح للمستثمر بالانتفاع من تلك الارض الواسعة خلال هذه المدة من خلال تعاقداته الثانوية والأرباح الناتجة منها وقد يتخلى عن التزاماته التعاقدية بعد تلك المدة دون ان تحصل الدولة اية عوائد مالية.

ج- يعطي البند سابعا من العقد فرصة للشركة المستثمرة للانتفاع المالي الكبير من خلال عقد مساطحات ثانوية خلال مدة الاعفاء (خمس سنوات) في هذه الارض

الواسعة والمهمة الموقع ، وفي حال عدم التزام الشركة بعد خمس سنوات من الاعفاء بدفع بدل الايجار فيفسخ العقد تلقائيا مع غرامة لا تتجاوز اربعة مليارات دينار.

د- بدلا من تولي لجنة مشتركة من رئاسة الوزراء وديوان الوقف الشيعي والهيئة الوطنية للاستثمار وأمانة بغداد ووزارة الاعمار مهمة تحديد مساحة الجامع ومحرماته والأرض المخصصة للاستثمار فأن ديوان الوقف الشيعي نقل هذا الاختصاص والمهمة ضمن بنود العقد للشركة المستثمرة في صفقة مشبوهة تعرض هذه الممتلكات العامة للتلاعب.

لذلك نطالب الجهات الرقابية (هيئة النزاهة والادعاء العام) بالتحقيق بهذه المخالفات والخروقات وإحالة المقصرين للقضاء.

وثيقة رقم ١٩/

بيان حزب الفضيلة حول قضية جامع الرحمن

رداً على المغالطات الواضحة والادعاءات المجانبة للحقيقة التي تضمنها بيان ديوان الوقف الشيعي الأخير ، نبيّن الحقائق التالية :

١- من المعلوم ان جامع الرحمن من الجوامع الرئاسية موضوع الخلاف بين الوقف الشيعي والسني وقد قررت لجنة الفك والعزل تسجيله بأسم ديوان الوقف الشيعي عام ٢٠١٢ لكون ديوان الوقف الشيعي كان ولايزال يدير شؤون جامع الرحمن حسب الكتاب الصادر من الامانة العامة لمجلس الوزراء بتأريخ ١٧/ ١/ ٢٠١٢) وهو يفند ادعاءات الوقف الشيعي المربكة وغير الدقيقة في بيانه الاخير بإدعاء ادارته من قبل حزب الفضيلة الاسلامي فضلاً عن ملكيته .

٢- اشار كتاب رئيس هيئة دعاوى الملكية بتأريخ (١٥/ ١/ ٢٠١٢) ونتيجة موافقة رئيس الوزراء على كتاب ديوان الوقف الشيعي بتأريخ (٩/ ١/ ٢٠١٢) فأن جامع الرحمن الذي يُدار من قبل ديوان الوقف الشيعي واستناداً للفقرة (٢) من توصيات اللجنة المشكلة بالأمر الديواني المرقم (ق/ ٢/ ١/ ٥/ ١٥٢٣٣) فإنه أثبت أن ديوان الوقف الشيعي هو من يدير الجامع وتم مفاتحة التسجيل العقاري بذلك كون من شروط التسجيل للجوامع والاوقاف ان يكون الوقف طالب التسجيل شاغلاً

للعقار   وهو دليل آخر على زيف بيان ديوان الوقـف الـشيعي باسـتملاك حزب الفضيلة وإدارته للجامع .

٣- لم يدع حزب الفضيلة أحقيته بملكية جامع الرحمن كما زعـم بيـان ديـوان الوقف الشيعي بل حتى القرار القضائي الأولي في اقـصى مـستوياته أشـار الى وجود قاعة ضمن الجامع تابعة لرجل دين يتبع الحزب على الرغم مـن ان الواقع لا يؤيد ذلك إذ لا علاقة لإدارة قاعة الـصلاة و توليـة شـؤونها بالحزب لا من بعيد ولا من قريب.

٤- تضمن بيان الوقف الشيعي مغالطات واضحة وإدعاءات تكذبها الوقـائع السابقة فزعمَ أنه سيوفر (٢٠ الـف) وظيفـة ضـمن مـشروع الاسـتثمار للجامع ، بينما تدل وقائع العقد المـرقم (٤/ ٢٠١٧) المـبرم بـين الوقـف الشيعي وشركـة ابـراج المـستقبل   بتـأريخ (٣٠/ ١/ ٢٠١٧) لإسـتثمار جامع الرحمن على وجود شبهات فساد ومخالفات قانونية استوجبت إحالة ملف العقد الى هيئة النزاهة وأصدرت محكمـة جـنح الرصـافة المختـصة بقضايا النزاهة وغـسل الامـوال والجريمـة الاقتـصادية بتـأريخ (٦/ ١/ ٢٠١٩) حكماً بحبس مدير هيئة استثمار الوقف الشيعي لمدة سنة واحدة .

٥- أشـــار ديـــوان الرقابـــة الماليـــة الاتحـــادي بالعـــدد (٨/ ٦/ ٢٥٣٠٩ في ١٤/ ١١/ ٢٠١٧) الى مجموعة ملاحظات ومخالفات على العقد المـذكور أعلاه .

أ- إبرام عقد ايجار ودون تحديد طبيعة العقد وفيما كان عقـد مـساطحة أم عقـد اسـتثمار وهـو مايتعـارض مـع طبيعـة العقـار كونـه مـن العقـارات الموقوفـة والمحكومة بنظام المزايدات والمناقصات .

ب- عدم تقديم دراسة جدوى اقتصادية من ابرام هكذا عقد وعدم تشكيل لجنة لبيان قيمة العقار ومنفعته قبل إبرام العقد .

ج- ان مدة العقد بلغت (٥٠ سنة) في حين ان مدة العقد لا يجوز ان تتعدى مدة (١٠ سنوات) ووفق نظام المزايدات والمناقصات الخاصة بالاوقاف رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ .

د- حصول الغبن الفاحش في تحديد قيمة بدل الايجار وعدم تشكيل لجنة لتحديد قيمة بدل الايجار سيما وان الارض هي بمساحة كبيرة جداً وتقع في منطقة تجارية مميزة .

هـ - ان اجراءات توقيع العقد أعلاه والذي أحيل الى هيئة النزاهة وصدر حكم قضائي بخصوصه كانت بإشراف مباشر من قِبل رئيس الوقف الشيعي حسب الافادات الواردة في قرار المحكمة .

٦- لحجم التضليل الاعلامي والتشويه الذي تضمنه بيان ديوان الوقف الشيعي الأخير ، نؤكد على مباشرتنا بممارسة حقنا القانوني باستئناف واظهار مالدينا من حقائق وادلة لم نبينها في ردنا هذا وسنتركها لميادين القضاء .

ختاماً نلفت انتباه إدارة الوقف الشيعي الى ضرورة إلتزام الموضوعية والمصداقية والتي يفترض ان يتحلى بها اكثر من أيةَ مؤسسة حكومية اخرى ومغادرة خلط الاوراق وأساليب التضليل للرأي العام .

المكتب الاعلامي للنائب
الدكتور عبدالحسين الموسوي

وثيقة رقم / ٢٠

بيان توضيحي حول مجمع دار الإسلام الخيري في بغداد

رداً على بيانات ديوان الوقف الشيعي المليئة بالمغالطات والأكاذيب

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَّ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً* يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ ﴿الأحزاب: ٧٠-٧١﴾.

إلى جميع إخواننا المؤمنين الذين تعاطفوا معنا في قضية اقتحام مجمع دار الإسلام من قبل القوات الأمنية التابعة لديوان الوقف الشيعي والمتعاونة معه بتاريخ ٢٩/ ٨/ ٢٠١٩م حيث أصيبوا بالصدمة والذهول وهم يتابعون عملية الاقتحام والسيطرة من قبل ديوان الوقف على المجمع وإخراج موظفيه وحماياته بالقوة والعنف ومحاولة إخراج ساكنيه بالتهديد والقوة.

إليهم وإلى غيرهم من الأخوة العراقيين جميعاً نقدم هذا البيان التوضيحي، نرجو أن يكون وافياً من دون مبالغات أو تهويل، وذلك ضمن النقاط الآتية:

١- لقد تم شراء أرض هذا المجمع من قبل مؤسسة دار الإسلام وأمينها العام سماحة العلامة السيد حسين بركة الشامي من البلدية (أمانة بغداد) وتبلغ مساحتها (٣دونم)، والمؤسسة: هي مؤسسة ثقافية خيرية تهدف إلى نشر الثقافة ومساعدة الفقراء وإقامة المشاريع الخيرية والمدارس التعليمية لأبناء الشهداء وغيرهم من الفقراء والمحرومين، وذلك بتأريخ ١٨/ ١/ ٢٠٠٧، ومن أجل المحافظة على ديمومة الأرض وبقائها وقفاً صحيحاً لا يباع ولا يشترى ولا يوهب ولا يورَّث فقد عمد السيد الشامي إلى تسجيلها في ديوان

الوقف الشيعي من أجل أن يكـون الـديوان نـاظراً عليهـا ومراقبـاً لأدائها وتحقيق أهدافها، وكان في العادة أن الديوان في مثل هذه الحالة يقـدم كتـاب شكر لكل متبرع بقطعة أرض يـتم تـسجيلها باسـم الـديوان باعتبـاره قـد أضاف إلى الأوقاف العامة عقاراً جديداً.

٢- لقد وضع السيد الشامي مخططاً كبيراً وتصاميم هندسية تتضمن: مـسجداً، وقاعة مناسـبات، ومـدارس تعليميـة لمختلـف الفئـات العمريـة، ومجمعـاً سكنياً، ومركزاً طبياً، ومرافق أخرى؛ إذ تمَّ الإنفاق على هذه المشيّدات مـن قبل السيد الأمين العام على المؤسسة ومساعدة بعـض المـؤمنين والمحـسنين الذين ساهموا في دعم هذا المشروع وإسناده، وقد استمر البناء لمدة أكثر مـن (٥ سنوات) وسط الصعوبات والمعانـاة وكـان تحـت علـم وأنظـار ديـوان الوقف الشيعي حتى أن الـسيد رئـيس الـديوان الـسابق قـد حـضر حفـل الافتتاح للمجمع وباركه، وللعلم فإن من عادة الديوان أن يـسهم ماليـاً أو لوجستياً في مثل هذه المشاريع الخيرية، ولكنه في مشروع المجمع لم يقـدم أي مبلغ أو أي مواد إنشائية أو أي استشارة هندسية أو متابعـة لـمشروع البنـاء، مع العلم أننا قدمنا طلباً للديوان للمساهمة ولو في بنـاء المـسجد أو بعـضه، ولكنه لم يعر لذلك أيّ أهمّيّة، ولم يعتنِ بطلبنا.

٣- وقد تمت كتابة نص الحجّة الوقفية المفصلة لهذا المجمع من قبل أمينـه العـام لتحديد شكله الهندسي وهويته، ورسم أهدافـه، وطريقـة عملـه، والحفـاظ على تطويره ومستقبله، وقد حظيت هذه الحجة الوقفية بتأييد عدد كبير مـن العلماء، كما حصل (السيد الشامي) الذي أوقف المجمـع شرعـاً عـلى تأييـد وتولية شرعية خاصة عليه من قبل أحد المراجع الكبار في النجف الأشرف،

وللعلم أنَّ قانون ديوان الوقف الشيعي المعمول به فعلاً يقوم على اعتماد أي تولية تصدر من أحد المراجع في النجف الأشرف، كما أنه يتبع الرأي المشهور لفقهاء الشيعة الإمامية، إلا أننا نلاحظ أن رئاسة ديوان الوقف الشيعي تمنح التوليات لكل من يحمل تأييداً أو تولية من المراجع إلا في قضية مجمع دار الإسلام فإن رئاسة الديوان قد خالفت تعليمات قانونها ومبادئها الأساسية في اعتماد توليات المراجع في النجف الأشرف، كما أننا قدمنا شكوى إلى محكمة القضاء الإداري من أجل أن تعطي رأيها الحاسم إزاء قرار الوقف الشيعي وإلزامه بمنحنا التولية الشرعية بحسب القانون؛ لأن عدم إعطاء التولية في مثل حالتنا يعد تعسفاً ومخالفة صريحة للقانون والشرع الشريف، وما زلنا ننتظر كلمة القضاء الإداري قريباً إن شاء الله.

٤ - وقبل سنتين تقريباً فوجئنا بأن رئاسة الديوان قد قدمت شكوى قضائية على السيد الشامي باعتباره أميناً عاماً للمجمع من جهة، وعليه شخصياً من جهة أخرى، وكان فحوى هذه الشكاوى أن السيد الشامي غاصب لأوقاف الديوان، ومسيطر على أرضه، وعليه فيجب أن يغادر المجمع، ويسلمه خالياً من الشواغل، وكنا نتصور أن ذلك (مزحة)؛ لأن الديوان لم يتعامل بهذا المنطق مع أي متولٍّ في العراق غير الشامي، ولذلك لم يكترث المجمع في البداية بهذه الشكوى، ولكن القضية أصبحت جدية عندما قدمت إلى محكمة التمييز والحجة الأساسية للديوان في ذلك هو أن الأرض مسجلة باسمه، وبما أن المحاكم العراقية تتعامل وفق القوانين الوضعية القديمة فقد اعتبرت أن سند السجل العقاري هو باسم ديوان الوقف الشيعي، فيعد الشامي غاصباً لأرضه من دون النظر إلى قانون الوقف

وروحه وفلسفته وتعليماته وعلاقته بأحكام الشريعة وآراء الفقهاء، ومن دون النظر إلى كون المشيدات موقوفة من قبل السيد الشامي نفسه؛ لأنها قد بنيت على نفقته الخاصة، فأصدر قراره غير الموضوعي بأنَّ الديوان يحق له أن يتملك المجمع مع كونه لم يقدم فيه فلساً واحداً لا في شراء الأرض ولا في بناء المشيدات ولا في إدامتها.

٥- وفي يوم الخميس ٢٩/ ٨/ ٢٠١٩م قد حشّد رئيس الديوان حمايات المزارات والمنشئات وفوج الطوارئ وقوات سوات وعدد من الموظفين مدججين بالسلاح وهجموا هجمة رجل واحد على المجمع حيث كسروا الأقفال، وزلزلوا الأبواب، وكان عددهم يفوق المئة وخمسين مسلحاً، وأرعبوا الساكنين، وأخرجوا الموظفين بالعنف، واعتقلوا بعض حراس السيد الشامي لأنهم لم يخضعوا لهم، وعبثوا بالممتلكات، وأعلنوا حالة الطوارئ، وأحكموا السيطرة على المجمع، ومنعوا الداخلين والخارجين، وكلما حاول السيد الشامي أن يبحث معهم الأمر بروية وحكمة وهدوء إلا أنهم كانوا مغلقين ومعبئين ضده، حتى أنهم قد حسبوا لكل شيء حسابه، فقد أخرجوا لافتة كبيرة ووضعوها على مدخل المجمع مكتوب عليها (ديوان الوقف الشيعي مجمع سيد الشهداء) وليس (مجمع دار الإسلام)، واتخذوا من المجمع أشبه شيء بالمعسكر حيث استخدموا المدرسة كساحة عرضات وتدريب صباحي، وتراكمت الأوساخ والقذارات، وموظفو الديوان يتهامسون حول توزيع الغرف والشقق بينهم، وهم يتجولون في الحدائق بملابسهم الداخلية، ويتعرضون لسكان المجمع وخصوصاً النساء، وعطلوا إذاعة الحمد التي تبث برامجها من داخل المجمع، كما أنهم

منعوا إقامة المجلس الحسيني السنوي في المجمع، واستبدلوه بمجلس آخر في وقت خاص لهم، واستخدموا كل الأدوات المطبخية والقدور التابعة للمجمع من دون أي استئذان، وهددوا عائلة السيد الشامي بالخروج من المجمع، وحاولوا كسر باب شقته، وما زالوا يحاولون، كما أنهم وضعوا ملصقات على أبواب جميع الشقق تهدد الساكنين بإخلاء المجمع، وبدؤوا بإصدار التعليمات تلو التعليمات للساكنين لمعرفة طبيعة العلاقة وطريقة التعامل بينهم وبين إدارة المجمع، كما أنهم عبثوا بأجهزة التبريد المركزية، وحاولوا السيطرة على الكامرات العامة لمعرفة ما يجري في المجمع، وقد ضيقوا على السيد الشامي، وأمروه في اليوم الثاني أن يخرج من المجمع بناء على أوامر صادرة من رئيس الديوان كما يقولون؛ لأن وجوده في نظرهم قد يسبب إلى ردود فعل أو إعطاء معنويات للساكنين في المجمع، وكان التساؤل المحير لهم هو طبيعة التعاطف الكبير والولاء الشديد من قبل سكان المجمع وموظفيه للسيد الشامي، وهكذا استمر الاحتلال والسيطرة على المجمع وتعطيل نشاطاته وإشاعة الجو الإرهابي في مرافقه منذ ذلك التاريخ وما يزال.

٦- بعد هذه المحنة والقلق فإن السيد الشامي لم يستسلم لكل هذا الهوس والتعسف، فقد اتصل بمراجع الدين في النجف الأشرف، وقدم شكوى شرعية حول ما جرى ويجري في المجمع، والحمد لله فقد كان الرأي الشرعي الحاسم أنَّه لا يحق للديوان أن يقوم بذلك، ولا يجوز له أن يدخل مشيدات ليست له، إلا أن السيد رئيس الديوان كان يحاول أن يلتف على الرأي الشرعي، ويحاول بكل ما يمتلك من أساليب معروفة أن يعطل رأي

الفقهاء، ولكن الأمر قد حسمته المرجعية الدينية العليا في النجف بكلمة واحدة هو أن أقصى ما للديوان من حق هو أن يؤجر الأرض إلى السيد الشامي المسجلة باسم الديوان ويأخذ أجر المثل عليها كما هو المعمول به في الحالات المشابهة في الأوقاف الشرعية في العراق وفي كل العالم.

٧- إن الوقف الشيعي أصدر بيانات عدة سمى فيها السيد الشامي بـ(المدان)، وهذه التسمية غير صحيحة، وفيها تشهير؛ لأن القرار الخاص بإخلاء المجمع هو قرار صادر من المحاكم المدنية، وهذه المحاكم المدنية تتعامل مع (المدعي والمدّعى عليه)، وإن (المدان) هو من يدينه القضاء العراقي في قضية جزائية عن جريمة من الجرائم، وإن القضية التي بسببها تم تنفيذ الإخلاء القسري والهجوم من قبل الديوان على المجمع هي قضية مدنية بحتة، وليست جزائية.

٨- وفي ختام هذا البيان التوضيحي نناشد حكومة رئيس الوزراء أن يمنحوا أنفسهم فرصة التفهم لمشيدات المؤسسات الخيرية المسجلة في ديوان الأوقاف، وأن يقفوا إلى جنب الحق والإنصاف بعيداً عن خلط الأوراق والصراعات السياسية والشخصية، نأمل من الحكومة التدخل السريع خشية التصعيد وانفجار الوضع بين الساكنين في المجمع ورئيس ديوان الوقف الشيعي.

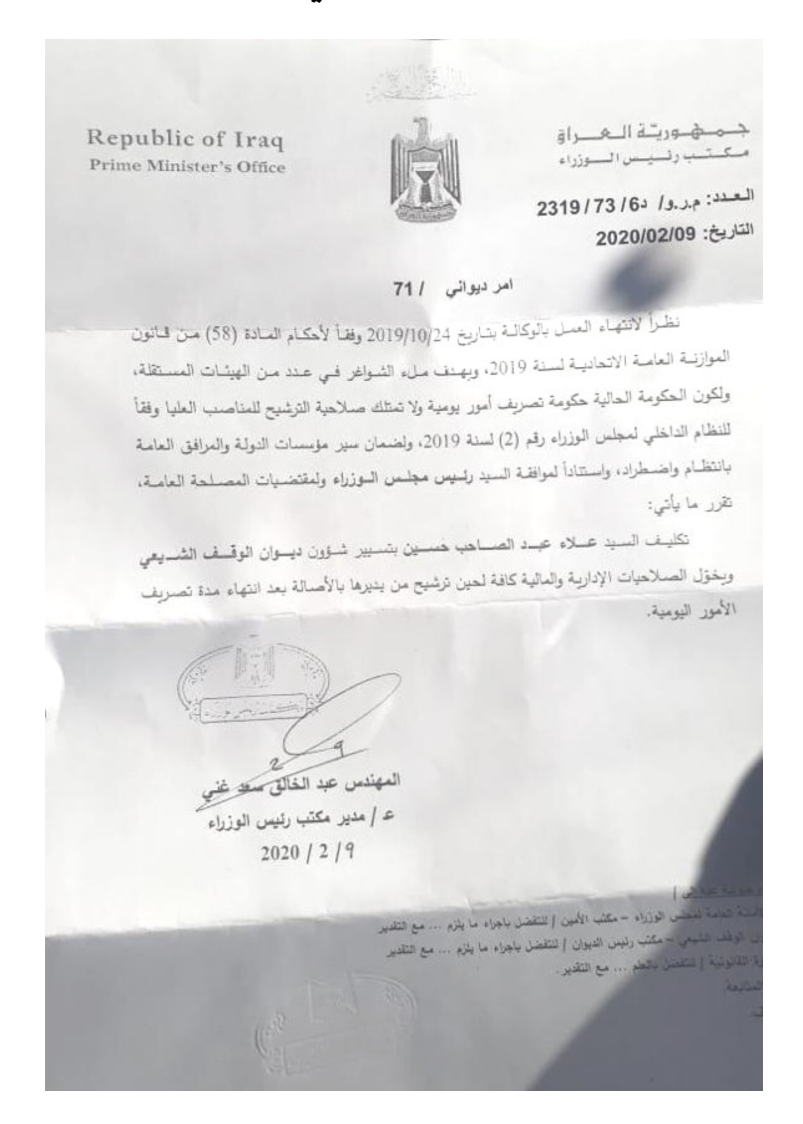
نسأل الله تعالى أن يلهمنا الصواب والرشاد من أجل خدمة العراق وأهله، وبناء مؤسساته الثقافية والإنسانية وصروحه العلمية والاجتماعية، إنه ولي التوفيق.

مجمع دار الإسلام

محرم الحرام/ ١٤٤١هـ

وثيقة رقم / ٢١

اعادة تدوير علاء عبد الصاحب الهندي رئيسا لديوان الوقف الشيعي / وكالة



Republic of Iraq
Prime Minister's Office

جمهورية العراق
مكتب رئيس الوزراء

العدد: م.ر.و/ د6/ 73/ 2319
التاريخ: 2020/02/09

أمر ديواني / 71

نظراً لانتهاء العمل بالوكالة بتاريخ 2019/10/24 وفقاً لأحكام المادة (58) من قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2019، وبهدف ملء الشواغر في عدد من الهيئات المستقلة، ولكون الحكومة الحالية حكومة تصريف أمور يومية ولا تمتلك صلاحية الترشيح للمناصب العليا وفقاً للنظام الداخلي لمجلس الوزراء رقم (2) لسنة 2019، ولضمان سير مؤسسات الدولة والمرافق العامة بانتظام واضطراد، واستناداً لموافقة السيد رئيس مجلس الوزراء ولمقتضيات المصلحة العامة، تقرر ما يأتي:

تكليف السيد علاء عبد الصاحب حسين بتسيير شؤون ديوان الوقف الشيعي وبخول الصلاحيات الإدارية والمالية كافة لحين ترشيح من يديرها بالأصالة بعد انتهاء مدة تصريف الأمور اليومية.

المهندس عبد الخالق سعد غني
ع / مدير مكتب رئيس الوزراء
2020 / 2 / ٩

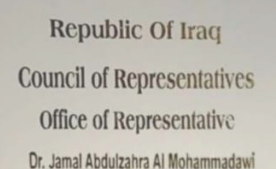
... الأمانة العامة لمجلس الوزراء – مكتب الأمين / للتفضل باجراء ما يلزم ... مع التقدير
... الوقف الشيعي – مكتب رئيس الديوان / للتفضل باجراء ما يلزم ... مع التقدير
... القانونية / للتفضل بالعلم ... مع التقدير.
... المتابعة

وثيقة رقم / ٢٢

طلب النائب الدكتور جمال المحمدواني بايقاف اعادة تدوير علاء عبد الصاحب الموسوي رئيسا لديوان الوقف الشيعي وكالة







العدد: ١٤٥٢

التاريخ: ١٢ / ٢ / ٢٠٢٠

(هام وعاجل جدا)

السيد رئيس مجلس النواب المحترم.

م/ مخالفة قانونية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

أستنادا الى المادة ٦١- ثانيا من الدستور و المادة ١٥ اولا وثانيا وثالثا و رابعا من قانون مجلس النواب رقم ١٣ لسنة ٢٠١٨ ,

خلافا للصلاحيات المنصوص عليها في الدستور قام رئيس الوزراء المستقيل بأعادة تكليف السيد (علاء عبد الصاحب حسين) برئاسة ديوان الوقف الشيعي مع ان الاخير انتهت فترة تكليفه في (٢٠١٩/١٠/٢٤) حسب قانون الموازنة العامة الاتحادية المعدل لسنة ٢٠١٩ وهنا نسجل على هذا الخرق لنصوص الدستور عدة ملاحظات اهمها :

١- ان المادة (٥٨) من قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠١٩ نصت على (تلتزم الحكومة بأنهاء ادارة مؤسسات الدولة بالوكالة ما عدا الاجهزة الامنية والعسكرية في موعد اقصاه (٢٠١٩/١٠/٢٤) ويعد اي اجراء بعد هذا التاريخ يقوم به المعين بالوكالة باطلا ولا يترتب اي اثر قانوني على ان تقوم الدائرة المعنية بأيقاف جميع المخصصات المالية والصلاحيات الادارية في حالة استمرارها بعد التاريخ المذكور اعلاه) وعليه لايجوز ان يتولى اي شخص منصبا بالوكالة ثانية , فضلا عن تكرار الشخص نفسه الذي انتهى تكليفه بسبب كونه مكلفا بالوكالة .

٢- ان المادة (٦١- ثامنا - د) من الدستور حددت طبيعة تصريف الاعمال اليومية والتي لاتسمح لمجلس الوزراء مجتمعا بتعيين او ترشيح ذوي الدرجات الخاصة ومسؤولي الهيئات فكيف يكون ذلك لرئيس الوزراء فقط ؟

٣- ان نفس الوجه المذكور لاعادة الموما اليه بادارة الوقف الشيعي وكالة يؤكد عدم صحة هذا الاجراء اذ أشار استنادا لصلاحيات رئيس الوزراء بتسيير الاعمال اليومية ومن الواضح ان تعيين الدرجات الخاصة ليست من صلاحياته ويشهد بذلك قرار مجلس النواب بالغاء جميع التعيينات للحكومة السابقة في فترة تسيير الاعمال.

راجين اطلاعكم واتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة ... مع التقدير.

مجلس النواب العراقي
النائب جمال عبد الزهرة المحمداوي

النائب الدكتور

جمال عبد الزهرة المحمداوي

١٢/ ٢/ ٢٠٢٠

نسخه منه :

- السيد النائب الاول لرئيس مجلس النواب لغرض الاطلاع واتخاذ الاجراءات المناسبة ... مع التقدير.

- السيد نائب رئيس مجلس النواب لغرض الاطلاع واتخاذ الاجراءات المناسبة ... مع التقدير.

- للحفظ

E-mail: thenational.alnahj.bloc@gmail.com
alnahj.blockbasra@gmail.com

موبايل ٠٧٧٠١٧٣٠٩١٥

وثيقة رقم / ٢٣

بيان موظفي العتبات الدينية والمراقد الشريفة بخصوص اعادة تكليف علاء الموسوي رئيسا لديوان الوقف الشيعي خلافا للقانون

ورد في الحديث الشريف: من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف الايمان

في مخالفة صريحة للقانون، وتحدٍ لرغبة المرجعية الرشيدة ومطاليب الشعب وجماهير المئات من موظفي ديوان الوقف الشيعي الرافضين لرئاسة السيد علاء عبد الصاحب الموسوي، يعتزم رئيس الوزراء المنتهية ولايته إعادة تكليف رئيس الديوان السابق وهو أمر يخالف القانون من عدة جهات:

أولا: ان أساس تعيين السيد الموسوي كان بالوكالة وقد انتهى ملف الوكالات في يوم ٢٤/ ١٠/ ٢٠١٩ في جميع مؤسسات الدولة بموجب قانون الموازنة الاتحادي، فلا يجوز ان يتولى أي شخص أي منصب بالوكالة ثانيةً. فضلا عن تكرار نفس الشخص الذي انتهى تكليفه بسبب كونه مكلفا بالوكالة.

ثانيا: لا يحق للسيد عادل عبد المهدي ان يعيد تكليف أي مسؤول في الدولة لاسيما اذا كان بمستوى وزير او وكيل وزير، لانتهاء ولايته وتجريده من صلاحيته القانونية ما عدا تصريف الاعمال اليومية. كما سبق لمجلس النواب ان خاطب الادعاء العام لتحريك شكوى جزائية ضد وزير التعليم العالي لانه قام بتكليف عمداء كليات بالوكالة، رغم كونه وزير في حكومة تصريف اعمال التي لا يحق لها ان تتصدى لهكذا أمور.

ثالثا: يبرر السيد عادل عبد المهدي قراره بإعادة تكليف السيد علاء الموسوي بسبب وجود فراغ اداري في ديوان الوقف الشيعي وهذا مخالف للحقيقة: لان الديوان يدار حاليا من قبل الدكتور غني الخاقاني وهو مكلف بإدارته بحسب القانون، واذا كان الامر كما يدعي السيد عادل عبد المهدي فإن ذلك ينسحب على بقية الوزارات وديوان الوقف السني على وجه الخصوص، كما ان المشرع في مجلس النواب يفترض ان يكون اعرف من السيد عادل عبد المهدي في معالجة هذا الفراغ الطارئ ان وجد، وقد عالجه المشرع بالفعل بالنص على تولي اكفأ الموظفين إدارة المؤسسات التي انتهت ادارتها بالوكالة.

رابعا: لا يخفى على أحد يتابع شؤون الوقف الشيعي بأن السيد علاء الموسوي فاقد للأهلية الإدارية والقانونية لانه لا يمتلك الشهادة الاكاديمية والكفاءة المطلوبة اضافةً الى وجود ملفات فساد كبيرة عليه، وهو يتهرب من حضور جلسة استجواب مجلس النواب، كما انه مطلوب للقضاء في قضايا فساد ومخالفات مالية وإدارية كبيرة، ولا شك أن إعادة تكليفه في هذا الظرف بالخصوص يعد تحديا لساحات التظاهرات التي تطالب بالإصلاح وابعاد الفاسدين والشخصيات الجدلية التي جُربت وأثبتت فشلها وفسادها على اكثر من صعيد.

خامسا: ان أكثر ما يخشى منه الشعب هو الصفقات المشبوهة التي تأتي باللحظات الأخيرة او الأوقات الضائعة من عمر الحكومة ولكننا نعتقد ان شعبنا يمتلك الوعي والبصيرة والمعرفة التامة للخلفيات التي تكمن وراء هذه الصفقات والمزايدات غير الشريفة.

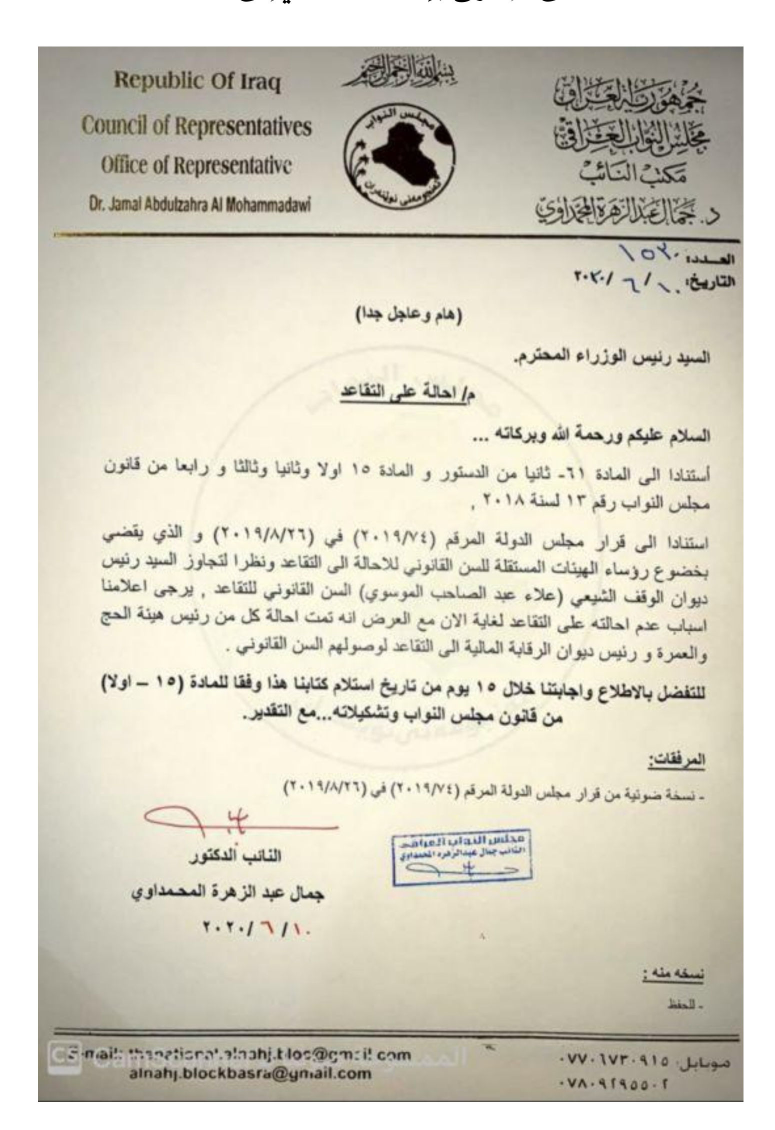
ومن اجل ان لا يعبر الامر الديواني من خلال المفاصل الرخوة في جسم الدولة نناشد المرجعية الدينية العليا، وجميع الفقهاء والعلماء المسلمين، وأعـضاء مجلـس النـواب، ومؤسسات المجتمع المدني، وسـاحات التظـاهرات، ومراكـز الاعـلام والثقافـة. ان يعلنوا رفضهم لتمرير هذه الصفقة المشبوهة وألا يعاد أمثال علاء الموسوي للتصدي للشأن العام لأنه رجل اثبت فشله وتطارده ملفات الفساد ولا حول ولا قوة إلا بـالله العلي العظيم.

ثلة من موظفي العتبات المقدسة والمراقد الشريفة

٩/ ٢/ ٢٠٢٠

وثيقة رقم / ٢٤

النائب جمال المحمداوي يحث رئيس الوزراء على الإسراع بإحالة الهندي إلى التقاعد



بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
مجلس النواب العراقي
مكتب النائب
د. جمال عبد الزهرة المحمداوي

Republic Of Iraq
Council of Representatives
Office of Representative
Dr. Jamal Abdulzahra Al Mohammadawi

العدد: ١٥٢٠
التاريخ: ١٠ / ٦ / ٢٠٢٠

(هام وعاجل جدا)

السيد رئيس الوزراء المحترم.

م/ احالة على التقاعد

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

أستنادا الى المادة ٦١- ثانيا من الدستور و المادة ١٥ اولا وثانيا وثالثا و رابعا من قانون مجلس النواب رقم ١٣ لسنة ٢٠١٨ ,

استنادا الى قرار مجلس الدولة المرقم (٢٠١٩/٧٤) في (٢٠١٩/٨/٢٦) و الذي يقضي بخضوع رؤساء الهيئات المستقلة للسن القانوني للاحالة الى التقاعد ونظرا لتجاوز السيد رئيس ديوان الوقف الشيعي (علاء عبد الصاحب الموسوي) السن القانوني للتقاعد , يرجى اعلامنا اسباب عدم احالته على التقاعد لغاية الان مع العرض انه تمت احالة كل من رئيس هيئة الحج والعمرة و رئيس ديوان الرقابة المالية الى التقاعد لوصولهم السن القانوني .

للتفضل بالاطلاع واجابتنا خلال ١٥ يوم من تاريخ استلام كتابنا هذا وفقا للمادة (١٥ – اولا) من قانون مجلس النواب وتشكيلاته...مع التقدير.

المرفقات:

- نسخة ضوئية من قرار مجلس الدولة المرقم (٢٠١٩/٧٤) في (٢٠١٩/٨/٢٦)

مجلس النواب العراقي
النائب جمال عبد الزهرة المحمداوي

النائب الدكتور
جمال عبد الزهرة المحمداوي
١٠ / ٦ / ٢٠٢٠

نسخه منه :
- للحفظ

E-mail: thenational.alnahj.bloc@gmail.com
alnahj.blockbasra@gmail.com
موبايل: ٠٧٧٠١٧٣٠٩١٥
٠٧٨٠٩٤٩٥٥٠٢

وثيقة رقم / ٢٥

رئيس الإدعاء العام يطالب محاكم تحقيق النزاهة باتخاذ الاجراءات القانونية بحق علاء الهندي

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
مجلس القضاء الأعلى
رئاسة الادعاء العام
شعبة القانونية

٢٠٤٢

العدد ٦٤٠/ ق/٢٠١٩
التاريخ / ٢ / ٢٠٢٠

محكمة التحقيق المختصة بقضايا النزاهة في الرصافة

م/ إجراءات قانونية

وارد ١١٠٢

تحية طيبة :

نؤكد كتابنا المرقم (٦٤٠ / ق /٢٠١٩ /٢٤٦٩٥) في ٢٠١٩/١٢/٣٠م.

نرجو إعلامنا عن نتيجة متابعتكم للإجراءات القانونية المتخذة بصدد القضية الخاصة بموضوع بحث كتاب مجلس النواب / مكتب النائب د.جمال عبد الزهرة المحمداوي المرقم (١٢٥١) في ٢٠١٩/١٢/٢٩ بالسرعة الممكنة وإيلاء الموضوع الأهمية .

مع التقدير .

القاضي
موفق محمود محمد صالح
رئيس الادعاء العام
٢٠٢٠/٢/٢٠

مجلس القضاء الاعلى
رئاسة الادعاء العام
الصادرة
العدد/
التاريخ / / ٢٠١

نسخة منه إلى //

- مجلس النواب / مكتب النائب السيد د.جمال عبدالزهرة المحمداوي المحترم/كتابكم المرقم (١٤٤٢) في ٢٠٢٠/٢/١٠ للتفضل بالعلم مع فائق التقدير .
- مقر المدعي العام في الرصافة / كتابكم المرقم (٤٣٨) في ٢٠٢٠/٢/٢ للمتابعة وإعلامنا النتيجة مع التقدير.

مجلس القضاء الأعلى . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد
هاتف – ٠٧٢٧٠١٠٢١٠٣
البريد الإلكتروني hjc.pdep٢٠١٢@yahoo.com

Supre meJudicial council- Iraq- Baghdad
Tal - ٠٧٢٧٠٢١٠٣
E- mail :hjc.pdep٢٠١٢@yahoo.com

الصور



المحتال !!



طاهر الخاقاني وصديقه المحتال



موسى تقي الخلخالي



خطاب الكراهية ضد المسيحيين



عمار الحكيم يتضامن مع الموسوي بعد هجوم الجادرية



الهندي يصرف من اموال الوقف على مزرعته باسم مؤسسة العقيلة



محمد الموسوي التواضع المزيف



محمد الموسوي المحتال الدولي



بدون تعليق



بدون تعليق



جامع الحلة الكبير



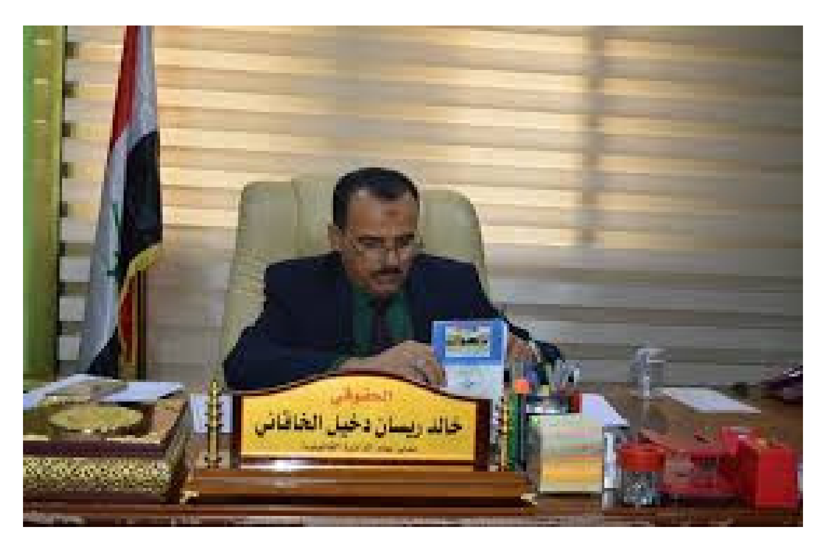
جامع الرحمن في بغداد



مسجد دار الإسلام في العطيفية



مجمع دار لإسلام الثقافي الخيري



خالد ريسان دخيل من محقق في النزاهة الى مدير عام في الوقف الشيعي



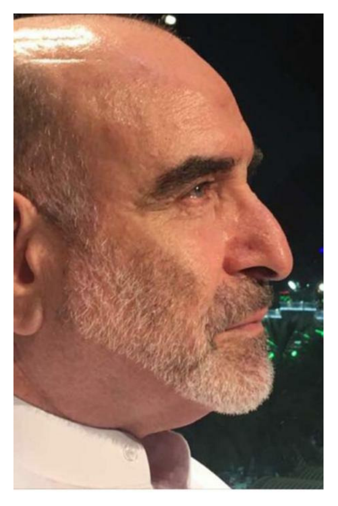
غني الخاقاني



مخلص محمود الشيباني



قيصر جبار دشر



جاسم شبيب المستشار القانوني للهندي



النائب الدكتور جمال المحمداوي يلاحق الهندي بالوثائق



النائب كاظم الصيادي اول من طالب بأستجواب الهندي

المحتويات

الفصل الأول

علاء الهندي .. محطات للتساؤل والتأمل

الفصل الثاني

المخالفات الإدارية والمالية لعلاء الهندي

الفصل الثالث

طغيان علاء الهندي في عهد عادل عبد المهدي

الفصل الرابع

علاء الهندي يرفض الرقابة المالية واستجواب مجلس النواب

الفصل الخامس

شخصيات نفعية حول الهندي

الفصل السادس

النهاية

ملحق الوثائق والصور